صنـــاعة التخلـــف

وقفـــة صريحـــة

مع الـــذات

تمهيـــــــد من السنن الكونية التي لا تتغير أن من لا يتقدم يتأخر، ومن تعوزه آليات صناعة التقدم وصناعة آلياته فلأنه تقدَّمَ في صناعة آليات التخلف وآليات صناعة التخلف. فمن وراء التأخر والانحطاط أنماط سلوكية تصنعه وتعيد صنع آلياته كما أن وراء التقدم والازدهار أنماط سلوكية تصنعه وتعيد صنع آلياته. فالأنماط السلوكية التي تحكم تصرفات أفراد أي مجتمع هي التي تحكم توجهات هذا المجتمع وتوجهه إما الوجهة السليمة أو الخاطئة، توجهه للترقي في مدارج الرقي أو للتدني في انحدارات التأخر والانحطاط. والأنماط السلوكية السائدة في أي مجتمع تمليها عقليات أفراده، وهي إما أن تكون راقية متحضرة وحق لهذا المجتمع أن يتقدم ويزدهر، وإما أن تكون متردية متخلفة، فلا مناص إذا لهذا المجتمع أن ينحط ويتأخر. وإذا كان للسلوكيات هذا القدر الخطير وهذه السطوة في تقرير مصير المجتمعات والشعوب، يصبح من الواجب اللازم على كل فرد من أفراد أي مجتمع يطمح للخروج من براثن التخلف والانحطاط أن يبادر، كل واحد من موقعه وحسب مؤهلاته، إلى التعرف عن الأنماط السلوكية الضارة المضرة ليتلافاها ويتجنبها. فما هي الأنماط السلوكية التي يمكن أن تؤخذ كمؤشر حقيقي على تأخر مجتمع ما أو تقدمه؟ هل هناك من سلوكيات بمواصفات خاصة للتأشير عن المنحى الذي قد يأخذه مجتمع ما لازال في بداية طريقه، يتلمس سبل التقدم والرقي؟.

وللإجابة أقول ما يقوله المثل الفرنسي "من يسرق بيضة يسرق ثورا" (qui vole un œuf vole un bœuf)، فمن يستعمل المنبه الصوتي ليلا ويلقي ما بيده، مما لم يعد صالحا، على الأرض ولا يحترم مواعيده والتزاماته ويغش في عمله، فهذا النوع من الأفراد لن يتوارى عن فعل ما هو أكبر ولن تكون لانتهاكاته حدودا تحدها. فهذه السلوكيات وإن تنوعت وتعددت أوجهها فهي تمثل أوجها لعملة واحدة، أو إن شئتم فروعا وأغصانا لشجرة واحدة، مريضة، جذورها ضاربة في تربة ضحلة فاسدة. فحتى وإن تنوعت تجليات الأنماط السلوكية في مجتمع فهي تجتمع على قاسم مشترك، بحيث تبقى متجانسة فيما بينها ومتعاضدة. فالنمط السلوكي الذي يعير للوقت كل الحرص والاهتمام لن يجمعه أي قاسم مشترك مع النمط السلوكي الذي لا يعير لقانون السير أي اهتمام، ولا يلقي لمشكل النفايات الفردية والمنزلية بال. فمتى وقفت على نمط سلوكي متحضر في بلد ما، فاعلم أن صفة التحضر تمثل القاسم المشترك الذي يجمعه قطعا مع باقي الأنماط السلوكية الاجتماعية، واعلم يقينا أن هذا البلد متقدم مزدهر أو أنه وجد طريقه الواضح والقصير إلى ذلك.

على ضوء ما تم التقعيد له، فلا يسعني كمغربي إلا أن أدعو من يقاسموننني هذا الانتماء الجغرافي والحضاري إلى وقفة صريحة مع ذواتنا كأفراد، وذاتنا كجسد مغربي، لنكاشف أنفسنا ونصارحها بما تبنيناه وتعودناه من أنماط سلوكية لا تليق بنا كشعب ضاربة جذور حضارته الإنسانية لمتألقة في أعماق التاريخ.

استطلاعـــات وإرهاصـــات

تعتزم زيارة مجتمع ما، وتريد أن تكون عندك صورة واضحة عن ثقافته وعقليات أفراده وطريقة عيشهم وتفكيرهم وتصرفهم وتعاملهم وما إلى ذلك؟ الأمر جد هين، فلن يتطلب منك إلا الحيز الزمني لاجتياز فضاء الجمارك عند الحدود البحرية أو البرية، أو فضاء المطار إن كنت ستسافر بالطائرة. ثم يكفيك أن تحسن استعمال جهاز الرصد والتتبع المجاني الذي بحوزتك المتمثل في عينيك لتنظر حولك كيف يتعامل الناس فيما بينهم ومع محيطهم وبيئتهم، وكيف يتصرف موظفو الجمارك ومرافق الاستقبال مع المسافرين، وفيما بينهم.

تنظر كيف يتعامل المسافرون فيما بينهم وهم يأخذون تذاكر السفر، وهم يؤشرون على الجوازات، وهم يستلمون أمتعتهم، وما إلى ذلك من الخدمات؟ هل يحترم بعضهم بعضا؟ هل يعرف كل واحد منهم ما له وما عليه؟ هل يعرف كل واحد منهم أن من هو قبله له حق الأسبقية عليه، فلا يزاحمه ولا يتخطاه ولا يتجاوزه بأي حال من الأحوال؟ أم أنهم يتزاحمون فيما بينهم أمام الشبابيك وفي الممرات؟ كيف يتصرفون وهم يصعدون أو ينزلون من الطائرة، من الباخرة، من الحافلة ومن القطار؟ كيف يتفاعلون مع محيطهم وبيئتهم؟ كيف يتعاملون مع النفايات، وخاصة البلاستيكية التي غزت كل أوجه الحياة اليومية؟ كيف يتعامل المدخنون مع بقايا سجائرهم،

وما إلى ذلك، هل يبحثون عن قمامات النفايات المعدة لهذا الغرض (وهل هناك قمامات؟)، أم أنهم يلقون بما في أيديهم على الأرض أو في أي مكان ولا يبالون؟ كيف يتعاملون مع القوانين الحديثة المانعة للتدخين في مثل هذه الأماكن؟

ثم، كيف يتعامل الموظفون العاملون بمصالح الجمارك على الحدود مع المسافرين؟ كيف يتفاعلون مع أنواع الخدمات الواجب عليهم القيام بها؟ هل يظهر عليهم أنهم يحسون بمسؤولياتهم، من خلال الحرص على القيام بما يمليه عليهم الواجب دونما إضاعة للوقت وبانشراح؟ أم أنهم يتصرفون كأنهم يسدون للمسافرين خدمات لا تلزمهم، فتراهم يجتهدون في إضاعة الوقت في الكلام فيما بينهم، والتنقل من مكان إلى آخر، أو في الكلام عبر الهاتف؟ هل تحظى جودة خدمة المسافرين باهتمام الموظفين، أم أنه لا يعار لها أي اهتمام، فترى الموظف المتشنج العبوس المكشر المتضايق ممن حوله، يتكلم مع المسافر بمنطق المسؤول المتسلط مع من هم تحت سلطته؟ هل هناك العدد الكافي من الموظفين ومن الشبابيك والمرافق لخدمة المسافرين، لتسريع وتيرة تقديم الخدمات، وهل هناك من تبسيط لمساطرها؟ هل هناك مظاهرا للزبونية والمحسوبية في التعامل مع المسافرين؟ هل مرافق استقبال المسافرين تبدو مجهزة بكل ما من شأنه أن يزود المسافر بجميع المعلومات الضرورية لتسهيل وصول من وصل، ومغادرة من سيغادر، وانتظار من ينتظر؟ هل القاعات مجهزة بمكيفات الهواء، وهل

المرافق مجهزة بكل ما من شأنه أن يسرع من وتيرة عبور الناس وشتى أنواع الآليات؟ وهل، وهل....؟

إنها عبارة عن ملاحظات استكشافية ميدانية، نوع من الرصد المبكر الثمين، والذي لا يتطلب أي جهد استثنائي، إلا أن ما يتم جمعه من معطيات يشكل الخطوط الرئيسية التي تجعل اللوحة ناطقة بطريقة تصرف الأفراد والثقافة السائدة في مجتمعهم. فما على الزائر لبلد ما، إلا أن يحسن التقاط ما يرى ويحسن قراءته لكي تتكون عنده فكرة مسبقة واضحة عما ينتظره في البلد الذي يقصده. فإذا ما طغت على لوحة الرصد التي تشكلت، خطوط وألوان غياب النظام والتنظيم والاستهتار بالمسؤولية والواجب، فما عليه إلا أن يتهيأ نفسانيا لما ينتظره من منغصات ستفسد عليه حتما الكثير من جوانب الحياة اليومية، من صنف إضاعة الوقت واضطراب المواعيد والإخلال بالالتزامات. فأينما حل وارتحل فسيرى ويعايش ألوانا من مشتقات الفوضى المستشرية في كل مكان، وعلى كل المستويات والأصعدة؛ فوضى في شتى أوجه العمران والتمدن، بدءا بالبنايات وانتهاء بالنفايات، مرورا بفوضى وسائل النقل والسير عند السائقين وعند الراجلين على السواء، واستشراء كل مظاهر الغش والتحايل ومظاهر انعدام الأمن.

وعلى العكس من الصورة الأولى، فإذا طغت على اللوحة المتشكلة خطوط وألوان الانضباط ومعرفة الأفراد، كل واحد منهم، أين تنتهي حريته وتبدأ حرية الآخر، فليعلم أنه يقصد مجتمعا متناسقة عوالم عمرانه، منظمة

حركات أفراده ووسائل نقله، الخ. فما عليه إلا أن يطمئن على مقامه بهذا البلد، وعلى نفسه وعلى ممتلكاته وعلى نجاح مهمته به.

وقفة نقدية مع الذات المغربية، مع ذواتنا كأفراد ومع ذاتنا كمجتمع، لن تتأتى إلا إذا عزم كل واحد منا أن يقف وجها لوجه مع نفسه ليصارحها، ولو اقتضى الحال الوقوف أمام المرآة ليحاسب نفسه، لا كما اعتاد من قبل، ليصفف شعره ويحلق ذقنه، وليعجب بنفسه ويحيطها بهالة من النرسيسية والأنانية، محملقا في وسامة وجهه وجمال شعره وقوة عضلاته. لا يقف لينسج عالما من الخيال للتمويه عن نواقصه وإخفاء نقائصه ونواقصه، كل همه إثبات ذاته لذاته، بل يقف ليحاول النظر وراء هالة التمويه الأناني التي أحاط نفسه بها، ليعمل على تشخيص تشوهاته وداءاته وعلله وأسقامه، لا الجسدية والخلقية، بل النفسية والأخلاقية، الفكرية والتصورية، المرجعية والمنهجية.

فحتى إن أردنا أن يغير الله تعالى ما بحالنا، فلن يغير ما بنا إلا إذا نحن غيرنا ما بأنفسنا؛ إنها وصفة موقوفة التنفيذ على الوقفة النقدية الصريحة المطلوبة مع الذات. فبدل أن يقف أحدنا أمام المرآة ليلقي نظرة إعجاب بنفسه، على ما يظنه ذكاء وشطارة (كما يقول المصريون) وفطنة، لطول باعه في المراوغة والانفلات من جميع الضوابط، والإخلال بتحمل المسؤولية والقيام بالواجب، فعليه أن يعكس المنظار والمنظور تماما، ويقلب المنهجية ظهرا على عقب، إن هو أراد أن يضع اللبنة الأساس لإصلاح حاله، والإسهام في إصلاح مجتمعه. فعليه بداية أن يخجل من نفسه

بدل العجب بها، وهو ما يشكل بداية الطريق لمواجهتها وجها لوجه، ومكاشفتها بخصوص الشاذة والفاذة من الأمور والقضايا. فالنفس بالنسبة للإنسان كالحبكة المعلوماتية ("اللوجسييل") بالنسبة للحاسوب؛ فلا يمكن لهذا الأخير أن يقوم إلا بما تمليه الحبكة التي أدخلت فيه وتمت برمجته وفقها. فما على أحدنا، إن هو أراد أن يغير ما بحاله إلى ما به يصلح ذاته ويسهم في إصلاح ما حوله، إلا أن يعمل على تغيير "الحبكة" التي بداخله، التي تملي عليه تصرفاته الاعتباطية اللامسؤولة، وتوجه حركاته إلى ما به يدمر ذاته وغيره وبلده. فعلى كل واحد منا أن يعمل على إعادة برمجة نفسه على أسس سليمة، وفق حبكات ذات مرجعيات أصلية أصيلة، تسمو بالعنصر البشري بعيدا عن أهوائه الهوائية ونزواته الصبيانية وتصرفاته الانتهازية الطفيلية. نعم، يجب على أحدنا إعادة برمجة نفسه وفق حبكة القيم الإنسانية السامية، قيم المجتمعات الراقية المتمثلة في الانضباط والتنظيم، ومعرفة الأفراد لواجباتهم وحقوقهم نحو أنفسهم ونحو بعضهم البعض، ونحو مجتمعاتهم.

كما سبق ومهدت لكتاب صرخة مغربي، فإن العمل على كشف حقيقة أمر ما، ومواجهة تبعاتها، هما سبيلان ضروريان من سبل العلاج الناجع. فحتى وإن كان علاج كشف الحقيقة مرا، فهو يشبه في مرارته العلاج "بالشيميوطيرابي" (chimiothérapie) لمن تكونت بجسده أورام خبيثة قاتلة. إنه علاج لا يكاد يطاق، لا يكاد يستسيغه المريض نظرا للمضاعفات الجانبية المتعددة الأوجه المصاحبة له والشاقة على النفس والبدن. لكن ما

دام خطر الأورام السرطانية يقيني لا يعتريه شك، فإن مرارة علاجها تهون وتصبح مستساغة، بل ومطلوبة يبذل من أجلها المال.

فحينما يتعلق الأمر بالذات، ذات الفرد كفرد وذاته كفرد في المجتمع، فلا يعد كشف الحقيقة وتعريتها من باب الفضول واقتحام المحظور، بل هو وقفة نقدية جريئة، واجبة. فلست ممن يتحامل على ذاته ليؤذيها، لست "بالمازوشي" (masochiste) كما يعبر عنه علماء النفس، فأنا مغربي أفتخر بمغربيتي وبحضارتي وبثقافتي الأصلية الأصيلة، ثقافة الأكابر، لا ثقافة الأراذل. فإن كان فيما سأورده في هذا الكتاب لوم وعتاب، وفي بعد الأحيان غلظة وما يشبه التشهير، فلكي يهز الوجدان هزا فيوقظه ليرى المشاهد والصور على حقيقتها. ومتى اهتز الوجدان من هول وقع الواقع والوقائع، فسنكون قد استيقظنا لنبدأ المسير في الاتجاه الصحيح. فكما هو معروف عند الباحثين في ميادين العلوم، فإن التوفق في طرح إشكالية ما يشكل في حد ذاته نصف الحل المطلوب إيجاده.

من خلال هذه الوقفة النقدية مع الذات، فالأمل كل الأمل أن أتمكن من النفاذ إلى أعماق شخصية المغربي لما بعد الاستقلال ولبداية الألفية الثالثة، فأعمل على تحريك الحبال الحساسة فيها، وأضرب على الأوتار الأصيلة المتناغمة التي خفتت وتلاشت رناتها من فرط الإهمال، واستعمال أوتار دخيلة رديئة. كل الأمل أن تتحرك في أعماق المغربي أوتار ثقافة الكد والجد والندية والشجاعة والاستقامة والشهامة والمروءة، فتوقظ فيه مقومات حضارية علمية واجتماعية خالدة لا تتطلب إلا إزالة ما علاها من غبار لكي تسطع

من جديد، فتضيء الطريق وتزرع الثقة في النفوس المهزومة وتوقظ شعلة الأمل في العقول الشاردة التي شردت بالأجساد والأفكار والأفعال بعيدا، إلى مستنقعات متعفنة آسنة.

فلقد أصبحنا كمغاربة نعاني من مرض انفصام (أو ازدواج) الشخصية، أو ما يعبر عنه علماء النفس بالفرنسية "بالسكيزوفرينيا" (schizophrénie)، يعاني مجتمعنا من تبعات هذا المرض الذي يصعب على المرء إدراكه، وبالتالي تشخيصه فمعالجته. إنه مرض الانفصام بين القول والفعل، بين التنظير والتفعيل، بين القيل والقال ولسان الحال. فحينما تستمع لأحدهم، في أي ميدان من الميادين، وعلى كل المستويات، فإنه يشنف سمعك بالتنظير لما يجب على الآخرين فعله وما لا يجب. فإن كنت أجنبيا، وطأت قدماك المغرب لأول مرة، فإنك حتما ستعجب لوضوح الرؤيا عند مكلميك، وستتعجب كيف لبلد هذا هو حال أفراده أن لا يتقدم ويزدهر بعد مرور أكثر من نصف قرن على استقلاله؟ إنها فعلا معادلة لا يمكن أن يستسيغها عقل الإنسان السليم والتفكير القويم. أفراد مجتمع بهذا الوضوح في الرؤيا للأمور، ومع ذلك لم يتوفقوا في استئصال أوجه التخلف المتعددة المستشرية فيه؟ فلا بد أن هناك خللا ما في طرفي المعادلة، خللا في معادلة القول والفعل، خللا في حقل الفعل لا في فضاء التنظير. ألا يمكن للخلل أن يكمن في كون المتكلمين المنظرين بعيدون، مبعدون عن ورشات بناء صرح المجتمع المنشود؟ لكن، هل كل هؤلاء المنتقدين من المنظرين المتكلمين لم تتح له الفرص للتواجد بأية ورشة من هذه الورشات؟ أليس منهم مدرسون

وطلبة وأطباء ومهندسون وقضاة ومحامون ورجال أمن ودرك وموظفون بمصالح الدولة وحرفيون وصناع، الخ؟ أليس هؤلاء هم بناة صرح المجتمع المنشود، كل واحد في الورشة المتواجد فيها؟ لماذا لا تكاد تجد أحدا من هذه الشرائح العريضة يلقي باللائمة على نفسه قبل أن يتهم غيره؟ هؤلاء الذين يلومون الآخرين، هم في نفس الوقت من يلومهم الآخرون، بحيث يبدو جليا أن أحدنا لا يرى إلا الآخرين، وينسى نفسه القريبة منه، التي هي بين جنبيه. فاللوم إذا كله على الآخر، كل الآخر، على المبني للمجهول، كما هو الحال في الإعراب عند النحويين.

يحكى أن أحد مالكي الجمال كان عنده مائة ناقة، أراد أن يعدها في المساء في طريق عودته إلى داره. كان راكبا على جمل، فلما عدّ لم يجد إلاّ تسعة وتسعين جملا. أعاد العملية عدة مرات، لكن النتيجة لم تتغير، أين ذهب أحد الجمال؟ نزل من فوق الناقة التي يركبها وطاف بين القطيع يعدّه، فكان العدد مائة جمل. أعاد العملية فكان العدد مائة كذلك. اطمأن وركب من جديد، ثم أعاد العدّ، فكان العدد تسعة وتسعون جملا فقط. إنه لأمر غريب، حينما يكون راجلا يعدّ مائة جمل، وعندما يركب أحد الجمال لا يجد إلا تسعة وتسعين. وفي الأخير قرر عدم الركوب حتى لا يضيع جملا، فحتى لو كان السير على الأقدام متعبا، فإنه يهون مادام هناك مائة جمل. نعم، صاحبنا لم يتعود يوما أن ينظر إلى نفسه وحاله، إلى ما تحته، بل تربى على النظر حوله فقط، تربى على النظر إلى الغير وإلى من فوقه، فكما يقال

"يرى أحدهم القذى في عين أخيه ولا يرى الجذع في عينه". فحالنا لا يختلف كثيرا عن حال هذا الذي لا يرى حتى الجمل الذي يركبه، فكيف لنا أن نرى عيوبنا الكامنة في عقلياتنا وفي ثقافتنا؟

في محاولة مني لإعطاء إجابة أولية أورد قصة، يحكى أنها حقيقية، تجلي بوضوح المعطى الأساسي الذي لم يؤخذ بعين الاعتبار في المعادلة حتى بدت غير قابلة للتطبيق في حالنا كمغاربة، وأتمنى ألا أكون أنا كذلك من أولئك الذين لا يرون إلا الآخر. في القصة، أن فرنسيا مسنا عاد إلى بلده بعدما قضى بالمغرب عمرا طويلا، خلال فترة الاستعمار وفيما بعد، في عهد الاستقلال. وعند عودته طلب منه أحد الصحفيين الفرنسيين أن يعرف له المغربي في كلمتين فقط، فأجابه أنه سيعرفه له في كلمة واحدة مكونة من حرفين لا أكثر. قال للصحافي أنه عندما ذهب إلى المغرب لأول مرة، وكان يجتمع بمسؤول ما أو أي أحد من أفراد المجتمع، ويتفقون على أمر ما، كان يقال له "*وخّ*"، "*داكور*" (d'accord)، وهو الأمر الذي جعله يظن يقينا أن "*وخ*" تعني "*داكور*". لكن مع مرور الوقت، يقول أنه اكتشف أن "*وخ*" لا تعني شيئا، لأن لا أحد يلتزم بما قطعه على نفسه بقوله"*وخّ*"،"*داكور*". إلا أنه كان محظوظا، بحيث تمكن من تعلم اللغة العربية حتى الإتقان، وهو الأمر الذي شجعه على البحث، كما قال، في أصل كلمة "وخ". توصل إلى أنها مكونة من حرفي البداية لكلمتين أخريتين هما: "*والو*"، "*خاوي*"؛

وعليه فإن "*وخ*" تعني "و" *والو* ، و "خ" *خاوي*. قال للصحافي، هذا هو تعريفي للمغربي في كلمة من حرفين فقط: "*وخ*".

سواء أكانت هذه القصة حقيقية كما قيل لي، أو مجرد نكتة، فإنها ذات وقع شديد على النفس وعلى الوجدان عند من تعود أن يسمع "*وخ*" يوميا وهي لا تعني شيئا، فحمولتها الثقافية جد مؤلمة، يصعب على كل من يحترم نفسه كإنسان تحملها أو تقبلها. لكن، إن نحن أردنا أن ننظر إلى حالنا بعين النقد البناء لا بعين الرضا عن النفس، واستحسان ما لا يستحسن، فإنها الحقيقة المرة الناطقة بالواقع الأليم. إن "*وخّ*" عنوان ثقافة لا تعرف للمواعيد والالتزام بالكلمة التي قطعها أحدنا على نفسه (العهد) سبيلا، ثقافة لا تعطي لعامل الوقت أية قيمة وأية أهمية، ثقافة لا تنضبط لضابط الوقت في كل مناحي الحياة اليومية، ثقافة لا يضبطها أي ضابط. ينتهي كل لقاء وكل اتفاق ولا تسمع إلا "*وخ نعم اس*"، *وخ اس*"، "*وخ أسيدي*"، "*وخ ألحبيب*" ، "*وخ ألعزيز*،..."؛ لكن، ما أن يذهب أحدهم إلى حال سبيله حتى تذهب "*وخ*" أدراج الرياح، فلا "*وخ*" ولا هم يحزنون، فلا يبقى إلا "و" *والو* و "خ" *خاوي*.

إن "*وخّ*" كمقتضب لعبارتي "*والو خاوي*"، لا تنحصر فقط في عدم الانضباط في المواعيد والالتزام بما يقطعه أحدنا على نفسه، بل أصبحت عنوانا مركزيا لانفصام القول عن الفعل، والمظهر عن الجوهر في كل الميادين: ـ في الالتزام بالوقت والمواعيد، ـ في تطبيق القوانين (قانون السير كمثال)، ـ في العمران وثقافة السكن المشترك، ـ في الحفاظ على

نظافة مدننا وبيئتنا، ـ في تعامل أطر الدولة مع محيطها، ـ في تقدير المسؤوليات، ـ في إصلاح المنظومة التعليمية، .. .

أتمنى من خلال هذه المكاشفة الصريحة لأحوالنا، أن أساهم في الكشف عن بعض ما بنا من مرض انفصام الشخصية العضال، الذي يقوض أسس ثقافتنا وأخلاقيات مجتمعنا، بل يقوض حتى فكرة التأسيس لبناء مجتمع قوي علميا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، كما تشهد على ذلك المشاهد الناطقة والصور الغنية عن التعليق.

مشاهد ثقافية معاصرة من موسوعة الأمثال الشعبية

ما على من يريد أن يكوّن فكرة عن منظومة ثقافتنا الاجتماعية ونوعية العقليات المستحكمة والمتحكمة فيها والمتأثرة بها، وعن مدى عمق واتساع المستنقع الذي غرقنا فيه وأحاط بنا من كل الجهات نتيجة طفرة "الانحدار"، بدل "التحضر" و"التمدن"، المضطردة، التي طرأت على مجتمعنا كمغاربة في العصر الحالي، إلا أن يستعرض بعضا من الأمثال الشعبية المعاصرة والأقوال الناطقة بجوهر حمولتها، وكذا المعاملات والتصرفات الفاضحة لها والكاشفة لخباياها. هذه الأمثال والمقولات تمكن من استشراف عدة أنماط وأصناف ثقافية حسب المستوى الاجتماعي للأفراد ومؤهلاتهم المادية وانتماءاتهم الإقليمية ومدى تأقلمها مع ألوان طيف المجتمع. نعم، أنماط ثقافية قد تتعايش كلها وتتفاعل في شخص واحد... أظن أن المغربي هو الوحيد على وجه الأرض الذي يقول لك وهو يتكلم "واحد الراس كيقلي

دير هاذي، واحد الراس كيقلي دير هاذي، واحد الراس كيقلي ما تدير والو، واحد الراس كيقلي كاع متفكر في هاذ الشي... راني حصلت". رأس واحد يتسع لكل المتناقضات ويستوعبها ويتعايش معها، بل يعيش بها...

النمط الأول: ثقافة "الله مع الجاه العالي"

"الله مع الجاه العالي"، "اللي معندو سيدو عندو للاه"، "اللي عندو باب واحد الله يسد عليه"، "واش معرفتيش مع من كتهدر (كتكلم)"، "دبا تعرفني شكون أنا"، "أنا ولد الأصل والمفصل"، "عندي اللي كيفصل ويخيط"، "دخل سوق راسك ولا ميعجبك حال، ما عرفتيش شكون أنا"، "جري طوالك ولا معجباك الحال انطح راسك مع الحيط"، "ما عندو مناش يخاف، متكي على ركيزة صحيحة"، "يدو طويلة، اللي ابغاها يوصل ليها".

هذه أمثلة من مقولات وأمثال ناطقة رسمية عن تفشي ظاهرة المحسوبية والزبونية المعطلة لدواليب تطور المجتمع، بل المتسببة في نخر أسسه. فعلى وزن "البقاء للأصلح" عند المهووسين بالأيديولوجية (وليست نظرية) "الداروينية" المعتوهة، التي أسست لسياسة قهر الشعوب الضعيفة عند ساسة الغرب، فقد أسست ثقافة المحسوبية عندنا لثقافة "الله مع الجاه العالي"، والتي تعني، كما يبدو من اعتقاد من يرددونها أن الله تعالى ينحاز دائما إلى القوي وإلى الجهة القوية، تعالى الله علوا كبيرا عن هذه الهراء.

النمط الثاني: ثقافة "ديتو في جيبي" و"اللي معندو فلوس كلام مسوس" "دَّيتو في جيبي"، و "ادهن السير يسير"، و"غير دوَّر معاه وانعس على جنب الراحة"، و"اعطيه غير قهوتو وتهنَّ"، و"اعطيه لكرشو تشريه"، و"كياكل ووكل"، و"اعطيه تشريه وتديرو في كرشك "؛ تمثل صورا متعددة الأوجه لثقافة "دَّيتو في جيبي"، البديلة عن "الله مع الجاه العالي" لمن لا جاه عالي عنده. فهي تجعل من سلطان المال وسيلة لبلوغ المآرب عبر نشر ثقافة الارتشاء وشراء الذمم. هذه الثقافة تتكامل وتفاعل مع ثقافة "الله مع الجاه العالي" للإجهاز على كل مقومات المناعة والسلامة في المجتمع.

النمط الثقافي الثالث: "كن ديب لياكلوك الدياب"

"كن ديب ليكلوك الدياب"، "حضي راسك يا فلان ليفوزو بك القومان"، "الراس اللي ميدور كديه"، "اتعشَّ به قبل ميفطر بك"، "قافز، مادرهاش به، كيطيرها في السما". هذه مقولات وأمثال تمثل رافدا آخر من روافد ثقافتنا الاجتماعية، وتؤسس لثقافة "كن ديب ليكلوك الدياب"، كبديل لثقافة من لا جاه عالي عندهم ولا مال. فالمنضوون تحت هذا المفهوم الفلسفي، بل "الإفلاسي" للحياة، أسسوا لثقافة متفننة في التحايل والتمايل والتلون بكل ألوان الطيف. والمثير في الأمر، أن هذا النمط الثقافي تفشى بين السواد الأعظم من أفراد المجتمع، حتى بين نمطي ثقافة "الله مع الجاه العالي" و

"ديتو في جيبي"، مما جعل الاحتيال يبدو مظهرا اعتياديا من مظاهر الحياة اليومية عندنا. هذا الرافد الثقافي "الديبي" (مقتبس من "كن ديب ليكلوك الدياب") الذي يسهم في تنوع منتوجنا الثقافي المنحط، امتد مفهومه إلى ميادين أخرى، ليتم التأسيس لثقافة، بل "لآفة" نمط ثقافي آخر.

النمط الثقافي الرابع: "ما كيخدم غير لحمار"

"ماكيخدم غير لحمار"، و"اللي بغا يربح العام طويل"، و"اللي زربوا ماتوا"، و"خدام خدمة بخير، كيتخلص مزيان، وكيدخل فوقاش ما بغى ويخرج فوقاش ما بغى"، و"خدام وحد الخدمة خيبة، وخّ كيتخلص مزيان، خصه يدخل في الوقت ويخرج في الوقت وملي يدخل وهو خدام"، و"الخدمة مع المخزن بخير، دير السرابس ككيديرو الخوت وما كاينش اللي يهدر معاك". إنه النمط الثقافي لمن استسلموا للأمر الواقع، بحيث لا يمتلكون سوى ثقافة الغش والتفنن في مخارجه.

هذه الأنماط الثقافية تتكامل فيما بينها وتتفاعل لتؤصل لصياغة عنصر بشري متلون، متصدع البنية الشخصية، غثائي، كالريشة في مهب الرياح، عديم المناعة في مواجهة وحش الغزو الثقافي والحضاري الذي يتقدمه اجتياح فيل العولمة. كل ذكائه وفطنته تتجسد في التفنن في الحيل والتحايل والتلون في تصرفاته ومعاملاته...لا يثبت على حال...

كما هناك "فلسة" ثقافية أخرى مختزلة في الأمثال والأقوال من صنف: "ما احنا إلا مغاربة"، "ما دمت في المغرب فلا تستغرب"، "راك غير في المغرب أصاحبي"، "بلا ما تقر (تقرأ) علي الزبور ديالك، ما احنا إلا مغاربة، كنعرفو بعضنا البعض"، "شكون يكون هو حتى نتقن ليه الخدمة، شنو كيعطيني باش نبق خدام غير معاه"، "لكان هو مطور، أنا راني مسمار، ما عندوشي ما يدِّ مني"، "الخدمة اللي اتفاقنا عليها هي هذي، لبغيت دك الشَّ للي كتقول سير لبرَّا، لأوروبا، عند الشرفا"، "كنخدم على قد اللي كيعطوني"، "المغربي لمتحك ميعطي الريحة"، الخ.

إنه رافد خامس، من روافد منظومتنا الثقافية المعاصرة التي لا نخفي اعتزازنا بها؛ فكم يحلو لنا أن نردد أن المغربي "فايق"، "مطور، مكاينش اللي يقدر يدره به". إنه الإقرار والرضا بالهوان والانحطاط والدُّونية والانبهار بالآخر، بالغربي والاستسلام أمامه؛ نعم إنها أقوال شعبية وأمثال تترجم لأبشع صور ثقافة التعالي المرضي والمحسوبية والغش الشعبي في مجتمعنا وكذا التفنن في التحايل في كل الميادين وعلى كل الأصعدة والمستويات.

وحتى نحيط بموسوعتنا الثقافية في شموليتها، فلا بد من الوقوف على صور أخرى من الأمثال والأقوال الشعبية: "في هاذ الزمان، كل واحد كيعيط راسي راسي"، "الله يجيبها ليه من جهة اخرى"، "تفوتني غير أنا ولهلا يقلب"، "جوّع كلبك يتبعك"، "ما تدير حسنة ما يطر باس"، "تعفّر على بوه، عندك تكبّر ليه الشّان"، "دير ما دار جارك ولا بدل باب دارك"،

"كيبيع الثّور باش يدّعى على الفرّوج"، الخ. هذا المشهد الثقافي تبناه من يبدو أنهم يحسون بالغبن لكونهم لا جاه لهم ولا مال، ويصعب عليهم أن يكونوا "دياب"، فبتبنيهم لهذه الفلسفة في الحياة فهم "كيبردوا على قلوبهم" كما يقول المثل الشعبي الذي يؤشر بأن هناك نيرانا ملتهبة (حقد، غيرة، كراهية، عدم الرضى، الخ) تحرق أحشاء الكثيرين منا.

فإذا ما تركنا جانبا المنظومة الثقافية للأفراد، المشكّلة لثقافة المجتمع، وحاولنا النظر في منظومتنا الثقافية المؤسساتية، فسنجد من الأقوال والمقولات ما يصب في صبيب المجرى الثقافي العام:

"حملة محاربة حوادث السير"، "حملة مراقبة حزام السلامة"، "حملة محاربة الرشوة"، "حملة محاربة الغش في المواد الغذائية"، "حملة محاربة التلاعب بالمال العام"، "حملة النظافة"، "حملة محاربة..."، حملة تخليق الإدارة، الخ".

فحتى تطبيق القوانين التي تزخر بها منظومتنا القانونية لم تخرج عن سياق ثقافة الأمثال والمقولات الشعبية. فبقدر ما هناك ترسانة من القوانين على الورق، بقدر ما يبقى التطبيق رهين الحملات الموسمية المزاجية، مما يفضي مع مرور الزمن بالأفراد إلى استهجان هذه القوانين والاستهتار بها، إن لم يبلغ بهم الحد إلى تعطيلها بالكامل. فعلى سبيل المثال، كم هي القوانين المنظمة للسكن المشترك التي لم يعد لها وجود على أرض الواقع، من مثل القوانين الزجرية في حق من يتعامل مع النفايات المنزلية من غير ضوابط، وفي حق المتسببين في الصخب والضجيج الليلي، وفي حق الذين لا يمتثلون

لضوابط جمالية الواجهات الخارجية للمباني السكنية، وفي حق الذين يرتمون على الملك العام داخل الأحياء السكنية وعلى جنبات الشوارع والطرقات، الخ.

إنها ترسانة متكاملة متناسقة لموسوعة ثقافية خاصة بنا، ماركة مغربية مسجلة كما يقال، تمليها عقليات اختلت فيها الموازين واضطربت؛ إنها ثقافة التخلف والانحطاط. فثقافة الرقي والحداثة الحقيقية لمجتمع ما، تتقاطع في مجمل حيثياتها مع ثقافة باقي المجتمعات والأمم المتقدمة، أو التي تنشد التقدم والازدهار وتعمل بمقتضياته وضوابطه. في هذا الكتاب سأحاول التوقف عند الترجمة العملية لهذه الثقافة الشعبية في كل مناحي الحياة اليومية للمغربي، بغض النظر عن مستواه الثقافي وعن موقعه، وعن كونه فردا أو جماعة، مسؤولا أو مسؤولا عنه. ومن حسنات هذه الثقافة الرديئة أن تجلت فيها العدالة الاجتماعية من حيث تعميمها على كل مكونات المجتمع، لتفضي إلى تعميم الظلم الاجتماعي المتبادل، من حيث إرساء قواعده وتعميم مفاهيمه لتصبح عرفا اجتماعيا يتجلى في تصرفات ومعاملات لا ضوابط لها. إنها ثقافة "الله ما الجاه العالي" و"كلها يلغا بلغاه" و"اللي ما عند سيدو عند للاه" و "ما كيخدم غير لحمار" و"كن ديب ليكلوك الدياب" و... .

فإذا نحن أردنا فعلا أن نصلح أحوالنا، فعلينا بداية أن نقوم بالتعرف على التربة التي نبتت فيها هذه الأنماط الثقافية وترعرعت، ونعمل على تعرية وقطع جذورها المتمثلة في العقليات التي تغذيها وتمدها بما يقوي سطوتها

في المجتمع. علينا إذن أن نتعرف عن حقيقة علاقة ثقافة التخلف بانحطاط العقليات وكيف يتفاعلان، ومدى تأثير كل منهما في الآخر، وعبر أية "ميكانيزمات".

العقليات والتخلف، من يصنع من؟

سؤال حثيث لابد من الإجابة عنه إن نحن أردنا الابتعاد عن نهج التخلف: من يصنع من؟ هل التخلف هو الذي يصنع العقليات والمنظومة الثقافية لمجتمع متخلف، أم أن العقليات المتخلفة والمنظومة الثقافية المنحطة هما صانعتا التخلف والانحطاط؟ أم أن الأمرين صنوين متلازمين، يتفاعلان سلبا، فيما بينهما؟ وقبل الإجابة عن هذه التساؤلات المفصلية، فلا بد، بداية من توضيح علاقة العقليات المستحكمة في تصرفات أفراد مجتمع ما بمنظومته الثقافية. من يصنع من؟ هل العقليات هي صنيعة المنظومة الثقافية لمجتمع ما، أم العكس؟

لنمحص الأمر على ضوء ما نعايش ونعرف؛ فلو كانت المنظومة الثقافية لمجتمع ما هي التي تصنع عقليات أفراده، لأثبتت الأحداث على مر الأزمنة والعصور، أن محاولات تغييرها لم تكلل أبدا بالنجاح، لأن الأمر يعد دربا من دروب الخيال. لو تم إثبات هذه الفرضية، فلم يبق للأمل في تغيير حال المجتمعات المتخلفة إلى أحسن أي مبرر وأي مسوغ. سيكون الحال أشبه ما يكون بخريطة جينية لمخلوق ما، فهي التي تتحكم في خلقته وفي كل مقومات الحياة فيه وأنماط عيشه، زيادة على ضبط تصرفاته وانفعالاته

وميولاته، هذا مع اعتبار الفارق بين ما هو مكتسب بالمعايشة (الثقافة) وما هو معد ومهيأ سلفا لضبط الخليقة ومتطلبات حياتها.

من يستقرء تاريخ تطور الأمم، ماضيها وحاضرها، يتبين له العكس تماما لما افترضته. فكم هي المجتمعات التي تغيرت منظومتها الثقافية السائدة جذريا، بحيث انقلب الحال من الأسوأ إلى الأحسن، وهذا ما يبين بجلاء أن تصرفات أفراد مجتمع ما وتعاملاتهم ومعاملاتهم هي الصانعة، الصائغة للمنظومة الثقافية. فالمنحى الثقافي لمجتمع ما هو من إفرازات المنحى الفكري لأفراده وميولاتهم واعتقاداتهم وقناعاتهم، أي من إفراز العقليات المستحكمة.

فالعقلية تمثل طريقة فرد ما في التفكير والتدبير والتعامل مع الأمور والأحداث والوقائع كفرد، أو كفرد في جماعة أو في مجتمع. فمن نظرة الفرد ومنظوره إلى نفسه في وسطه وإلى محيطه تنبثق المنظومة الفكرية التي تؤطر لطريقته في الحياة. فالعقليات التي توجه المنحى الثقافي لمجتمع ما، والمتمثل في أنماط من السلوكيات والتفاعلات والترابطات، هي خلاصة المنحى العام لتفكير أفراده واهتماماتهم وتطلعاتهم. وما دامت المنظومة الثقافية والعقليات في ترابط وثيق مع حالة التقدم أو التخلف لمجتمع ما، فلا بد من العمل على توضيح العلاقة بين المكونين ليتسنى لبلد متخلف، مثلنا، معرفة سبل التقدم ومناهجه.

فلو كان التخلف هو الذي يصنع المنظومة الثقافية المتأخرة لمجتمع ما، والعقليات التي تعمل على ترسيخها، فإن أمر الخروج من دائرته يصبح

عسيرا، إن لم يكن مستحيلا. فما لم ينتف التخلف ويختفي، فلن يتغير أي شيء في سلوكيات الناس ومعاملاتهم وتعاملاتهم المحكومة به. وعليه، فإذا كان التخلف هو الفاعل، فلا داعي للمغامرة في مواجهة خاسرة محسومة سلفا، لأن آليات محاربته والتصدي له هي من صنعه هو، فما على الطامحين والطامعين في تغيير الأوضاع إلاّ الاستسلام لأمر الواقع ولواقع الأمر. أما إذا كانت المنظومة الثقافية المنحطة والعقليات المتأخرة هما اللتان تصنعان التخلف والانحطاط، فيبقى بريق الأمل حقيقيا في تخطى المعوقات التي تحول دون اللحاق بركب الأمم المتقدمة.

فإذا كانت العقليات هي الفاعلة، فلا داعي لليأس والاستسلام، فلا يعني خسران معركة (وحتى معارك) خسارة للحرب كما يقال. فما على من يريد التغيير إذن إلا أن يتحلى بالصبر، ويعمل على شحذ الهمم شيئا فشيئا، ويحرس على تسفيه الواقع المعيش وتبغيضه وتعرية سلبياته لكي يتسنى خلق الأجواء الملائمة لانطلاق معركة تغيير العقليات المتأخرة صانعة الثقافات المنحطة المولدة للانحطاط والتخلف. فما دام التخلف من صناعة أفراد المجتمع بآليات يمكن التحكم فيها، فلا يتطلب التصدي له إلا إعطاءهم بعض الجرعات المركزة من العزم والحزم التي تمكن من خلق إرادة حقيقية للتغيير. نعم، فالمطلوب بداية هو جعل كل فرد من أفراد المجتمع يحس بمهانة ثقافة التخلف و مرارتها، وما تحدثه من تلونات في الشخصية وانفصامها في دوامة الحياة اليومية، داخل البيت، وفي العمل وفي المجتمع وعلى كل الأصعدة. فبغض النظر عن أيهما الفاعل وأيهما المفعول به، فإن

كلا من التخلف من جهة والعقليات المتخلفة والمنظومة الثقافية المنحطة من جهة أخرى، يتفاعلان فيما بينهما ليزيدا الواقع انحطاطا والأفق انسدادا. فما لم نعمل على إظهار الأمور على حقيقتها والمشاهد ببشاعتها حتى تتجلى فظاعة سلبيات الواقع على مستقبل الفرد والمجتمع، فلا يمكن فعل أي شيء. فلا بد من تعرية الواقع بحنكة الطبيب الكفء النزيه المشخص لأمراض البدن لكي يتسنى معرفة مكامن الخلل، وكل أشكال تجلياتها، في واقعنا المعيش، اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، بهدف التوصل إلى تشخيص العلاج الناجع المناسب، وحيثيات التعاطي معه وسبل استشفائه. فالمطلوب إذن أن نتوصل إلى إقناع كل فرد بأن التخلف هو نتاج أمراض فتاكة متفشية داخل نسيج ثقافة المجتمع، تتنكر لتاريخه وتنخر حاضره وتدمر مستقبله.

ثم لو كان التخلف هو الفاعل لذاته، لما تسنى لنا رؤية دولة متخلفة تخرج من دائرته لتلحق بركب الدول المتقدمة، ولما عرف لها في التاريخ أي مثال. فما دام التخلف مستشريا في شريان المجتمع، جاثما على أرض الواقع، فلن يكون للتخلص منه سبيلا ما دام في المنظومة الثقافية مستحكما وفي العقليات متحكما. هل هذا هو واقع الحال عبر المعمور، في وقتنا الحاضر، وفي ماضي الأمم؟ ألم يحدث أن غيرت دول وأمم مسارها التنموي تماما في بضع سنين، لتخرج من دائرة التخلف وتلحق بركب الدول المتقدمة على مرأى ومسمع من العالم؟ ألم تقطع إسبانيا أشواطا عملاقة، وتلحق بركب الدول المتقدمة في مدة 25 سنة؟ ألم تنهض كوريا الجنوبية نهضة الكبار في حوالي 20 سنة؟ ألم تبن ماليزيا نهضة اقتصادية

واجتماعية رائدة في حوالي 20 سنة مضت كذلك؟ ثم ألم تستفق تركيا في السنين الأخيرة من سباتها وتحدد وجهتها، لتنطلق بثبات على طريق النهضة الشاملة؟ ناهيك عن الصين الشعبية، صاحبة المليار ونصف نسمة، التي تتقدم بوتيرة سريعة لأخذ مكانها كقوة عظمى على الصعيد العالمي. كما يشهد العالم كذلك انطلاق عملاق آخر، هو الهند.

ألا تكفي هذه الأمثلة المتنوعة لما نعايشه ونعاينه في عالمنا الحاضر، لإثبات أن التخلف ليس قدرا مقدورا، بل هو نتاج ثقافة وعقليات متخلفة، منحطة. فما أن تهب ريح التغيير على العقليات، حتى تبدأ أركان التخلف وأعمدته في الاهتزاز والتصدع، لتصبح الأرضية ممهدة لوضع الحجر الأساس لبناء نهضة شاملة. نعم، نهضة شاملة، فلا يتصور حصول نهضة في ميدان ما دونما الميادين الأخرى، فالنهضة الاجتماعية كل لا يتجزأ (نهضة تعليمية، ثقافية، إعلامية، اقتصادية، صناعية، فلاحية،...).

النهضـــة الماليزيـــة

نأخذ ماليزيا كمثال لنهضة بلد تجمعنا به كثير من القواسم المشتركة، ومن بينها عامل الإسلام الذي يحلو للكثيرين ممن فقدوا بوصلة التموقع النظر إليه كعامل تخلف. ففي عام 1970 كتب مهاتير محمد كتابا بعنوان "معضلة المالايو"، انتقد فيه بشدة شعب المالايو (الذي ينتمي إليه) واتهمه بالكسل، والرضا بأن تظل بلاده زراعية متخلفة دون محاولة تطويرها. ولما تولى رئاسة وزراء بلاده ابتداء من عام 1981، ولمدة 22 سنة، أصبحت ماليزيا

أحد أنجح الاقتصاديات في جنوب آسيا والعالم الإسلامي. فقد تحول هذا البلد من دولة زراعية تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية، خاصة القصدير والمطاط، كباقي الدول المتخلفة، إلى دولة صناعية متقدمة يساهم قطاعي الصناعة والخدمات فيها بنحو 90 % من الناتج المحلي الإجمالي. وتبلغ نسبة صادرات السلع المصنعة 85 % من إجمالي الصادرات، وتنتج 80 % من السيارات التي تسير في الشوارع الماليزية.

نتيجة لهذا التطور انخفضت نسبة السكان الذين يوجدون تحت خط الفقر من 52 % من إجمالي السكان في عام 1970، إلى 5 % فقط في عام 2002. كما ارتفع متوسط دخل المواطن الماليزي من 1247 دولارا في عام 1970 إلى 8862 دولارا في عام 2002، أي أن دخل المواطن تضاعف لأكثر من سبع مرات عما كان عليه منذ 30 سنة، كما أن نسبة البطالة انخفضت إلى 3%.

لم يتحقق هذا من فراغ، بل لأن رئيس الوزراء مهاتير لم يكن سياسيا فقط، بل كان أيضا مفكرا له كتبه ومؤلفاته، وصاحب رؤية مستقبلية لما ينبغي أن تكون عليه بلاده. وأبرز مثال على هذه الرؤية، خطة 2020 التي يعتبر هو مهندسها، والتي تقوم على فكرة أن تصبح ماليزيا بحلول هذا التاريخ دولة مكتملة البنيان الصناعي. إن هذا الهدف يبدو شديد الطموح، فنجاح ماليزيا في النمو بنسبة 6,7 % في الفترة من 1981 إلى 1990، ثم نسبة7,1 % في الفترة من 1991 إلى 2000 يجعلها قادرة على تحقيق هذا الهدف، إذا هي سارت على نفس النهج.

يقول مهاتير محمد في آخر تقرير له عن الموازنة العامة، قبل تقاعده كرئيس للوزراء، أن حكومته أدركت تماما أهمية اعتناق قيم إيجابية لتحقيق التقدم المنشود. والمقصود بهذه القيم قيم العمل السائدة في اليابان وكوريا، والتي تتجلى في الانضباط الشديد والإخلاص التام في العمل، والحرص على اختيار المديرين ليكونوا قدوة لموظفيهم (الحكمة ضالة الحكيم، أينما وجدها أخذ منها)، وهي معايير من صميم تعاليم الدين الإسلامي الذي لم نعمل على التعرف عليه عن قرب قبل الحكم عليه.

ويرى مهاتير أنه لا يجب تقبل أية أفكار أو سياسات لمجرد أنها صادرة عن الغرب، ولقد عمل على تطبيق أفكاره عمليا عبر رفضه تطبيق السياسات التي أوصى بها صندوق النقد الدولي أثناء أزمة الأسواق الآسيوية التي طالت دول منطقة جنوب آسيا بما فيها ماليزيا. فقد تعرضت العملة الماليزية إلى مضاربات حادة بهدف تخفيض قيمتها، فظهرت عمليات تحويل واسعة للنقود إلى خارج ماليزيا، بحيث بدا أن النجاح الذي تحقق أصبح على وشك التحول إلى فشل. إلا أن مهاتير عمد إلى فرض قيود على التحويلات النقدية، خاصة الحسابات التي يملكها غير المقيمين، وعمل على فرض أسعار صرف محددة لبعض المعاملات، وهو ما يخالف سياسة تعويم العملة التي يصر عليها صندوق النقد الدولي دائما. ولقد أثبتت الأيام أن إصرار مهاتير على سياسته رغم ضغوط هذا الصندوق كان هو الوسيلة الصواب، بحيث أصبحت دول كثيرة تدرسها للجوء إليها إذا اقتضت الضرورة ذلك.

ومن الأمور اللافتة للنظر في تجربة ماليزيا، قدرة هذا المجتمع على تجنب الصراعات والخلافات العرقية بين المكونات الثلاث للسكان البالغ عددهم 24 مليون نسمة (المالايو 58٪، الصينيون 24٪ والهنود 7٪). وعلى إثر الصدامات العرقية التي وقعت سنة 1969، أدرك الماليزيون أن استمرارها يعني أن الجميع سيخسر، ومن ثم عمل قادة المجموعات العرقية على إيقافها وتفاديها حتى يومنا هذا، وتوجيه طاقاتهم إلى إرساء أسس نهضة اجتماعية واقتصادية رائدة يستفيد منها الجميع. كما علينا ألا ننسى تركيا البلد الإسلامي الذي تلمس، لعدة عقود، طريق التخلص من التخلف، فلم يجدها إلا في المرجعية الإسلامية في السنين الأخيرة.

التقدم ممكن إذا ما تغيرت المنظومة الثقافية المتخلفة للمثقفين

لقد وضح المثال الماليزي وأوضح بجلاء، أن التخلف نتاج عقليات متخلفة، وأن التقدم ممكن شرط العمل على تغييرها. ولكي نعمل على تغيير العقليات المتخلفة وثقافة الانحطاط إلى النقيض منهما، فلا بد من الوقوف على جميع تجلياتهما على مسرح حياة المجتمع المتخلف؛ بهذه الكيفية فقط، سيتسنى لنا التعرف عليهما أولا، فنتمكن من وضع المسارات الواجب سلوكها ومكانيزمات التغيير المطلوب إرسائها لتغييرهما. فالتخلف منظومة متكاملة من "التفكيرات" (الأفكار المضطربة) والسلوكيات والتصرفات والتعاملات التي تتحول إلى رصيد من التقاليد والطقوس لا يزداد إلا تضخما مع مرور

الزمن، لا فرق فيها بين المثقف والأمي والجاهل، تماما ككرة الثلج المتدحرجة، لا تزداد إلا تضخما فتتهشم في نهاية المطاف .

نعم، فلو لم تنحط تصرفات المثقف وتعاملاته ومعاملاته لتدخل في خانة السلوكيات المتخلفة، لما وجدت بذرة التخلف التربة الخصبة للتجدر والترعرع. نعم، فلقد احتضن المثقف هذه الآفة، وتعهدها بالنماء، بدل العمل على محاربتها لاستئصالها من جذورها. فحينما يصبح المثقف عالة على مجتمعه، بل عاهة في جسده وفي نسيجه الاجتماعي، يفكر بتفكير العامي المسدود الأفق، ويتكلم و"يتمظهر" بمظهر العصري الحداثي المخترق للآفاق، فلن يبزغ ضياء التقدم في الأفق المظلم. فكل البلاوى المستشرية في المجتمعات المتخلفة، والتي لا تزداد إلا تشعبا مع مرور الزمن، هي نتاج لمنظومة من السلوكيات المتخلفة التي تسلكها فئة المثقفين التي تعمل على إثبات نفسها عبر المظاهر الزائفة والتصرفات السخيفة، حتى أصبحت مثلا سيئا يحتذى. وكنتيجة لتفشي هذه السخافات بين المثقفين، لم يجد أفراد المجتمع "العاديون"، المعروفون بالعامة، أدنى عناء في اقتفاء أثرهم الذي لا يخرج عن نهجهم "الشعبوي" العامي في الحياة. بل إن الأدهى والأمر من كل هذا، أن يستثمر المثقف رصيده المعرفي في تطوير ترسانة الموروث الشعبي لثقافة التخلف والانحطاط إلى الحد الذي أصبح فيه، وفي كثير من الأحيان، التعامل "المعقلن" مع العامي ذا جدوى وأحسن حالا منه مع أصناف عديدة من المثقفين وأشباه المثقفين. فكل ما في عموم الأمر، أن المثقف المغربي خولت له الشهادة الجامعية الحاصل

عليها، تطوير نهج ثقافة التخلف في الحياة لإخراجها من طابعها المحلي الضيق إلى آفاق جهوية أو وطنية.

في البداية، قبل أن تفتضح الأمور وتعم البلوى، كان "العامي" ينظر إلى المثقف بنوع من التقدير والاحترام مع قابلية تامة لتقبل ما يقوله، حتى وإن لم يفهمه؛ كما أنه كان يجد لتصرفاته المنحطة مسوغات حتى وإن لم يفقهها. لكن مع مرور الوقت، تكفل الزمن بكشف زيف ثقافة هذا الأخير وإظهاره على حقيقته المتخلفة، فلم يعد العامي ير له عليه ولو أدنى فضل. من هنا انطلقت، في السنين الأخيرة، ظاهرة التنكيت الشعبية، واحسرتاه، على رجل التعليم والطبيب والمهندس والسياسي المثقف وما إلى ذلك، بينما كانت مقتصرة، فيما قبل، على بعض الأوجه من السياسيين وموظفي بعض المصالح الإدارية ذات الاتصال اليومي المباشر بالمواطنين.

وأنا أخوض في موضوع "ثقافات وعقليات تصنع التخلف"، يحضرني ما احتفظت به ذاكرتي من تفاصيل عما سمعته من رجل عادي، شرطي، في السبعينات من القرن الماضي، من استشراف للمستقبل على ضوء معطيات دقيقة يعجز حتى الكثيرون منا، كنخب مثقفة، على ملاحظتها والوقوف عندها. لقد لقنني هذا الشرطي الذي كان يناهز من العمر الخمسين سنة آنذاك، درسا لم ولن أنساه أبدا ما دمت حيا، درس يجمل كل ما يُرى ويُعايش من انحطاط في كل الميادين في وقتنا الحاضر.

في يوم من أيام أول سنة لي بكلية العلوم (1976- 1977)، غادرت قاعة الأعمال التطبيقية بعد الثانية عشرة بعد الزوال، وتوجهت إلى محطة

الأوتوبيس بالقرب من ملتقى الطرق بباب الرواح، حيث تمر حافلة النقل الحضري الطلابية، الخط رقم 11 الشهير. وقفت أنتظر عند العلامة الخاصة بتوقفها، وفي نفس الوقت كنت أرفع يدي طلبا لما يسمى "بالأوتو ستوب" (auto stop)، الذي كان يشكل ظاهرة معتادة في ذلك الزمان، حيث كانت الكثير من أوجه التكافل الاجتماعي بين الطلبة ومع الطلبة، تبدو ظاهرة للعيان. فبينما أنا كذلك، متكئ على العمود الحديدي لعلامة وقوف الحافلات، وعلى رأسي الوزرة البيضاء (tablier) الخاصة بالأعمال التطبيقية لاتقاء أشعة الشمس الحارقة، توقف شرطي كان على دراجته النارية ("الموبيليت" الحمراء المعروفة لسنوات السبعينات والثمانينات من القرن الماضي)، وسألني أين أنا ذاهب. لم أجبه وأعرضت عنه، نظرا للصورة السلبية التي كانت لدينا عن رجل الأمن (البوليس) في ذلك الوقت المضطرب بالإضرابات الكبرى. أعاد السؤال بقوة و"نهرني"، فلم أجد بدا من القول بأني أريد الذهاب إلى الحي الجامعي بالسويسي، فقال لي *"اركب مالك، عارفك غادي "للريسطو"* أي المطعم. وما أن انطلق حتى بادرني بالسؤال *"كاينشي قرايه* (قراءة)، *كاينشي امتحانات، كاينشي إضرابات*؟ أجبته بأن *"كل شيء موجود واللي بغى شي حاجة كيديرة"*. رد علي أن طرح هذه الأسئلة حتى من رجل عادي لا يبعث على الاطمئنان، فكيف به وهو بوليسي من رأسه إلى رجليه. ابتداء من هذه اللحظة لم يترك لي أي مجال للتكلم، بل استرسل في الكلام بما لا يمكن نسيانه أبدا. قال لي، كم أنتم من الطلبة في الجامعة في المغرب كله (لم تكن وقتئه إلا جامعة محمد الخامس

بالرباط)؟ عشرة آلاف أو حتى عشرين ألفا، أو ثلاثين ألفا؟ أنتم إذا قلة، أنتم النخبة المعوّل عليكم لخدمة البلد والنهوض به، وقال هذه الكلمة: *"هادك لبلاصا اللي أنت راكب فيها، ركب فيها قبل منك شحال من طالب، كنا كنحلوا (نفتح) ليهم ببان (أبواب) ديورنا في العكاري ويعقوب المنصور، في الوقت اللي كنا فيه كنفرقوا المظاهرات والمسيرات ديالهم في الأحياء السكنية"*. وكنا حينما تهدأ الأمور في الليل *"كنوصلوهم للحي الجامعي ولديورهم"*. كما أن بطاقة الطالب كانت هي *"لسورانس"* (وصل التأمين) *ديال* الدراجة النارية أو حتى السيارة *ديال* الطالب". "*علاش كنا كنديروا هاذ الشي كله؟ لأننا كنا "كنساينوا (ننتظر) من هاذ الطلبة الخير ليهم ولواليدهم وللعباد والبلاد"*. لكن في الوقت *"اللي ابدينا كنوجدوا الطالب سكران، كيتبوّل على السواري في شارع محمد الخامس، فلم يعد يرجى منه أي خير حتى لنفسه"*. ثم أضاف قائلا، *"مكنقولش بأن الطلبة اللي من قبل منكوم كانوا ملائكة، لا، كانوا كيديروا اللي ميتصورش على البال، لكن بين أربعة ديال الحيوط (الجدران)، ومنّين كيخرجوا لبرّا كيتصرفوا رجال"*، هذا هو الفرق الكبير. ثم ختم قائلا *"شوف أولدي، ما تنساوش (لا تنسوا) أن والديكم والمغاربة كلهم كينتظروا منكم تصلحوا حالكم وحال والديكم اللي ضحوا من أجلكم، وتخدموا المغرب والمغاربة"*. بعد هذا الدرس البليغ من رجل عادي، لا أدري هل كان حاصلا على الشهادة الابتدائية أم لا، كنا قد بلغنا ملتقى الطرق بالسويسي، حيث توقف وقال لي "*ها انت وصلت، سير الله يعون*" وانصرف. انصرفت مسرعا وأنا أفكر في ضيق الوقت وطول

وقت الاصطفاف أمام المطعم الذي ينتظرني، ولم أعر حينها كثير اهتمام لما قلا له لي، رجل الأمن، المغربي العادي، لكن ذاكرتي سجلت كل التفاصيل، في انتظار اليوم الذي سأعمل فيه على تدوين ونشر هذه النصائح من مجهول، ليطلع عليها كل المغاربة، ما دامت تتعلق بهم جميعا.

هل من تعليق؟ لا أخفي حيرتي، وأية حيرة، فلا أدري هل بإمكاني أو بإمكان، أي مثقف حامل لشهادة عليا أن يشخص واقعنا المرير بالوضوح وبالعمق الذي يتجلى في نصيحة هذا المواطن المغربي، رجل أمن عادي، في وقت لم يكن قد تلوث فيه النسيج الاجتماعي بثقافة الجهل المركب المكعب المهيمنة حاليا؛ ثقافة "الله مع الجاه العالي"، وثقافة "احكرني" (احقرني)... *"لأننا كنا "كنتظروا" ولازلنا من "هاذ الناس الخير ليهم وللعباد والبلاد"* ، إنها العبارة التي قصمت ظهر عقلياتنا ومنظومتنا الثقافية الحالية المنحطة، المتفسخة. "فهل لم يعد يرجى منا أي خير، حتى لأنفسنا"؟ إنه حكم رجل الشعب العادي على طلبة النصف الأخير من السبعينات، وإنه لحكم صائب، ثاقب، بحيث جاءت النتائج مطابقة تماما للمقدمات. نعم، فقد أصبحنا كمثقفين، لا يرجى منا الخير فعلا حتى لأنفسنا؛ فلقد عملنا على اختلاق كل المسوغات، وخلق كل الأعذار، حتى نتملص من مسؤولياتنا، ونلقي باللائمة على الآخر، كل الآخر من مجتمع وظروف ومناخ ووسائل النقل وأي شيء. فمن المعول على المثقفين، وخاصة الباحثين والمفكرين، أن يعملوا بكل جرأة على تقصي حقيقة عللنا والعمل على تعهدها بالعلاج الناجع، من خلال مواقفهم وتصرفاتهم. فمن المفروض في المثقف أن يكون

قادرا على نقد الذات، وإعادة النظر في بديهيات سلوكياته ومسلماته متى تبين له انحطاطها وبعدها عن الصواب، لا أن ينساب إلى أسفل انسياب الماء على المنحدر. ومن المعلوم أن انسياب الماء إلى أسفل، ليس لبلوغ أدنى الدرجات والتجمع في الحفراة، بل فلقد قدر له أن ينساب إلى أسفل طلبا لبلوغ المحيطات حيث يتجمع ليغطي ثلاثة أرباع (¾) الكرة الأرضية، فيؤثر تأثيرا مباشرا في الربع الباقي عبر التحكم في المناخ وتوزيع أنماط الحياة فوق اليابسة وفي البحر. ولكي يتأتى للإنسان أن يؤدي دوره كاملا في التأثير إيجابا في مناحي الحياة، فعليه التأسيس لحياة اجتماعية جماعية مضبوطة المعالم والعوالم، سليمة الأسس، من خلال رؤى واضحة. فبدل الانسياب إلى أسفل انسياب الرمل على السفح، فلا بد للفرد أن ينشد العلى بالتدرج في مدارج الارتقاء كي يؤدي مهمته في رقي المجتمع وارتقائه تماما كما يؤدي الماء مهمته في استمرار عنصر الحياة فوق الأرض. إنه من المعروف بداهة، أن الصعود وطلب المعالي يتطلب مجهودات جسدية وعقلية ومادية وما إلى ذلك، لكن الانحدار والانجذاب إلى أسفل يشترك فيه حتى الحجر والجماد، ولن يحد من التدحرج والسقوط إلا بلوغ القعر، حيث ينغلق الأفق.

على من المعول لتغيير العقليات

على من المعول لتغيير العقليات في اتجاه خلق ثقافة راقية تنشد تحسين كافة أوجه الحياة والنهوض بها؟ يبدو جليا من الدرس البليغ الذي لقنه إيانا جميعا

الشرطي، رجل الشعب العادي، في السبعينات من القرن الماضي، أن المنظومة التربوية والتعليمية للبلاد هي المعول عليها لصناعة الأكفاء من الرجال، صناع الحياة، صناع وسائل التغيير السلمية السليمة ومعاول البناء الفعالة. قال بالحرف بما معناه، أنه هو وباقي أفراد المجتمع المغربي (وكل المجتمعات البشرية، فلسنا استثناءا)، يعولون على طلبة تلك الحقبة، رجال الغد فيما بعد (الغد، الحقبة التي نعيشها اليوم)، لإصلاح حال البلاد والعباد والعمل على ازدهار الوطن وتقدمه وتعزيز استقلاله. مجتمع يعوّل على طلبته، على نبتة منظومته التربوية والتعليمية، التي يأمل لها أن تحظى باهتمام خاص وعناية فائقة، لتنمو بطريقة طبيعية سليمة، فتتجدر في أرضيته الخصبة لتثمر الإصلاح والصلاح المفضيان إلى الرقي والازدهار والنجاح. هذه الفئة من المجتمع المعوَّل عليها والمأمول فيها الخير، لم تحظ بامتياز التكليف (ليس الأمر تشريفا بل تكليفا) تحت وطأة دعاية وسائل الإعلام، بل حصل الإجماع عليها كنتيجة طبيعية لبديهيات أدنى درجات التفكير وتقليب الأمور عند رجل الشعب البسيط، في زمن لم تكن قد تورمت بعد المادة الرمادية (la substance grise) في أدمغتنا، تحت تأثير الإشعاعات الفكرية الضارة، التي تتغذى على آفة الأنانية والمصلحة الآنية الضيقة. إنها ثمرة التفكير البديهي السلس لرجل الشعب العادي، الذي كان يجزم أن أبناء المجتمع المثقفين ("القاريين" بالدارجة) هم المؤهلون والمهيؤون لتحمل المسؤولية بمسؤولية وبإخلاص وعن علم ودراية. هم المؤهلون، المطالبون بالعمل على تغيير عقليات المجتمع وثقافته إلى ما به

يتم اتخاذ القرارات الصائبة لتصحيح المسارات في اتجاه إصلاح أحوال البلاد، وضمان عيش كريم لساكنته وضمان أمنه ووحدته. كل آمال وتطلعات الرجل العادي تم اختزالها في هذه النخبة التي أحيطت وقتها بهالة طبيعية من الاحترام والتقدير، مع العمل على اختلاق الأعذار لتبرير ما قد يصدر منها من هفوات. نعم، كل أفراد المجتمع كانوا ينظرون لهؤلاء الطلبة على أنهم هم رأس مال البلاد الحقيقي، وعملتها الصعبة، والمخزون الذهبي الاستراتيجي الذي يضمن قوتها في بورصة التداول والصرف. كل مكونات المجتمع ألقت بثقل تطلعاتها وطموحاتها وأحلامها وآمالها ومتمنياتها على كاهل منظومته التربوية والتعليمية صانعة الرجال، بناة صرح الوطن وتثبيت أركانه. كل هذه الآمال شكلت للشرطي، صاحب الدرس البليغ في المواطنة (القيام بواجبه) ونكران الذات، المسوغ القوي المقنع للتعامل مع الأحداث في بداية السبعينات بتفهم وبعد نظر (بعد النظر الذي أصبح شبه مفتقد حتى عند خاصة المثقفين والأطر العليا في أيامنا). يقوم بواجبه العملي المهني في تفريق المظاهرات ب الأحياء السكنية للحفاظ على الأمن والثبات على الولاء لثوابت البلاد والوطن، ولا يفرط في المزاوجة بينه وبين واجب أخلاقي تمليه القناعة الشخصية والرؤيا المستقبلية. نعم، شرطي عادي، من عامة الشعب، له رؤيا مستقبلية واضحة المعالم، جعلته يتلبس بما قد يعد تآمرا على أمن الدولة بالتواطؤ مع من كانوا ينعتون بالمخربين. رؤية مستقبلية بتطلعات وآمال واقعية واضحة، انطلاقا من الإيمان العميق بما

يجب أن يكون عليه المثقف من وضوح في الرؤى، ونبل في الأهداف التي يجب بلوغها بعلو همة وسمو أخلاق.

نعم، كانت عند رجل الشعب العادي رؤية مستقبلية متكاملة، تماما كما بدا واضحا للشرطي من خلال مشهد تبول الطالب السكران على سواري الأبنية في شوارع العاصمة. نعم، فمن المؤسف، أن جاءت توقعاته في انسجام مع المقدمات، مطابقة لما استنتجه هذا الشرطي من هذا المشهد الذي لا يكاد يلقى له اليوم بال، أمام ما أصبح عليه حال تلامذتنا وطلابنا من انحلال خلقي و"ميوعة" وتسكع في الطرقات، وتبول حتى على جدران المؤسسات التعليمية التي يتعلمون فيها. استدل هذا المواطن العادي بظاهرة أخلاقية منعزلة، لا تكاد تؤخذ بعين الاعتبار عند المنظرين الحداثيين المتفلسفين الذين يرون فيها نوعا من التحرر من القيود الاجتماعية، والجرأة على تخطي "الطابوهات". لقد مثلت في نظره وتصوره للمستقبل اللبنة الأساس لظاهرة ثقافية لن تعرف سبيلا للمعالي والسمو واحترام الآخر، ولا تقديرا لتحمل المسؤولية، فالطالب الذي يتبول أمام المارة في الشارع لا يضاهي فعله إلا فعلة الكلاب المصاحبة لمالكها. رجل الشعب العادي يقول للمثقف، افعل ما تشاء مما يحلو لك من الرذائل إن شئت، لكن فيما بينك وبين نفسك، أو في إطار ضيق بعيدا عن الأنظار، وكن بالمقابل رجلا يعوَّل عليك في المهام الصعبة ومثالا يقتدى بك ولا تفجعنا وتفجع بلدك فيك.

من هنا يمكن استنتاج مدى الأمل الذي علقه الرجل العادي في المجتمع على المنظومة التربوية والتعليمية للبلاد، لإصلاح حاله والسمو به بعيدا عن

ثقافة التخلف والانحطاط، اعتمادا على ما تصنعه من لبنات بشرية قوية، سليمة ومتماسكة. الكل كان مستعدا، وبكل تلقائية، للتضحية حسب إمكانياته وموقعه في سبيل تكوين رجال غد يردون الجميل بأجمل منه. رجال يشكلون القاطرة التي تشق بعربات قطار المجتمع الآفاق نحو الرقي الثقافي والأخلاقي، والتقدم والازدهار الاجتماعي والاقتصادي والصناعي والتكنولوجي. لكن حدس هذا الشرطي، وقدرته الهائلة على التحليل القيم والاستنتاج السليم في زمن لم تكن ابتكرت بعد بيداغوجيا "الكفايات" ولا "الإدماج"، جعله يدق على سمعي ناقوس الخطر مبكرا جدا، كأنه علم أنه سيأتي اليوم الذي سأعمل على إسماع صيحته ولو متأخرا، أو بعد فوات الأوان. نعم، إنه إسماع متأخر لصيحته المبكرة، لكن في زمن الدكاترة والمهندسين وحملة الشهادات العليا، والفلاسفة والكتاب والمفكرين، والصحافيين والإعلاميين، وهو ما قد يشكل مناخا ملائما مفترضا لوجود الآذان الصاغية والعقول المتجاوبة المتفاعلة. آمل ذلك، لأن من ينظر إلى حالنا وثقافة مجتمعنا في زمن كل النخب الثقافية، لا يمكنه أن يجزم بأي شيء، بل تبقى آماله معلقة بالأمل في المستقبل، وما قد يتغير إلى أحسن، أما لسان الحال فينطق بالمحال.

نعم، فلقد وهنت في وقتنا الحاضر قوى الرجال القاطرة وتلاشت، حتى أصبح الوضع يتطلب البحث عمن يمكن أن يعوَّل عليهم لضمان استمرار حركة العربات وعدم توقفها، أو خروجها عن السكة. تلاشت قوى الرجال القاطرة، واختلت موازين ورشة صناعتهم المتمثلة في المنظومة التربوية

والتعليمية، من كثرة ما تم استيراده من قطع غيار غير ملائمة، لا تدخل في خانة الماركة المسجلة للورشة. فبدل الاعتماد على إمكانياتنا الذاتية، والعمل على تأهيل الصناعة المحلية للقاطرات، مع الاقتصار على استيراد ما يتلاءم مع مواصفات ماركتنا المسجلة، عمدنا إلى إغراق الورشات بمكونات غير متجانسة مع محركات آلياتنا، وهو ما أدى إلى إحداث اختلالات وأعطاب توشك أن توقفها عن العمل.

لنتتبع جميعا عرض جملة من المشاهد والصور اليومية الحية الناطقة بالتورّمات الفكرية التي أصابت عقولنا وعقلياتنا، وبما آلت إليه ثقافتنا من تدن وانحطاط، في الزمن الذي أينعت فيه ثمار منظومتنا التربوية. فبالرغم من تنوعها وكثرتها وتعدد ألوانها وأحجامها، فإنها غير ملائمة للاستعمال والاستهلاك بسبب التعديلات الجينية المتتالية التي أدخلت عليها قبل القيام بالتجارب التي تمكّن من معرفة مدى ملاءمتها لبيئتها. نعم، لقد عملنا على استنساخ كل ما جرّب الآخر من مفاهيم تربوية وتعليمية مما هو ملائم لبيئته الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والعقدية، وعملنا على استنباتها في غير تربتها، بعيدا عن مناخها، فكانت النتيجة كارثية بكل المقاييس. لنتقصى حقيقة ما أقول عبر المشاهد المتنوعة، لنرى هل ما نستنسخه من مفاهيم ثقافية واجتماعية وتربوية وبيداغوجية يمكن أن تتلاءم مع حضارتنا وثقافتنا الخاصة بنا وتتماشى مع عقلياتنا.

المنظومـة الثقافيـة وثقافة النخـب

المنظومة الثقافية تتغذى من المنظومة التربوية

يوجد ارتباط عضوي وجدلي وثيق بين المنظومة التربوية والتعليمية لأي مجتمع ومنظومته الثقافية والعقليات التي تحكم تصرفات أفراده، وتوجه اهتماماتهم وتحدد أولوياتهم في كل مناحي الحياة. فكل الذين عملوا على تغيير ثقافة مجتمعاتهم في اتجاه تقوية المناعة وامتلاك عوامل القوة والازدهار (اليابان، ألمانيا، الصين الشعبية، كوريا، ماليزيا، ..)، أو خلق عقليات قابلة للبرمجة والتوجيه كالنظام النازي لهتلر والنظام الشيوعي الكوري الشمالي مثلا، جعلوا من حقل التربية والتعليم الأرضية المفضلة لاستنبات ما يراد استنباته من نبتات بالمواصفات والخاصيات المطلوبة. ومن ثم فعلينا أن نعلم علم اليقين، أنه لا يمكن أبدا للتخلف والانحطاط أن يجدا موضع قدم في مجتمع، أرضية التربية والتعليم فيه خصبة ومطهرة من عوامل التلوث وكل أنواع الطفيليات. كما أنه يستحيل أن يزدهر مجتمع ما، ويتقدم وأرضية التربية والتعليم فيه ضحلة ملوثة، لا تنبت عدا الفطريات والشجيرات الشوكية والنباتات المضرة.

يحكى أن وزير التربية والتعليم في بلد اسكندينافي، الدانمارك على ما أظن، قدم استقالته من منصبه، لأنه رأى طفلا يقطف وردة من حديقة عمومية. فقط لهذا السبب، لم يتردد هذا المسؤول الحكومي في تقديم استقالته من منصبه الذي تسيل من أجله لعاب نخبنا المثقفة وسياسيونا؛ فما بالكم بما

نراه عندنا من حدائق عمومية وخصوصية تخرب في واضحة النهار، وأمام الآباء ورجال التعليم وكل مكونات المجتمع، حتى وإن كانت محروسة ومحاطة بالسياج المشوك، كأنها فضاءات سجون !.

رأى طفلا صغيرا يقطف وردة ولم ير طالبا جامعيا يتبول في الحديقة أو أي مكان عمومي، وبالرغم من ذلك استقال لأنه رأى المنظومة التربوية والتعليمية التي يسهر على نجاحها قد فشلت في تربية أطفال بلده وتعليمهم أن الحديقة العمومية وما فيها هي ملك للجميع، ولا أحد له الحق في الاعتداء على ما ليس له. استقال لأنه تيقن أن جذور الخلل الذي تجلى على مستوى الحديقة العمومية ضاربة في أرضية المنظومة التربوية والتعليمية لبلده، وقد يكون ما خفي أدهى وأمر. إنه الخوف من انهيار مقومات المجتمع الثقافية والحضارية التي تفضي قطعا إلى اضطراب أحواله، ومن ثم إلى العد العكسي لبداية انهياره وتفكك عراه. هذا البلد، كباقي البلدان الأوروبية والدول المتقدمة الأخرى أو التي في طور التقدم الحثيث (كماليزيا وتركيا..)، هيئوا لمنظوماتهم التربوية والتعليمية أرضية خصبة لاستنبات المعوَّل عليهم في امتلاك عناصر وعوامل التمدن والتحضر المفضية إلى امتلاك كل مكونات وآليات التقدم الاجتماعي والتكنولوجي. إنها منظومات تربوية، كل واحدة مصممة للاستعمال الخاص، مصممة وفق المعطيات المحلية لكل مجتمع، في أفق إرساء أسس صلبة وسليمة لنهضة اجتماعية ومجتمعية تتلاءم وخصوصياته الخاصة به. إنها منظومات تربوية وتعليمية غير قابلة للاستيراد والاستنبات في أرضية مجتمعات أخرى، دونما العمل

على إعادة تصميمها وتفصيلها وتركيبها على أسس ومعايير خاصة منسجمة مع الأرضية الحضارية والثقافية للبلد المستورد.

في ماليزيا، وضع مهاتير محمد برنامجا أطلق عليه رؤية مهاتير (أو رؤية 2020)، يفضي بالبلاد لأن تصبح دولة متقدمة بحلول 2020. وقد لخص هذه الرؤية في تسع تحديات للمنظومة التربوية والتعليمية الماليزية انطلاقا من خصوصيات بلده الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعرقية:

- تكوين شعب متحد (على المنظومة التعليمية أن تعمل على انتفاء النعرات العرقية والقبلية والدينية والسياسية "السياسوية")، - خلق مجتمع ماليزي متحرر متين وواثق بالنفس (لما عاينه من فقدان أفراد بلده للثقة في أنفسهم وفي مؤهلاتهم وانبهارهم بالآخر...)، - إقامة مجتمع ديمقراطي ناضج (لما عاينه من تعصبات السياسيين لانتماءاتهم الحزبية والعرقية الضيقة وغيرها على حساب برامج العمل)، - تكوين مجتمع متأدب وخلوق (امتلاك روح ثقافة التمدن والتحضر)، - إنشاء مجتمع ناضج متسامح (امتلاك زمام التحضر والسمو)، - تكوين مجتمع متطور علميا (امتلاك مفاتيح التقدم والازدهار في كل الميادين)، - إيجاد مجتمع ودود ومهتم بالغير (امتلاك زمام التفاعل مع الغير، دونما ضياع للهوية الوطنية والدينية)، - إنشاء مجتمع عادل اقتصاديا (محاربة عوامل الفساد من محسوبية وزبونية وريع)، - إنشاء مجتمع يعمه العمران والتقدم (رؤية مستقبلية واضحة وأهداف محددة).

من هنا يتبين جليا أن من يعمل عندنا على استنساخ ما هو معمول به في الأنظمة التربوية والتعليمية للدول الغربية، كندا (على الخصوص) أو فرنسا، إنما يغرد خارج السرب، ويعمل على زيادة الطين بلة. قد يقول قائل، انتفى عنده اعتبار "مع وجود الفارق" الهائل، أننا بهذا الاستنساخ سنعمل على تعليم أبنائنا أن لا يعتدوا على وردة بالحديقة العمومية، كما هو الحال في أوروبا. نعم، إنه ليس تقوُّل افتراضي، بل هي الحقيقة؛ فكثيرون هم من يقولون هذا ويؤمنون به، وهؤلاء يحق فيهم قول المثل الشعبي الأصيل *"شاف الربيع ما شاف الحافة"*، ولم يفطنوا لحكمة ومراد "العين بصيرة واليد قصيرة". فكم هم سكان المدن عندنا، الذين تربوا في البادية، بحيث لازالت ثقافة السكن المشترك (العمارة والحي السكني) وأدبياته مستعصية الفهم عندهم، حتى وإن كانوا من صنف النخبة المثقفة. وهذا ما جعل كثيرا من أحياء المدن عندنا تتجلى فيها ثقافة الدوار وعقلياته (طريقة التعامل مع النفايات والأزبال، طريقة الاحتفالات، طريقة التعامل مع الملك العام والمناطق الخضراء، ..). فمن كانت هاته ثقافته وعقليته، فحتى وإن لبس لباسا عصريا من أعلى طراز وآخر موديل، وركب أفخم سيارة، وسكن بأرقى حي، فسيبقى مفتقدا لروح التمدن والتحضر وثقافتهما.

لنتوقف عند بعض مشاهد المنظومة التربوية والتعليمية لليابان ومنظومته الثقافية لنرى مدى الترابط والتفاعل بينهما، وكيف استثمرت الدول المتقدمة منظومتها التربوية لتكوين عنصر بشري كالنملة، يبني ويشيد من دون ملل ولا كلل.

المنظومة التربوية والثقافة اليابانية

وحتى لا أتيه كثيرا في التنظير لانتفاء الجدوى من استنساخ ما عند الآخر بخصوص المنظومة التربوية والتعليمية، أتوقف عند مشهد بلد جد متقدم، يرى البعض أن سكانه عبارة عن مخلوقات من كوكب آخر (extraterrestres)، ألا وهو اليابان، البلد ذو الثقافة الشرقية الأصيلة. هذا البلد عبارة عن مجموعة من الجزر والجبال بمساحة 362 ألف كلم مربع، يسكنه أكثر من 130 مليون نسمة. يعيش هذا الشعب على سطح أرض لا تتوقف عن الارتجاج والاهتزاز، وبالرغم من ذلك فقد دوخ العالم بقدراته الفائقة على الابتكار والاختراع والتشييد والرقي. كانوا متأخرين، والغربيون متقدمون، ففكروا في خطة محكمة تمكنهم من اللحاق بركب الدول المصنعة. توصلوا إلى تبني ثلاث مبادئ أساسية واضحة المعالم، سهلة الفهم والتدبير، وهي: الولاء للإمبراطور كضامن لوحدة البلاد والتمسك بالبوذية كدين، الحفاظ على الهوية اليابانية كضامن للخصوصية الثقافية والحضارية، التعاطي لامتلاك العلوم والتكنولوجية من عند الغرب. نعم، عملوا أولا على تثبيت أسس اللبنة البشرية رافعة البناء والتشييد (ضمان الخاصية السياسية والدينية والثقافية) وضمان مناعتها، ثم انطلقوا في طلب المعالي والارتقاء في التحضر والرقي في التمدن (امتلاك ناصية العلوم والتكنولوجيا).

في التسعينات من القرن الماضي، كنت أستمع لنشرة الأخبار بالفرنسية على راديو ميدي1 (Midi 1)، التي يقدمها فرنسيين. من بين ما قاله أحدهم، أن 10٪ من التلاميذ في اليابان أصبحوا يتعاطون للمخدرات وهو ما شكل للمسؤولين في هذا البلد صدمة وتحديا وجبت مواجهته. ولتوضيح هذا الأمر الغريب على المجتمع الياباني (أما عندنا، فحدث ولا حرج)، عمل مقدم الأخبار على سرد التعليلات لهذا الطارئ على منظومة التربية والتعليم في هذا البلد. ومن بين ما قاله، أن ما حدث يعد منتظرا، نظرا للنظام التربوي القاسي الذي يخضع له التلاميذ في اليابان، والذي يشبه في كثير من حيثياته النظام العسكري. فالتلاميذ يلبسون زيا موحدا، بلون واحد، ورؤوسهم محلقة ومصففة بنفس الكيفية. أما فيما يتعلق بالتدريس، فإن إنجاز التمارين والفروض يعد ملزما، يعاقب عليه كل من تهاون في الأمر. ثم أورد مقدم النشرة خبر حالتين وصلت العقوبة في حق التلميذ إلى حد إعطائه صدمات (شحنات) كهربائية (chocs électriques) لعدم انجاز تمارينه وإحضار الدفاتر، ثم زاد قائلا، طبعا ليست بالصدمة ذات الشحنة الكهربائية القوية، ولكن هذه هي الحقيقة، فقد بلغت العقوبة هذا الحد من القسوة وهو ما يفسر تعاطي هذه النسبة من التلاميذ للمخدرات. وفي غياب هذه القسوة اليابانية عندنا، فلا أدري ما الذي يدفع تلاميذنا إلى الارتماء في أحضان هذه المهلكات.

استنساخ منظومات تربوية غريبة عنا

هذه هي الحقيقة، بلد جد متطور، لكن ليس عبر استنساخ المنظومة التربوية لكندا أو فرنسا أو أمريكا، ولكن انطلاقا من أرضيته وخصوصياته الثقافية، في أفق تثبيت أسس مجتمع قوي متماسك ولو فوق أرض لا تتوقف عن الارتجاج. المنظومة التربوية والتعليمية اليابانية أنتجت عنصرا بشريا كالنملة في جديته وتحديه لكل المعوقات، فلقد كونت عنصرا بشريا لا يستهويه الخلود للراحة والبطالة. فحتى العطل الأسبوعية والشهرية والسنوية لا مكان لها في هويته الثقافية، حتى أن الحكومة عملت، تحت الضغط الأمريكي، على الإغراء بالمحفزات المادية كي يقبل الياباني على أخذ العطل والخلود للراحة أملا في الانخراط أكثر في ثقافة الاستهلاك التي تشكل محرك النظام الرأسمالي. كما أن ثقافة الإضراب عند اليابانيين جد خاصة بهم، بحيث لا يتوقفون عن العمل، بل يعملون على تضخيم الإنتاج حتى تنخفض الأثمنة فيخسر صاحب المؤسسة؛ إنه الإضراب بالعمل والإنتاج عند من يعمل، وليس الإضراب عن العمل عند من لا يعمل أصلا. لقد كون اليابانيون عنصرا بشريا محبا لوطنه حبا شوفينيا، بحيث غزوا العالم بما يصدرونه من منتوجات صناعية بكل ألوان الطيف، بينما انحصر استهلاكهم فيما ينتجه بلدهم وهو ما جعل الأمريكيين يضغطون بقوة ليعمل اليابان على تسهيل اقتناء المنتجات الأمريكية لإعادة التوازن لميزان التبادل التجاري بين البلدين.

بعد أن حلقنا بعيدا، جغرافيا وفكريا، في عالم بلد يبني ويشيد بعزيمة قل نظيرها، لنعد إلى حالنا (*"حال العديان"* كما يقال)، ولننظر نظرة الفاحص المشخص لنوعية الثقافة التي نربي عليها أبناءنا، لكي يتبين لنا كم نحن متوهمون، مفتقدون لأبسط قواعد التفكير السليم، حينما نعمل على إلباس أبنائنا ما لا يواتيهم، عبر استنساخ منظومات تربوية غريبة عنا، ونحن غرباء عنها. فهذا وزير التربية والتعليم في بلد اسكندينافي يقدم استقالته لأنه شاهد طفلا يقطع وردة من حديقة عمومية، وهذا طفل ياباني يعاقب بالصدمة الكهربائية لأنه لم ينجز تمارينه، فأين نحن وأطفالنا من الإعراب التربوي من كل هذا؟ هل النظريات التربوية الكندية التي يتسابق منظرونا التربويون للعمل على استنساخها تعد قابلة للاستنبات في أرضية ثقافية لا يعرف الفرد فيها (صغيرا أو كبيرا) عن مفهوم حقوق الإنسان إلا حقه هو في التعدي على حقوق الآخرين بشتى الوسائل (انظر كتاب صرخة مغربي). هل الأطفال والشباب الذين حولوا الطرقات داخل الأحياء السكنية بمدننا إلى ملاعب لكرة القدم، وعملوا على فرض أجندتهم على أصحاب السيارات ووسائل النقل الأخرى، يمكنهم التفاعل بإيجابية مع النظريات التربوية الكندية التي فصلت لأطفال بثقافة هذا البلد؟ هل هناك منظرون تربويون كنديون عارفون بخبايا ثقافاتنا، وبكنه عقلياتنا، فعملوا على وضع أسس منظومة تربوية مصممة لرجال تعليمنا وأطفالنا ومجتمعنا؟

قد يقول الكثيرون أن الخطأ ليس خطأ الأطفال والشباب الذين حولوا الشوارع والطرقات إلى ملاعب لكرة القدم، بل إن المجتمع المغربي

والمسؤولون هم الذين يتحملون المسؤولية، لأنهم لم يعملوا على إيجاد الفضاءات الرياضية الضرورية لأطفالنا. والجواب بنعم، إنها عين الحقيقة، حقيقة تربية أطفالنا في كنف ثقافة تتجاهلهم، ثقافة الفوضى والاعتداء على حقوق الآخرين، ثقافة اللاّمسؤولية . ثقافة الإسمنت، ثقافة الطوب والآجر وبْنِي وعَلِّي، في غياب ضوابط التمدن والتحضر واحترام العنصر البشري. فهل الأطفال الذين ربوا على خرق النظام واستهجانه، أي نظام كان، والإخلال به بتزكية من الآباء (كمدرسة أولية للتربية)، وكل مكونات المجتمع (كمدرسة تربوية ثانية)، مؤهلون كأرضية قابلة لاستنبات ما يستنسخ من نظريات تربوية من كندا وغيرها من الدول الغربية المتقدمة؟ ثم، هل الأطفال والشبان الذين تربوا على عدم الاكتراث بمفهوم سلامة البيئة، والحفاظ على المناطق الخضراء ونظافة العمارة والأحياء والشوارع، بقيت عندهم أية قابلية للاكتراث بهذه الأمور على ضوء ما يستنسخ من نظريات تربوية صممت وفصلت وخيطت لأطفال مجتمعات أخرى، على منوال ثقافتهم، وعلى ضوء مفاهيم مجتمعاتهم للتربية والتعليم. فإذا عوقب الطفل الياباني بالصدمة الكهربائية، وهو الذي يمشي مع *"الحيط الحيط"* كما يقول المثل الدارجي عندنا، فماذا علينا أن نفعل مع أطفالنا الذين تربوا في وسطهم السكني، وحتى داخل المؤسسات التعليمية، على فعل كل ما هو محظور [تكسير كل ما هو قابل للكسر حتى داخل الأقسام كالطاولات والكراسي والصبورة، الكتابة على الجداران وعلى الأبواب وعلى الطاولات في الأقسام وحتى في المدرجات بالكليات (طلبة واحسرتاه)،

التراشق بالحجارة، تدمير الحدائق والفضاءات الخضراء، عدم الاكتراث بالنفايات والأزبال والإلقاء بها في كل مكان،...]؟

المسؤولون عن المنظومة التعليمية، بل الدولة كلها دقت ناقوس الخطر وأعلنت حالة الطوارئ بمجرد أن أظهرت الإحصائيات أن 10٪ من التلاميذ بدؤوا يتعاطون للمخدرات في اليابان، فأين نحن من كل هذا وقد أصبحت مؤسساتنا التعليمية أوكارا لكل المبيقات؟ أين نحن بينما أطفالنا وشبابنا قد ضاقت عليهم الأرض بما رحبت من كثرة الإحباط وانغلاق الأفق واستشراء ثقافة الجهل والتجهيل المصاحبة للميوعة والانحلال الخلقي وقتل روح المسؤولية والندية فيهم.

العنف المدرسي المستشري... ومبادرة الحوار والاتصال التحسيسي !؟

عجيب أمرنا كمسؤولين عن المنظومة التعليمية للبلاد، نستحق كل التنويه، فنحن لا نبقى مكتوفي الأيدي أمام تردي المناخ التربوي في مؤسساتنا التعليمية. لقد عملنا على تجريب كل المناهج البيداغوجية وأحللناها مكان الصدارة في برامج التكوين المستمر، وتركنا جانبا ما يتعلق بالتكوين في الأمور الأساسية لرجال التعليم، ما هم مطالبين بتدريسه. أما بالنسبة للتلاميذ الفاقدين لآلية التواصل والتفاهم (اللغة) التي تمكنهم من استيعاب ما يشحنون به شحنا مقززا، فقد فهمنا الأمر، كمسؤولين تربويين، على أنه على علاقة بالجانب النفساني والعائلي والاجتماعي للأطفال، وهو ما جعلنا نعمل على خلق مناخ للحوار والتواصل معهم لإسعافهم. ومن هنا، من

الآن، لن أستمر في استعمال نون الجماعة التي تحملنا جميعا مسؤولية ما لسنا مسؤولين عنه، فكما يقول المثل المراكشي *"طاحت الصمعه، علقوا الحجام"*. فعن أي تواصل وأي حوار نتكلم في أفق إصلاح حال أبنائنا وجعلهم منضبطين ومواظبين على التعلم؟ رجعت من جديد للتكلم بنون الجماعة، لأن المسؤولية مسؤولية المنظرين المخططين، وكذا المتفرجين. ألا يعرف كل واحد منا ما آلت إليه الأمور، حتى داخل الأقسام، من تدني خطير على مستوى الأخلاق وآداب التعلم؟ لقد افتقدنا مقومات الحوار والتواصل مع أطفالنا وشبابنا في المهد، في البيت والروض والمدرسة، فعلى وزن ما يقال "الصيفَ ضيعت اللبن"، أقول "البيتَ والمدرسةَ ضيّعنا أطفالنا". من لا يحسن القراءة والكتابة لن يتمكن من مسايرة التعلم، وعليه فمن الطبيعي جدا أن يعمل على اختلاق اهتمامات أخرى من أصناف الشغب واختلاق المواقف الساخرة وما إلى ذلك لإثبات ذاته ووجوده، فعلى وزن "أنا أفكر فأنا موجود" لديكارت، يقول أطفالنا "نحن مشاغبون، فعندنا نحن إذا مواهب".

هل اليابان ليس من أكثر البلدان المتقدمة تحضرا وتمدنا؟ لماذا لا نعمل إذن على استنساخ مفهومه في التربية والتعليم لنحد من الفوضى المستشرية في مؤسساتنا التعليمية وفي داخل المجتمع تبعا لذلك؟ وأنا أكتب ما كتبت لحد هذا السطر، تصفحت جريدة "المغربية" (عدد 6947)، فتوقفت عند الصفحة الخاصة بالتعليم، حيث استوقفني عنوان: "*خطورة الظاهرة تقتضي توفير السبل الكفيلة برصد مظاهرها لمواجهتها، العنف المدرسي نتيجة*

حتمية *لتفكك الفعل البيداغوجي"*. ولقد تم اصطحاب هذا المقال بصورة كاريكاتورية ناطقة، تظهر تلميذين في طريقهما إلى المدرسة، مكشرين عن أنيابهما، وهما مدججين بالأسلحة البيضاء (سلسلة تنتهي بكرة حديدية مليئة بالرؤوس الحديدية الحادة، سكين من العيار الكبير، هراوة من صنف "البيزبول"...). وقبل ختام المقال نقرأ "...*ويبقى على الجهات الوصية على شؤوننا التربوية، أن تنظم حملات تحسيسية واسعة تستهدف جميع المتدخلين والفاعلين للتعريف بظاهرة العنف وبأشكاله وآثاره السلبية على جميع المستويات، مع وضع الآليات الضرورية لرصد الخروقات ذات العلاقة، واتخاذ الإجراءات الضرورية لجعل المؤسسة التعليمية خالية من هذه الممارسات، بل وأداة لمحاربة هذه الظاهرة على مستوى المحيط العام"*.

لن أمعن كثيرا في التطرق لهذه الظواهر الخطيرة التي تفشت داخل مؤسساتنا التعليمية وداخل الأقسام، والتي قد يخجل المرء من نفسه وهو يصفها. انحلال خلقي وميوعة لا نظير لهما، تصاحبهما فوضى وشغب لا رادع لهما. بالمقابل، هناك المدرس الذي انصاع طوعا أو كرها للأمر الواقع أو حتى من تلقاء نفسه، والإدارة التي أصبحت مؤهلاتها متجاوزة، فلم تعد قادرة على القيام بمهامها. هل إلى هذه الهوة السحيقة غرقنا في المستنقع، حتى بلغ بنا التردي والانحطاط مبلغهما؟ فكما سبق أن تطرقت له في كتاب "صرخة مغربي": "كيف لمؤسسات تربوية أصبحت أوكارا لتداول كل أصناف المخدرات والترويج لها، داخليا وفي محيطها الخارجي،

مع ما يصاحب ذلك من مظاهر الانحلال الخلقي المتعددة الأوجه، أن تعمل على تكوين نشء قادر على الانخراط في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتفعيلها؟ فإن نحن خسرنا معترك تكوين العنصر البشري، التكوين السليم الصحيح والإيجابي، فأية تنمية بشرية سننشد من المبادرة الوطنية التي يسهر عاهل البلاد على تنفيذها والسير بها قدما في تنقل مستمر عبر أرجاء هذا البلد الحبيب؟ إن التفرج على ما يحدث، مع الإحجام عن تقييم الأمور تقييما علميا، لكي يتسنى العمل على وضع خريطة مدرسية قادرة على تقويم ما اعوج وتشوه، لا يتماشى مع مقتضيات ومتطلبات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي يراهن عليها المغرب في زمن كل التحديات. كان من المفروض، بعد أزيد من نصف قرن على الاستقلال، أن يكون عندنا العنصر البشري الذي يتفاعل بكل تلقائية وبكفاءة عالية مع متطلبات هذه المبادرة التي يتوخى منها تنمية البلاد وتحسين مستوى عيش المغربي".

ومما أثار انتباهي في المقال المنشور بالجريدة المذكورة أعلاه، هو "مطالبة الجهات الوصية على شؤوننا التربوية بتنظيم حملات تحسيسية واسعة تستهدف جميع المتدخلين والفاعلين للتعريف بظاهرة العنف وبأشكاله...".

نعم، في غياب الحلول الجذرية التي هي من صميم مهام المنظومة التربوية والتعليمية للبلاد، أصبحنا، وفي أحسن الأحوال، نطالب بالقيام بحملات تحسيسية بما آلت إليه الأمور. نعم، تحولت مسؤولياتنا في كل الميادين إلى ردات أفعال آنية وموسمية لا تزيد الطين إلا بلة، كما سنرى. وما مفهوم التواصل والتحاور مع التلميذ إلا نوعا من الهروب إلى الأمام والتملص من

تحمل المسؤولية ومواجهة الحقيقة على أرض الواقع. فالمعروف عرفا أن أحسن وسيلة للتحاور مع التلميذ وأنجعها تكمن في وجود المدرس الكفء، المدرس القدوة، المدرس الأب، وفي وجود الإدارة الراشدة المربية الحازمة. فلم يحدث أن وجد أي رجل تعليم متمكن من مما يدرِّس وعارف بما له وما عليه، أن وجد أدنى مشكل في التواصل والتحاور والتفاعل مع التلاميذ والطلبة. كما أن وجود الإداريين المربين والآخذين بزمام الأمور بحزم يعد الضمانة للمدرس الكفء للقيام بمهامه على أحسن وجه. فلا يصح ولا يجدي، بل ولا يعقل أبدا أن ينظر إلى الانفلات التربوي بمؤسساتنا التعليمية على أنه واقع يفرض نفسه ونعمل على التعاطي مع تجلياته كتحصيل حاصل، فالمطلوب هو معالجة أصل المشكل لا الوقوف عند تجلياته وتلوناته وتشعباته، فكما يقول المثل الفرنسي (il faut couper le mal à la racine)، "يجب قطع ما هو ضار من جذوره". فعلينا إذن أن نعمل على التعرف على ما هو ضار وعلى ماذا يتغذى لنتمكن من استصلاح التربة المغذية واستئصال جذور ما هو فاسد، كلما دعت الضرورة ذلك.

إصلاحات تربوية زادت الهوة اتساعا

من محطة إصلاح تربوي إلى أخرى، ازدادت الهوة اتساعا، فتاهت قاطرة المنظومة التعليمية فوق أرضية من الرمال المتحركة أدت إلى إطمار القضبان الحديدية للسكة. فهي لم تتوقف بعد، نظرا لما كانت عليه من قوة

دفع أولية، جعلتها تستمر في المسير ولو ببطء قبل أن تتوقف قطعا ما لم يتم إصلاح السكة وتعهدها بالصيانة اللازمة والسليمة.

من استنساخ إلى استنساخ لما لا تستوعبه منظومتنا الثقافية، ومن مسخ إلى مسخ لهوية مؤسساتنا التعليمية وتلويث لبيئتها، ومن تراجع إلى تراجع للدور التربوي لرجال التعليم وللآباء، ومن دوران في حلقات مفرغة للمسؤولين على المنظومة التربوية والتعليمية إلى دوران، ضربت ناشئتنا بقوة على أم رأسها، فقامت تولول وتهرول، تسب المدرسة والمدرسين وتلعن التربية والمربين والمجتمع والناس أجمعين، ولم تعد تعرف للمؤسسة التعليمية عليها من جميل.

بلدنا، مغربنا الحبيب، تتجاوز مساحته أكثر من 710 ألف كلم مربع (ضعف مساحة اليابان)، وسكانه فقط حوالي 30 مليون (ربع سكان اليابان). اليابانيون رتبوا شأنهم الداخلي الذي يمثل القاعدة الصلبة السليمة، ليؤسسوا لمنظومة تعليمية بهوية وطنية. أسسوا لثقافة الوحدة الوطنية والتوحد في ظل الإمبراطورية كنظام سياسي، وفي كنف البوذية كدين، وعملوا على الحفاظ على الهوية بعدم التفريط في الموروث الحضاري والثقافي لشعبهم، ولم يأخذوا من الآخر عند الانطلاق، إلا بقدر ما يصلحون به حالهم، ألا وهو استنساخ ما هو قابل لأن يستنسخ، ألا وهو العلم، البحث العلمي والتكنولوجي. لقد عرفوا ما يريدون، فاتجهوا صوب الهدف من أقصر الطرق المؤدية إليه. نحن المغاربة، حفدة العباقرة الذين أحدثوا الثورة العلمية التي سرقتها أوروبا والتي عمل اليابان على محاكاتها، لم

نعرف كيف نرتب شأننا الداخلي على بصيرة من الأمر، على ضوء موروثنا الحضاري الذي لم نعد نعرف عنه إلا النزر القليل والمشوه. عوامل الوحدة قوية، ضاربة في عمق التاريخ، يجمعنا الدين الإسلامي (الذي أسس لثقافة مبنية على نبذ العرقيات وكل النعرات، وعلى مكارم الأخلاق، وعلو الهمم، وطلب العلم والمعرفة اهتداء واقتداء ب"علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم")، ولغة القرآن، اللغة العربية التي تكلم الله تعالى بها مع البشرية جمعاء، والنظام الملكي المتجذر في التاريخ، والضامن لهذه الوحدة بعد الله... .

فبدل أن ننهض من كبوتنا (حقبة الاستعمار)، فنسلك الطريق "السيار" الذي تؤمنه لنا ثوابتنا الحضارية والثقافية الأصيلة، نحو الهدف المنشود، دونما عناء ولا إضاعة وقت، ها نحن لم نحدد بعد وجهتنا، بحيث لازلنا نراوح مكاننا، إن لم نكن قد تقهقرنا إلى الوراء في كثير من الميادين؛ فكما يقول المثل الفرنسي "من لا يتقدم، يتأخر". نشأت نخبة مثقفة في البلاد، وكان المعوَّل عليها ولازال أن تستنهض الهمم وتعمل بحكمة وعزيمة على تقويم الاعوجاجات الطارئة فتكون بمثابة صمام الأمان للمجتمع، إلا أنه تبين أنها لم تتمكن حتى من امتلاك ولو رؤيا ضبابية لما يجب أن تكون عليه الأمور. فبدل استنهاض الهمم، تاهت الغالبية العظمى من المثقفين في متاهات الحياة اليومية كأيها الناس، بينما تخصصت فئة من القلة المتبقية ممن يسعون للتأثير في مجريات الأمور إلى تسفيه أجدادهم والتنكر لحضارتهم عبر افتعال الفتن العرقية البغيضة التي نظَّر لها منظرو النظام

الاستعماري العالمي الجديد. إنها فعلا انتكاسة خطيرة جدا، فلقد تبين أن مثقفينا، نخبتنا، وإن تخطوا حاجز الأموية، لم تسعفهم ثقافتهم في تخطي حاجز الجهل بواقعهم ومحيطهم وحضارتهم ومستقبلهم. فكما تنبأ شرطي السبعينات من القرن الماضي، وقد صدق حدسه، فإن الطالب الذي يتبول في الشارع تحت تأثير الخمر، لن يرجى منه خير حتى لنفسه. ثم إن من غش نفسه، فلن يجد أدنى حرج في غش غيره ومجتمعه ووطنه، وهذه قصة مريرة أخرى، فمن تربى على الغش بكل ألوان الطيف في الامتحانات، ونجح "*بالنقيل*" (كما يقال)، فماذا يرجى منه؟ فلا أحد يمكن أن يعطي ما لا يملك.

من لا يتقدم يتأخر، من طارق بن زياد إلى "تيفناغ"

نعم، "من لا يتقدم يتأخر"، و "من يزرع الريح يجني العاصفة"؛ فلقد عاش المغاربة في كنف الإسلام متصاهرين، متلاحمين ومنصهرين، لا فرق بين عربي وبربري (كلمة بربر توصيف لغوي، فمن بربر في الكلام فقد حال عن لغته الأصلية وقال كلاما غير مفهوم: د. أحمد داوود) أو أمازيغي، على مدى ما يقارب 14 (أربعة عشر) قرنا. تلاحم وانصهار منذ الوهلة الأولى، أدى إلى ذوبان النعرات العرقية المذمومة على ضوء "**إنا جعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم**". انتفت النعرات العرقية والقبلية لتفسح المجال لظهور إنسان بثقافة راقية، سامية، رفيع القدر، عالي الهمة، واضح الوجهة، عالمي النظرة، همه إصلاح حال البشرية، ونشر العدالة الاجتماعية، وتأمين الأمن والسلم للمجتمعات. ولازال إسم أشهر مولود أنجبته هذه الحضارة عند إشراقتها الأولى في الغرب الإسلامي يشهد

عليه الجبل الذي يحمل إسمه المموه "جبرلتار" (جبل طارق). إسم يشهد بدينونة أوروبا ومديونيتها لعظمة هذا الدين الذي أسس لأعظم حضارة إنسانية على الإطلاق، انتفت فيها العصبيات الدينية والعرقية، وعم التمدن والتحضر، وساد العدل، وانتشر العلم. العربي بربري، والبربري عربي، انصهرت جينات العنصرين لتتجمع في جسد المغربي فتُكون وحدة بشرية ستظل شامخة في وجه حتى أعتا عواصف التفرقة التي يثيرها صليبيو الغرب وصهاينته، ويتلقفها، من بني جلدتنا، من خانتهم عصبية حرب الطبقات (من خلال التنظير الشيوعي) ليشعلوها حرب عرقيات وحرب أسرة إنزالا على أرض الواقع للتنظير الاستعماري الاستئصالي الجديد لتجزئة المجزئ، وتفتيت المفتت، من خلال ضرب مكونات المجتمع المغربي بعضها ببعض ليتسنى له إبادة الجميع.

طارق بن زياد البربري، لم يخرج ورقة تفناغ "كلغة وطنية" في وجه اللغة العربية الحديثة العهد بدخول المغرب آنذاك؛ فإن كانت هناك من هيروغليفات تيفناغ كلغة بربرية (أمازيغيه) معروفة ومتداولة، فقد كان هذا القائد، المخلد الإسم على الباب الجنوبي لأوروبا أقرب، زمنيا، إليها بكثير ممن يدّعون حاليا العمل على إحيائها إمعانا في إذكاء نار الفتنة والتفرقة، تنفيذا لمخططات أعداء الأمة الإسلامية، بل البشرية.. (البقاء للأصلح). عرف طارق بن زياد، القائد العسكري ما يريد فحدد وجهته؛ عرف مهمته في الحياة مع سريان روح الحضارة الإسلامية الراقية في شرايينه، فوضع يده في يد أخيه القائد السياسي العربي موسى بن نصير واتجها شمالا لوضع الأسس لبناء أعظم حضارة إنسانية (اكتشافات علمية رائدة، تمدن بأرقى المواصفات...)، كما يشهد بها الإسبان المنصفون أنفسهم (انظر صرخة مغربي)، وكما يشهد بها وثائقي ألماني يلقي الضوء الكاشف على حقيقة الحضارة الإسلامية العربية التي غيرت وجه الحضارة البشرية إلى الأبد، كما سنرى.

جاء العرب بالإسلام، والمغرب يقطنه البرابرة، فلم يهرع هؤلاء ليرتموا في أحضان الغرب لمواجهة هؤلاء "المستعمرين" (كما يحلو هذا النعت لبعض المتعصبين)، وحق لهم ذلك آنذاك، لو كانوا من صنف مثقفينا الحاليين الذين لم تغسل بعد أدمغتهم من ترسبات شعار حرب الطبقات (التي أبادت أكثر من 70 مليون إنسان في الاتحاد السوفياتي سابقا والصين الشعبية، خلال القرن العشرين)، فأعلنوها حروب قبليات وعرقيات وأقليات، وكذا بين الرجل والمرأة، وبين الأطفال والآباء...؛ فلا بد لحرب الأيديولوجيات العفنة أن تسمر بشتى الأشكال. نعم، كما يحلوا القول في هذه الأيام لفئة من أبناء جلدتنا المغتربين المتغربين الغربانيين، الذين يغردون خارج سرب آبائهم وأجدادهم. فعلى مر العصور، انصهر العربي الأمازيغي انصهارا تاما حتى أصبحا يكونان وحدة لا انفصام لها، وهكذا فإن العربية عربية كل المغاربة، والأمازيغية (البربرية) أمازيغيتهم أجمعين. فحينما يقول الله تعالى "جعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا"، معناه ليس لأية هوية الحق في العمل على إقصاء الأخرى؛ نعم للأمازيغية كما كان الحال عند أجدادنا، لكن ليس بهيروغليفات تيفناغ ولا بالحروف اللاتينية ولا... .

ثم، هل وصل الحد بهؤلاء المتنورين الجدد بظلام حقد الغرب الصليبي الاستعماري إلى التبرؤ من أجدادهم وآبائهم الذين تعايشوا في سلم وسلام ووئام عربا برابرة، برابرة عربا لحوالي 14 قرنا. وإذا طعن هؤلاء بهذه الكيفية الغير اللائقة في أصولهم، فأية هوية أمازيغيه بقيت لهم؟ هل كان آباؤهم جهلة خونة، مفتقدي الإرادة، لا حول ولا قوة لهم بما كان يُفعل بهم؟ إنه طعن ما بعده طعن في أقوام حق للتاريخ أن يسجل بطولاتهم بمداد من ذهب في بناء الجناح الغربي لحضارة إسلامية شامخة ضاربة جذورها في الأرض (المغرب) والزمان (يوسف بن تاشفين، يعقوب المنصور الموحدي، أحمد المنصور الذهبي، محمد المختار السوسي، عبد الكريم

الخطابي، واللائحة تطول طول التحام ووئام الأربع عشر قرنا، أسماء عربية لعظماء برابرة عرب، أشخاص ودول)، ولم يصبها ما أصابها من الوهن والضعف إلا بعدما أصبح أحفادهم، من حيث يدرون أو لا يدرون، معاول للهدم في أيادي الغرب الصليبي الحاقد على اللحمة العائلية التي خلقها الإسلام بين هذين المكونين الرئيسيين للهوية المغربية العربية البربرية ـ البربرية العربية.

لو كان العرب مستعمرون كما يحلو القول لغرابيين تغربوا في أفكارهم فتنكروا لتاريخهم، بل لدمهم وجيناتهم، لما احتل طارق بن زياد البربري الصدارة كقائد أعلى للجيش الذي عبر إلى الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط لنشر تعاليم الرسالة الحضارية الخالدة. المستعمر! (العربي) يقلد أحد أبناء البلد الذي احتله (البربري) قيادة الجيش وإرساله لفتح بلدان أخرى بكل ثقة وبدون توجّس، هل هذه معادلة يمكن للعقل السليم تقبلها؟ معروف أن طارق بن زياد، لما قطع إلى الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، أحرق السفن وقال قولته المشهورة للجيش الذي يقوده "البحر من ورائكم والعدو من أمامكم، فليس لكم إلا النصر أو الهلاك". ألم يخطر بباله، لو كان عنده أدنى إحساس بأن العرب المسلمين مستعمرون، أن يبيع الجيش لعدوه الأوروبي، أو أن يطلب منه العون والنصرة ثم يعود لمهاجمة العرب وطردهم من المغرب؟ أليست هذه هي السيناريوهات الكلاسيكية المعروفة عند الخونة في مثل هذه الحالات؟ ألم تكن هذه أسنح فرصة له ليقول للجيش، البحر والعدو من ورائكم، فارتموا في أحضان الغربيين، وتقووا بهم على هزم عدوكم العربي المستعمر؟ هل كان هذا القائد مفتقد الإرادة إلى هذا الحد الذي لا يليق حتى بأجبن الجبناء، وبأذل المذلولين والأذلاء؟

في أواخر التسعينات من القرن الماضي، كنا في لقاء علمي جيولوجي بوزارة الطاقة والمعادن بالرباط، وحينما كنا في فترة استراحة بين حصتي

التدخلات العلمية للباحثين لبعد الزوال، دار الحديث بين مجموعة من المهندسين يعملون بهذه الوزارة، فقال أحدهم أن إسم طارق بن زياد الأصلي هو طارق بن زيان، لكن لما كان قائدا فذا وبطلا لا مثيل له، عمل العرب على تغيير إسمه إلى ابن زياد (إسم عربي)، بدل ابن زيان (بربري) ليحسب عليهم. لم أتملّك نفسي أمام هذا الجهل المركب المكعب، فقلت للمتكلم الذي تجمعني به صداقة العمل، أن طارق بن زياد أو بن زيان (كما يحلو لك القول)، لو كان حاضرا معنا، لكان له معك كلاما لن يعجبك أبد الدهر، ولو كنت أنت زمانه لما خطر ببالك ما تقول، لأن دماغك لم يكن قد أصابه ما أصابه من عاهات عصر التخلف والانحطاط والذل الذي نعيشه.

هل بكل هذه السهولة تم احتواء طارق بن زياد وتدجينه من طرف أعدائه المستعمرين المفترضين؟ إنه لأمر عجيب غريب هذا الهذيان الصادر عن عقل مهندس، فحسب التصور العلمي المفترض لصاحبنا، فبما أن طارق بن "زيان" بطل بربري، فما كان على العرب "المستعمرين" إلا أن يغيروا إسمه إلى ابن زياد حتى ينسلخ من هويته ويصبح واحدا منهم، منصاعا لهم، ليقلدوه أخطر منصب، ألا وهو قيادة الجيش. أي قدرة هذه على غسل الأدمغة كانت عند العرب، حتى بلغ بهم الحد إلى تحويل الفذ من أعدائهم لخدمتهم بتفان وبكل ثقة وأمان ومن تلقاء أنفسهم؟ وإذا كان هذا هو حال من يريدونه ابن زيان، بدل ابن زياد، من سهولة التدجين والانسياق "للمستعمر" العربي، أليس من الحكمة والفطنة السياسية، أن يتنكر له من يريدونها تيفناغ على طول، بدل الكتابة بالحرف العربي كما هو الحال في إيران وباكستان وأفغانستان، ..؟ ألا يشكل لهم، ابن "زيان" البربري، وصمة عار بانقياده "للمستعمر العربي"، بل والانخراط في الدفاع عن أطروحاته كما يحلو لنا القول في زمن المسخ السياسي والفكري والعقدي الذي نعيشه؟

طارق ابن زيان، بدل ابن زياد، كما يريدون له، يشكل حجة بالغة على من تنكروا لبطولاته ولمواقفه الخالدة التي خلدت اسمه على جبل تتنازع السيادة عليه إسبانيا وإنجلترا. والأخطر في الأمر والأدهى، ألا تتنبه أدمغة أطرنا العلمية العليا، للورطة التي يضعون أنفسهم فيها بهذا السجال الرديء، فإن كانوا غير قادرين على استيعاب ما أوردته من بديهيات تدحض ما يرددونه من غير أدنى تمحيص، فالمصيبة أكبر وأعظم. طارق بن زيان (ابن زياد في حقيقة الأمر)، يعطيه "المستعمر" قيادة الجيش، ألا يبدو الرجل خائنا حتى النخاع، فلكي يحظى بثقة العرب إلى هذا الحد، منذ الوهلة الأولى لدخولهم المغرب، فليس هناك إلا احتمال واحد، فهو قطعا من استدعاهم ومهّد لهم الطريق وسهّل لهم السيطرة على قومه الذين انساقوا معه للترحيب بهم. وإذا كان الأمر كذلك، من باب التحليل السياسي، وحتى العلمي المحض، فلماذا التعصب لهذا "الخائن" من طرف من يريدونها نخوة أمازيغيه تيفيناغية تاريخية؟ إن الأمر ليس كما يتصوره ويصوره من لم تسعفهم مؤهلاتهم الفكرية والعلمية لفهم الأمور الفهم الصحيح على بداهتها ووضوحها؛ ففي كلتا الحالتين، فقد وضع هؤلاء أنفسهم في مواقف لا يحسدون عليها، مواقف لا تشرف المغربي العربي البربري المسلم، حفيد طارق بن زياد وموسى بن نصير ومن جاء بعدهم على امتداد أربعة عشر قرنا.

طبعا، لم يكن طارق بن زياد خائنا ولا جبانا، بل هو بطل مغوار، إرث حضاري وتاريخي لكل المغاربة الأحرار (كما هو الحال مع المختار السوسي البربري وعبد الكريم الخطابي العربي الأصل، موا أوحمو الزياني،...)، فرض احترام شخصه عبر تخليد إسمه حتى على من غزاهم في ديارهم. فلمن يريدونها نخوة وعلو همة، ويريدون إعادة الاعتبار للمكون البربري الأمازيغي للشعب المغربي (في حقيقة الأمر يريدون الإساءة لهذا المكون)، أن يسلكوا نهج الأكابر والعظماء. فعليهم أن يتطلعوا

بعزة نفس، لتقفي آثار أقدام طارق بن زياد وهو يتجه صوب الشمال لوضع الحجر الأساس لأروع حضارة بشرية عرفها التاريخ. حضارة علمية شاملة، واجتماعية راقية عوملت فيها الأقليات الدينية والعرقية (اليهود والنصارى،..) على قدم المساواة مع الأغلبية المسلمة (العربية البربرية)، امتثالا لأوامر الإسلام العادلة الخالدة. نعم، علينا أن نتطلع بعلو همة إلى تقفي خطى طارق بن زياد، صانع التاريخ، بدل أن نصبح، من حيث لا ندري، معاول هدم في أيدي ساسة الغرب الحاقدين على من علموهم أصول الحضارة العلمية والاجتماعية، فنلقي بأنفسنا في مزبلة التاريخ، بل نجعل من أنفسنا قمامات تلقى فيها النفايات في مزبلة التاريخ.

وحتى أحيط بهذا الموضوع من كل جوانبه، أعود إلى صديقي في العمل، المهندس الذي يرى أن إسم طارق بن زياد هو ابن زيان، والذي استطرد قائلا: "لا أحب العرب بالرغم من أن أم أبنائي فلان وفلان، وابنتي فلانة، عربية، من وجدة"، وأضاف قائلا أن أحبّ المطربين إليه هو محمد عبد الوهاب المصري.

ماذا يمكن استنتاجه زيادة على ما هو بديهي في هذه القصة؟ طارق بن زياد، البربري الجينات (قطعا لم يكن أحد أبويه عربيا كما أصبح حال كل المغاربة فيما بعد)، لم يجد أدنى حرج في الاتحاد والالتحام مع موسى بن نصير، العربي الجينات (قطعا لم يكن أحد أبويه بربريا، كما أصبح حال المغاربة فيما بعد)، فكونا وحدة حضارية وثقافية ولغوية لا مثيل لها في التاريخ، انتفت فيها العصبيات العرقية والقبلية وغيرها. بين هذه اللبنة الأولي لالتحام العربي البربري، ومحطة صاحبنا الذي يتكلم اللهجة البربرية والمتزوج ممن تتكلم العربية، يمتد تاريخ أربعة عشر قرنا من الانصهار الجيني الذي أدى إلى ذوبان المكونين بعضهما في بعض. فإذا لم يجد طارق بن زياد البربري الأمازيغي أدنى حرج في الالتحام مع العربي

القادم من الشرق، فما هي مسوغات صاحبي المهندس، أبو أبناء أمهم عربية! في الابتعاد من كل ما هو عربي، حتى وإن من باب المناوشات الكلامية؟ هل يدري صاحبي المهندس ماهية جيناته وحقيقة ما مرت به من تفاعلات خلال أربعة عشر قرنا مضت؟ كم من مرة تم فيها صهر جيناته بين جينات أب بربري وأم عربية، وبين جينات أب عربي وأم بربرية؟ كيف لجسد أن يتبرأ نصف جيناته من النصف الآخر، ويلعن نصفه النصف الآخر؟

في أحد أيام سنة 1982، حينما بدأت أتلمس طريقي في البحث العلمي في الجيولوجيا كطالب في السلك الثالث من التعليم العالي، في منطقة إيمين تانونت بناحية مراكش، أرسل معي خليفة القائد رجلا مسنا ليوصلني عند شيخ أحد الدواوير. كانت المسافة تتجاوز 10 كلم، قطعناها مشيا على الأقدام، بحيث أعجبت كثيرا بقدرة ذلك الرجل المسن على المشي بخطى سريعة دونما عناء يذكر، وبغزارة كلامه. تركته يتكلم في كل المواضيع التي يريد وأنا أستمع إليه بإمعان مشجعا إياه على الكلام. تكلم في كل شيء إلى أن تطرق إلى موضوع العرب و"الشلوح" (البربر، الأمازيغ)، وأطال الكلام فيه، وفي سياق الكلام نطق: *"حتى الله راه شلح"*. أثارني ما قاله واستفزني من منظور التفرقة العرقية اللئيمة فقط آنذاك (لم أكن أعرف عن الحضارة الإسلامية شيئا تقريبا، كيساري)، فقلت له أنت في مقام جدي وأعجبت بحيويتك فتركتك تتكلم لتتفوه بهذا الكلام الخطير، هل أنت فعلا *"شلح"* أم تتكلم فقط *"الشلحة"*؟ هل أنت فعلا أمازيغي الأصل؟ سكت بعض الوقت، ثم أجابني قائلا ما مضمونه *"عندك الحق يا ولدي، أنا من أصل حسّاني، من الصحراء المغربية"*. وأضاف قائلا أن من الحسّانيين من ذهبوا إلى الدار البيضاء (ونحمل نفس الإسم العائلي)، فلم يعودوا يتكلمون الحسّانية ولا يعرفون الأمازيغية، ومنهم من جاءوا إلى هنا ، أجدادي (الأطلس الكبير)، ومن بيننا من لا يعرفون لا اللغة الحسّانية ولا العربية.

وفي نفس السياق، سياق "تعرب" البربري و"تبربر" العربي، فأنا شاهد عيان من قريب على وجود تجمع من *"الشرفاء"* بشمال مدينة تازة يتكلمون العربية أبا عن جد، ولا أحد منهم يتكلم ولو حرفا واحدا بالريفية. بالمقابل، يوجد تجمع آخر لهؤلاء الشرفاء (نفس الأسماء العائلية) بمزكيتام ومطالسا، يتكلمون اللهجة الريفية أبا عن جد، ومنهم لا يحسن النطق إلا بالقليل من العربية، علما أن كلا أفراد التجمعين ينادي أفراد التجمع الآخر بأبناء العمومة، ويحملون نفس الأسماء.... لا أدري ماذا سيكتشف صاحبي المهندس إن هو أمعن البحث في هويته؟

من طارق بن زياد، قائد الجيش الإسلامي العربي البربري المغربي وصاحب الفتوحات الإسلامية الكبرى، في جنوب أوروبا، إلى المختار السوسي، الذي حارب الاستعمار الفرنسي وتصدى للظهير البربري المشؤوم، وعمل على إسقاطه، تتجلى ملاحم الرجولة والبطولة للمغربي المسلم العربي البربري – البربري العربي. مصاهرة فانصهار، فمصير مشترك في الدين والوطن، مع وجود عدو متربص بالجميع، الكل أدى إلى التفاعل في التحام ولحمة، واتحاد ووحدة.

وإمعانا في الإدلاء بالدليل ولو بالنزر القليل من ذاكرة التاريخ الطويل، أورد بكل اختصار سيرة العلامة محمد المختار السوسي، علم من أعلام سوس العظام الذي عاش بين 1900 و1963.

"يعتبر المختار السوسي شخصية بارزة لامعة في أسماء العلم والأدب والتاريخ والبحث والدراسة، والاستفادة والإفادة، مشارك في كثير من فنون المعرفة، متخصص بارع في مادة الأدب والتاريخ، خصوصا تاريخ سوس، متضلع في ميدان اللغة العربية، متمكن من ناصيتها، فقد أثرى المكتبة بعدد لا يستهان به من نوادر المخطوطات العربية التي اكتشفها في مختلف المكتبات المغربية، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

× ديوان ملك غرناطة يوسف الثالث
× مختصر رحلة العبدري لمؤلف مجهول
× طبقات المالكية لمؤلف مجهول.
وقد خلف رحمه الله مؤلفات بالغة الأهمية نذكر منها :
× المعسول في عشرين جزءا
× سوس العالمة
× من أفواه الرجال
× رجال العلوم العربية في سوس
× أصفى الموارد
× بين الجمود والميع وهي رواية من أفكار إسلامية
× تقييدات على تفسير الكشاف للزمخشري"

الشبكة الإسلامية –المغرب – سعد بنيحيى

العلامة محمد المختار السوسي، سوسي باسم عربي، يعمل مع باقي المغاربة، والسوسيين بالخصوص، على فضح ما بالظهير البربري للمستعمر الصليبي من مكر وخداع بهدف التفرقة بين أجزاء الجسد الواحد. ثم تمر الأيام، ويكبر أبناء وأحفاد هؤلاء العظام (المثقفون خصوصا)، ويدرسون بالجامعات المغربية وفي الخارج ليحصلوا على الدبلومات العليا. وبدل أن تؤهلهم الشهادات التي حصلوا عليها، للعمل على إعلاء صرح الوطن بالعلم والمعرفة والتفاني في تحمل المسؤوليات بأمانة وصدق لتوطيد أواصر الأخوة والمحبة بين كافة مكوناته، في انسجام مع التاريخ، اقتداء بأجدادهم وسيرا على خطاهم، فلم توفق فئة منهم حتى في معرفة ما هي مهمتهم في

الحياة وما هو مطلوب منهم. انخدعوا بالشعارات البراقة التي أطلقها من فشلوا في تمرير النسخة الأولى للظهير البربري، ليستعملوا في الدعاية للنسخة الثانية المعدلة الماكرة.

هل إلى هذا الحد ابتعدنا عن المربع الأول حيث أفشل أجدادنا المغاربة (العرب ـ الأمازيغ، الأمازيغ ـ العرب) بعزة نفس وعلو همة وشهامة قل نظيرها، مشروع الظهير البربري الاستعماري المشؤوم؟ يا لها من انتكاسة خطيرة لا يستسيغها العقل السليم، أن تفشل المنظومة التعليمية في تكوين مثقف مغربي لا يوجه طاقته للتدمير الذاتي. فكما قلت في كتاب "صرخة مغربي"، "فحينما تنحط الهمم وتتقزم التطلعات، وتغتال النخوة، وتفتقد المروءة والرجولة، ويسود الجهل الثقافي وتتفشى ثقافة الجهل، فلا عجب في أن تبدأ عرى المجتمع في الانفراط. وطن شاسع مترامي الأطراف، وأرض معطاء، وحضارة ضاربة في أعماق التاريخ، لكنه ضاق درعا بساكنته فأصبح شبابه يحاول الهروب منه بكل الوسائل، إما جسديا، وما قوارب الموت إلا وجها من أوجه الظاهرة، وإما فكريا ووجدانيا، وما ظواهر كتابة الأمازيغية بهيروغليف تفناغ، ونوادي فريق ريال مدريد وبرشلونة في المدن المغربية، وظاهرة عبدة الشياطين،..وظاهرة التشيع أخيرا، إلا *"كليبات"* (clips)، لقطات من واقع مجتمع تكاد تنفصم عرى المواطنة فيه. أصبح المغاربة يتبرأ بعضهم من بعض، ويحملون بعضهم البعض سلبيات ونكسات الواقع المعيش، فتفشت ظاهرة الحقد حتى على ما كان يحظى بشيء من الاحترام ونوع من القدسية كالمدرسة والمدرس".

نعم، لقد اهتز وجدان رجل الشعب العادي وفكره، شرطي السبعينات من القرن الماضي، بفعل تبول طالب على سواري البنايات في شوارع العاصمة أفقده الخمر صوابه، لما يمثله بالنسبة إليه من انتكاسة في أخلاق من يرجى منهم تعليم الناس ثقافة احترام الذات المغربية، بيئتها وعمرانها

وجدرانها وبشرها وحضارتها. نعم، لقد استشعر رجل الشعب العادي بحدسه وبعد نظره، أن رجال الغد من أمثال هذا الطالب (الذي يتبول على السواري في شارع محمد الخامس تحت تأثير الخمور)، لن يتحرجوا من التبول على الموروث الحضاري لآبائهم وأجدادهم تحت تأثير أنماط من المسكرات الخارجية. إنها من صنف تصرفات الكلاب، فهي لا تتحرج من التبول في الشوارع، ولا تبالي حتى بمن رأوا في اصطحابها معهم، نوعا من القيمة المضافة لمكانتهم الاجتماعية.

وفي الختام، فلنعلم أن اللغة العربية ليست لغة عرق من الأعراق، بل لغة أمة لن يأفل نجمها من السماء حتى وإن أحاطت به في بعض الأحيان هالة تبهت سطوعه الطبيعي. فللغة العربية مكانتها عند كل المسلمين بكافة أجناسهم وألوانهم ولغاتهم، لأنها اللغة التي كلم الله تعالى بها البشرية عبر القرآن الكريم، ولغة يوم القيامة لمن يؤمن بالغيب. وهنا أورد ما قاله علي الحسني الندوي العالم الهندي في كتابه "المسلمون وقضية فلسطين، في الصفحة 82: "*ولم تزل اللغة العربية هي لغة العلم ولغة التأليف في بلاد عريقة العجمة، في بلاد توارثت لغتها واحتضنتها، ولا تزال تعتز بها، وهي لغات غنية خصبة، فيها ثروة علمية هائلة، ومع ذلك كله، لا تزال اللغة العربية هي اللغة الحبيبة المفضلة في بلادنا الهند والباكستان*".

إن النبش والنفخ في العصبيات والعرقيات هو نتاج عقليات متأخرة، تعمل على تغذية ثقافة متخلفة، ثقافة من لا يحسن النظر إلى أبعد من أنفه، ثقافة عنكبوتية، حيث أنثى العنكبوت تفترس المقربين منها، العنكبوت الذكر وحتى الصغار في بعض الأحيان. ليس مشكل العقليات المتردية من لوازم الأمية، بل من صناعة من لم تسعفهم ثقافتهم من تخطي حاجز الجهل بذواتهم ومحيطهم، صناعة منظومة تعليمية لم تعرف وجهتها في المغربة الحقيقية للذات المغربية، فعملت على تغريبها. عقليات غرابيه، متعلقة بثقافة

الغير، معلقة بذيولها وقشورها، فهي لا تعرف كيف تقتفي آثارها بالرغم من أنها تتنكر لماهيتها وهويتها، لتبقى متغربة بدون هوية. اليابانيون يتوحدون في ظل البوذية ويجتمعون على الإمبراطور ويتشبثون بالموروث الحضاري ويتفرغون للتشييد وبناء صرح وطن قوي، تصمد أبنيته حتى أمام أعتا الزلازل المدمرة. أما الكثير من مثقفينا، الفاقدي الهوية، فقد عمدوا إلى تحري كل سبل الخمول والركون إلى التخلف، ومنهم من عمدوا إلى تحري كل السبل المؤدية إلى التفرقة والفتنة. لقد تفرغوا لإضعاف صرح الوطن، إن لم يكن لتقويضه، وهذا هو نتاج العقليات الغرابية، صانعة ثقافة الانحطاط والإحباط.

لو كانت ثقافة المغربي مستنسخة من ثقافة الياباني...؟؟؟؟

لو كانت مساحة اليابان تساوي مساحة المغرب، لكانت كافية لعيش أكثر من 260 مليون ياباني، أي أكثر 8 مرات من عدد سكان المغرب. المغرب بلد حباه الله بموقع جغرافي لا مثيل له على خريطة العالم، وبمناخ متوسطي معتدل، لا مكان فيه للأعاصير المدمرة والتقلبات الجوية المفاجئة. كما حباه الله بجيولوجيا هادئة جذابة، لا مكان فيها للاهتزازات الأرضية المدمرة المترددة، والانفجارات البركانية العنيفة. ساكنة المغرب لا تتعدى 35 مليون نسمة، وبالرغم من ذلك ضاقت عليهم الأرض بما رحبت. تفشت البطالة، وخيم انسداد الأفق على العقول، فهانت على الشباب أنفسهم حتى بلغ بهم الحد إلى الاستهانة بحياتهم في قوارب الموت الرهيبة.

أقول للمتغربين المغتربين في بلدهم، وأنا متيقن أنه لو كان اليابانيون بثقافتهم وعقلياتهم المعروفة هم من يقطنون المغرب لكفتهم مساحته لساكنة

تناهز 300 مليون نسمة، ولو كان المغاربة بعقلياتهم وثقافتهم المعاصرة هم من يسكنون اليابان لضاقت عليهم الأرض بما رحبت بساكنة تناهز بقليل 30 مليون نسمة. ماذا علي أن أقوم به لتوضيح الأمور، هل أتطرق بالتفصيل لأوجه ثقافة وعقليات المجتمع الياباني المتقدم، أم أغوص في مستنقع ثقافتنا الآسن وعقلياتنا المنحطة، حيث تعشش ثقافة التخلف والتأخر؟

قال أحد الصحابة أن الناس كانوا يسألون الرسول عليه الصلاة والسلام عن كل ما هو خير ليتعاطوا له، وكان هو يسأله عن كل ما هو شر ليتعرف عليه فيجتنبه، وعلى هذا المنوال أقول أنه من الأفضل والأجدى لنا أن نتعرف على خصائص مستنقعنا الثقافي المعاصر؛ مدى اتساعه وكم عمقه حتى نحذر من السقوط فيه إذا نحن لم نتوفق في محاصرته بالعمل على تجفيفه وتطهيره. كما أن كل ما سيقال عن ثقافة اليابان سيكون تأثيره فينا كتأثير شمس فصل الشتاء، تضيء ولكن لا تعطي الكائنات الحية ما يلزم من الجرعات الحرارية الضرورية للنمو والتفاعل مع محيطها. ثم ليس منا كمغاربة، خاصة المثقفين، من لا يعرف ما يكفي عن عقلية وثقافة الياباني خصوصا والغربي عموما، لكن هذه المعرفة تبقى حبيسة العقلية المغربية التي تحلق في عالم التمدن والتحضر عند الدردشة كوسيلة لإضاعة الوقت، وتغوص في براثن التخلف والانحطاط عند ترجمة الأقوال إلى أفعال. فكم هي النكت الشعبية المغربية والقصص التي تتطرق لثقافة العمل والانضباط عند الياباني.

مغربي ذهب إلى اليابان فلم يزل نائما إلى ما بعد الساعة التاسعة صباحا، ولم يوقظه إلا رجال الإسعاف الذين حضروا لنقله إلى المستشفى لأن جيرانه ظنوا أنه مريضا فاتصلوا بالمصالح الطبية. كما يحكى (يقال أنها قصة واقعية) أن مقاولة (أو شركة) يابانية جاءت للاستثمار في الدار البيضاء في شراكة مع مثيلة لها مغربية. فبينما كان الطاقم الياباني يحضر ابتداء من الساعة السابعة صباحا، كان أفراد الطاقم المغربي لا يبدؤون في الحضور إلا بعد الثامنة والنصف. مع مرور الأيام بدأ أفراد الفريق الياباني يتأخرون في الحضور تدريجيا هم كذلك، إلى أن اقتربوا من الثامنة والنصف. هنا أستشعر المسؤول الياباني، صاحب الشركة، خطر العدوى التي تهدد مواطنيه، ففكر في إيجاد الحل لهذه المعضلة. توصل إلى أن عليه أن يعمل على تغيير طاقمه باستمرار، طيلة مدة العقدة التي تربطه بالجانب المغربي، حتى لا يتطبع مواطنوه مع هذه الظاهرة المهلكة في نظره، والتي لا نعيرها نحن أدنى اهتمام، " *فمكيخدم غير لحمار*" (مثل مغربي ديال القافزين).

إذن، لتوضيح فرضية "لو كانت الجزر اليابانية يقطنها فقط 35 مليون من المغاربة بعقليتهم وثقافتهم المعاصرة لضاقت عليهم أرضها وانسد الأفق، ولتفشى فيهم الجهل والفقر وكل أنواع الأمراض"، فلا بد من تقصي ما تنفثه عقلياتنا من سموم ونفايات مهلكة، وما تحدثه في أرضية ثقافتنا ومناخها من تلوثات وتسممات واضطرابات، أخطر بكثير من الأعاصير والهزات الأرضية والانفجارات البركانية التي تتعرض لها الجزر اليابانية.

وحتى تكون الصورة واضحة، جلية للعيان، فلا بد من وضع خريطة خاصة بالاضطرابات الثقافية، تمكن من تحديد مراكز الهزات ومدى قوتها والبراكين المرتبطة بها، وكذا مسار الأعاصير ومواطن نموها. فعلى منوال تحكم تيارات النقل الحراري في حركية تكتونية الصفائح بالنسبة للكرة الأرضية، تتحكم العقليات في التيارات الثقافية وفي مسارات التمدن والتحضر. فعلى منوال ما هو معروف جيولوجيا من كون الهزات الأرضية تحدث من جراء تنقل الموجات الارتجاجية الصادرة من موضع انكسار صخور الغلاف الصخري، يحدث ما هو معروف سيسيولوجيا بالانتكاسات الثقافية، من جراء ارتجاج عقليات النخبة المثقفة واضطرابها تحت تأثير الموجات الاغترابية الغربية الملوثة. وحتى لا تكون هناك اختلالات في التسلسل المنطقي لاضطراب الأحوال في المجتمع، من خلال ما سأتطرق إليه في هذا الكتاب، فسأنطلق في وضع خريطة الاضطرابات من موطن النخبة المثقفة حيث مكمن الارتجاجات. وما دام التسلسل المنطقي لتدهور العقليات واضطراب المنظومة الثقافية في مجتمعنا مرتبط بقوة بعامل الوقت، فستكون لنا وقفة البداية مع هذا العنصر الخطير في حياة الأمم وتطورها إيجابا أو سلبا، تقدما وازدهارا، أو تخلفا وانحطاطا.

مشاهد من الاستهتار بالوقت في كل مناحي الحياة

من أجلى تجليات الانفصام في شخصية المغربي عدم الالتزام بالمواعيد والوعود والعهود وما يلزم به أحدنا نفسه. ننقض ما نقول بما نفعل بطريقة سلسة هادئة كاستنشاقنا للهواء، حيث نقول "*وخّ*"، متفقين بألسنتنا، ولا "*وخّ*" ولا هم يحزنون بلسان حالنا، وهو ما تنطق به بجلاء قصة تعريف الفرنسي للمغاربة الذين عايشهم عن قرب زمنا طويلا.

كما يتجلى هذا الانفصام بين ما يقال وما ينطق به لسان الحال بوضوح في اجتماعاتنا (الاجتماعات أصبحت عنوانا "لماكينة" (آلة) تجعل من الكلام عملا... وتحول العمل إلى كلام لا نهاية له... ولا طائلة منه...)، وتظاهراتنا بشتى ألوانها وولائمنا وعزاءاتنا، حيث جعلنا من تحديد ساعة الانطلاق مجرد عبارة تقتضيها محاكاة السياق الثقافي للأمم المتقدمة، والذي لا يلزمنا نحن في شيء. فكثيرا ما يبدو كأننا نريد مخالفة الموعد المحدد بسبق الإصرار والترصد، كما يقول القانونيون. ففي بعض الأحيان، ترى أن الكثيرين قد حضروا شيئا ما في الوقت، لكنهم يظلون خارج المكان والزمان المحددين، منشغلين بالدردشة والقيل والقال، ولا أحد يبادر لمحاولة الالتزام بالموعد المحدد. وفي غالب الأحيان ما يكون هذا الأمر مقصودا ومتعمدا، بحيث يأتي المدعوون وفي نية كل واحد منهم أن يستغل هذه الفرصة السانحة لأغراضه الشخصية، للقاء فلان وعلان، لكن على حساب الوقت المحدد لانطلاق الاجتماع، أو التظاهرة، أو أي مناسبة.

إنها ثقافة لا تزداد إلا ترسيخا وتنوعا بحكم البيئة الاجتماعية الممهدة لاحتضانها والمتكفلة بنقلها إلى الأجيال اللاحقة، منقحة بما جد من فنون الاستهتار بالمسؤوليات والاستخفاف بالمواعيد وعامل الوقت. تعلمنا من أقوال أجدادنا أن "الوقت كالسيف، إن لم تقطعه قطعك"، ويحكى أن أحد "البطالين" (الذي لا يعرف من العمل إلا الجدل العقيم كما هو حال الغالبية العظمى منا) أراد أن يجادل أحد العلماء في موضوع ما، فأجابه هذا الأخير طالبا منه أن يوقف الشمس مدة الجواب، لأن هذه المدة مضيعة للوقت. فأين نحن من ثقافة الوقت عند هؤلاء الأكابر، أجدادنا، مع أنه لا تكاد تخلو اليد اليسرى لكل مغربي من ساعة تحسب الوقت بالجزء من الألف من الثانية، ناهيك عن التلفونات المحمولة.

لنتأمل جميعا مليا، ثلاث مشاهد متباينة لاستهتارنا بعامل الوقت والمواعيد واستهزاء بعضنا ببعض بلسان الحال. والمثير المدهش في الأمر، أن الكثيرين ممن سيتعرفون على هذه المشاهد والصور سيبدون قطعا نوعا ما من الاشمئزاز من هذه التصرفات، ولن يبخلوا ببعض التعاليق من مثل "*ها علاش المغاربة ما عمرهم يتقدموا*" أو "*ما عمرنا نزيدو لقدام*"...، وما إلى غير ذلك من الكلام الذي يكذبه لسان الحال. قلت أن المثير المدهش في الأمر، لأننا ننساق تماما مع السياق الكلامي العام بردات أقوالنا، بحيث نبدي تدمرنا وعدم رضانا عليه بلساننا وننقض ذلك بلسان حالنا. هذا الانفصام يدل على التضارب الحاد في ثقافتنا المعاصرة واضطراب شخصياتنا، نعيش الحدث بمنظور وننظر إليه بمنظور مناقض تماما؛ إنها

شخصية مركبة، متناقضة، متنافرة، متضاربة، لا تثبت على حال، على منوال *"الراس اللي ما يدور كدية"*، و *"كون ديب ليكلوك الدياب"*.

مشهد بكل ألوان طيف مثقفي البلاد

في أواسط التسعينات من القرن الماضي، التحقت بجمعية مغربية معروفة تعمل في الميدان الاجتماعي، وبعد مرور بضعة أشهر من عضويتي جاء موعد إعادة انتخاب المكتب الجهوي لمدينة الرباط. توصلت بالاستدعاء الذي يحدد المكان وزمان عقد الجمع الانتخابي على الساعة العاشرة صباحا. وصل اليوم المعلوم، فتوجهت نصف ساعة قبل الوقت المحدد حتى أتمكن من ضبط المكان قبل انطلاق الجمع، بحيث كنت في المكان المعلوم 10 دقائق قبل الموعد. ومما أثار شكوكي بخصوص المكان هو أنني لم أجد إلا شخصين عند الباب، فلما سألتهم هل هذه هي "الفيلا" التي سيعقد بها الجمع الانتخابي للجمعية الفلانية. أجابوني بنعم، ثم أردف أحدهما قائلا *"انتظر شويَّ، مازال الوقت"*. *"مازال الوقت"*، لا أدري أي وقت، لكن مادام الوقت لا ينقضي ولا يتوقف فـ *"اللي زربوا ماتوا"* و "الفار لمقلق من سعد المش". هذه هي قصتي وحالي دائما مع المواعيد، فبالرغم من أنني لم أفاجأ كثيرا، فقد كنت أنتظر أن يكون أمام *"الفيلا"* عدد من السيارات المتوقفة وحضور بشري ملفت. لكن لم يبدأ وصول المدعوين إلا ابتداء من الساعة العاشرة والنصف صباحا، ولم ينطلق الجمع إلا في

الساعة الحادية عشر والنصف، أي بعد مرور ساعة ونصف على موعد الانطلاق المحدد في الاستدعاء.

قبل إعطاء انطلاقة الافتتاح، تم إخبارنا بأنه لن تكون هناك وجبة غذاء، لكي لا ينظر إلى الأمر على أنه دعاية انتخابية من صاحب الفيلا. انطلق الجمع الانتخابي "المبارك"، كما يحلو لنا تسميته مثل هذه الجموع، بترتيل آيات من الذكر الحكيم، بحيث اختار المرتل (الدكتور الفلاني) آيات من سورة الصف: "باسم الله الرحمان الرحيم. سبح لله ما في السماوات وما في الأرض وهو العزيز الحكيم. يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون، كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون...".

لماذا اختار الدكتور المرتل هذه الآيات البينات؟ هل ليؤنب المدعوين على عدم انضباطهم للساعة الموعد لانطلاق الجمع؟ لا أدري، لم أره إلا قبل انطلاق الجمع بقليل، هل كان في مكان ما، هو كذلك، ينتظر حتى يجتمع الناس؟ المهم أن من يقول ما لا يفعل ممقوت من الله تعالى، قبل أن يمقته من لازال يعرف للزمن قدسيته، وللتحضر مفرداته وأساليبه وتجلياته.

بالرغم من كل التأخر الرهيب عن موعد انطلاق الجمع، يبقى جمعنا مباركا كما قيل، والمؤمَّل على ما يبدو أن تباركه الآيات الحكيمة التي تليت. فحتى القرآن الكريم الذي أُنزل ليعمل به، حولته ثقافتنا البتراء للتبرك والتسول والقراءة على الأموات ومباركة المواعيد المهدورة. ألا تتوعَّد هذه الآيات التي افتتح بها الجمع كل من لم يلتزم بما قاله بمقت الله؟ ألسنا ممن يقولون ما لا يفعلون، ويسمعون ولا يفقهون؟ هل الساعة العاشرة كموعد

لانطلاق الجمع هي الحادية عشرة والنصف؟ إن لم يكن ما حدث من تأخير هو قول ما لا يفعل، فماذا عساه أن يكون؟ ألم يقل الله تعالى في سورة أخرى "إن العهد كان مسؤولا"؟ لنترك الجانب الإيماني لهذا الموضوع جانبا، ولنأخذ بمقولة الفرنسي لمن يمنّي نفسه بنهج الغربي ومنهجه في الحياة "ما قبل الوقت ليس بالوقت، وما بعد الوقت ليس بالوقت، الوقت هو الوقت". (Avant l'heure ce n'est pas l'heure, après l'heure ce n'est pas l'heure, l'heure c'est l'heure). هل أخذنا بها؟ حالنا كحال الغراب في المخيلة الشعبية، فرط في مشيته (منهجه ونهجه في الحياة) ولم يتعلم مشية الحمامة (نهج ومنهج الآخر)، فضاع بين المشيتين.

بعد الافتتاح، قدم المكتب السابق تقريره الأدبي والمالي ثم افتتحت لائحة التدخلات، فسجلت إسمي لأتكلم فيما يخالجني مما أراه أهم مما اجتمعنا إليه. تدخل من سبقوني من المتدخلين لمناقشة التقريرين الأدبي والمالي، ولما أخذت الكلمة أنا لم تكن عندي إلا نقطة واحدة تتعلق بأدبيات المواعيد واحترامها، وأنه لا يمكن لأي كان، فردا أو جمعية أو مجتمعا، أن يتقدم وينجح في رهاناته إن كان عامل الوقت مغيب من المعادلة. تكلمت وبدأ الحضور ينظرون إلي كأنني أتكلم لغة غريبة عنهم، وهي فعلا كذلك، كأنني نزلت من المريخ. أنهيت تدخلي وسكتُّ وأخذ الكلمة من هو بعدي، فانصرف الناس عني بأبصارهم ونسوا ما قلت ليغوصوا في صلب الموضوع الذي ابتعدت عنه خلال تدخلي. كان هذا آخر عهد لي بهم، لأنه بهذا المنظور وبهذه العقلية، لن يكون العمل الجمعوي، أو غيره من

الأعمال، إلا مضيعة للوقت وتثبيطا للهمم والعزائم...وشتيمة للجميع بلسان حالهم.

جل الحاضرين في هذا الجمع "المبارك"، إن لم يكن كلهم، هم من صنف المثقفين، دكاترة ومهندسين وأساتذة التعليم العالي وأساتذة التعليم الثانوي، الخ، فمن سيقدِّر حق التقدير أهمية الساعة والنصف التي ذهبت هباء، نتيجة عدم الالتزام بالموعد المحدد لانطلاق الاجتماع، إذا لم يكن هؤلاء؟ لقد ضاعت الصبيحة كلها، فلو كان الجمع مقررا على الساعة الحادية عشرة والنصف (عند من يلتزمون بالمواقيت والمواعيد) لكان ممكنا برمجة القيام بمهمة ما فيما قبل هذا الموعد. كم من الحوائج يمكن قضاءها في هذه المدة الزمنية المهدورة؟ ثم، ما معنى أن نؤسس لثقافة هدر الوقت ووأده والتلاعب بالمواعيد بتواطؤ وتزكية من الجميع؟ أليس العمل على تأخير الموعد المعلوم إلى أن يحضر غالبية المستهترين بالوقت من مقتضيات ترسيخ ثقافة اللامسؤولية وعدم اعتبار الآخر؟ أليس ضربا من ضروب تشجيع وتوطيد دعائم هذه الظاهرة الممقوتة؟ أليس ضربا من ضروب معاقبة من سولت له نفسه أن يحضر في الوقت؟ جل ما يجب علينا فعله تحول إلى قيل وقال، خلال الاجتماعات داخل القاعات، فلم يعد إذا ضروريا الالتزام بالمواقيت. فلو أننا تعلمنا أن نُصرِّف أقوالنا إلى أفعال فعلية يضبطها عامل الوقت، لاختصرنا ما أمكن عدد اجتماعاتنا، ولقلَّصنا ما أمكن من طولها وعرضها، ولالتزمنا حرفيا بمواعيدنا. فما دامت أعمالنا غير محسوسة ولا ملموسة النتائج، فـ *"اللي زربوا ماتوا"* و*"ما توصل*

غير فين وصَّلك الله" "واللي دارها الله هي اللي كاينا". كلام حق أريد به باطل كما يقول الفقهاء، كلام من ثقافة التواكل، أما من يتوكل على الله فيعقِلها أولا، كما علَّمنا ديننا. ماذا عملت بوقتك وفيما أضعته؟ هو أول سؤال سيسأل الله الإنسان عنه. كان علينا أن نقول *"ما توصل غير فين وصَّلك عملك"* و*"اللي دِرْتها انت هي اللي كاينا، فأنت مخير أن تفعل أو لا تفعل"*، والله تعالى يُحصي عليك حركاتك وسكناتك. أما أن نلتمس الأعذار في كل شيء، وفيما لا عذر لنا فيه، فإنه أمر غير مقبول غربا وشرقا، عقلا وشرعا، دنيويا ودينيا.

ثم ما معنى أن تلغى وجبة الغذاء لكي لا تؤثر في سير الحملة الانتخابية لتجديد المكتب المسير؟ إنه مشهد مشوه، ملون بألوان ثقافة التخلف والانحطاط التي تتفنن عقلياتنا الخاصة بنا في إفرازها، حيث يباع أحدنا ويُشترى ببطنه في قضايا مفصلية كالانتخابات. ما هذا الهراء، ألم يكن من الممكن إخبارنا بكل هذه الأمور من خلال الاستدعاء التي وُجِّهت لنا حتى يأخذ كل واحد منا ما يراه مناسبا له من احتياطات؟ ثم لماذا لم يُطلب منا، من خلال الاستدعاء، أن يساهم كل واحد منا بقدر معين من النقود لشراء "السندوتشات" كما يفعل البشر في المجتمعات التي تنشد التقدم والرقي؟. أليس التنظيم المحكم للأمور شرطا أساسيا من شروط إنجاح أية مبادرة وأي عمل؟ كيف للعمل الجمعوي ذو المنحى الجماعي أن يُثمر ويُنتج ما هو متوخى منه إذا كان لا يعدو عن كونه تجمعا لتطلعات وتصرفات تحكمها النزعة الفردية والمصلحة الشخصية الضيقة؟ يحضر أحدهم في الوقت

الذي يناسبه، ويقوم بالعمل حسب هواه ومبتغاه من الأمر، ولا يلتزم إلا بما يخدم تطلعاته الفردانية الضيقة.

تدخَّل المتدخلون، وأطال كل واحد منهم في الكلام إثباتا للذات بأنه موجود، وأنه عنده ما يقوله هو كذلك. ترى أحدهم لا يحس بأدنى حرج وهو يعيد قول من سبقوه بعد تنميقه وتزويقه. استمر *"المارطون"* إلى وقت متأخر من بعد الزوال (إلى ما بعد الرابعة)، وأعيد انتخاب المكتب المسير، وانتهى الجمع "المبارك" وذهب كل واحد إلى حال سبيله وهو يحس قطعا بأنه قام بعمل مضن ذلك اليوم.

قيمة الوقت عند الأساتذة الباحثين

المشهد الذي وقع عليه اختياري جد معبر، فهو يختزل في لقطاته مدى إحساسنا كرجال التعليم العالي، الأساتذة الباحثون، بقيمة الوقت وضبط المواعيد واحترام بعضنا البعض، والذي يدخل في خانة احترام أحدنا لنفسه. في أواسط التسعينات من القرن الماضي، استدعينا لاجتماع لممثلي المكاتب المحلية، مكتب فرع الرباط، مع الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم العالي بمقر النقابة. وجه الدعوة الكاتب العام لمكتب الفرع، بحيث تم تحديد الساعة السادسة والنصف مساء لانطلاق الاجتماع. وصلت إلى المقر قبل الوقت المعلوم، فالمفروض فينا كأساتذة التعليم العالي، أن نكون حريصين على احترام مواعدنا، مستشعرين لقيمة الوقت في حياة الأفراد والمجتمعات، في حياة الأمم التي تصنع التاريخ حتى نكون مثلا يقتدى لطلابنا. لم أجد بعين

المكان إلا الشخص المكلف بالاعتناء بالمقر، بحيث لم يبدأ بعض الأساتذة في الوصول إلا بعد السادسة والنصف، ولم يصل الكاتب العام الجهوي إلا في الساعة السابعة. جلسنا ننتظر في القاعة ونتجاذب أطراف الحديث والتنظير لما يجب أن تكون عليه الأمور داخل الجامعات وداخل النقابة وداخل المجتمع وداخل الحكومة، وداخل، وداخل... . جميل كل هذا، لكننا، نسينا أننا خرجنا عن الموضوع، وأننا نلعب خارج الميدان، فجل المتكلمين لم يلزم نفسه بما يجب أن تكون عليه الأمور عند محطة الانطلاق، ألا وهو الالتزام بموعد الاجتماع. عملت على توجيه الكلام عن هذا الموضوع بالذات، بعدما بدأ يضيق صبر البعض بسبب تأخر المسؤولين الجهوي والوطني. تطرقت لظاهرة عدم التزامنا بمواعدنا وانعدام احترام بعضنا البعض، وكيف لعملنا النقابي أن يكون فعالا ونحن لا نحسن الالتزام حتى بأدنى الالتزامات، ألا وهي المواعيد والعهود. تعبأ الجميع، فما أن دخل الكاتب العام لمكتب الفرع (الجهوي) حتى ووجه بسيل من الاحتجاجات، لكنها لم تخرج عن نطاق اللباقة والدعابة، لأن هذا الشخص معروف عليه مبدئيا الانضباط والالتزام بالمواعيد. أراد أن يخبرنا بما حدث مع سيارته وتسبب في هذا التأخر، لكن لم يُترك له المجال لإتمام كلامه "*ما لها، ماتت ليها البطاريات؟ تفشت ليها الرويدة؟ ما بقاش فيها المازوت؟*"... . المهم في الأمر، هو أن هذا الأستاذ استوعب الدرس جيدا، فكان فيما بعد دائم الحضور قبل الوقت المحدد لأي اجتماع.

أما الكاتب العام للنقابة الذي اجتمعنا للاستماع له بخصوص ملف إصلاح التعليم العالي والقانون الأساسي لرجال التعليم العالي (الذي كان يشهد كثيرا من التفاعلات والتجاذبات والمناورات)، فلم يحضر إلا في الساعة السابعة والنصف. فما أن دخل القاعة حتى قمت من مكاني وقلت بأن الاجتماع قد انتهى، فتبعني بعض الأساتذة الذين اتفقوا معي على هذه الخطوة لجعله يحس ما أمكن بالحرج... بدأ في الاعتذار وأراد أن يبين لنا السبب، لكننا أوقفناه وأوضحنا له أننا قبلنا الاعتذار ولكننا نرفض أن يعطينا أي سبب؛ فكل من يتأخر، لن يعجزه إيجاد الأعذار، أليس الحضور في الوقت المحدد لموعد ما، عذر راقي يجنب صاحبه اختلاق الأعذار الواهية لتبرير التأخر؟ لو كانت من أساسيات ثقافتنا الالتزام الحرفي بالمواعيد والمواقيت لما تحرج أي أحد منا في تقبل عذر من تأخر، لعلمه أنه ما حدث له يعد قطعا خارجا عن إرادته. أما أن نعمل على توطيد ثقافة الاستهتار بعامل الوقت، ثم نختلق الأعذار لهذا الاستهتار، فهذا هو العبث، خاصة إذا عمل على توطيد هذه الثقافة من يُعوَّل عليهم في إحداث التغيير المنشود، المفترض.

يتعلق الأمر بنموذج مصغر من نماذج اجتماعات نقابيي النخبة، كما يقال عنا، المفترض فيهم ضبط مواعدهم لكي يتمكنوا من التوفيق بين مهامهم في التدريس والبحث وما يتطلبه العمل النقابي من وقت. كيف لنا أن نكون نخبة ونحن لا نحسن احترام بعضنا البعض؟ هل استخفافي بالموعد المحدد المعلوم لا يعد دربا من دروب الاستخفاف واحتقار الذي التزم بالوقت، ليجد نفسه يترقب وقد أرغم على الإخلال بكثير من واجباته في جوانب أخرى

من مسؤولياته؟ ألا يعد استخفاف أحدنا بالآخر هوان بعضنا على بعض وضحك بعضنا على أذقان البعض، ... وفي حقيقة الأمر استخفافا بأنفسنا واحتقارا لها؟

ماذا يعني أن يتأخر الكاتب العام لنقابة التعليم العالي ساعة كاملة؟ إنها نقابة يفترض فيها أن تكون مدرسة، قاطرة العمل النقابي في البلاد ورائدته في كل شيء وفي كل المجالات، لكن... . ثم، ألا يمكن أن يكون تأخر الكاتب العام أمرا مقصودا، يتوخى منه نفاذ صبر من ينتظرونه، فيذهب كل واحد منهم إلى حال سبيله، ليعود هو إلى قاعدته سالما، خاصة إذا علمنا أنه كان مطالبا بتوضيح ما لف بملف الإصلاح آنذاك من ضبابية، وما عرفه من تجاذبات. فكما يفترض في الأساتذة الباحثين التأسيس لثقافة مجتمع ينشد التقدم والرقي، فعلى نقابتهم أن تمثل مدرسة رائدة في التأسيس لمفهوم العمل النقابي الجاد والملتزم. لست هنا بصدد إصدار اتهامات لنقابتنا العتيدة كما نسميها، بقدر ما أوجه اللوم لأنفسنا كأساتذة باحثين (علماء البلاد إن نحن كنا فعلا اسما على مسمى)، فلا يعقل، بل لا يسمح أن تصاب نقابة التعليم العالي بما تصاب به النقابات الأخرى من علل وأمراض فتاكة. فعلى نقابيي التعليم العالي أن يعيدوا الاعتبار للعمل النقابي عبر الالتزام بالمواعيد والعهود وكل الالتزامات الملزمة، ويعملوا على التأسيس لثقافة تحمل المسؤولية من خلال الدفاع عن مصالح الأساتذة ومطالبهم المشروعة، وحثهم في نفس الوقت على القيام بواجبهم كما يجب؛ ثقافة القيام بالواجب

والمطالبة بالحق. يجب أن يشكل العمل النقابي دربا من دروب التدريب على الأخذ والبذل، على المطالبة بالحقوق والدفع للقيام بالواجبات.

لنبدأ من أبجديات العمل النقابي، فنطرح السؤال عما هو مطلوب القيام به لترشيد اجتماعاتنا كأساتذة باحثين؟ فمن المفروض أن يكون المجتمعون على علم مسبق بكل الحيثيات المسطرية والتنظيمية المتعلقة بالاجتماعات. يجب أن يحدد لها سقف زمني معقول مضبوط، معلوم البداية والنهاية، لكي ينظم كل واحد منا وقته ويضبط مواعده. عمليا، يفرض هذا المطلب نفسه بقوة، إذا علمنا كم هي عديدة المرات التي تسمع فيها من أحدهم، وقد جاء متأخرا لاجتماع ما، أنه مضطر للمغادرة والذهاب لاجتماع آخر منعقد في نفس الزمان، لكن في مكان آخر. فهناك من يعمل على نفخ صفحات سيرته الذاتية (؟؟؟)، بالعمل على إدراج إسمه بالمكاتب المسيرة للعديد من الجمعيات والنقابات والهيآت والمجالس وغيرها. فنظرا لكثرة ما أصبحنا نقوم به كمغاربة من اجتماعات "مارطونية"، فغالبا ما يجتهد أحدنا للتوفيق في الظهور ولو لمدة قصيرة في الاجتماعات المبرمجة كلها... ثقافة العبث. تلخص مقولة عصرية مشهورة عن المغاربة في تعاملهم مع الوقت والحضور "أن الذي يصل متأخرا لعمله يلتقي بالذي ينصرف مبكرا خارجا عند الباب". بالله عليكم، كيف بمن لم يتمكن من ضبط جدول كلامه (في الاجتماعات) أن يضبط جدول عمله وجدواه؟ من هنا بدأت الاختلالات وتوالت الأعطاب، حيث ترعرعت ثقافة القيل والقال، وتربعت عقلية هدر العمل تبعا لهدر الوقت ، وعبدت سبل كل العلل التي تنهك جسد البلاد

والعباد، وكلنا في الهم سوى... وكل واحد ينظر ويؤصل موجها أصبعه للآخرين.

كيف لنا أن نتوخى النجاح والتقدم وتحديث المجتمع، مع أن جما غفيرا من الأساتذة الباحثين، المعول عليهم، يعملون هم كذلك بآليات التأخر والانحطاط؟ هل يكفي رفع شعارات الحداثة الفلكلورية لإحداث اختراق يؤَمّن لنا التحديث الفعلي للمجتمع؟ ألا يعد احتكار المعلومة وتغييبها عمن ينشدها، والعمل على التعتيم عليها من أسوء آليات التأخر؟ كل الوسائل والإمكانيات متوفرة لإحداث ثورة معلوماتية وإعلامية حقيقة تكفينا مئونة الاجتماعات الإخبارية "المارطونية" التي تتحول إلى ميدان للتباري في القيل والقال.. وحتى التنابز بالألقاب. فالمعلومة التي تعد حقا مقدسا من حقوق الإنسان مغيبة تماما من مفهوم ثقافتنا، في الإدارة وغير الإدارة، بل في مناحي الحياة كلها. عند بني البشر الذين يصنعون التقدم وآلياته، فلن تضيع وقتك في تقصي آثار المعلومة وسبلها، فهي تعترض سبيلك في كل مكان وفي كل حين، وبكل الطرق والوسائل، فلن تضطر للبحث عنها وطلبها من أي أحد. أما عندنا، نحن الذين عاهدنا التخلف ألا نتخلف عنه، فيعد كل واحد منا باحثا، متخصصا في طلب المعلومة اللازمة والغير اللازمة، ويعد المالك لها مؤطرا للبحث، بحيث لا يعطي من المعلومة إلا ما يتماشى مع الخطوط الطويلة والعريضة لمصلحته الشخصية المفترضة، كما يتوهمها. أغلب وقتنا نضيعه فيما لا طائلة منه، نعمل بحكمة *"رمانة مغمضه"* و "*خليه يطلع ويهبط حتى يعيا*" و"*جوع كلبك يتبعك*". إنها ثقافة

استوعبت الفرد العادي والنخبوي، وعليه فلا يحق لنا أن نتباكى وقد جعلنا منها ثقافة مغربية أصلية تجري في عروقنا مجرى الدم، فكما يقال في موروثنا الثقافي للأجداد، *"اللي ضربتُ يدُّ ما يبكي"* و *"اللي عقدها بيدّيه يحلّها بسنّيه"*.

وإذا ما أصبح التعتيم والتضليل وإخفاء المعلومة من مفردات العمل النقابي حتى في التعليم العالي في كثير من الأحيان، فلماذا لا يتورع أحدنا في تدخلاته وتنظيراته وشعاراته في مطالبة المسؤولين بالشفافية واحترام رأي الشعب وإعطاء المواطنين فرص التعبير عن آرائهم والإصغاء إليهم وما إلى ذلك من الخطب الرنانة؟ فحالنا تنطبق عليه إذا المقولة الحكمة "كيفما تكونوا يولى عليكم"؛ وعليه، فبدل رفع الشعارات التي أفقدت، مع مرور الزمن، رجل الشعب العادي الثقة في نخبه، فعلى كل واحد منا أن يجلس وجها لوجه مع نفسه ليقول لها بصريح العبارة "كفى من الضحك على أذقان بعضنا البعض، ولنجرب حظنا مع المعقول والاستقامة فيما نقوم به من مهام، وفيما نرفعه من شعارات".

محاضرة بخصوص "التسونامي"

مشهد آخر من مشاهد ثقافتنا المعاصرة المشوهة المعالم التي لا تختلف عن مشاهد بيئتنا التي شوهت معالمها منتجات البلاستيك السوداء في المدن والسهول والهضاب والجبال (كما سنرى). ولماذا لا، فما المشاهد المخزية

للتلوث البيئي إلا ترجمة حرفية لمكنون صور التلوث الفكري والتفكيري والوجداني الذي يوجه تصرفاتنا طبقا لإملاءات عقلياتنا.

بعد بضعة أشهر من حدوث كارثة "التسونامي" (tsunami) الذي ضربت دول جنوب آسيا المطلة على المحيط الهادي في ديسمبر 2004، جاء الدكتور زغلول النجار (رئيس الهيأة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن الكريم) إلى المغرب لإلقاء محاضرات بخصوص هذا الموضوع بطلب من الهيأة المغربية للإعجاز العلمي. ولقد تم الترتيب لإحدى المحاضرات بمقر المجلس العلمي للرباط وسلا، بعد صلاة العصر ليوم من أيام الأسبوع. وبعد صلاة العصر مباشرة، امتلأت القاعة عن آخرها بالحضور؛ فلقد أسهمت هذه الشعيرة الإسلامية المضبوطة الوقت في ضبط موعد حضور كل ألوان طيف المجتمع، من رجال ونساء وأطفال وشباب وشيوخ، مثقفين وغير مثقفين. الأمر لحد الآن جيد جدا، حيث يبدو كأن شيئا ما بدأ يتغير في عقلية المغاربة وثقافتهم؛ إلا أن ما لم يكن في الحسبان هو أن يتأخر المحاضر بكثير عن الوقت المعلوم لانطلاق المحاضرة.

إن "بعد صلاة العصر" كموعد لانطلاق المحاضرة ليس موعدا محددا بالتدقيق، لكن لا يمكن أن يتجاوز مساحة زمنية معينة حددتها عمليا كثافة الحضور الذي ملأ القاعة عن آخرها في مدة زمنية قصيرة. مرت الدقائق بعد الدقائق، حتى تعدت مدة الانتظار الساعة بكثير والناس في زحام، وارتفعت درجة الحرارة داخل القاعة من كثرة الملء، فاضطرب النظام، مما تطلب تدخل رئيس المجلس العلمي لمحاولة ضبط الأمور، لكن دون

جدوى. وفجأة تنفس الناس الصعداء، فقد دخل المحاضر محاطا بجوقة من المرافقين له، كلهم أساتذة جامعيون. لكن حدث ما لم يكن في الحسبان، فبدلا من أن يتوقف الكلام عند ترحيب رئيس المجلس العلمي وتقديم موجز لرئيس الهيأة المغربية للإعجاز العلمي، بدأ تباري المصاحبين للمحاضر في إلقاء محاضرات غير منتظرة في أمور لا تمس للموضوع بأية صلة، وليس للحضور فيها لا ناقة ولا جمل، ولا تهمه لا من قريب ولا من بعيد. تكلم رئيس الهيأة المغربية للإعجاز العلمي، وبالرغم من إطالته شيئا ما في الكلام ظل الجميع منضبطا. تدخل بعده رئيس المجلس العلمي واستمر الحضور في الانضباط إلى حد ما لعلمهم ومعرفتهم بأن هاتين الكلمتين تعدان من الأعراف المتبعة في مثل هذه الحالات (كلمة من استدعى المحاضر وكلمة من استقبله عنده). إلا أنه بدل التوقف عند هذا الحد من المتدخلين، فقد أعطيت الكلمة لباقي المرافقين وهو الأمر الذي أفقد الحضور صوابه، فبدأ الصفير والصياح وأصبحت القاعة كملعب لكرة القدم يحتج فيه المتفرجون على فريقهم لسوء أدائه في اللعب. كان من الممكن تدارك ما حدث بأن يتوقف المتدخل عن الكلام بلباقة وبراعة الأستاذ الجامعي المفترضة، بحيث يمتص غضب الحضور ويعمل على تخفيض الضغط والحرارة المرتفعين داخل القاعة، لكن شيئا من هذا لم يحدث. واصل المتكلم كلامه وهو يعلم أنه لا أحد يمكنه أن يسمع ما يقول، ولا هو نفسه، لكثرة الضجيج الناجم عن الاحتجاج. أنهى المتدخل كلامه الذي لم يُسْمع، فتنفس الناس الصعداء مرة أخرى ظنا منهم أن من لم يتدخلوا بعد قد

استوعبوا الدرس، لكن الخطير في الأمر (وفعلا الأمر خطير جدا) أن يأخذ الشخص المتبقي الكلمة ليتبارى هو كذلك في طحن مشاعر الحضور الذين جاؤوا لهدف محدد، ألا وهو الاستماع لمحاضرة زغلول النجار.هممت بالتدخل لطلب نقطة نظام، كما هو معلوم ومعمول به في أدبيات تجمعاتنا النقابية العتيدة وغيرها، لكنني لم أفعل حتى لا أتسبب في إحراج من أعرف من المتدخلين ومن هيأة الإعجاز العلمي المغربية. بقيت أتفرج على ما يدمي القلب ويثبط العزائم ويورث الهزائم تلو الهزائم، إلى أن أعطيت الكلمة للمحاضر، فتغيرت الأحوال فجأة، بحيث صمت الجميع، فانخفض الضغط وانضبطت الأمور، رغم استمرار ارتفاع درجة الحرارة الطبيعية.

في البداية أوضح المحاضر أنه جاء لتوه من الإمارات العربية المتحدة، ولا أدري أهذا هو السبب في تأخره عن موعد المحاضرة، أم أن المرافقين له كانوا أوفياء لثقافتنا المغربية الموقرة في التعامل مع المواعيد بغير وعي ولا شعور بالمسؤولية. المهم هو ما قاله بهذا الخصوص، حيث أوضح أنه قبل مجيئه إلى المغرب بأيام قليلة، اتصل به أمير إمارة دبيه الإماراتية وطلب منه الحضور في أسرع وقت ممكن حتى وإن اقتضى الحال أن يستأجر طائرة خاصة لهذا الغرض. لما استقبله الأمير قال بأن له ضيوفا أجانب، رجال أعمال غربيين يتعاملون معه منذ سنين، وأنهم لم يسبق لهم أن سألوه عن الإسلام، لكن هذه المرة فعلوا،... نظرا للضجة العالمية التي أحدثت حوله واتهامه بالإرهاب، منذ أحداث 11 سبتمبر، وأن عندهم نظرة سوداء مظلمة عن هذا الدين. يقول المحاضر أن الأمير قال له أنه حاول

الإجابة عن تساؤلاتهم وتغيير نظرتهم للإسلام فلم يزد الأمور إلا تفاقما. بعد ذلك انفرد بهم الدكتور زغلول النجار لمدة ساعتين، ليقول له أحدهم في النهاية: *"البشرية تتخبط في ظلام حالك، وأنتم أطفأتم النور الذي يمكن له أن يجلي الظلمة وينير لهم الطريق، كما أنكم تِهْتُم في الظلمة التي تسببتم فيها أكثر منا، واعلموا أن ما تعانونه من تهافت الغرب على ثرواتكم وأخذ ما بأيديكم وإهانتكم هو عقوبة لكم من الله"*.

إنه كلام لا يمكن أن يصدر إلا ممن فقه ماهية الإسلام وروحه ورسالته وفي مدة جد وجيزة. إنه حكم ثاقب صائب يخفف من وطأة ما عايشته بعد زوال ذلك اليوم من مشاهد مخزية، من إخراج وتمثيل من تكلموا عن الإسلام ولم يبلغوا معشار ما فقهه هذا الغربي في هنيهة من الزمن، فكما يقال "إذا ظهر السبب بطل العجب". فكل ما حدث لا يخرج عن سياقه الثقافي العام الذي يؤطر لكل جوانب الحياة عندنا وعند مثيلاتنا من الدول العربية والإسلامية المتأخرة؛ فالمصيبة إذا عمت هانت. أطفأنا النور الذي بحوزتنا، الذي هو بأيدينا، نور العلم والمعرفة وتقصي الحقائق الكونية والبحث والتنقيب، فأصبحنا عالة على أنفسنا وعلى غيرنا بدل أن نكون كما يجب أن نكون، معلمين ومنقذين نقتفي خطى أجدادنا. وإليكم فيما يلي شهادة أستاذ باحث ايطالي في التاريخ.

استمعت يوم الأحد 13 يناير 1992 للبرنامج الأسبوعي « 7/7 » (سبعة على سبعة) للصحافية الفرنسية من أصل يهودي "آن سان كلبير" بعد الانتخابات الجزائرية ليوم 11 يناير 1992 والتي أفرزت تقدم الجبهة

الإسلامية للإنقاذ. من خلال هذا البرنامج تستعرض الصحافية أهم أحداث الأسبوع مع ضيف من الضيوف، بحيث استدعت في هذا اليوم أستاذا جامعيا إيطاليا في مادة التاريخ. كان أول سؤال لها "ماذا تقول فيما جرى في الجزائر اليوم، أليست إيرانا ثانية ترى النور على أبوابنا الجنوبية؟ أجاب رجل التاريخ "أعرف أن الجزائر بعيدة عن إيران بحولي 6000 كلم، وقد سمعت، كباقي الناس في العالم، أنه كانت هناك انتخابات في الجزائر، وأن أحد الأحزاب المشاركة قد تقدم فيها، كما هو الحال في كل الانتخابات"، ثم زاد قائلا "ولا تنسي أننا حاليا في أوروبا تحكمنا الديمقراطيات المسيحية"، وشدد في النطق على كلمة المسيحية. أجابته الصحافية "لكننا لسنا موسومين بالأصولية والتطرف" (كان هذا قبل أن ينعت الإسلام بالإرهاب من طرف بوش). أجاب الضيف المؤرخ "لا تنسي أنه قبل بضعة قرون من الآن كان هناك، على الضفة الجنوبية، بل وفي جنوب أوروبا، عالم متقدم رائع موسوم بالتسامح والعلم، فبينما كان المفكرون يضطهدون عندنا، بل وتقطع رؤوسهم، كان العلماء هناك يبحثون ويخترعون؛ أما وأنهم يمرون اليوم بأوقات صعبة، فيجب ترك بعض الوقت لهم لكي يتلمسوا طريقهم من جديد". لم تكن هذه الصحافية اليهودية الأصل تريد أن تسمع هذه الشهادة من رجل مختص في علوم التاريخ، بل كانت تريد منه قطعا أن يسود الصورة ويهولها كما بدا لي واضحا من أسئلتها واستدراكاتها على ضيفها وأسئلتها التي جاءت من بعد.

بعد تقديم الدكتور زغلول النجار الذي أنسى الحضور مهانة ما حدث ومرارته، دخل المحاضر في صلب الموضوع ألا وهو "التسونامي" وعلاقته بالزلازل التي تحدث داخل المحيطات، خاصة في جنوب وشرق آسيا. هنا قررت الانصراف لأن الجانب العلمي للموضوع معروف بالنسبة لمن له إلمام بمبادئ ومفاهيم الجيولوجيا، ولأنه مر ما يقارب الساعتين والنصف من الوقت وأنا هنا، بعدما كنت أظن أن لن يتطلب مني هذا الأمر أزيد من ساعة ونصف على أبعد تقدير.

إنه مشهد من صنف "بدون تعليق"، فماذا عساني أقول تعليقا عليه؟ وبالرغم من هذا، فسأحاول أن أضع الأصابع ما أمكن، وليس الأصبع الواحد، على مكامن الخلل الرهيبة التي استحكمت في ثقافتنا والتي هي صنيعة عقلياتنا المتآكلة المتجاوزة. هذا المشهد يعد غريبا من نوعه بحكم انقلاب المفاهيم فيه، بحيث يحضر جمهور من كل ألوان طيف المجتمع في الموعد المحدد وتتأخر النخبة المثقفة. حضرت نخبة الأطر العليا في البلاد متأخرة جدا ولم تكلف نفسها عناء النطق بكلمة اعتذار مقتضبة لتوضيح ما وقع للحضور. إنه بحق مشهد رهيب من ثقافة ساهم المثقفون بجدارة، إن لم يكونوا قد عملوا على زرع بذورها واحتضانها وتعميمها حتى استحكمت في عقليات أفراد المجتمع الذين عملوا بدورهم على تثبيت معالمها. ما هذا الاستعلاء والتعالي على الناس؟ أليس حريا بنا كمثقفين أن نعلم الناس الاعتذار عما قد يصدر منهم من تصرفات غير مسؤولة ليتعلموا كيف يتصرفون بلباقة؟ لم أسأل أحدا من الزملاء بالهيأة الوطنية للإعجاز العلمي

لمعرفة ما حدث، لكني أكاد أجزم أن الخلل منا نحن كمغاربة، حيث يعطي أحدنا لنفسه حق الفيتو في تعطيل السير العادي للأمور بتأخره عن الموعد، بحيث تعودنا على أن ينتظر الحاضرون المتأخرين، عملا على ما يبدو لي بحكمة "يوم علي ويوم عليك". فلو كان الدكتور زغلول النجار هو من تسبب في التأخر، لما تردد في الاعتذار للحضور لأن له مسوغاته. حضر القاصي وتخلف الداني، فعلينا أن نعيد النظر كلية في ثقافتنا ونحاسب أنفسنا على تصرفاتنا.

كيف لهؤلاء، النخبة المثقفة، ألا يكون لديهم ما يجب من الفهم ليتفطنوا للأمر فيجلسوا كأيها الناس للاستماع بدل التباري في الكلام فيما لا يحتمله ظرفي الزمان والمكان. هل اختلطت عليهم الأمور إلى الحد الذي لم يفرقوا فيه بين الفضاء العمومي والفضاء الجامعي؟ فحتى داخل هذا الأخير لا يمكن تصور خروج أي متدخل عن الموضوع المحدد سلفا. ألم نضيع كمثقفين، وخاصة الأطر العليا هيبتنا واحترامنا أمام أفراد المجتمع بمثل هذه التصرفات اللامسؤولة واللامعقولة. لماذا جاء الناس للاستماع لزغلول النجار والتزموا الصمت المطلق عندما أخذ الكلمة ولم يستسيغوا كلام زملائه المغاربة؟ لا شك لأن له عندهم رصيدا من التقدير والاحترام اكتسبه بما يقدمه لهم وما يفيدهم به عبر الفضائيات والأقراص المدمجة وغيرها. الوصفة المعلومة إذا معروفة وجاهزة، فعلى من أراد أن يُحتَرم أن يحترم، فليس الخلل في الشخص العامي أو الأمي، بل في المثقف الذي يريد أن يصنع لنفسه بروجا عالية على أسس واهية. الإخلال بالمواعيد

والالتزامات ليس من صنع المواطن العادي، فكل ما يقوم به هو تقفي خطى سير المثقف والمسير والمسؤول، صناع ثقافة المجتمع. فكما قلت وأكرر، كان المواطن العادي يكن الاحترام والتقدير لمن تبدو على هيئته أنه من المثقفين، فحتى وإن لم يكن يفهم ما قد يصدر عن المثقف، فهو يتقبله منه بنوع من التسليم اقتناعا منه بأن كل ما قد يصدر منه فهو صواب.

ومن الملاحظ بجلاء، أن وقت صلاة العصر، الذي لا يمكن تقديمه أو تأخيره، والذي يلتزم به المصلون، جعل الناس يدخلون إلى قاعة المحاضرة في مدة زمنية قصيرة وفي الموعد المحدد لها. وهكذا يبدو جليا أن المواعيد المضبوطة المفروضة تلزم الأفراد بالالتزام بها، وتعمل على خلق ثقافة تعرف للوقت حرمته وقيمته. والغريب في الأمر هو أن كل شعائرنا الإسلامية (الصلاة، الصيام، الزكاة والحج وما إلى ذلك) مرتبطة ارتباطا عضويا دقيقا بالوقت، لكن بالرغم من ذلك فقد أسسنا لثقافة موازية لا تعرف للوقت حرمة ولا قيمة. إنه انفصام خطير في شخصية المغربي الذي أصبح كالغراب في الثقافة الشعبية، أضاع مشيته (ثقافته) ولم يحسن مشية الحمام (ثقافة الغير)، فضاعت هويته وهوية فصيلته. ألا يعد انتظار آذان المغرب في رمضان أروع مدرسة لمعرفة قيمة الدقيقة والثانية؟ ثم، ألا تعد أوقات الصلاة لمن يصلي تدريبا يوميا على الالتزام الحرفي بالتوقيت والاستفادة من الوقت؟ فلو لم يلتزم إلا المصلون بضبط المواعيد على ضوء مواعيد الصلاة لتغير حال المجتمع بهذا الخصوص إلى أحسن الأحوال، لكن كما

يقال لا حياة لمن تنادي عند الكثير من هؤلاء، وإن كانت هناك حياة، ففي الأمر خلل انفصام الشخصية.

فمن الفطنة والبداهة، بعد أن حدث ما حدث من تأخر كبير لموعد المحاضرة، ما كان ليتكلم إلا رئيس المجلس العلمي ليرحب بالمحاضر، ورئيس الهيأة المغربية للإعجاز العلمي لتقديمه للحضور. ولم يكن هذا الأخير ليزيد عن مثل الكلمات كمثال:

"في البداية نعتذر للحضور الكريم عن هذا التأخر الخارج عن إرادتنا (عبارة دبلوماسية)، كما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور زغلول النجار على تلبيته الدعوة وحضوره بينا رغم بعد المسافة. حضوركم المكثف يغني عن التعريف به، تحملتم عناء التنقل إلى هنا وعناء انتظار محاضرته بعد التأخر الذي حصل، لما لمحاضراته من وقع حسن في وجدانكم. أترككم معه ليحلق بكم بعيدا في عالم التسونامي المرعب والمشوق في نفس الوقت، حيث تتجلى عظمة الخالق وقدرته المطلقة وحكمته البليغة فيما سن للطبيعة من قوانين ضابطة لكل دقائق ما يحدث فيها من أمور".

كم كان سيكون لكلمات من هذا الصنف من وقع إيجابي على الحضور والمحاضر وعلى ثقافة مجتمعنا وعلى عقلياتنا. لا أظن أن المحاضر كان مرتاحا عندما كان الاحتجاج في أوجه على المتدخلين، فبالرغم من أنه ينتمي لمجتمع لا تختلف ثقافته كثيرا عن ثقافتنا، فلن يستسيغ تمادي رفقائه في الكلام بينما لا أحد كان يرغب في الاستماع إليهم. وهنا لا بد لنا من

الاعتراف للمصريين بخفة دمهم، كما يقال، وبلاغتهم في الكلام، فلو كان من معه على المنصة مصريون لتأقلموا بسرعة وبلباقة مع الجو العام داخل القاعة، ولما حدث ما حدث.

في المقابل، فإن من كانوا مع الدكتور زغلول النجار على المنصة، دكاترة متمكنون في ميادين تخصصهم وأساتذة بمعنى الكلمة، فلا حق لأحد في التطاول عليهم من هذا الجانب. كما أن رفض الحضور للاستماع لهم كان بسبب التأخر الرهيب الذي حصل، وبكون ما تطرقوا له في كلامهم لم يكن على علاقة مباشرة بموضوع المحاضرة، بل ولا يعنيهم. هذا هو الخلل الذي يقوض أسس ثقافتنا الاجتماعية، والتي لا تزداد إلا انفصاما وبعدا عن مقتضيات ثقافة التحضر والتمدن. فبدلا من أن تسهم ثقافة المعارف الأكاديمية والعلوم في تنقيح وتهذيب الثقافة الشعبية لجعلها تتماشى مع مقتضيات التحديث الحقيقي للمجتمع والنهوض به على كل الأصعدة، فقد لبست لباسها، وتلونت بألوانها، واقتفت خطواتها. فعوض أن يكون المثقفون بمثابة القاطرة الحضارية التي تنهض بالمجتمع وتسمو به في مدارج التقدم والرقي، ويعملوا على خلق ثقافة شعبية رائدة، فقد ارتضوا لأنفسهم تنقيح ثقافة التخلف وإلباسها ألبسة بألوان ثقافية زائفة. فليس المطلوب هو خلق ثقافة النخبة، بل إيجاد النخبة ذات التأثير الفعال في خلق ثقافة اجتماعية سليمة لقاعدة عريضة من أفراد المجتمع، ثقافة عامة تحمل بصمات التحضر والتمدن، وليس العكس. فلا حاجة للبلاد بمثقفين لم تسعفهم معارفهم للتعامل بمنطق حضاري متقدم مع من هم معهم، ومن هم حولهم،

ومن هم في حاجة لمن يعلمهم أسس التعاملات السليمة والتصرفات اللائقة في كل الميادين. لا حاجة للبلاد بمثقفين لسان حالهم ينطق هكذا وجدنا آباءنا وإنا لخطاهم مقتفون. نفرط فيما هو محمود من الموروث ونعمل على تنقيح ما أكل الدهر عليه وشرب بما تقع عليه أعيننا أو بما تلتقطه آذاننا. فكم هي الأمور القانونية والتنظيمية المحمودة الموروثة عن الاستعمار الفرنسي التي فرطنا فيها، وكم هي مشاهد القيام بالواجب على أحسن وجه عايشناها عن قرب مع رجال التعليم الفرنسيين الذين استمروا في العمل بالمغرب إلى ما بعد السبعينات من القرن الماضي أضعناها واستبدلناها بما به بلغنا ما بلغنا من التردي في كل القطاعات وعلى كل المستويات؛ فلا التعليم تعليما، ولا الصحة صحة، ولا البيئة بيئة، ولا العمران عمرانا، ولا... . هل يعقل أن نعتز بأنفسنا كمغاربة وندعي الحداثة ونحن قد أصبحنا غير قادرين على تدبير حتى أمر نفاياتنا وقمامات أزبالنا والمحافظة على نظافة شوارعنا (كما سنرى)؟ هل إلى هذا الحد بلغ العقم تدبيرنا وتنظيمنا لضروريات أمورنا اليومية؟ لقد استشرت ثقافة الفوضى واللامسؤولية حتى عمت كل مناحي الحياة، فأصبحنا غير قادرين على تسيير أنفسنا وتنظيم شؤوننا حتى في أبجديات الأمور اليومية.

بعد هذه المحطات من بعض المشاهد اليومية لما تعرفه ثقافة النخبة المثقفة من اختلالات عميقة بخصوص التعامل مع الوقت ومقتضياته، لنُعمِّم تقصينا للحقائق على باقي مكونات المجتمع وميادينه.

ثقافة التخلف في التعامل مع الوقت والعمل

في أحد البرامج التي كانت تقدمها الصحافية المغربية "نسيمة الحر" على قناة "دوزيم"، في التسعينات من القرن الماضي، خصصت فيه ذات مرة أسبوعا كاملا للتعرف على نظرة الأجانب المتواجدين بالمغرب إلى المغاربة وثقافتهم. ومما قاله أحد اليابانيين، أن هناك أمرين أثارا انتباهه عندما جاء إلى المغرب لأول مرة واستقر بالدار البيضاء: الأمر الأول هو أن المغاربة يعملون قليلا جدا (très, très peu)، والأمر الثاني هو طريقتهم في السياقة والسير على الطرقات.

كما أن من مؤشرات الاستهتار بعامل الوقت وثقافة العمل ما يبدو جليا من قصة المقاولة اليابانية التي حطت الرحال في الدار البيضاء، والتي عمل المسؤولون فيها على التغيير المستمر لطاقم العمال حتى لا يتطبعوا مع طريقة نظراءهم المغاربة في التعامل مع الوقت. قلت نظراءهم، ولا أظن أنني مصيب في الوصف، فلو كانوا فعلا نظراءهم لما احتاطوا من أن يصبحوا مثلهم، إذ كيف لهم أن يكونوا كذلك وهم لا يعملون إلا قليلا، بحيث لا يولون للتوقيت ولعامل الوقت بالا. لمثل هذه الاعتبارات وغيرها قلت أنه لو كان اليابانيون بثقافتهم المعروفة في الانضباط والتفاني في العمل هم سكان المغرب، لكفتهم مساحته، التي تمثل ضعفي مساحة اليابان، لعيش 200 مليون نسمة في مجتمع متقدم مزدهر.

أين يكمن الخلل عندنا، وما هي تجلياته ومن أين بدأ؟ فكما قلت، فإن هناك عاملا أساسيا تؤشر كيفية التعاطي معه على التقدم والازدهار، أو على

الانحطاط والانحدار، ألا إنه عامل الوقت وضبط المواعيد بشتى أنواعها، فأجدادنا هم من قالوا قديما "الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك". ويا له من تشبيه بليغ لخطورة هذا العنصر في حياة الأفراد والأمم أو عدمها. أما في العصر الحديث، عصر الليبرالية الاقتصادية فيقول الرأسمالي "الوقت يساوي النقود". فمنذ قديم الزمان، والتعامل مع عامل الوقت هو الذي يحدد الفرق بين الأمم التي تنشد التقدم الاجتماعي والازدهار، أو الانتصار في المعارك، والأمم التي تعيش على الهامش.

فحينما طلب العالم المسلم، في العصور الذهبية للحضارة الإسلامية، ذلك المجادل الذي لا يحسن إلا الكلام الفارغ والتنطع في الكلام، بأن يوقف الشمس إن هو أراد أن يجيبه، فإنه لم يرد إضاعة الوقت مع من لا فائدة ترجى منه لنفسه ولا لغيره، ولا يعير لعامل الوقت أية قيمة (كما هو حال الكثير منا في وقتنا الحالي). من جهة أخرى، فقد سجلت ذاكرتي قصة "درس في النمل"، قرأتها في أحد كتب القراءة المصورة التي كانت تطبع في بيروت (والتي سبقت مجيء السلسلة المغربية "إقرأ" لأحمد بوكماخ التي أبدلناها فيما بعد بسلاسل "بوكلاخ")، يتطرق ليوميات حرب كانت تدور بين قائدين يونانيين (على ما أظن)، وكان أحدهما غالبا ما ينتصر في المعارك على غريمه. وذات يوم، حينما كان القائد المنهزم جالسا لوحده في مكان خال، يقلب الأمور، فإذا بنملة تسترعي نظره بما تقوم به من تحديات دونما إضاعة للوقت. كانت هذه الحشرة الصغيرة، التي يكاد نصف جسدها الأسفل ينفصم عن النصف الأعلى من شدة *"التحزام"* والحزم (ألا يقال لمن

تزوج وأصبحت عنده مسؤولية الزوجة وما سيؤتى من أولاد *"زيّر لحزام وشمر على ذراعك"*) تجر حبة قمح تكبرها بكثير، إلا أنها وجدت نفسها أمام "حجرة" (صخرة صغيرة) تعترض طريقها. لم يخطر ببال النملة أن تعيد النظر في مهمتها، فتترك حبة القمح حيث يعترضها الحاجز وتمر من دونها. كانت تعرف قطعا أنها لم تكن تتحرك عبر هذا الممر متجولة، بل في مهمة لا بد لها أن تقوم بها، فلا معنى لمرورها هي بعدما تتخلص من حمولتها؟ كانت النملة تحكم قبضتها على حبة القمح التي تجرها بصعوبة ومشقة، وهي تتسلق الحاجر الصخري المنتصب في طريقها. إلا أن محاولاتها كانت تبوء بالفشل المرة تلو الأخرى، بحيث تتدحرج الحبة منجذبة إلى أسفل وهي قابضة عليها لا تفارقها. فما أن تتوقف الحبة عن التدحرج حتى تعيد النملة جرها إلى أعلى دونما انتظار وإضاعة وقت. لم تيأس النملة فتعمل على إعادة النظر في مهمتها، ولم تتراجع عن بلوغ هدفها المتمثل في نقل حبة القمح إلى مسكنها، بل استمرت في القيام بما هو مطلوب منها دونما أي اعتبار للصعوبات والإخفاقات، إلى أن تمكنت في الأخير من اجتياز الحاجز. هنا فقط انتصب القائد اليوناني المهزوم قائما بحزم، وهو عازم الأمر على تطبيق درس النملة (استثمار عامل الوقت والصمود والتحدي لربح الحرب) في حربه مع غريمه، وهكذا كان إلى أن تمكن في الأخير من دحره والقضاء عليه.

وزيادة في معرفة قيمة عامل الوقت وحسن التعامل معه بما تقتضيه ظروف وحيثيات كل أمر من الأمور التي تواجه الأفراد والجماعات، فلنستمع بهذا الخصوص إلى شعر بالفرنسية (مجهول الهوية):

لمعرفة قيمة عام، اسأل طالبا رسب في امتحانات آخر السنة
لمعرفة قيمة شهر، اسأل أُمّا ولدت قبل الأوان
لمعرفة قيمة أسبوع، اسأل ناشر مجلة أسبوعية
لمعرفة قيمة ساعة، اسأل متحابين ينتظر بعضهما البعض
لمعرفة قيمة دقيقة اسأل من تأخر عن موعد الحافلة أو القطار أو الطائرة
لمعرفة قيمة ثانية، اسأل من نجا من حادثة مروعة
لمعرفة قيمة جزء من الألف من الثانية، اسأل من ربح ميدالية برونزية في الألعاب الأولمبية
الوقت لا ينتظر أحدا، استغل كل لحظة أتيحت لك لأنها قيِّمة

على أي شيء ارتكز الياباني في إصدار حكمه على المغاربة بأنهم يعملون قليلا جدا؟ هل قضى بالمغرب سنين عديدة، وقام بدراسة ميدانية في مؤسسات البلاد العمومية والشبه عمومية والخصوصية؟ لم يقل ذلك، بل قال بالحرف، أنه "عندما جاء إلى المغرب، لاحظ أن المغاربة"، ولم يقل أنه توصل بعد البحث والمعايشة. وإذا كان الأمر كذلك، فعلى أي شيء ارتكز ليصدر علينا هذا الحكم القاسي، من وجهة نظره هو، لا نحن؟ لقد

ارتكز قطعا على المؤشرات القوية التي تتجلى في طريقة تعاملنا مع الوقت في مناحي الحياة الجلية للعيان قبل الخفية (في القسم والمكتب والإدارة،..).
لنترك الياباني وحكمه المجحف! في حقنا جانبا، ولنقم ببعض الجولات عبر أهم محطات حياتنا اليومية لتقصي حقيقة تعاملنا كمجتمع مع عامل الوقت وكيف نعمل، وسأكون سعيدا جدا لو توصلت لعكس ما قيل. وحتى لا أطيل على من ليس عنده وقت ليضيعه فيما أكتب! (أرجو ذلك)، في التنقل من محطة إلى أخرى، سأبدأ من الآخر كما يقول المصريون الذين تجمعنا بهم عرى وثيقة في إسقاط عامل الوقت من حساباتنا.
كلنا يعلم ما أحدثه التفكير في اعتماد التوقيت المستمر في إداراتنا ومؤسساتنا وعلى كل الأصعدة الاجتماعية من لغط وجدل حول جملة من الأمور. ومن بين هذه الأمور حساسية هو انعدام البنية التحتية المرافقة التي يجب أن توجد في المؤسسات، خاصة التعليمية منها لتمكين الأبناء من تناول الطعام في عين المكان، وحتى لا يضطروا للبقاء متسكعين في الطرقات (هذا إن لم يكن التسكع داخل هذه المؤسسات أسوأ حالا منه في الطرقات). وبما أن هذه البنيات غير موجودة، فقد تناسى الآباء همومهم وتفرقت بهم السبل في اتجاه إيجاد الحلول الضرورية اللازمة لمشكل الأبناء. لا يمكن إيجاد حلول سحرية في اللحظات الأخيرة، فمن يريد تطبيق نظام ما وتغيير منظور ثقافة ما، ويحرص على إنجاحه، فلا بد له من العمل أولا على إيجاد الأرضية الملائمة لذلك، أي الظروف الضرورية الملائمة، أي إنشاء ما يسمى بالبنية التحتية الضرورية.

زيادة على السلبيات والتحفظات السالفة، فلم يرق للناس اعتماد توقيت مستمر من الساعة الثامنة والنصف صباحا إلى الرابعة والنصف بعد الزوال، فلقد أرادوه حتى الثالثة أو الثالثة والنصف فقط. وعليه، فبغض النظر عما هو معروف عنا من عدم الالتزام بعامل الوقت (انظر كتاب صرخة مغربي)، فلقد ترك السجال بخصوص التوقيت المستمر انطباعا حسنا عند من لازال يؤمن بحدوث معجزة ما تقلب مفاهيمنا رأسا على عقب، قد تغير ما بحالنا من سلبيات في فهمنا للوقت.

ثم انطلق العمل بالتوقيت الجديد، وتغيرت مشاهد سير السيارات على الطرقات، بحيث انتفى الازدحام المعهود للساعة الثانية عشرة، والساعة الثانية والنصف بعد الزوال، وتنفست الطرق الصعداء في هذه الأوقات. إنه التوقيت المستمر، فلا عجب إن بدا أن الموظفين ملتزمين به، فلقد اجتهد من لهم أبناء في المؤسسات التعليمية في التعامل مع هذا المعطى، كل حسب معطياته وإمكانياته وترتيباته. وإذا دخلت إلى مصلحة ما، بين الثانية عشرة والثانية بعد الزوال، تجد الموظفين في أماكنهم قد تصرف كل واحد منهم بطريقته في التوفيق بين العمل وأكل شيء ما لسد رمق الجوع في مدة زمنية قصيرة. إلا أنه مع مرور الزمن، بدأت الأوضاع تتغير تدريجيا، وبدأت الأمور تأخذ منحى آخر. وكما أصبح معروفا في بيئتنا الاجتماعية، فإن كل تغيير في العقليات إلى الأسوأ، تُمهَّد له الأرضية ببعض التصرفات الفردية المنعزلة التي تعمل على شق الطريق لانتشار البلوى وتعميمها، لكي تصبح معبدة فيما بعد. تصرفات فردية تعد بالنسبة للغالبية التي تراقب الأمر

عن كتب، بمثابة طلعات استكشافية استطلاعية لردود الأفعال المحتملة. فمتى أخذت التجاوزات مجراها الاعتيادي، دونما حسيب ولا رقيب، يتم التطبيع معها لتصبح مكتسبا طبيعيا يسهم في إغناء منظومتنا الثقافية بالجديد في أدبيات التعامل المتخلفة.

بدأت صور ازدحام السير للساعة الثانية عشرة التي انتفت من قبل تتزايد شيئا فشيئا ليعاد تَكوُّن نفس المشهد لما قبل التوقيت المستمر. فكما يقال "*عادت حليمة لعادتها القديمة*"، امتلأت الطرقات بالسيارات كما كان الحال من قبل "*واللي معجبو حال ينطح الحيط*". قلت، كما كان الحال من قبل؟ أبدا لا، ليس كما كان الحال من قبل، إنه فقط تشابه في الإفرازات، لكن الواقع غير هذا تماما، من قبل لم يكن هناك توقيت مستمر، فكان ازدحام السير للساعة الثانية عشرة مفهوما ومستساغا منطقيا. يتوقف العمل في الإدارات وفي المؤسسات بين الساعة الثانية عشرة زوالا والثانية والنصف بعد الزوال فيعود الموظفون إلى بيوتهم، مما يؤدي إلى ازدحام السير. أما أن يكون هناك نظام جديد للعمل المستمر من الثامنة والنصف صباحا إلى الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال، ثم يعاد تكوين مشهد ازدحام السير عند محطة الثانية عشرة زوالا، فهذا ما لا يمكن أن يستسيغه العقل السليم ولا تبريره بأي حال من الأحوال. فإن أريد للعمل أن يستمر نظريا حتى لا أقول وهميا، فإن ازدحام السيارات عند هذه المحطة يعني أن العمل قد توقف عمليا. ثم إن غياب أي مشهد لازدحام السير بين هذه المحطة (الثانية عشرة زوالا) والرابعة والنصف بعد الزوال، يعني أن الذين غادروا أماكن

عملهم لم يعودوا إليها، أو أن عودتهم لا تخضع لأية ضوابط زمنية. نعم، يعود أحدهم متى يحلو له، فكم منهم يعودون فقط لأخذ ما تركوه في مكاتبهم كعربون على أنهم سيرجعون. فكم هي المصالح التي عليك أن تنتظر، حتى الثالثة والنصف بعد الزوال، مجيء موظف يتقاضى أجرة مقابل خدمة يسديها للمواطنين، دافعي الضرائب الذين يوفرون ما يتقاضاه من أجر. نعم، يتقاضى أجرا مقابل خدمة، ولو كانت هذه هي رؤيته للأمور وفهمه لها، لما غادر مكان عمله، ولاكتفى في المقابل بتناول أكلة خفيفة سريعة في عين المكان، ثم يعود للقيام بمهمته. قلت لو، وهي للافتراض فقط، أما الحقيقة فهي غير هذا تماما، فالسواد الأعظم من الموظفين يرى نفسه كأنه يسدي للآخرين خدمة لا تلزمه (كما سنرى).

إذن حق لليابانى الذي ما أن حط الرحال بالمغرب حتى تبين له أن المغاربة يعملون قليلا جدا، حتى وإن كان ما قاله قد سبق العمل بالتوقيت المستمر. فكما هو معلوم من مسماه، فالتوقيت المستمر معناه الاستمرار في فعل شيء ما مدة زمنية معلومة دونما انقطاع. إذن، هناك وقت وعمل، فلا يمكن تقييم مردودية العمل الذي أنجز إلا إذا أخدنا بعين الاعتبار عامل الوقت، ولا يمكن تقييم عامل الوقت إلا إذا أخدنا بعين الاعتبار مردودية العمل المنجز. وقت بلا عمل يعد وقتا ضائعا، وعمل لا ضابط زمني له يعد عملا لا قيمة له ولا جدوى منه.

حينما نتكلم عن التوقيت المستمر، فهذا يعني الاستمرار في العمل طيلة مدة ما، محددة بساعة الانطلاق وساعة التوقف. من خلال كلامي عما آل إليه

مفهوم التوقيت المستمر عندنا، تكلمت عن محطة زمنية انقطع فيها العمل ضدا على النظام الجديد، وتترجم عمليا بازدحام السير على الطرقات. لنستمر في مراقبة امتثالنا لضوابط توقيت العمل المستمر الذي تبين بالدليل، من خلال الحركة على الطرقات، أنه لا يستمر. لنشاهد الآن ماذا يقع في الصباح لنحدد الساعة الحقيقية لانطلاق العمل حتى تتكون لدينا فكرة واضحة عن مدى الالتزام بهذه المحطة الزمنية.

منذ انطلاق العمل بالتوقيت المستمر، وفيما قبل، تعرف مدينة الرباط (كمثال) في الصباح محطتين متباينتين لازدحام السير، محطة ما قبل الثامنة، ومحطة ما بعد الثامنة والنصف. على أن العارف بمجريات الأمور بحكم المعايشة يعرف أن ازدحام ما قبل الساعة الثامنة صباحا يعد محطة ولوج المؤسسات التعليمية (تنقل رجال التعليم وبذل الجهد ما أمكن في نقل الأبناء في الوقت المحدد إلى أماكن تعليمهم)، أما ازدحام ما بعد الساعة الثامنة والنصف صباحا، فيمثل محطة تنقل موظفي الإدارات والمؤسسات العمومية المفروض انطلاق العمل فيها على الساعة الثامنة والنصف.

هناك الآباء الموظفون الذين يوصلون أبناءهم إلى المؤسسة التعليمية التي يدرسون فيها ثم يعودون إلى بيوتهم، ولا يتوجهون إلى أماكن عملهم إلا بعد الساعة الثامنة والنصف. هؤلاء الآباء اختزلوا في أبنائهم كل همومهم ومشاريعهم، ويا ليتهم فعلوا حقيقة، فيعملوا على تعليمهم ثقافة من ينشد تقدم مجتمعه ويعمل بضوابطها. يَعْلَمُ الأبناء أن آباءهم يذهبون إلى مقرات عملهم متأخرين، ثم قد يغادرون مبكرين لينتظروهم عند خروجهم من أقسامهم.

ماذا يمكن انتظاره إذا من أطفال ينهلون من آبائهم ثقافة لا تعير لعامل الوقت أدنى اهتمام، بل ويغشون في عملهم؟ أظن قطعا أن من هؤلاء الآباء الذين غيبوا عن أذهانهم وأولوياتهم همَّ البلاد والمجتمع واختزلوه في أبنائهم، يحق فيهم قول المثل الفرنسي "الشجرة التي تحجب الغابة"، وأظنهم من صنف الطلبة الذين أفجعوا صاحبنا الشرطي فيهم في السبعينات من القرن الماضي. لقد فجع الشرطي المسكين (انظر القصة أعلاه) في آماله وتطلعاته وصُدِم عندما رأى طالبا (أو بعض الحالات من الطلبة) يتبول على السواري في شوارع الرباط وهو سكران، حيث رأى في هذه المقدمات جنوحا خطيرا لثقافة المجتمع إلى الإفلاس. فُجع وصُدِم ليس لأن الطالب سكران، ولكن لأنه يتبول في فضاء عمومي دونما تحرج، فكأنه يتبول على كل المارة، بل وعلى كل المجتمع. فلم يكن تخوفه وتوجسه من باب المبالغة، ولكن وضوح الرؤية ونفاذ البصيرة عنده جعلاه لا يتوقع نتائج مخالفة للمقدمات، لأن الأمر غير ممكن، فكما يقال «من شب على شيء شاب عليه"، و"الطبع يغلب التطبع". ألا يدخل عدم الاكتراث بعامل الوقت، وانعدام القيام بالواجب في العمل كما يجب في خانة من ذهبت المسكرات والمخدرات الثقافية بعقولهم؟

فبدل العمل على امتلاك ثقافة من يتطلع لتقدم ورقي مجتمعه، وتهيئة الظروف الضرورية المواتية لتنقل الأبناء وتعلمهم دونما تفريط من الآباء في مهامهم وإخلال بتحمل مسؤولياتهم، أصبح كل همِّ المغربي ينحصر في نقل الأبناء بين البيت والمؤسسة التعليمية واستنزاف كل الوقت والجهد في

التعليم المنزلي ودروس ما يسمى بالدعم. واستطرادا أقول، جل أبنائنا أصبحوا "مدجّنين"، "مخنّثين" من فرط قيام آبائهم بكل شيء مكانهم، حتى أفقدوهم أي قدرة على تحمل أدنى مسؤولية شخصية، فكيف لهم إذا أن يتحملوا يوما ما المسؤولية الجماعية؟ فبدل العمل على بناء مجتمع المؤسسات، وتفعيل مؤسسات المجتمع التي تطلع بمهامها بكل حرفية ومسؤولية، والتي تكفينا هموم الاهتمامات الفردية الضيقة، عملنا على خلق مجتمع أناني، مجتمع فرداني، تشعبت بالأفراد فيه الاعتبارات الشخصية والحسابات الضيقة، فضيعوا الاهتمامات العامة والجماعية والوطنية المفصلية الكامنة وراء تقدم من تقدم من المجتمعات.

المغربي العريض المتمنيات بالتقدم والآخذ بما يتنافى مع ذلك، لا يعرف لضبط الوقت والمواعيد منهجا ولا سبيلا. ينام متأخرا جدا ويستيقظ متأخرا جدا، ومن هنا بدء العد العكسي للتأخر والانحطاط الذي نعيشه. أضعنا الوقت فأضعنا العمل؛ أضعناه في مؤسساتنا التعليمية حيث تقزمت ساعات التدريس والتكوين بسبب انغماس كثير من رجال التعليم في القيل والقال غير مبالين، بل دونما إحساس بالمسؤولية. أضعناه كذلك في كلياتنا وجامعاتنا حيث تشتت هموم الكثير من الأساتذة في دروب الحياة وفي أمور لا علاقة لها برسالتهم وأدوارهم في المجتمع. أضعناه في مستشفياتنا ومستوصفاتنا حيث أصبح الحضور المتأخر للطواقم الطبية، خاصة الأطباء، يعد من أدبيات المهنة. أضعناه في إداراتنا حيث لا يتصور أن يبدأ العمل قبل التاسعة صباحا في أحسن الأحوال، وهناك في بعض الجهات من

الوطن ما هو أدهى وأمر. أضعناه في اجتماعاتنا وتجمعاتنا، وفي لقاءاتنا وفي مؤتمراتنا وفي مواعدنا، وفي وسائل نقلنا، وفي كل ما للوقت فيه اعتبار. لنتعرف عن قريب على جملة من المشاهد والصور التي يُستَهتر فيها بعامل الوقت وبالعمل دونما أدنى حرج.

قوم تقضى على أيديهم حوائج الناس

إن كلمة موظف مشتقة من الوظيفة، والوظيفة تعني القيام بخدمة ما، بمهمة، بعمل ما؛ فلكل شيء وظيفة يؤديها في وجوده، حتى الجمادات بكل أحجامها وأصنافها لها مهمة محددة تؤديها في الطبيعة. وهكذا، ففي المجتمعات البشرية يؤدي الفرد وظيفة ما مقابل أجر يأخذه، فيقال تم توظيفه للقيام بمهمة كذا. وعليه، فمتى انتفت هذه المهمة، بحيث لم تعد مطلوبة في المجتمع، تنتفي مسوغات وظيفة القيام بها، أي تنتفي مسوغات أداء الأجر الذي يتقاضه الموظف الذي كان يقوم بهذه المهمة. إذن، ليس التطرق لهذا لموضوع الوظيفة من باب الفضول الكلامي، بل من باب إلقاء الأضواء الكاشفة على ما به تستقيم مصالح الناس، الموظف والمواطن على السواء.

إذن هناك وظيفة مؤدى عنها مقابل تقديم خدمة ما (القيام بمهمة ما)، لكن الكثير من مكاتب المصالح الإدارية عندنا، التي إذا ما دخلت إليها لقضاء مصلحة ما، يثير انتباهك وجود ورقة من حجم A3 أو A4، معلقة على الحائط، مكتوب عليها، بحروف كبيرة ومغلظة، حديث نبوي شريف من الأحاديث الصحاح: *"رأيت قوماً من أُمتي على منابر من نور يمرون على*

الصراط كالبرق الخاطف، نورُهم تشخص منه الأبصار، لا هم بالأنبياء .. و لا هم بالصديقين ... و لا هم بالشهداء .... إنهم قومٌ تُقضى على أيديهم حوائجَ الناس". ما هذا؟ ما هذا الجود والكرم؟ وأي جود وأي كرم؟ هل يظن الموظف، الذي علق هذا الحديث الشريف، أنه يقضي حاجتي جودا وكرما منه؟ أي منطق هذا؟

نعم، يُجمِل هذا المشهد البسيط أوج ما آلت إليه عقليات التخلف، صانعة ثقافة الانحطاط التي ترسخت في وجداننا وفي مجتمعنا، في كل الميادين وعلى كل المستويات. موظفون يتقاضون أجرهم للقيام بما يقومون به، وبتقاعس وتكاسل لا نظير لهما عند الكثير منهم، لكن يبدو جليا، من تعليق هذا الحديث النبوي، أنهم يظنون، بل مقتنعون، أنهم يسدون للناس خدمة لا تلزمهم، فهم فقط يعملون على قضاء حوائج الناس من باب حسن الخلق، وحسن المعاملة، والمواطنة المسؤولة. إنه قلب خطير للمفاهيم والقيم ولفهم الأمور كما يجب أن تفهم؛ قد يكون ما سيأتي، مما سأتطرق إليه، ضروريا للإحاطة بكل حيثيات عنوان هذا الكتاب، لكن الوقوف فقط عند بعض ما خفي من حيثيات تعليق هذا الحديث النبوي على جدران مكاتب قضاء مصالح المواطنين، قد يغني عن التعليق وعن الإطناب في الكلام، من باب "كفاني فيك يكفوني". لكن، ما دام أن هذا الأمر لا يثير الاستغراب ولا الاستفهام عند غالبية الناس، فيبدو جليا أنهم يرون فيه عربونا عن استعداد من علقوه للتفاني في خدمة الصالح العام بكل تلقائية. بل قد يكون السواد الأعظم من الناس لم يُعر أي اهتمام لما هو مكتوب، وهذا في حد ذاته يمثل

جانبا من جوانب ثقافة التخلف والانحطاط عندنا. فالطبيعي في أبجديات هذه الثقافة، عندنا، أن أحدنا لا يدع صغيرة ولا كبيرة من أمور الناس إلا وتتبَّعها ونمطها، لكن حينما يتعلق الأمر بملاحظة سلبيات معاملاتنا وتصرفاتنا التي يجب التوقف عندها، فلا يرى شيئا، بل قد يرى ويفهم فهما معكوسا. من هنا، فلا بد من السير قدما في إثارة الانتباه لخطورة المنزلق الذي ننحدر عبره إلى أغوار مظلمة، كما يبدو ذلك جليا من صميم تجليات ثقافة مجتمعنا (الاجتماعية والإدارية والسياسية و...).

يرى من علقوا هذا الحديث النبوي أنفسهم أنهم يقومون، تفضلا منهم، بقضاء حوائج الناس ابتغاء الأجر من الله، لا امتثالا لواجب تأدية خدمة مقابل الأجر الذي يتقاضونه من مال الشعب. فلو لم يوجد الذين يأتون للحصول وثائقهم الإدارية، لما دعت الضرورة لوجود هذه المكاتب، وإذن لما كان هناك أي سبب لوجود هؤلاء الموظفين. فلو كنا نحسن التدبر والفهم، لكان أي موظف في الدولة، علا شأنه أم صَغُر، مُمتنّا للمواطنين، لمن هم، في حقيقة الأمر، في خدمته، بدل أن يرى أنه هو الذي يسدي لهم خدمة لا تلزمه. فأنا (الموظف) أخدمك في قضاء حاجتك الواجبة والمفروضة علي (القيام بواجبي نحوك)، لكن في الواقع فأنت، المواطن، من تخدمني بجعل الدولة لا تستغني عني، بحيث تشغّلني، فأضمن بذلك مصدر عيشي ومتطلبات الحياة اليومية. الأفراد يُكوّنون مجتمعا، كل واحد منهم يخدم نفسه عبر خدمته الآخرين؛ إنها الحقيقة التي أضعناها في أغوار منظومتنا التعليمية والثقافية المختلتين، حتى أصبح كل واحد منا يمنُّ على

الآخرين متى قام نحوهم بما يمليه عليه حق من يخدمونه في حقيقة الأمر. فلو أننا فهمنا الأمور كما يجب أن تفهم، لكان لنا شأن آخر مع التاريخ.

إذن ليس الموظف بمكتب مصلحة إدارية ما، أو في أية مؤسسة من مؤسسات الدولة، من يقضي حوائج الناس، ولكن العكس هو الصحيح، فالناس هم من يقضون حواجه. ثم، ألم يوجد إلا هذا الحديث النبوي الشريف ليقتطع قطعا، ويُزجَّ به في غير سياقه وفي غير محله ومكانه؟ كم هي الأحاديث التي تحث على التفاني في القيام بالواجب على أحسن وجه، وتحذر من إضاعة الوقت في القيل والقائل، والغش في العمل والتساهل في تحمل المسؤولية، وما إلى ذلك من دروب التلاعب بالمصلحة العامة. ثم إن الحديث الذي فرض نفسه علينا هنا حديث يتعلق بمن تطوع بوقته أو ماله في سبيل قضاء حاجة الآخرين لوجه الله، لا يريد منه لا جزاء ولا شكورا كما يقال، لا بمن قد يقبض حتى "التدويرة" (الرشوة) للقيام بواجبه، ويحسب أنه ممن سيكونون "على منابر من نور" يوم القيامة. إنه جهل مكعب، جهل بأمور الدين والدنيا، إنها مخرجات ثقافة من "يهرف بما لا يعرف"، كما يقال. فحتى لو عمل أي موظف، في أية مؤسسة من المؤسسات، أو أية مصلحة إدارية، بتفان وحس مهني عال، فلن يدخل تحت مفهوم هذا الحديث، بل كل ما في الأمر أنه سيحسب على من يقومون بواجباتهم بإخلاص، وسيجزيه الله تعالى عن نيته، إن كان ما يقوم به بتفان ناتج عن خوفه منه تعالى "رحم الله من عمل عملا فأتقنه" و من "غش ليس منا".

ثقافــة "وخّ نعــم آس"

تعرفنا فيما سبق على قصة الفرنسي الذي عرَّف المغربي على أنه "والو خاوي"، المُعبَّر عنها بـــ"وخَّ"، وإنها لحقيقة مرة لمن استساغ النظر في "عمق" عينيه (كما يقول الفرنسيون) من خلال المرآة، نظرة مجردة، وهي الخطوة الأولى على طريق مصارحة النفس ومحاسبتها. "وخَّ" نعم آس، "وخَّ" *"انشاع"" الله* (إن شاء الله مدرجة محرفة مشوهة) تمثل عناوين عريضة لثقافة نقض الأقوال بلسان الحال والأفعال، ثقافة كل التناقضات والتلونات، ثقافة العقليات المتأخرة. والأكثر إثارة في الأمر، أنه بالموازاة مع سطوة ثقافة "وخَّ"، تجدرت ثقافة "اللاعتذار" في قاموس التعاملات فيما بيننا. فكل ما يحدث من إخلال ممنهج بالمواعيد والوعود والعهود، وبما يقطعه أحدهم على نفسه، يعد أمرا جد عادي، لا عيب فيه ولا حرج. وإذا ما طلبت من أحدهم توضيح الأمر لتبرير تصرفاته، فطبعا لن يكون أبدا هو أصل المشكل (إن أسعفته معرفته أن يرى الأمر كذلك)، ولا هو من تسبب فيه، بل لن يتردد بالإلقاء باللائمة على كل من حوله وما حوله. يلقي باللائمة على أشخاص بأعينهم أو وسائل النقل والمواصلات أو وسائل الاتصال أو على الظروف العائلية أو الظروف الشخصية أو الظروف الصحية أو الظروف المادية أو الظروف الاجتماعية أو ظروف العمل أو الظروف الجوية أو الظروف الجهوية أو الدولية أو أية ظروف وإن كانت غير معقولة.

تحتج على أحدهم بخصوص أمر لا تستسيغه أعراف المجتمعات التي تنشد التقدم حقيقة، فيجيبك إجابات ذات حمولة ثقافية محبطة للعزائم ومسودة للآمال ومكبلة للحركة والطموح: *"ما احنا إلا مغاربا يا أخي"* أو *"راك غير في المغرب أصاحبي"* أو *"لبغيت هاذ الشّي لي كتقول سير أخويا لبرّا عند الشَّرفا* (إلى الخارج)".

إنها إجابات من صميم ثقافة الدارجة *"الحرفية"* (seche) الحافية، اللهجة المغربية الأصيلة التي انقلب مزاجنا نحوها من السعي لمحوها (محو الأمية) إلى المطالبة بتبنيها كلغة للأجيال الصاعدة التي أضاعت امتلاك مقومات الحضارة، امتلاك اللغات (العربية والفرنسية وغيرها من اللغات الحية). إنها إجابات من صميم ثقافة من هانت عليه نفسه وهان هو عليها، فارتضى لها سلوكيات يعلم يقينا أنها ليست من شيم أفراد المجتمعات المتقدمة. *"ما احنا إلا مغاربا"*، تعني أن كوننا مغاربة كاف لجعلنا غير مؤهلين، بل ولسنا مطالبين بالتصرف مثل أفراد المجتمعات المتقدمة. أ إلى هذا الحد هانت علينا أنفسنا وهِنَّا عليها، ورضينا بالأمر الواقع، بل فرضناه؟ *"ما احنا إلا مغاربا"* تعني أنه ليس لأحد منا الحق أن يطلب من الآخر الالتزام بما لا يُلتزم به إلا في المجتمعات المتحضرة، عند بني البشر الذين يحترمون أنفسهم. يا للمصيبة، ويا للعار، هل إلى هذا الحد أصبح المغربي غير قادر حتى على الوفاء بكلمة يقطعها على نفسه، لأنها في منظوره، خاصة بأفراد المجتمعات المتقدمة؟ أية مقومات تكنولوجية خاصة

ومؤهلات علمية يتطلبها الالتزام بالمواعيد التي لا يتمكن من الوفاء بها إلا أفراد المجتمعات المتقدمة؟

الوقــت لا قيمــة لــه عندنا

والمثير في الأمر، هو أننا لا نزداد، مع مرور الزمن لما بعد استقلال بلدنا، إلا غوصا في المستنقع الثقافي الآسن الذي عملنا على حفره، وتعهدناه بالتوسعة والملء، بكل ما هو آسن، ليغمر كل مناحي الحياة رداءة وانحطاطا. كيف لنا أن نطلب بمحاسبة أنفسنا عن إضاعة الوقت وعدم الالتزام بمقتضياته وضوابطه، ونحن نرى أن الأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع أصبح شغلهم الشاغل، وأكبر همهم، هو البحث عن أي كيفية لإضاعته والتخلص منه. فالمقاهي، على كثرتها، تعج بالشباب وغير الشباب ممن اتخذوا لهم أماكن خاصة بهم لا يفارقونها إلا ليلا، عندما تغلق هذه الأماكن أبوابها. وإذا سألت أحدهم ماذا تعمل، يجيبك أنه يضيّع الوقت: *"كنضيع الوقت"*، أو *"كنقتل الوقت"*، أو *"كندوّز الوقت"*. إنها فعلا وصمة عار على جبيننا كمغاربة، ندّعي العصرنة والحداثة ونحن نعمل بدون آلياتها ولوازمها ومستحقاتها، بل نعمل بنواقضها. فبينما لم تعد أربع وعشرون ساعة كافية عند الغربيين والشرقيين (الصين الشعبية، الهند، التايوان، ماليزيا،...) على السواء، للقيام بما يجب القيام به في الصراع من أجل البقاء، تضخم الوقت عند المغاربة حتى أصبحوا لا يلقون له بالا، بل

إن همَّ المغربي أن يعمل على التخلص منه وتبذيره ما أمكن، وبأية طريقة، وبكل الوسائل، بحيث العطالة والبطالة حتى عند من يعملون...

الشباب والكهول يملؤون المقاهي والأماكن العمومية، وكبار السن يلعبون *"الضاما"* و*"الكارطا"* (بدأوا ينقرضون، وبدأت تتغير الثقافة، ثقافة قتل الوقت، طبعا)، والكل منغمس في القيل والقال وكثرة *"التبركيك"*، وتتبّع أسرار الناس وعثراتهم وعوراتهم و.... فلقد أضحى شأن الآخرين وأسرارهم هو ميدان التباري والتفاضل المعرفي بين أفراد مجتمعنا؛ فمن يعرف أكثر عن أدق خبايا وأسرار الآخرين، أصبح ينظر إليه بالإعجاب وأنه *"قافز"*، و*"على بال"*، لا "تخفى عليه خافية".... إنه نوع العلم والمعرفة الذي يمتلكه ويتقنه من أضاعوا امتلاك الكفاءات المعرفية والعلمية والتكنولوجية ؛ علم من افتقدوا البوصلة التي توجههم إلى معرفة ما ينفعهم وينفعون به مجتمعهم، فعملوا على إضاعة وقتهم فيما لا طائلة منه، بل في التخلص منه بأبشع الطرق. إنه علم من صنف خاص، لا يمتلكه إلا أفراد المجتمعات *"لَمْطَوّرَة"*، الذين يكفيهم القليل من العمل، لأنه*"ما كيخدم غير لحمار"* (مقولة مغربية من عصير ثقافة الحداثة الملوثة)، ويتبارون في القيل والقال، غير مكترثين بتضييع الوقت، رأس مال الأمم المتطورة المتقدمة. فما أن تسأل أحدهم عن معلومة ما، عن فلان مثلا، حتى ينطلق في الكلام: *داك الطويل، لقصير، لزعر،.، اللي كي لباس كذا كذا، واللي كيخدم في المكان الفلاني، وعندو طوموبيل أونو بيضة موديل 96، وعندو زوج ديال البنات وعندو ولد عين حولة،..* الخ؛ تماما كما يحدث عندما

تضغط على زر ابحث "للملاح كوكل" (navigateur google) بعد إدخال الكلمة المفتاح.

كيف للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية أن تنمي البشر وهو لا يعير للوقت، عامل التنمية والتقدم ومفتاحهما، أي اعتبار، بل أصبح يشكل له عبئا ثقيلا يعمل على التخلص منه بكل الوسائل؟ فحتى الموظفون في مكاتبهم وأماكن عملهم، تجدهم (السواد الأعظم منهم) مستغرقين في الكلام الفارغ والقيل والقال والتنكيت لإضاعة الوقت، أو لعب الكلمات المتقاطعة أو منغمسون في أصناف اللعب التي أصبح الحاسوب يوفرها (كان هذا قبل بضع سنين، أما اليوم فقد قلب "الواتساب" و"الفايسبوك" و"يوتوب" و... كل المفاهيم والأعراف). بل وحتى المدرسون في مؤسساتهم وأقسامهم الذين تركوا لوحدهم في مواجهة طوفان التضخم المعرفي، وفي مواجهة طغيان التلاميذ واستفزازات أولياء أمورهم، تفنن العديد منهم، في زمن التخلف والانحطاط في إضاعة الوقت في الثرثرة والتنقيب عن مستجدات المطالب النقابية وما إلى ذلك من تبادل الخبرات في كل ما يفضي إلى الإخلال بالمهام والمسؤوليات. وبجانب هذه الترسانة الهائلة من وسائل إضاعة الوقت عند الشِّغِّيلة (الغير عاطلين)، فقد عمد الكثير من الشباب، العاطلين منهم بالخصوص، إلى تعطيل عداد الوقت في أدمغتهم، بالعمل على الخروج كلية من عالم الحس الزمني، عبر تعاطيهم لكل أنواع المخدرات و*"القرقوبي"* و*"السيليسيوم"* وكل مغيبات الإحساس والشعور.

إنها ظاهرة ثقافية اجتماعية محبطة للعزائم، إنه مشكل عقليات انتكست، فقد يضيق المعطَّل والعاطل عن العمل درعا بطول الوقت حسيا ومعنويا ونفسانيا، لكن أن يعمل غير العاطل (الموظف) على التفنن في إضاعة الوقت، فإنه أمر غريب مريب، مرعب ينبئ بالأسوأ في القادم من الأيام. فلقد أصبح الذي يحاول القيام بواجبه ينظر إليه من طرف زملائه بازدراء، لأنه لم يفهم أنه *"ما كيخدم غير الحمار"* في مفهومنا الثقافي الحداثي. وإذا كانت عنده تطلعات معقولة للترقي في سلم تحمل المسؤولية، فقد يجد نفسه محاصرا من كل الجهات، ومضايقا من طرف شرذمة قتلة الوقت ومحبطي العزائم المحيطين به. وكم هي المصالح الإدارية التي أصبح فيها الضغط كله على شخص واحد (أو شخصين)، كل ذنبه أنه لم تطاوعه نفسه للركون للقيل والقال وإضاعة الوقت. فبدل أن يعمل المسؤول (أو المسؤولة؛ والعجيب في أمرنا الغريب أن المرأة، المنضبطة عموما، المسالمة طبيعيا، أصبحت تعمل تغزو كل ميادين العمل، بينما الرجل، المثير للشغب، فطريا وطبيعيا متى تم الدوس على حقوقه، ترك من دون عمل، فترك له كامل الوقت ليفعل ما يحلو له... فيا له من لغز عصي على الحل) الإداري على تشجيعه بشتى الوسائل الممكنة حتى يصبح مثلا يقتدى به، فإنه يعمل على تحميله أوزار الأعمال التي لم يقم به الآخرون، باقي الموظفين ("العاطلين المقنعين عن العمل")، الذين لا يجرؤ سعادته على مطالبتهم بالقيام بواجبهم. نعم، *"اللي معندو سيدو، عندو للاه"* ، وحتى إن لم تكن عنده للاه الخاصة به، فعنده للاه النقابة. فالذي لا يعمل يصبح متفوقا بامتياز في اختلاق

القلاقل، مما يجعل سعادة المدير (المسؤول عموما) يحسب له ألف حساب، ويعمل كل ما في وسعه لإرضائه لكي يتقي شره عملا بالحكمة المغربية لعصر التخلف والانحطاط *"كم من حاجة قضيناها بتركها وتجاهلها"*، ونزولا عند مقولة "الله يكفيني شرُّ، ويجيبها ليه من جهه اخرى".

ومن أغرب المشاهد التي تعرفت عليها عن قرب، أنه بعد تقاعد مدير أحد الأحياء الجامعية بالرباط، ناب عنه مدير آخر معروف بجديته وانضباطه، في انتظار تعيين المدير الرسمي. فوجئ المدير المعوّض بأن الموظفين بهذا الحي لا يعملون في فترة بعد الزوال (كان هذا قبل العمل بما يسمى تجاوزا "التوقيت المستمر")، فلما استفسرهم، قالوا له أنهم تعودوا على هذا الأمر مع المدير السابق، وأنهم يرفضون التخلي عن هذا الحق المكتسب. نعم... فيا له من حق، ويا له من مكسب ويا لها من ثقافة! فلما زاد ضغط المدير الجديد المؤقت عليهم، دخلوا معه في المواجهة، بحيث جاؤوا في أحد الأيام صحبة أحد كبار المسؤولين النقابيين المعروفين، والذي تبين أنه يعرفه جيدا.

استقبلهم المدير المعوّض، وأخذ عن المسؤول النقابي كل طلبات الموظفين بحيث وعده بالاستجابة لها جميعها (وإذا واعد لم يخلف، كما أعرفه عن قرب)، وزاد من عنده أنه سـ"يُفصّل" لكل واحد منهم بذلتين ويشتري لهم حذائين. في المقابل، قال للمسؤول النقابي أن له عنده طلبا واحدا صغيرا، وهو أن يعمل هؤلاء الموظفون من الساعة الثامنة والنصف صباحا إلى الثانية عشرة زوالا، ومن الثانية والنصف بعد الزوال إلى السادسة والنصف

مساء، كباقي الموظفين في البلاد. فرد عليه المسؤول النقابي أن طلبه معقول، لا يمكن أن يجادل فيه أحد...، لكن ما أن نطق بهذه الكلمات حتى ثارت ثائرة الموظفين، أصحاب حق عدم العمل المكتسب، وقالوا له بأنهم لن يتنازلوا عن مكتسباتهم بأي حال من الأحوال، ولن يسمحوا له كمسؤول نقابي بأن يتنازل عن حقهم. المهم أن هذا المدير، نجح في الأخير، في تشتيت جمع هؤلاء الموظفين آخر موديل على الأحياء الجامعية في باقي التراب الوطني (عقوبة قاسية)، فلا داعي لإنهاء القصة كما هو الحال في الأفلام المصرية، فالمهم فيها هو ما يهمنا من كون عدم القيام بما يجب القيام به أصبح من منظورنا الثقافي، من الحقوق المكتسبة التي لا يجب التفريط فيها بأي حال من الأحوال.

نعم، لقد أصبح التملص من القيام بالعمل المؤدى عنه مكتسبا، لا يمكن التفريط فيه حتى ولو اقتضى الحال النزول بثقل مسؤول نقابي. هل من تعليق؟ فكما يقال "كفاني فيك يكفوني"، و"إذا ظهر السبب بطل العجب". فـ"ما دمت في المغرب فلا تستغرب"، وما دمنا على الحال التي نحن عليها من التأخر والانحطاط فلا عجب، والعجب العجاب أن نكون أحسن حالا مما نحن عليه في ظل هذه الأجواء الثقافية المحبطة، بل المدمرة. فالمشهد جد متناسق وذو جمالية، لأن كل اللقطات متجانسة فيما بينها؛ نعم، فالنتائج منسجمة مع المقدمات وموافقة لها. فجمال لوحة ما، يكمن في تناسق وانسجام الخطوط المكونة لها، وإلا سيكون المشهد مشوها، قبيحا، لو كان مجتمعنا متقدما بينما هناك موظفون لا يشتغلون إلا نصف الوقت المطلوب

أو أقل منه، في الواقع، ويرون في عدم العمل مكسبا نقابيا. فلو نجح الكسول مثلا لكان المشهد مشوها إلى أقصى حد، كما هو الحال في منظومتنا التعليمية للألفية الثالثة، والتي عملت على تشويه المنظر تماما برفعها شعار "تكافؤ الفرص ومحاربة الهدر المدرسي"، الذي يحول الرسوب إلى نجاح، أو إن شئتم إنجاح. إنها مشاهد طبيعية منطقية لما آل إليه حالنا من قلب للمفاهيم ومسخ للقيم، فإذا "ما دمت في المغرب فلا تستغرب".

نعم، إن الغريب المريب في الأمر، ولا غرابة حينما يتعلق الأمر بثقافة التخلف والانحطاط، هو أن الذين يحاولون القيام بواجبهم قدر المستطاع، هم من يعانون من سلبيات النظام الإداري. فمن بين كل الموظفين، تجد المسؤول الإداري يعتمد كلية على أحدهم، لكن دونما أي اعتراف له بالجميل. فقد يماطله حتى في الاستفادة من عطلته السنوية التي هي من حقه، لأنه يعتمد عليه في كل شيء، بينما الذين يعرفون *"من أين تؤكل الشاة"* كما نقول، يدخلون ويخرجون متى شاؤوا ويفعلون ما يريدون. يتم الاعتماد على أحدهم (يعمل بضمير حي) كلية في الأعمال الشاقة، في *"الدمير"* كما يقال، لكن الذين يعتمد عليهم (أو عليهن) في تتبع كل شاذة وفادة (*"التبركيك"*) يكونون من بين المقربين المرضي عنهم، بحيث يكونون هم من يعملون على إغراق صاحبنا الذي "يعمل كالحمار" بالملفات والمهمات، لتقديم خدمة للمسؤول الراضي عنهم.

ولقد تجلى هذا الحيف بكل بشاعة من خلال عملية المغادرة الطوعية التي ابتكرتها العقلية المغربية الفذة. ففي كثير من الحالات، تمت معاقبة غالبية

من يقومون بواجبهم عبر منعهم من الاستفادة من المغادرة، بينما لم توضع في طريق الآخرين أية عراقيل. قد يقول قائل أن للمسؤول الحق في عدم التفريط في العناصر التي تعمل، وأن مناسبة المغادرة الطوعية هي فعلا للتخلص من "الأذرع المكَسَّرة" (les bras cassés)، كما يقول الفرنسيون، ومن الموظفين الأشباح كما هو معروف في قاموس الوظيفة العمومية عندنا. والجواب هو أن المغادرة الطوعية لم تكن فرصة للتخلص من هؤلاء، بقدر ما كانت فرصة لمنحهم امتيازات مادية ومعنوية بامتياز، مع أن المطلوب هو عكس هذا تماما، ثم إن الأشباح قد تخرج من الباب لتعود من النافذة. كان يجب أن تكون المغادرة محطة لتشجيع من تحملوا عبء القيام بواجبهم أحسن قيام ليستفيدوا ماديا، ويخلدوا لشيء من الراحة، وفرصة لمعاقبة المتقاعسين بمنعهم من الاستفادة من هذه الامتيازات، وتركهم بلا معين لإرغامهم على تعلم القيام بواجبهم المهني. ففي ميدان التعليم مثلا، ونظرا لهذا الحيف الذي لحق الكثير من رجال التعليم الذين كانوا يقومون بواجبهم قدر المستطاع في ظروف قاسية، فقد أصيبوا بخيبة أمل كبيرة جعلت الكثير منهم يستسلمون لأمر الواقع ويتراجعون إلى صف الذين يفرطون في مهامهم ومسؤولياتهم، حتى إذا ما نُظِّمت عملية مغادرة أخرى كما يشاع، فسيكونون من بين الغير مرغوب فيهم. نعم، غادر من غادر طواعية، وتخلى من تخلى عن القيام بواجبه مكرها، انتقاما، فاحتل المغرب الصف الأخير مع جيبوتي على مستوى منظومته التعليمية. فلا غرابة إذا، ولن يزداد المستنقع إلا اتساعا ونتانة في ظل شعار "تكافؤ

الفرص ومحاربة الهدر المدرسي" بالمفهوم الذي أريد له من المسؤولين ومن المجلس الأعلى للتعليم...

وحتى من دون المغادرة الطوعية، فإن العقلية الإدارية التي تجدرت مع مرور الوقت، خاصة في السنين الأخيرة، تعمل على تشجيع الغشاش المتهاون والنيل من معنويات المثابر المواظب على العمل. فحتى كاتبة السيد المسؤول، التي يصطلح على تلقيبها "بالحاجة فلانة" تتواطأ، في كثير من الأحيان، مع من يُعرَفون بخفيفي الدم، الذين لا يحسنون إلا الذهاب والإياب في الممرات (le va et vient)، والقيل والقال والتنكيت والتقشاب، وقد يكونون ممن تستعملهم "الحاجة" في بعض أمورها الخاصة، كل حسب مؤهلاته. ولهذا، فغالبا ما يحظى هؤلاء بتزكيتها، أو بالتمويه عليهم، أمام المسؤول الذي قد يكون أعطاها كل الصلاحيات لفعل ما تشاء! نعم، بهذه الثقافة الإدارية الخاصة بنا تم تهميش كل من ارتأى القيام بواجبه، فضُيِّع حقه، وأصبح لا ينادى عليه إلا للقيام بكذا وكذا مهمة، أما الاستفادة من الترقيات والتعيين في مناصب أعلى فقد أصبحت حكرا على *"اللي كيحسبوها في السما*(ء)" كما يقولون. نعم، هكذا تأخذ المقولة الرائجة *"ما كيخدم غير لحمار"* مكانتها في القاموس الثقافي المغربي بكل جدارة واستحقاق، من بين باقي المقولات من قبيل *"مادمت في المغرب فلا تستغرب"* ، و*"ما حنا غير مغاربا أصاحبي"*، و*"كن ديب ليكلوك الدياب"*،..

.

لقد مررت مر الكرام على ابتكارنا العجيب المسمى "المغادرة الطوعية" الذي لم يسبقنا له أحد في باقي أنحاء المعمور على ما أظن. وحتى لو تبين أنه ليس ابتكارا، بل لقد سبقنا إليه غيرنا، فلا يمكن أبدا استساغته عقليا ومنطقيا وفكريا وفلسفيا وعلميا ومنهجيا ووطنيا واجتماعيا... وحداثيا... في ظل واقعنا المزري الحالي. يبدو أننا فهمنا نظرية "نهاية التاريخ" ل"فرنسيس فوكوياما" على ظاهر حروفها، وآمنا بها إلى الحد الذي جعلنا نظن أن عقارب الزمن قد توقفت، وأن تاريخ البشرية قد توقف، فلا داعي إذا للاستمرار في العمل إلا بالقدر المطلوب في انتظار النهاية الحتمية المنتظرة التي أخبر عنها "فوكوياما"، كما فهمنا. يتبين أنه قد غاب عن ذهننا أن "فوكوياما" أرادها نهاية للتاريخ فكانت نهاية لتاريخه هو، أرادها بداية الانتصار التاريخي المدوي للرأسمالية والليبرالية، فكانت بداية انكسارهما واندحارهما كما نرى ونسمع (السنة السوداء 2008). أما نحن، فلا أدري ماذا أردنا من تفلسفنا بإحداث هذا الاجتهاد الفقهي القانوني الإداري المسمى "المغادرة الطوعية" على صعيد كل مؤسسات الدولة؟ أفرغت المؤسسات من العنصر البشري، ذوي المؤهلات، فأصبحت الكثير من المصالح تفتقر افتقارا شديدا لمن يملأ الفراغ الذي أحدث.

المسؤول....، لا يُسأل

نعم، المسؤول، الذي يتبادر إلى الذهن أنه تتم مساءلته، لا يُسأل... فلا غرابة في ثقافة التأخر والانحطاط إن كان من هو مسؤول لا يُسأل بأي حال

من الأحوال، بل هو من يَسأل. ففي الاجتماعات التي تعقد في مؤسساتنا وإداراتنا، غالبا ما يكون تأخر المدير (المسؤول الذي لا يُسأل) هو السبب في تأخر انطلاق الاجتماع الذي حدد له هو الوقت المعلوم. فكما يقول المطرب البلجيكي "جاك بريل" (Jacques Brel) في إحدى قصائده "ننتظره كما ننتظر الملك" (On l'attend comme on attend le roi). فسيادة المدير، المسؤول الذي لا يُسأل، يريد أن ينتظره من هم تحت مسؤوليته، فهو يرى في التصرف بهذه الطريقة تعظيما لشأنه وفرضا لهيبته وسلطانه. بهذا الصدد، يقول الفرنسيون في ما يسمونه "القواعد الأساسية للرئيس (les 10 règles du base du Chef)، أو "الوصايا" العشر للرئيس" (les dix commandements du Chef)، من باب التنكيت والدعابة:

1 ـ الرئيس محق دائما؛ 2 ـ في حالة ما كان "المرؤوس" محقا، يجب الرجوع إلى البند الأول؛ 3 ـ الرئيس لا ينام في العمل، إنه يتأمل؛ 4 ـ الرئيس لا يتأخر أبدا، إنه مشغول في مكان آخر؛ 5 ـ الرئيس لا يغادر أبدا عمله قبل الوقت، بل عنده موعد عمل؛ 6 ـ الرئيس لا يقرأ أبدا جريدته في العمل، إنه يطلع على الأخبار؛ 7 ـ الرئيس لا يتحرش بكاتبته، إنه يربيها؛ 8ـ الرئيس هو الرئيس، حتى وإن كان عاريا؛ 9 ـ من يدخل مكتب الرئيس بأفكاره وجب عليه الخروج بأفكار الرئيس؛ 10 ـ في حالة الشك والريبة، فإن البند الأول هو الذي يسري به العمل.

إذا كان الفرنسيون قد أوردوا هذه "الوصايا" من باب الفكاهة والمزاح والكاريكاتير الكلامي فقط، فهي بالنسبة لنا كمغاربة، تمثل حقيقة وواقعا شاخصا، قد نزيد عليها "وصية" أخرى لم يتفطن لها الفرنسيون لأنها ليست من مسلمات ثقافتهم الإدارية، ألا وهي:"" ـ الرئيس ليس غائبا، إنه في اجتماع"". فهذا بند خاص بنا كمغاربة على ما أظن، فالمسؤول عندنا، إما أن يكون في اجتماع حقيقة (و يا ما أكثر الاجتماعات الماراطونية عندنا، حيث يتم تصريف الأفعال إلى أقوال تبقى حبيسة الأسود على الأبيض، حبيسة الورق الذي كتبت عليه)، أو في اجتماعات وهمية من إيحاء الكاتبة، "الحاجة" المموهة على غياب سيادته، أو رفض الاستقبال.

لكن، عندنا في المغرب، للمرؤوس كذلك "وصاياه" و"أدبياته"، فسأعمل على تسطيرها، وهي مستوحاة من أقوال "الحاجة" الكاتبة دونما زيادة ولا نقصان، فلا يبدو أنه توجد أية "وصايا" خاصة بالمرؤوسين الفرنسيين الذين لا أحد يموه عليهم ليدفعهم للغش في العمل:

1- "المرؤوس" (السي فلان) *موجود، خرج ("غير لهنا") وغدي يرجع*؛

2- "المرؤوس" موجود، "*ها الفِيسْطه (سترة) (veste) ديالو*" ؛

3- "المرؤوس" *موجود، راه في اجتماع مع المسؤول*؛

4- "المرؤوس" *ماشي ما بغاش يوجّد لك خدمتك، عندو الخدمة بزاف*؛

5- "المرؤوس" *وجَّد لك خدمتك، اللي يسنيها* (يوقعها) *هو اللي "مكاينش"*؛

6- "المرؤوس" *ما قاليكش ما يخدمش ليك، قال ليك ارجع غدَّ* (غدا)؛

7- *" المرؤوس (السي فلان)، موجود، توجدو في القهوة*" الفلانية.

ومع تبني التوقيت المستمر مؤخرا، تمت زيادة "وصية" أخرى:

8- *"المرؤوس موجود غير مش يتغذى ويرجع"*.

نعم، غياب السي فلان (المرؤوس) الذي ذهب إلى بيته لتناول وجبة الغذاء، لا يعني أنه غير موجود، كما لا ينفي عن التوقيت المستمر استمراريته، ولا يتنافى مع مفهومه في مفهومنا الثقافي. فكل ما يصب في تنظيم التعامل مع الوقت، أو أي قانون منظم لقطاع ما أو لعمل ما، نعيد صياغته عندنا وقولبته حسب ما تمليه عقلياتنا، إلا منظومتنا التعليمية (أعود للتكلم عنها كلما أتاحت الفرصة ذلك)، فإنه يتم النقل الحرفي لمناهجها وبرامجها الأجنبية ضدا عن منظورنا الثقافي وقيمنا الحضارية وأوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. عفوا، ننقلها كما هي على الورق، ونعمل على تمريغها على أرض الواقع المتردي؛ وأقل ما يمكن أن يقال أن هذه المنهجية في التعامل مع ما نستنسخه من عند الغير، تعد بحق قلبا للمفاهيم ولكيفية التعامل مع الأمور... إنها مقتضيات الحداثة ومفرداتها من منظورنا الثقافي الذي نعتز به كمغاربة... والغريب في الأمر أنه كلما ازدادت وتيرة رفع شعارات الحداثة الرنانة مدية في الآفاق، كلما ظهرت أنماط من "الوصايا" الجديدة، تزيد من إثراء موسوعتنا "الإدارية" بهذا الخصوص.

رافد آخر مما يمكن تصنيفه كذلك كوصايا؛ فعندنا مثلا، شعارات عامة، من قبيل: "الحكامة الجيدة ومحاربة الهشاشة" و "مقاربة تشاركية... من أجل الارتقاء..."، و "الارتقاء الفردي والمجتمعي...". في المقابل، عندنا شعارات وصايا خاصة بالتعليم ، من قبيل: " محاربة الهدر المدرسي"،

"جميعا من أجل مدرسة النجاح" و "تكافؤ الفرص"، وهو ما يمكن صياغته كالآتي: ""محاربة الهدر المدرسي من خلال إرساء قواعد "مدرسة النجاح"، حيث "تكافؤ الفرص" في ضمان النجاح للجميع، من خلال الإنجاح المكثف، عملا بشعار الحكامة الجيد ومحاربة الهشاشة، عملا بمقاربة تشاركية من أجل الاتقاء"".

اقتراح نظام جديد لتوقيت العمل في مؤسساتنا

لماذا لا نقدم على ابتكار ما يتماشى مع عقلياتنا وثقافتنا وبيئتنا من تشريعات وأنظمة، ولا نلتفت لما يقوم به غيرنا، مما يصلح لمجتمعاتهم ولأحوالهم، إلا من باب الاستئناس؟ فليس النقل الحرفي لما يواتي الآخرين يواتينا، فالمطلوب هو اتباع المنهجية التي يتبعونها في تنظيم أمورهم للاستنارة بها وللاستئناس في أفق ابتكار تشريعات ونظم تتوافق مع أحوالنا وواقعنا وثقافتنا. من هذا المنظور، وأخذا بعين الاعتبار لما نضيعه من وقت بالجملة داخل مؤسساتنا العمومية والشبه عمومية وإداراتنا، فقد كان من الأجدى والأسلم لمن فكروا ونظَّروا للتوقيت المستمر ببلادنا أن يتحلَّوا بما يلزم من الفطنة والذكاء وشيء من الإبداع وبعد النظر، ليُشَرِّعوا توقيتا مستمرا ملائما لثقافتنا وأحوالنا الاجتماعية. علينا أن نُشَرّع لتوقيت يأخذ بعين الاعتبار انعدام البنيات التحتية الضرورية (انعدام الأماكن الخاصة بالأكلات الخفيفة وغيرها بالإدارات وباقي المؤسسات،..)، وما يُهْدَر من وقت خلال اليوم من قبيل استئناف العمل مؤخرا في الصباح، إيقاف العمل

في الزوال لتناول الغذاء (كان هذا من قبل، أما الآن فينصرف الجميع إلى بيوتهم كما كان الحال قبل التوقيت المستمر...)، والخروج مبكرا، قبل الأوان، ناهيك عما يضاع من وقت في التماطل، وفي القيل والقال والتنكيت داخل أماكن العمل. كما كان من المفروض الأخذ بعين الاعتبار استهلاك الطاقة (مشتقات النفط في التنقل، والطاقة الكهربائية في أماكن العمل)، وفوضى ازدحام السير وما إلى ذلك من المنغِّصات اليومية.

فإن نحن أخذنا بعين الاعتبار كل هذه المعطيات، واعتبرنا جميع الحيثيات، فسنتوصل قطعا إلى إعادة النظر كلية في التوقيت المستمر المعمول به، بل وإعادة النظر حتى في حضور الموظفين إلى أماكن عملهم. فالسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو هل يعد عامل الوقت عنصرا حاسما في شؤون حياتنا اليومية، في إداراتنا ومستشفياتنا ومؤسساتنا العمومية، كما هو الحال عند الدول والمجتمعات المتقدمة التي تحسب للوقت ألف حساب؟ هل لا بد لنا من 8 ساعات من العمل المفترض في اليوم، كما هو الحال عند الدول المتقدمة؟ كم هي المدة الحقيقية التي يعمل فيها الموظف عندنا؟ فباستثناء بعض المصالح التي يتم فيها تقديم خدمات مباشرة للمواطن، والتي تتطلب حضور الموظف (بغض النظر عن ثقافة التماطل...)، فإن الأغلبية العظمى من المصالح والمكاتب يتم فيها هدر الوقت بكل الطرق، ومن خلال كل القنوات التي يتم ابتكارها لهذا الغرض. فما يتبقى من المدة الزمنية المخصصة إداريا للعمل اليومي (مما يقتطع منها قطعا عند الاستئناف متأخرا، وعند النهاية بالخروج مبكرا، وفي الوسط، بعد أن تحول التوقيت

المستمر إلى توقيت غير مستمر بقوة ما جد من أعراف)، يتم تبديد غالبيته في التنكيت والقيل والقال واختلاق الإشاعات وبثها عبر "الهاتف المغربي" النقال (كما يقال)، ولعب الكلمات المتقطعة والمسهَّمة، والتعاطي مع ما يوفره جهاز الحاسوب من فنون اللهو واللعب، والإنترنيت (كان هذا من قبل، أما الآن فقد دخل على الخط "الوتساب"، وما أدراك ما "الوتساب" وكذا "الفيسبوك" لتزداد الأوضاع تدهورا). فهناك حتى من رجال التعليم مَن هم من صنف موظفي الإدارات العمومية، فكثير منهم يُدْخلون التلاميذ إلى الأقسام ثم يخرجون ليلتقي بعضهم بعضا للدردشة والثرثرة وتقصي ما جد من أخبار السوق.

استعملت المجتمعات الراقية جهاز الحاسوب في إداراتها ومكاتبها ومصالحها لتسهيل تقديم الخدمات والقيام بما يجب القيام به على أحسن وجه، عبر تخزين كل المعلومات الضرورية لذلك ابتغاء ربح الوقت. نعم، ربح الوقت عند الموظف وعند المواطن حتى يتفرغ لأشغاله ويعمل على النهوض بمجتمعه وتقدمه. كل المكونات تعمل في تآزر مع بعضها البعض، بحيث تتكاثف جهودها في أفق الدفع بعجلة التقدم إلى الإمام. فالموظف يعمل لصالح المجتمع، والمجتمع يعمل لصالح الموظف، وحتى الحاسوب يعمل لمصلحة الجميع ليعملوا بدورهم على تطويره حتى يصبح أكثر فعالية واستجابة لمتطلبات التنافسية على الصفوف الأمامية للدول المتقدمة. عذرا، فحتى نحن نتبارى على عصرنة مكاتبنا بما جد من الحواسيب، بحيث قد يستحوذ المسؤول على المتطور منها لتجميل مكتبه به، حيث مكان اعتقاله،

وقد لا يستعمله ولو لمرة واحدة إلى أن يستبدل بما هو أحدث منه فيما بعد (سنة أو سنتين من بعد...). ومما يثير الانتباه، أن المصالح التي يتم فيها التعامل المباشر مع المواطن، حتى تلك التي تمت خصخصتها (اتصالات المغرب، مصالح الكهرباء والماء، الخ)، تعمل بحواسيب على شاكلتنا، بحيث تأخذ وقتها الكافي في التماطل قبل الاستجابة لمن يستعملها. وكثيرا ما يتعطل العمل وتتوقف الحركة لأن الموزع الرئيسي (serveur) لا يعمل أو تواطأ مع من لا يريدون أن يعملوا... فبخصوص مصلحة الماء والكهرباء، فقد تم التفريط، بعد الخصخصة، في نظام مغربي قديم جيد لخدمة الزبناء، بحيث كانت كل الفواتير الشهرية تهيأ مسبقا وتنتظم حسب الرقم التتابعي للمشترك، وهو ما يجعل عملية أداءها سهلة جدا وسلسة (حاليا تم حل المشكل عبر التفويض لدكاكين بيع الهواتف ومستلزماتها...).

لنعد إلى موضوع ما يسمى بالتوقيت المستمر للعمل عندنا، وما يتطلبه من إدخال لإصلاحات جذرية أخذا بعين الاعتبار لمكنوننا الثقافي الحالي وعقلياتنا وأحوالنا وأهوائنا. هل ندري كم يعمل أحدنا يوميا في مكتبه؟ ليست هناك أية دراسات بهذا الخصوص (ومن عساه أن يقوم بها إن كنا لا نعمل إلا القليل؟)، لكنها لا تتعدى أكثر من ساعتين قي أقصى الأحوال وأحسنها حسب ظني. وإذا ما رجعنا إلى تقرير منظمة العمل الدولية، سنجد أن العامل في الوطن العربي يعمل 29 دقيقة في اليوم فقط (كمعدل)، في حين يعمل الياباني ثماني ساعات يوميا وأكثر. إنها لمفارقة غريبة، أن

نكون من الأمة التي علمها رسولها عليه الصلاة والسلام أن "العمل عبادة" وبالرغم من ذلك لا نعمل، لنبقى عالة على غيرنا في كل شيء. لكن لا غرابة في الأمر، فنحن ننتمي لهذه الأمة التي أُمر المنتمون إليها بأن "يقرؤوا"، وأن "يطلبوا العلم من المهد إلى اللحد"، وأن "يطلبوا العلم ولو كان في الصين"، لكن في القرون الأخيرة عقدنا العزم على ولوج دروب الجهل بكل تشعباتها وظلاميتها، ولا نطلب العلم حتى في الأماكن المخصصة لها، بجوارنا). وهل من جهل أكبر من أن يعمل مجتمع ما، بكل مكوناته، على الإخلال العميق بشريان حياته، بمنظومته التعليمية والتربوية من أساسها؟

ولن أعطي هذا الموضوع حقه إذا لم أعرج على مشهد من مشاهد ما أسميه "بطالة الموظف"، لازال راسخا في ذهني، وماثلا بين عيني، رغم مرور حوالي ربع قرن من الزمن على مشاهدتي له عن قرب (أما الآن فقد مرت عليه حولي 35 سنة). في بداية الثمانينات من القرن الماضي، ذهبت إلى المكتب الوطني للأبحاث والمساهمة المعدنية (ONAREP) بحي أكدال (والذي لم يعد له وجود...)، والساعة تقترب من الحادية عشرة والنصف صباحا. عند الباب الخارجي للبناية يوجد مكان خاص بحارس يفتح الباب ويغلقه، كما يعمل على مراقبة خروج الموظفين العاملين بهذه المؤسسة، بحيث لا يسمح بالخروج إلا لمن كان عنده تسريح بذلك... كان النظام المعتمد في هذه المؤسسة، في ذلك الوقت، يقتضي التوقيع عند الدخول إلى وعند الخروج، وكان قد صادفت في تلك الأيام تشديدا في الأمر بسبب

إجراء تحقيقات في حدوث اختلاسات (ليس هناك ما يدعو للتعجب...، أليس الاختلاس في الوقت وصمة عار على جبيننا...؟). فتح لي الباب وسمح لي بالدخول (كنت متوجها عند أحد المسؤولين هناك من طرف أحد معارفه)، لكن ما أن تجاوزت عتبة الباب حتى فوجئت بالممرات والمدارج مكتظة بالخلائق. إنهم الموظفون بهذا المكتب الوطني، لا يسمح لهم بالخروج إلا في الساعة الثانية عشرة زوالا، وقد اصطفوا هنا في انتظار أن يوقعوا ويخرجوا عندما يفتح الباب ليصعدوا إلى الحافلات التي ستقلهم إلى منازلهم لتناول وجبة الغذاء. كان منظرا سرياليا بشعا، يجعل العدو يتشفى فينا، والصديق يرثى لحالنا. إن المنظر أشبه بحظيرة للأغنام، تنتظر أن يفتح لها الباب لكي تتفلت جريا إلى الفضاء الخارجي.

بهذه البناية، كان هناك مسؤولون يعلمون بما يحدث قطعا، وما يحدث لا يتقبله العقل السليم ولا الأعراف؛ إذ ماذا تعني هذه المهزلة، غير كونها معبرة عن شمولية بشاعة أحوالنا؟ لماذا تم إحداث مصلحة مراقبة الحضور إلى مقر العمل بالتوقيع إن كان العاملون لا يعملون؟ ولماذا لم يفرض عليهم على الأقل، أن يلزموا مكاتبهم للتنكيت وقتل الوقت، فلا عين رأت ولا قلب وجع، و*"مريضنا ما عند باس"* كما يقال. وما داموا لا يعملون، فوجودهم كعدمه، لماذا إذن لا يخلى سبيلهم *"فيغبروا ويغيبوا على الأنظار"* حيث يريدون، بدل بقائهم في حالة احتلال للممرات في أبشع صورة؟ إنها *"السرابس"* بمفهومها الدارجي عند الجنود (العسكر) في ثكناتهم في الأوقات العادية تتخطى الجدران لتحط الرحال في المؤسسات المدنية

العمومية والشبه عمومية ببلادنا. بطَّالين عطَّالين، لا يقدمون ولا يؤخرون، لا يحسنون حتى الجلوس في أماكنهم بدل احتلال الممرات، وبالرغم من ذلك فلا بد من نقلهم ذهابا وإيابا إلى بيوتهم. يا له من مشهد ناطق، يُجْمِل لب ثقافتنا، ثقافة *"دير كِكَيديروا الناس"*، و*"دير راسك مع الريوس وعيط يا قطَّاع الريوس"*. لكننا لم *"ندر ككيديروا الناس"* إلا صوريا، والحقيقة هي أننا لا نعمل كما تعمل الأمم التي نحاكيها، فلو كنا نعمل كما تعمل لتقدمنا كما تقدمت هي وازدهرت.

كانت هذه فقط لقطة من مشهد من الماضي، أما وأن ذاب المكتب الوطني للبحث والمساهمة المعدنية في المكتب الوطني للمحروقات والمعادن الشبه عمومي، فأتمنى أن تتحسن المشاهد ولو نسبيا حتى لا يكون مآله كسابقه.

أُمِرنا بالقراءة فلم نقرأ، وأمرنا بالعمل فلم نعمل، ولو أننا قرأنا لعملنا وعلمنا كيف نعمل وكيف ننظم أنفسنا حسب احتياجاتنا ومؤهلاتنا وعقلياتنا. ولو تحلينا بقليل من الحكمة لتساءلنا، لماذا العمل بتوقيت مستمر لمدة 8 ساعات لا استمرارية فيه إلا للوقت الذي لا يتوقف ولا ينقطع؟ لماذا تم تحديد 8 ساعات من العمل، علما بأننا لا نعمل أكثر من ساعتين في أحسن الأحوال؟ هل فقط للسير على خطى من نقلدهم في المظهر ونعاكسهم في الجوهر؟ فإذا كانت 8 ساعات من العمل الحقيقي الدؤوب لا تكفيهم، هم سكان الدول المتقدمة، فما بالنا نقتفي أثرهم، نحن الذين يكفينا العمل الفعلي لبعض السويعات؟ من هذه الحيثيات يجب أن نبدأ، من هنا يجب أن نبدأ في التفكير كيف ننظم وقتنا حسب احتياجاتنا ومتطلباتنا وظروفنا، أي ثقافتنا.

نظام توقتي جديد للعمل:

ألم يكن من الأجدى لنا، ومن الأسلم، من جميع الجوانب، أن نحدد توقيتا مستمرا يمتد من الثامنة صباحا إلى الثانية بعد الزوال في أقصى الأحوال؟ ألم يحن الوقت بعد لنبدي شيئا من الفطنة والمنطق فيما نشرع لنكون عمليين؟ ثم، ألم يخطر ببالنا أن نتخلى عن فكرة إلزامية الموظف بالحضور إلى مكتبه لكي يقوم بعمله المفترض؟ ألم نفكر في التفريق بين العمل المباشر مع المواطنين، والعمل في المكتب حتى نعمل على تبني نظام عمل يعفى بمقتضاه الذين لا يرتبطون في أعمالهم مباشرة بالمواطن، ومن لا يعملون على ملفات حساسة، ليُطلب منهم القيام بمهامهم في بيوتهم أو حتى في المقاهي التي تعودوا الجلوس فيها.

يُحدَّد للموظف ما المطلوب القيام به في بيته، وكذا الوقت الذي يجب للانتهاء منه وتسليمه للمصلحة المسؤولة في الموعد المحدد. يصطحب صاحبنا معه حاسوب مكتبه ويجلس في بيته لينظم وقته كما يحلو له، فكما يقال *"نَصْ* (نصف) *خسارة ولا خسارة كلها"*. وهكذا سنكون قد أسهمنا بكل جدارة وفعالية في الاقتصاد من استهلاك الطاقة بشتى أنواعها، وفي خفض التلوث الجوي، وفي تلطيف مناخ السير على الطرقات. كما سنكون، وهذا هو الأهم، قد عملنا على التخلص من مشاهد "بطالة الموظفين" التي تشوه فضاءات إداراتنا ومؤسساتنا العمومية والشبه عمومية. واستكمالا لهذا التنظيم العملي لنظام العمل في مؤسساتنا الإدارية، يجب العمل على أن يكون كل موظف مؤهلا للتعامل مع المواطنين مباشرة لكي نؤسس لنظام

المداومات. فيجب أن يكون كل موظف مطالبا بقسطه في العمل المباشر مع المواطنين خلال الأسبوع أو الشهر، حتى تنتفي مشاهد الجور في التعامل مع الموظفين، أو أن يكون لمن يتعاملون مع المواطنين مباشرة وضع إداري خاص بهم، منذ البداية.

لا أدري كيف سيتم تصنيفي وقد تجرأت على اقتراح نظام توقيتي جديد للعمل، لا يتماشى والتنظيم المعمول به في فرنسا وكندا، من حيث نستنسخ كل ما يتعلق بمنظومتنا التربوية والتعليمية، وما إلى ذلك؟ فقد يقال لي *"راه ما كيخرج من الجَّماعَة غير الشيطان آ السي فلان"*، ولا تنسى أننا لم نحسن التعامل حتى مع نظم صاغها أخصائيون دوليون، وأصبحت من الأعراف الإدارية، فكيف لنا أن نبتدع أنظمة حسب أهوائنا ونعمل على تطبيقها دونما توجس من تعطيل دواليب العمل في البلاد؟ نعم، لقد تعودنا على تقليد الآخرين ونقل ما توصلوا إليه مما يصلح حالهم، إلا أننا لم نعمل في يوم من الأيام على تعلم أدبيات ومنهجيات التقليد والنقل. نقلد على شاكلة الغراب، ففي المخيلة الشعبية أن هذا الطائر افتتن بمشية الحمامة لكنه لم يحسن التقليد. كانت النتيجة أنه لم يوفق في تقليد مشيتها ولم يحافظ على مشيته، فصار يتعثر كلما حاول المشي، ليصبح أضحوكة بين فصيلة الطيور، ومثلا يضرب عند فصيلة بني آدم.

طبعا لسنا وحدنا، فكثيرة هي الغربان التي تتعثر مثلنا (الدول المتخلفة) كلما حاولت المشي، فكما يقول المثل الشعبي *"دير راسك مع الريوس وعيط آقطَّاع الريوس"*، و*"الفار لمقلق* (المنفعل) *من سعد المش* (القط)". فلا

داعي للمغامرة بتبني منظومة لتنظيم الشغل والعمل ليست لنا بشأنها أية دراسة ولا أية معطيات، فكما يقول المثل الفرنسي "عصفور في القفص، خير من بطة ماء تسبح". فكيف لنا، ونحن لا نحسن حتى نقل ما نظَّر له الآخرون، أن نتجرأ على التنظير في ميدان لم نقدر حتى على محاكاتهم وتقليدهم فيه؟ من لا يعرف قيمة عامل الزمن ولا يحسن التعامل معه، لن يطلب منه وضع منهج سليم لاستثماره فيما يصلح حاله. إننا أمام لغز من لا يدري أين رأسه من رجليه، أو كما يقول الفرنسيون (le serpent qui se mord la queue) "كالثعبان يعض ذنبه".

ثقافة صناعة التخلف على أعلى المستويات

فكما سبق لي أن قلت، إذا رأيت مجتمعا قد استحكم فيه التخلف والانحطاط، فاعلم أن ثقافة العامة و"الجهال" قد استحكمت حتى في النخبة المثقفة والمثقفين. وإذا ما علمت هذا فاعلم، تبعا لذلك، أن ما يسمى بالنخبة المثقفة لم يعد لها وجود لأنها ذابت وانصهرت في الثقافة العامية.

هذا طبيب جراح مشهور مختص في الأمراض السرطانية (الأنكلوجيا) يقول للزوج (أستاذ جامعي) بحضور زوجته (المريضة) بدارجة حافية "حرفية" كما نقول *"خصك تكون حاضر في وقت العملية باش تاخذ الطرف ديال البزولة اللي غدي نحيذو ليها وتَدِّيه للمختبر باش يأنلزيواه* (لتحليله) *وترد لنا النتيجة باش نشوفو واش نحيذ البزُّولة كلها وَلاَّ لا* ". أراد الزوج أن ينبه الطبيب الجراح (واحسرتاه) بطريقة غير مباشرة، متحضرة،

إلى تغيير تصرفه ومعاملته بما يليق بدكتور متخصص، فقال له *"أشن هي البزُّولة"*؟ فما كان من "فاقد الشيء لا يعطيه"، الطبيب الجراح، إلا أن زاد الطين بللا قائلا *"مالك، مكتعرفش البزولة، انت ماشي مغربي*؟" يا للفاجعة، واحسرتاه، وامصيبتاه، ماذا ترك الدكتور *للشمكار ما يتقال*؟ قلت للزوج المفجوع، في الدكتور الجراح طبعا، من أين لك بهذا *"لَبْرُوصي"*؟ أجابني بأن الأمر يتعلق بميكانيكي ككثير من أمثاله، دلوني عليه، قد يحسن إصلاح الأعطاب، لكن أن تطلب منه أن يحسن التصرف، فإنك تطلب منه ما لا يملك، ما أصبح مفتقدا. اتصل به الزوج في المساء وقال له *"دكتور، داك البزُّولة خلقت مشكيل"* ولهذا سألغي ما اتفقنا عليه. أراد أن يؤنبه بطريقة حضارية، حيث أسمعه مقطعا من كلامه وأخبره أنه ألغى الموعد الذي اتفق عليه، بحيث لم يتركه ينتظر (وكان عليه فعل ذلك) كما أصبح العرف عندنا وبدون مبررات.

كانت هذه فقط لقطة خفيفة من جملة من مشاهد ما آلت إليه الأمور في مجتمعنا، حتى في عوالم لا يمكنها أن تحتمل مثل هذه الرداءة والانحطاط كعالم الأطباء (ميدان الصحة كما سنرى)، وعالم الأساتذة (ميدان التربية والتعليم). فكما قلت، علينا قول الحقيقة عن أنفسنا ولو كانت أمرَّ من *"الشيميوطيرابي"* في علاج الأمراض السرطانية، و"صديقك من صادقك وليس من صدَّقك". وعليه، فمن كان صديق نفسه فليصادقها ولا يجاملها ويكذب عليها، فحتى وإن طاوعته فلن تصدقه، ومن فقد الانسجام في التعايش في أمن وأمان مع نفسه فلن يسعفه أحد ولن يريحه أي شيء.

بعض مشاهد صناعة التخلف على الصعيد الجامعي

مشاهد بصورة متعددة

في بداية التسعينات من القرن الماضي، في الوقت الذي بلغ فيه الحصار المضروب على البحث العلمي (صمام أمان التكوين والتعليم) بالمدارس العليا للأساتذة ذروته، قررت أنا وزميل لي، رئيس شعبة علوم الأرض آنذاك، الذهاب إلى الدار البيضاء لاقتناء بعض المواد اللازمة لتشغيل مختبر الصفائح الدقيقة (lames minces) لأجل دراسة مكونات الصخور التي تدخل في مواضيع البحث العلمي للأساتذة الباحثين، وإيجاد بعض الصفائح الدقيقة البيداغوجية لتكوين الطلبة الأساتذة (الأعمال التطبيقية والموجهة). قررنا "أخذ الثور من قرونه" كما يقول المثل الفرنسي، فتوجهنا بعد زوال أحد الأيام إلى مؤسسة معروفة (في ملكية فرنسي)، مختصة في تزويد مختبرات الجامعات المغربية بمتطلباتها من التجهيزات والمواد المخبرية، وفي جيبنا قدر مالي هزيل جدا (1900 درهم). لما بلغنا المؤسسة المعنية، أخبرتنا كاتبة الاستقبال أن المسؤول (الفرنسي) منهمك في جمع وتركيب آلة معقدة ستأخذ منه كامل الوقت لذلك اليوم. فلما ألحنا عليها، طالبين إياها أن تخبره بمجيء أستاذين باحثين من المدرسة العليا للأساتذة من الرباط (شخصيا، بلحمهم وشحمهم) لاقتناء بعض المواد المختبرية. بلغته الخبر، فأوقف العمل الذي ابتدأه ليستقبلنا، فالأمر غير اعتيادي بالنسبة له.

أوردت كلمة "شخصيا" و"بلحمهم وشحمهم"، و"الأمر غير اعتيادي بالنسبة له" لأبين أن ما قمنا به يعد غير عادي فعلا، فمستلزمات المختبرات وغيرها يتم اقتناؤها بطلبها عبر مساطر إدارية رسمية معروفة، عن طريق مصلحة "المقتصدية" بالمؤسسة، فليس الأستاذ الباحث هو الذي يقوم بالعملية مباشرة. كان صاحب مؤسسة لوازم المختبرات يعرف ما لحق المدارس العليا للأساتذة من حصار وتهميش بحكم تعامله معها منذ نشأتها (بحيث كان نصيب شعبتنا لسنتين متتابعتين، في ذلك الوقت، غلاف مالي سنوي لا يزيد على 1000 درهم سنويا)، فعرف ببداهة العارف لخبايا الأمور أن مجيء أستاذين إليه بأقدامهم يعني ما يعني. ولما استقبلنا وعرف قصدنا، صرح لنا بما راج في باله، بحيث تبادر إلى ذهنه أن هذين الأستاذين من صنف المناضلين القدامى الذين لم يستسلموا للأمر الواقع، إحساسا منهم بمسؤولياتهم. كما أن مجيئهم لاقتناء بعض المواد بأنفسهم، يعني أن القدر المالي الذي لديهم هزيل لا يسمح لهم بطلبها عبر المسار المعترف به إداريا. إنها استنتاجات تمليها بداهة التفكير بمعيار موحد عالميا، معيار أفراد الأمم التي لم تخلق لنفسها تعاملات ومعاملات أهوائية مزاجية خاصة بها، تمليها ثقافة رديئة، ضيقة الأفق، تتغذى من مفردات ثقافة المصلحة الشخصية الممقوتة.

وبما أنه مطلع على كل شاذة وفادة بحكم قدم إقامته بالمغرب، وبحكم تعامله المباشر مع جل مؤسسات التعليم العالي ببلدنا، فقد تكلمنا كثيرا عن التعليم وعن البحث العلمي في كل الميادين وعن الصحة، وتكلمنا عن العقليات وما

تنتجه من عراقيل، وعن تطور الأمور وما إلى ذلك. ومن بين ما تكلمنا عنه هو انعدام الإحساس بالمسؤولية حتى عند الكثير منا كأساتذة باحثين، وهو ما يتبن جليا من الموضوع التالي الذي تطرقنا إليه من بين مواضيع أخرى.
قال لنا الفرنسي أنه عندما كان مسجد الحسن الثاني في طور البناء، استقدم المغرب إيطاليين اثنين، "أخصائيين" في التنقيب عن "الرخام" بعشرات الملايين من السنتيمات، من أجل إيجاد المواقع التي سيتم استخراجه منها لينقل إلى مسرح البناء. قال لنا صاحب مؤسسة مستلزمات المختبرات أنه يعلم، كما نعلم نحن الجيولوجيون، أن هذين الشخصين لن يأتيا بجديد يذكر في هذا الميدان، لأن الأمر يتطلب سنين من البحث والتنقيب، فكل ما سيقومان به هو استعمال البحوث السابقة للتعرف على أماكن هذه الصخور، أو محاولة الاتصال ببعض الباحثين المغاربة ليدلوهم على أماكنها. إنه جانب آخر من القصة، يبين بجلاء جهل المسؤولين فيما يقدمون عليه في كثير من الأحيان، في غياب الرجوع إلى الأخصائيين في الميدان. في الجانب الذي يهمنا هنا، فقد تقدم الفرنسي للايطاليين باقتراح عملي لمساعدتهم في مهمتهم، انطلاقا من معرفته بالأمور، وبغية الاستفادة المادية لبعض الأساتذة الباحثين في الجانب المغربي. قال للايطاليين بأن مختبرات الباحثين المغاربة غالبا ما تنقصها الإمكانيات المادية (الأموال الضرورية)، فهل أنتما مستعدان لدفع ثلاثين أو أربعين ألف درهم لمختبرات من يكفونكم مؤونة البحث والتنقيب لاختصار الجهد والوقت الذي أنتما في أمس الحاجة إليه. كان جوابهما بالإيجاب قطعا، وهو ما جعل صاحب هذه المؤسسة،

الفرنسي الأصل (الذي ينظر إلى الأمور بمعيار الأمم المتقدمة)، المغربي القريحة (لطول المدة التي عاشها في المغرب) يتصل برؤساء شعب الجيولوجيا بجل الجامعات المغربية آنذاك ليطلب منهم إخبار الأساتذة الباحثين بشعبهم بالأمر، وأن يعملوا على إبلاغه بالجواب في مدة معلومة. يقول لنا بأن المثير في الأمر أنه لم يتلق أي جواب من أي أحد، لا في المدة المعلومة ولا بعدها.

فقبل الخوض في التفاصيل والاحتمالات الممكنة والغير الممكنة، فإننا أمام حيثيات قصة تظهر بجلاء ثقافة انعدام الإحساس بالمسؤولية وتقدير عواقب الأمور عند الكثير منا كأساتذة باحثين. فقد كان من المفروض في رؤساء الشُّعب الذين أطلعوا على الموضوع، أن يعملوا على إجابة من أبلغهم سلبا أو إيجابا وفي الآجال المحددة، إن كانوا فعلا يكنون الاحترام لأنفسهم قبل غيرهم. إنها ثقافة تجاهل الآخر، بل إنها ثقافة تجاهل أحدنا نفسه وذاته، إنها ثقافة انعدام الالتزام بالمواعيد والعهود كما عملت على توضيحه في البداية.

قد يقال هذا في حق الأمي أو الجاهل، فلا حرج إلى حد ما، أما أن تكون النخبة المثقفة هي من يوجه إليها اللوم في مثل هذه الأمور، فهذا ما لا يمكن القبول به بأي حال من الأحوال. روائح مستنقعنا الثقافي الآسن أزكمت كل من يتعامل معنا، إنه حقا خلل كبير في العقليات، بحيث أصبح أحدنا لا يستشعر مسؤولياته التي يمليها عليه، أولا وقبل كل شيء، عرف القيمة الأكاديمية للشهادات التي يحملها. إنه انفصام خطير في الشخصية، حالة مرضية مجتمعية، أصبحت بحكم المعايشة والشيوع لا يعار لها أي اهتمام،

ولا تسترعي الانتباه. فالذي يتصرف بهذه الطريقة المتخلفة لا يعير أي اهتمام أو احترام للآخر، بل لنفسه، فاحترام الآخر من احترام الفرد لنفسه قبل كل شيء، فلن يحترمنا أحد إن نحن لم نحترم أنفسنا.

وهنا أستحضر الفترة التي كنت أتدرب فيها على البحث العلمي (تهيئ دكتوراه السلك الثالث)، مؤطرا من طرف أحد الأساتذة الباحثين الفرنسيين، معروف بالإخلاص في عمله إلى حد بعيد، يدعى "هونري كونور" (ولماذا لا أسميه باسمه وهو من الطينة التي يقل نظيرها حتى عند الفرنسيين أنفسهم)، في وقت كانت فيه المدارس العليا للأساتذة في أوج عطائها في ميدان الأبحاث العلمية، قبل أن تنتكس الوضعية في أواخر الثمانينات من القرن الماضي وتطمس معالم الفترة السابقة (انظر صرخة مغربي). لم يكن ليوم الأحد وجود في عرف هذا الفرنسي الذي كان دائم الحضور في المختبر يتابع كل شاذة وفادة فيما نقوم به (أنا ومجموعة من زملائي)، وكلما لاحظ وجود خلل ما في منهجية البحث أو في منهجية التفكير عند أحدنا، كان يعمل على تغيير برنامج البحث مؤقتا ويوجهه، من غير أن نعلم، وجهة يتمكن من خلالها من تدارك الخلل. ومما بقي عالقا في ذاكرتي هو كيفية تصرفه وتفاعله في قضية المواعيد مع الأشخاص كلا حسب درجة التزامه بها. فحينما كان تقني المختبر- وهو شخص معروف بالكسل وإضاعة الوقت - يقول له إلى الغد أو إلى الساعة الفولانية *"مسيو كونور"*، كان يجيبه "انشلّه!، انشلّه!، انشلّه!، أي "إن شاء الله" التي شوهها بنطقه لها كما سبق أن شوهناها نحن من قبل بإفراغنا لها تماما من مضمونها، كما

حدث مع "وخ". وإذا قال لأحد ممن كان يسهر على تأطيرهم بطريقة غير مباشرة (يعرفهم ويعرفونه) أنه يريد أن يراه على الساعة كذا، يوم كذا في أمر مهم، وأجابه هذا الأخير "إن شاء الله"، كان ينفعل ويرفع صوته "لا لابد أن تحضر في الوقت المحدد". نعم، فقصة "إن شاء الله" مع "ميسيو كونور"، كقصة "وخ" مع الفرنسي الذي قبله، كلا المقولتين أفقدتا مدلولهما وشوهتا بفعل تصرفاتنا، وهكذا افتقدنا احترام الآخر لنا حينما أسأنا لأقوالنا وكلامنا بأفعالنا. وفي مشهد آخر، عند الصباح الباكر في أحد الأيام، كنت بصحبته (الأستاذ المؤطر) عندما التقينا بالتقني داخل المؤسسة، فبادره بالسلام *"بونجور مسيو كونور"* (صباح الخير)، فأجابه *"بونجور"*، ثم تابع قائلا بعد أن ابتعد عنه *"الفنيان"* (fainéant) ويقول صباح الخير *("بونجور")*. يا له من احتقار وازدراء، يا له من حكم في منتهى القسوة؛ فالذي يغش في عمله، ولا يلتزم بمواعيده والتزاماته ليس له الحق حتى في السلام على الآخرين، بل ليس له الحق حتى في الكلام معهم، فالمطلوب أن ينبذ ويقاطع ولا يعار أي اعتبار. ألا يصلح هذا المشهد المعبر أن يكون مدخلا للإجابة الصحيحة عن تساؤلاتنا بخصوص ازدراء الغربيين لنا؟ يبدو أنني ابتعدت عن الموضوع شيئا ما، لكن دون أن أبتعد عن السياق العام، حيث تملأ الأفق كل ألوان طيف الانحطاط الثقافي.

يبدو من ردود أفعالنا أن كل من يضجر من هذا السياق الثقافي المنحط، وينادي بتشخيصه وتبني العلاج الناجع لكل ما هو سلبي، ينظر إليه كحالة مرضية، يغرد خارج السرب، غير قادر على التأقلم مع المتغيرات وتطور

المجتمع. نعم تطور، لكن ليس من مصدر التطور بل من "لَمْطوَّر"، الكلمة الدارجة المصدر التي تعني ما نعرفه جميعا كمغاربة. يحكى أن إحدى الجزر كانت بها بئر، كل من يشرب من مائها تختل عنده الموازين فيصبح يرى الصواب خطأ والخطأ صوابا. كان هذا الحكم في البداية صادرا من الأغلبية التي لم تشرب من هذه البئر، لكن مع مرور الزمن شربت غالبية السكان، ولم تبق إلا الأقلية على ما كانت عليه، بحيث أصبحت تصرفاتها تبدو غريبة للأغلبية التي شربت. كما أن ملك الجزيرة وحاشيته لم يشربوا هم كذلك، فأصبح السكان يرددون بأن الملك اختلت عنده الموازين ولم يعد صالحا للحكم، فما كان من أحد مستشاريه إلا أن أشار عليه بأن يشرب هو كذلك من تلك البئر، فلما فعل وأصابه ما أصابهم، وأصبح مثلهم، هدأت الأمور وبدا للناس عاقلا حكيما.

كان هذا زمان كانت الجزيرة جزيرة، لا يعلم بوجودها إلا ساكنتها، أما الآن وقد أصبح العالم قرية صغيرة لا تخفى فيها خافية، زمان العولمة والبقاء للأصلح بمفهوم "سنة الله التي خلت في الأرض"، فحتى الأمم (وليس الأفراد فحسب) التي تنقلب عندها المفاهيم والموازين المعترف عليها، تصبح مهددة في وجودها. وعليه، فلن يسعفنا إلا أخذ المبادرة لتشخيص ما بنا من علل و"داءات" ليتسنى لنا العمل على علاجها علاجا ناجعا، وقبل فوات الأوان. ما سقته أعلاه يمثل جانبا من ثقافة الانحطاط التي تتغذى من رحيق مقولات *"الراس اللي ما يدور كدية"* و *"دير ما دار جارك ولا غير باب دارك"*، و*"اللي قال ليك ما تقول ليه"* و*"ما احنا إلا*

مغاربا" و*"ما دمت في المغرب فلا تستغرب"* ، و*"كن ديب ليكلوك الدياب"* . نعم، *"الراس اللي ما كيدور كدية"* ، لكن يجب أن يدور في الاتجاه الصحيح، ففي الوضعية التي توجد فيها رؤوسنا حاليا لا بد لها من أن تدور، لكن في اتجاه الخروج من المستنقع الثقافي المنحط الذي غرقنا فيه.

الأستاذ الباحث وثقافة التخلف

سبق أن أوضحت أن وجها من أوجه قصة البحث عن الرخام لمسجد الحسن الثاني يجسد جهل المسؤولين لما، وبما يقومون به، لكن الخلل يبقى أقل حدة بكثير منه عند الأساتذة الباحثين المعوَّل عليهم مبدئيا في تصحيح المفاهيم وزرع بذور ثقافة تنشد تقدم البلاد ورقي المجتمع، وتقطع مع ثقافة التخلف والانحطاط. فحتى وإن كان المسؤولون، يجهلون في بعض الأحيان، جوانب كثيرة من مهامهم ومسؤولياتهم، فإن تصرف الأساتذة الباحثين في هذه القضية، كمثال، قد أعطى كامل المصداقية لتصرفاتهم.

ما الذي حدث في الحالة التي نحن بصدد التطرق لها؟ لماذا لم يجب أي أحد من الأساتذة الباحثين، رؤساء شعب الجيولوجيا، الفرنسي الذي أبلغهم مراد الخبيرين الايطاليين؟

الاحتمال الأول: رؤساء الشعب لم يقوموا بإطلاع زملائهم الأساتذة الباحثين بالموضوع، إما تهاونا (*"واللي معجبو الحال ينطح راسو مع الحيط"* ، ثقافة مغربية دارجية متجدرة في تربة ثقافة مجتمعنا الملوثة)، وإما لحاجة في

نفس يعقوب (*"ما تدير حسنة ما يطر باس" و"الحانوت اللي ما ناخذ كراه ما ندخلش سوقه"* ، عقلية مغربية متأخرة متحجرة).

والاحتمال الثاني: رؤساء الشعب أخبروا زملاءهم الأساتذة الباحثين، لكن لا أحد منهم تفاعل مع الأمر أو أعاره أي اهتمام.

بداية، في كلا الحالتين، كان من المفروض على رؤساء الشعب أن يجيبوا الذي اقترح عليهم الموضوع، وفي الآجال المحددة، إن كانوا فعلا يحترمون أنفسهم، بل يحترمون اسم "أستاذ باحث" الذي يحملون. السؤال المطروح الآن هو هل الاحتمال الأول معقول، أم أنه احتمال جدلي فقط؟ والجواب أنه قطعا احتمال معقول، من صلب ثقافتنا، ناطق رسمي بلسان حال عقلياتنا. ففي كثير من الأحيان يعمل رئيس الشعبة على التعتيم على الخبر، بحيث لا يخبر به إلا من هم محسوبون على حلفه، أو ينتمون لنفس المختبر أو البنية التي يشرف عليها أو ينتمي إليها، وحتى في هذه الحالة قد يتم الإخبار بانتقائية، وجرعات صغيرة محسوبة. فما لم أكن مستفيدا أنا من مشروع ما، فلن أهديه للآخر ليستفيد منه، فكما تقول المقولة الدارجية العتيدة *"لاعبين ولا محرمين"* (كان هذا زمان، من قبل، أما الآن فقد حلت مقولة أخرى: *"ما نلعب ما نخلي اللي يلعب"*، أنا لا أحسن اللعب، فسأمنع من يريد اللعب). إنها عقليات من صنف العقلية الصبيانية، بحيث يعمل الطفل جاهدا على إقصاء كل من هم حوله، حبا في الاستحواذ على كل شيء وتملكه، حتى وإن كان لا يدري لما يصلح وماذا يفعل به. إنه فقط حب تملك الشيء، وعمل كل شيء لحرمان الآخر من الاستفادة منه. وهل يعقل أن يحدث هذا

على مستوى الأساتذة الباحثين؟ للإجابة فلا أجد بدا من التطرق لوجه آخر من عقليات حب الاستحواذ على الشيء ضدا على ما يمليه العقل السليم من تفكير صائب، وما تمليه الأعراف. يتعلق الأمر بكيفية التعامل مع الكتب والمجلات العلمية بخزانات الشُّعب بالكليات. ببعض الشعب، بالكليات التي أعرفها جيدا، فإن كثيرا من الأساتذة الباحثين يوجد في حوزتهم رصيد هام متقادم، عبارة عن لائحة طويلة وعريضة من المراجع العلمية التي تحولت مع مرور الزمن إلى ملكية خاصة، بحيث باتت لا تحسب على خزانة الشعبة إلا من باب التوثيق. وعليه، فمن أراد مرجعا من المراجع المحتجزة في المكتبات الشخصية، فما عليه إلا أن يتودد ويتملق لمن سطا عليه وتمَلَّكه، ويكون ممن عندهم النفس الطويل للاستمرار في تحمل المماطلة، حتى وإن كان في شبه المؤكد أنه لن يعطيه إياه. ولماذا لن يعطي إياه؟ لأنه في شبه المؤكد أيضا أن الآخر لن يعيده له، أو على الأقل سيجرجره طويلا قبل إرجاعه له *"كنعرف بعضنا البعض أش كيسوى"*. طبعا ليست هذه خاصة برجال التعليم العالي، فهي من صميم ثقافتنا كمجتمع، بحيث يكفي أن تعطي أحدهم كتابك أو يتفضل هو بالسطو عليه من تلقاء نفسه، حتى يدخل في عالم المفقودات، وفي أحسن الأحوال لن يزيد على تصفحه، لكن المهم أن يحتجزه. ومادام هذا هو حالنا كمغاربة مع الكتب والمجلات وما إلى ذلك، فلماذا التشنيع بالأستاذ الباحث بهذا الخصوص؟ لأنه من المفروض فيه أن يعمل هو على كسر دورة هذه الثقافة المقيتة حتى لا تعيد إنتاج نفسها، فلا يعقل أن يندمج الأستاذ الباحث في ثقافة مجتمعه المتخلفة،

مع أن المطلوب منه هو تنقيح المجتمع بثقافة سليمة متحضرة، ثقافة الحداثة الحقيقية لإسعافه في إيقاف مسلسل تدني الأخلاق والمعاملات وتدهورها.

من المعلوم أنه في كثير من الأحيان تكون هناك نسخة واحدة لكتاب ما أو لمجلة علمية في خزانة الشعبة، مما يجعل من الاستحواذ عليها من طرف أحدهم عملية سطو موصوفة، حتى وإن لم تسمى بمسماها. أفلا يعد احتجازها القسري عند أحد الأستاذة الباحثين منعا للآخرين من الاستفادة منها؟ نعم، لقد أصبحنا كمغاربة، كيفما كان مستوى أحدنا وعمله ومنصبه، لا نفرق بين الملك العام والملك الخاص، فكل ما قد يقع تحت اليد فهو قابل للتمليك والتحفيظ.

بالله علينا، هل بمثل هذه العقليات المتحجرة يمكننا رفع شعار التحدي العلمي العملي (وليس الشعاراتي المعهود) لجعل المعوقات الرسمية والغير الرسمية، التي وضعت في طريق البحث العلمي، تتحول إلى قاطرة للانطلاق في اتجاه بناء نهضة علمية شاملة تخدم الفرد والمجتمع، البلاد والعباد؟ أليس الأساتذة الباحثون هم المعول عليهم لوضع أسس ثقافة "حداثية" تحديثية حقيقية سليمة، ثقافة علمية تحديثية تغير ما بصلب الواقع المرير من عوامل الإحباط والانحطاط.

دائما في سياق رصد عوامل البوار، عوامل التدمير الذاتي، التي تفرزها تصرفات بعض من يرجى منهم إرساء عوامل النهضة بوسائل الدفع الذاتي، هناك ما هو أدهى وأمر. فالأدهى في الأمر هو ما أبلغني إياه مسؤول عن خزانة وزارة الطاقة والمعادن من أن الطلبة "الباحثين"، رجال

الغد، يعمد بعضهم إلى مجلة علمية متعددة المواضيع فيقتطع منها الصفحات الخاصة بالموضوع الذي يهمه، أو بكل بساطة حرمان من يهمهم الأمر من الاستفادة منه. نعم، إلى هذا الحد فعلت عوامل التدمير الذاتي فعلها، بحيث بلغت الرداءة مبلغها. فعلى من المُعوَّل إذا لإصلاح حال البلاد إذا ما بلغ الحس الثقافي هذا الحد الذي لا يدنوه أي حد على الإطلاق من انعدام الإحساس بالمسؤولية، وعدم الاكتراث بالمخاطر التي تهدد أمننا المعرفي والاجتماعي، الفردي والجماعي؟

ثم هل الاحتمال الثاني وارد؟ هل يعقل ألا يتفاعل الأساتذة الباحثون مع الأمر بجدية في حال إخبارهم بالأمر من طرف رؤساء الشُّعب؟ نعم، قد لا يتفاعلون في حالة ما إذا كان الايطاليان يريدان معطيات مدققة ومحكومة بآجال ضيقة. فمن خصوصيات البحث الجيولوجي بالجامعات المغربية، أنه ذاتي التمويل (من طرف الباحث نفسه)، غير منفتح على ميادين البناء والتعمير والأنشطة الاقتصادية ذات الصلة، كما هو مؤسس له في البلدان المتقدمة. نظرا لهذه الأسباب، وبغض النظر عن الجانب المعدني لبعض الأبحاث المختصة، فإن الباحث المغربي لم يعر، في غالب الأحيان، كثير اهتمام للجانب التطبيقي المحض لأبحاثه، وهو الأمر الذي يجعله لا يمتلك المعطيات الدقيقة والتفصيلية بهذا الخصوص، وهو جانب له أعذاره الموضوعية (الحرس على عدم إضاعة إمكانياته المتواضعة فيما لا يعود عليه بالنفع المباشر).

ثم إن هناك جانب العقليات المستحكمة في سلوكياتنا كباحثين، فبدل أن ننتظم في مجموعات متكاملة متعددة الاختصاصات في البحث العلمي، ونعمل على فرض التعامل معنا ميدانيا، عبر الحقائق على أرض الواقع، على الصعيدين الوطني والدولي، بقينا ونبقى "متشرذمين"، متفرقين، ننتظر من يأخذ بأيدينا ليستعملنا لتنفيذ أجندة أبحاثه. قد تؤسس مجموعة للبحث، وتضع لها أهدافا وتسطر لها برامج للعمل لبلوغ الأهداف المحددة، إلا أنها كثيرا ما تؤول إلى الفشل بسبب انعدام الحس بالمسؤولية عند الكثيرين ممن لا يحكمهم الانضباط والالتزام بما تمت برمجته. وكثيرة هي الأعذار الواهية التي يتم اختلاقها لعدم الامتثال لما يتم برمجته من مهمات البحث والتنقيب الميدانية في ميدان الجيولوجيا كمثال. إنها أعذار من وحي ثقافة الرضا عن النفس بالشهادة والمنصب، أما ما تبقَّى فيعد من الفضول والكماليات التي يتم الاستغناء عنها لأدنى عذر (المراجعة مع الأولاد ونقلهم من وإلى المؤسسة التعليمية التي يدرسون بها، و... .). لكن في بالمقابل، إذا كان الأمر يتعلق ببرنامج بحث أحدهم، قادم من الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، تجد نفس الباحث المغربي، الذي عمل بالأعذار للتملص من الالتزام مما اتُفِقِ عليه مع زملائه المغاربة يلقي بها وبما هو أكبر منها جانبا، ليلتزم ولأيام ولياليي عديدة في بعض الأحيان بملازمة الآتي من بعيد في حله وترحاله. يعمل على تهيئ كل ما يتطلبه مجيء الأجنبي وإقامته، وما أن يصل حتى يتفرغ له بالكامل. إنها مفارقات غريبة، لكنها ليست بغريبة عن ثقافة الانبهار والانبطاح للآخر، بدل التعامل معه بعزة نفس

وندية علمية. إنها من صنف ثقافة أصحاب قوارب الموت الذين يرون في الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط جنة المأوى. وخير ما ينطق بهذا النوع من الثقافة ما سبق لي أن أوردته في كتاب "صرخة مغربي، التربية والتعليم وثقافة مجتمع، اختلالات ومعاطب".

إنها قصة غنية عن التعليق لشاب مغربي من صنف ذوي الأفكار التي تلفها الضبابية حتى انعدام الرؤيا. مواطن شاب من لفقيه بن صالح (قصة حقيقية كما قيل لي)، ممن رضعوا من ثقافة عدم الثقة بالنفس واليأس، ومن الذين نقموا على مجتمعهم ، يملك أربع (4) هكتارات من الإرض الفلاحية ورثها عن أبيه. عمد الشاب إلى بيع هكتار ليتسنى له المغامرة بحياته في قوارب الموت مع باقي المغامرين، طلبا لبلوغ جنته الموهومة على الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط. توجت المغامرة بالنجاح، وبلغ الأرض الموعودة في جنوب إسبانيا، وتوفق في العثور على عمل هو ومجموعة من *"الحراكة"*، عند *"السنيور لوبيز"*، صاحب ضيعة بمساحة هكتار يُشغِّل بها العشرات من أمثاله. "لوبيز" رجل متقدم في السن شيئا ما، دائم الحركة، يضع فوق رأسه قبعة، وهو دائم الحضور في ضيعته. فكلما تهاون أحدهم لحظة، طلبا لقليل من الراحة، لا تترك له عين "السنيور لوبيز" الذي يتابع كل حركاتهم أي مجال لذلك.

بدأ الضباب ينجلي عن عيني وأفكار صاحبنا من لفقيه بن صالح، فاستغرب لحاله وتعجب من وضعه: بعت هكتارا من الأرض لأغامر بنفسي في المجهول لأجد نفسي في الأخير مستعبدا، أنا ومن معي، عند من عنده ما

بعته لأجيء إليه بمحض إرادتي. هل يعقل هذا؟ أين ذهب عقلي، وأين كان؟ هل أنا فعلا رجل سليم الفكر، عادي؟ رجل مسن كفء، لا يتوقف عن الحركة، لا يمتلك إلا ربع ما كنت أملك، لكنه يمتلك العزيمة والمبادرة وحب العمل، يشغلني عنده. كيف، وأنا الشاب الجريء الذي تحدى خطر قوارب الموت الذائع الصيت، لم أتمكن حتى من معرفة قيمة ما أمتلك. لم يضيع صاحبنا كثير وقت في التفكير، فالأمر بديهي بداهة الشمس الوضاءة في عز النهار المشمس. أوحت له أفكاره أن يذهب إلى أقرب سوق ليشتري نفس قبعة "السنيور لوبيز" قبل العودة إلى وطنه وموطنه، حيث لازال يمتلك ضيعة بثلاثة أضعاف مساحة من شغله وتعلم منه ثقافة العمل وترك القيل والقال والانغماس في الأحلام والأوهام.

لقد تعلم صاحبنا من مغامرته أن جنته الأرضية جد قريبة منه، ما تبقى منها يعادل ثلاث مرات جنة "السنيور لوبيز" التي غامر بحياته بحثا عنها. ولكي لا ينسى أو يتناسى، فقد جاء بالدليل على ذلك والمحفز على العمل حتى وإن تقدم به العمر، ألا وهي نفس قبعة "السنيور لوبيز". اشتراها ليضعها فوق عمود غرسه في الأرض، في وسط ضيعته، ليتذكر نظرات "لوبيز" إليه كلما فترت همته في العمل، أو وسولت له نفسه التفكير في الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، قبلة من أضعناهم من شبابنا وضيعناهم.

لو كنا تعلمنا ممن تعاملنا معهم ونتعامل، من الباحثين الأجانب (فرنسيين وغيرهم) كما تعلم صاحبنا من لفقيه بن صالح من "السينيور لوبيز" لتحولنا إلى قاطرة نفاثة كهرومغناطيسية، قادرة على جر كل عربات المجتمع

المحملة بالموارد البشرية الخامة، وبالسرعة اللازمة، في اتجاه أوراش تصنيعها كلبنات صالحة للتشييد والبناء. صاحبنا من الفقيه بن صالح شاب عادي، غير مثقف كما يبدو، لكنه، استوعب الدرس بسلاسة فاتخذ القرار بدون عناء ومن غير تفلسف؛ ألا يُفترَض أن تكون الأمور بالنسبة لنا، كأساتذة باحثين وباقي المثقفين، أوضح منها عند هذا الشاب؟ وإذا كان الأمر كذلك، فمتى سنأخذ القرار الصائب وننخرط في إرساء ثقافة التحديث الفعلي للمجتمع، التحديث العلمي، بعيدا عن شعارات الحداثة الفارغة والمظاهر الفولكلورية؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، كما يبدو لحد الآن، فما هو موقعنا من الإعراب على صعيد المنظومة الثقافية للمجتمع؟ كيف لنا بعد كل هذا أن نتفلسف ونتقعَّر ونتمعَّر في الكلام أمام ظاهرة شرود أفكار أطفالنا وشبابنا وهم يحلمون بجنة وهمية، ضبابية لا وجود لها على الأرض ولا في السماء؟ كيف لنا أن نتفلسف وملكات شبابنا قد عُطِّلت، فانهزمت نفسيتهم بضياع مفاتيح والجد والندية والاجتهاد في شخصياتهم. لقد عملنا (أفرادا وجماعات وعلى كل المستويات) على تشويه مفاهيم الحداثة الحقيقية المتجلية في تصرفات وتعاملات المجتمعات المتقدمة، ونتظاهر بالتباكي عليها في خطاباتنا وتنظيراتنا لنخادع أنفسنا ومن يقتفون خطانا. إنها محاولة هروب المرء من نفسه، من ظله، فكيف له السبيل إلى ذلك؟. فكما يقول المثل "كيف للظل أن يستقيم والغصن أعوج"؟

ضيعنا أنفسنا فأعطينا لأطفالنا جرعات مركزة من الهزيمة النفسية، وأسوأ ما يتصور الاقتداء به في كل شيء. فكما سنرى فيما بعد، لم نعلم أبناءنا

كيف يمتلكون نواصي أسلحة الحداثة الحقيقية للمجتمع، ولم نعمل على ربطهم بماضي آبائهم وأجدادهم الساطع الرائع في كل فنون العلوم والمعارف والتمدن والتحضر كما يشهد بها الغربيون الشرفاء وكما هو معترف به بالصوت والصورة في التلفزيون الألماني في أفلام وثائقية قصيرة للباحث الألماني في ميدان التاريخ "طوماس شوتز" (Thomas Schuetz). يقول هذا الباحث في ختام الفيلم الثالث **"اعتقد بأن الثقة بالنفس في مجتمعات الثقافة الإسلامية عانت الكثير من عدم استعداد الغرب حتى يومنا هذا بالاعتراف الحقيقي بفضل إنجازات العرب والمسلمين العظيمة. حتى إلى يومنا هذا يشعر الكثير من المسلمين بعقدة التأخر أو النقص أمام الغرب لأنهم لا يعرفون انجازات أجدادهم، ولأنهم لا يعرفون أن مستوى تقدمنا اليوم في مجال علم البصريات والطب والميكانيكا وقياس الوقت، بدون اختراعات العلماء المسلمين لم يكن من الممكن أن نصل إليه"**.

فمصيبتنا أننا لا نبحث لتلبية متطلبات مجتمعنا الحاضرة والمستقبلية، ولا نبحث في ماضينا المغيب عنا لربط الأغصان والفروع بالجذور التي تمدها بالمواد المغذية الضرورية واللازمة للنمو، فأصبحنا عالة على غيرنا وعلى أنفسنا وأضعنا حاضرنا وضببنا مستقبل أبنائنا.

ثقافة تغذيها الهزيمة النفسية

بالموازاة مع عدم التزام الباحثين بما قد يسطرونه من برامج للبحث فيما بينهم، فقد تجدرت في أذهاننا كمغاربة ثقافة الاتكال على الغير، وأن الغربي

لا يمكن الاستغناء عنه بأي حال من الأحوال. إنها نظرة من منظور ثقافة من حكم على نفسه بالدُّونية والصَّغار، وسلم لغيره بالسطوة والعلو في كل شيء. إنها نظرة من منظور ثقافة من استحكمت في نفسه الهزيمة والإحساس بالنقص كما قال المؤرخ "طوماس شوتز". إنها نظرة لن تتغير إلا بإيجاد من يتمكن من فك أغلال الهزيمة النفسية كما حصل مثلا في الثمانينات من القرن الماضي في ميدان ألعاب القوى، حيث حطم العداء سعيد عويطة الحاجز النفسي لأسطورة العدائين الإنجليز، والغربيين، الذين لا يقهرون ولا يغلبون. فقبل مجيء هذا العداء الذي تفوّق على نفسه قبل كل شيء، بحيث حصنها بزرع الثقة فيها وفي إمكانياته، قبل أن يتفوق بالجري على منافسيه، على عكس عدائي العالم الثالث الذين كانوا يدخلون إلى التباري منهزمين قبل انطلاق السباق. ولقد تفطن المرحوم الملك الحسن الثاني في وقتها لهذا المعطى، لهذا العامل النفسي الخطير، فلعب إعلاميا على إظهاره جليا وتخليده بحيث أطلق إسم العداء سعيد عويطة على القطار السريع الرابط بين الرباط والبيضاء آنذاك. وفعلا كان لعويطة تأثير سحري على نفسية ممارسي ألعاب القوى المغاربة والمغاربيين والعرب والأفارقة فيما بعد ولحد الآن.

من خلال حالة هذا العدَّاء، تجلت معادلة تغيير العقليات المنهزمة نفسيا والمكبلة للعزائم كما يلي:

- وجود من يرفع التحدي، بثقة نفس وهمة عالية، ولو كان شخصا واحدا،

- احتضان رافع التحدي رسميا وشعبيا،
- تفاعل إعلامي كبير.

إذن، فالمعادلة واضحة، والوصفة جاهزة، فما علينا إلا أن نعمل على تعميم هذه الحالة التي ظلت حبيسة عالم الرياضة، وألعاب القوى على الخصوص، على ميادين البحث العلمي والاختراعات واكتساب المعارف والكفاءات، مع البحث عن وسائل الدفع الذاتي الكامنة في ماضينا المجيد وتجليتها للناشئة. فلا بد من تقصي ذوي العزائم الراسخة والهمم العالية من أصحاب الكفاءات في كل الميادين التي استشرت فيها روح الهزيمة النفسية، والعمل على إخراجهم من الظل إعلاميا، وعلى كل المستويات لاتخاذهم كمفاتيح لخزائن الطاقة المختزلة فينا كمغاربة، والتي جعلت شبابنا يواجهون حتى خطر أمواج البحر العاتية، القاتلة، بحثا عما تمليه عليهم مخيلتهم من أوهام. والدليل القاطع، هو أن المغربي الذي يتألق في ميادين البحث العلمي وغيرها، خارج بلاده، هو نفسه المغربي فوق أرض بلده، لكن مع وجود فارق كبير، هو أنه غير مكبل بثقافة الهزيمة النفسية وفقدان الثقة في مقدوراته ومؤهلاته هناك.

المسؤولون عن ثقافة الهزيمة النفسية

في ميادين القيام بالأبحاث والدراسات وإجراء الخبرات، كثيرة جدا هي الحالات التي يعهد فيها للأجنبي، بحيث يعطى كل الإمكانيات المادية والتسهيلات الضرورية للقيام بما هو مطلوب منه بالرغم من وجود

الكفاءات الوطنية التي يمكنها أن تنجزها على أحسن وجه وبأقل النفقات المادية. بل قد يكون الأمر لا يتطلب كثير خبرة في بعض الأحيان، بل فقط توفر المعطيات كما سبق وأن رأينا مع الايطاليين وقصة "مقالع" الرخام. نعم، هناك بعض الصور السلبية لباحثين مغاربة لم يقوموا بما التزموا به، لكن لا يمكن أن يكون هذا مبررا كافيا لتعميم الحكم ولتجاهل مقدوراتنا كشعب له تاريخ قديم عظيم في تعليم الغرب أصول الرقي والحضارة وإرساء قواعد البحث العلمي، كما بدأ يتجلى واضحا حتى عند الغربيين أنفسهم. إنها ثقافة تسيء إساءة بليغة بحاضر البلاد ومستقبلها، من حيث العمل على تثبيت دعائم الهزيمة النفسية والإحساس بالدونية والركون للأمر الواقع *"ما احنا الا مغاربا، لبغيت المعقول سير لبرَّا عند الشرفا"*. نعم، إنه الاستسلام للأمر الواقع مع والتسليم بالشرف والعزة للغربي. لماذا درسنا إذا، وأنفقنا الملايين، بل الملايير، على تكوين أطر لا نثق بها؟ هل فقط للحصول على الدبلوم، ثم المنصب لتلميع المركز الاجتماعي والتباهي به؟ هل يدخل كل هذا فقط في الحسابات السياسية الضيقة من أجل التمويه والتظاهر بأننا نقتفي أثر الدول المتقدمة، بينما الحقيقة هي أننا لا نؤمن بمقدراتنا وقدراتنا؟

في أواخر التسعينات من القرن الماضي، اجتمعت مع المدير العام لمؤسسة خاصة تعمل، في جانب من جوانب اهتماماتها، في الأبحاث المعدنية، وذلك من أجل إبرام معاهدة تعاون علمي، أحصل بموجبها على بعض التموين لأبحاثي العلمية الميدانية، مقابل إنجاز خرائط جيولوجية لهذه المؤسسة.

اتفقنا على المبدأ وطلب مني المدير العام دراسة الاتفاقية مع المسؤول المباشر على الجهة التي أجري به أبحاثي. وحتى لا أطيل فيما لا طائلة منه، فالمهم في هذه القصة هو طريقة كلام وتعامل هذا المسؤول الميداني معي، بحيث عمل على حسم الأمور منذ البداية قائلا أن له لائحة سوداء بأسماء أساتذة باحثين (فلان وفلان، و...)، سبق له أن تعامل معهم، لكنهم لم يلتزموا بما اتفق معهم عليه، وأنه لن يترك أبدا أية مناسبة تمر دون أن يشهّر بهم، ويعترض على أسمائهم كلما سنحت له الظروف بذلك. وجدت نفسي جد محرج، فإما أن أقف عند هذه المحطة وأذهب إلى حالي سبيلي احتجاجا على هذه الطريقة الغريبة في التعامل معي (أغلب أبحاثي قمت بها بإمكانياتي الخاصة، فلست هنا لطلب المعونة أو الصدقة، بل لإبرام اتفاقية للقيام بدراسات ميدانية تستفيد منها هذه المؤسسة)، وإما أن أتملك أعصابي وأقبل التعاون مع المؤسسة التي يمثلها هذا الشخص، وبشروطه، وأنجز ما سنتفق عليه، كما يجب، لكي أبين له بالفعل، لا بالقول، أنه يخطئ حين يعمم أحكامه الجاهزة. نعم، لم يتكلم هذا المسؤول من فراغ، بل انطلق من معطيات في حوزته، ليقول لي بطريقة غير مباشرة، أن أفكر قبل أن ألتزم بما أنا مقبل عليه؛ وعليه، فلو ذهبت إلى حال سبيلي فسيفهم أنني استشعرت أنني غير قادر على الوفاء بما سألتزم به معه، كمن سبقني، وهكذا سأسهم في تعميم ما عنده من أحكام مسبقة جاهزة على الباحثين المغاربة. قبلت الاتفاق بما فيه من حيف مادي ظاهر، لأنني كنت في موقف ضعف، مثقل

الكاهل بأخطاء من سماهم لي (أعرفهم)، ثم كفرد (لا كمجموعة) هو من طلب إبرام هذه الاتفاقية.

أعطت الأبحاث أكلها، بحيث تم إنجاز ما طلب مني قبل الآجال المتفق عليها، لكن فيما يتعلق بصاحبي، المسؤول الميداني عن الاتفاقية، لم يعمل على السمو بتعامله معي إلى المستوى الذي تقتضيه الأعراف بهذا الخصوص. فلقد كانت لنا محطات، متفق عليها في الاتفاقية، للاجتماع فيما بيننا لتقييم ما تم إنجازه، إلا أنه بدل أن يعمل صاحبي على إخباري بموعد كل لقاء ومكانه مسبقا، كان يتصل بي تلفونيا من الدار البيضاء ساعة أو ساعتين قبل وصوله إلى الرباط، في طريقه إلى جبل عوام حيث تستخرج المؤسسة المذكورة بعض الأنواع من المعادن، ويطلب مني ملاقاته في المكان الفولاني على جانب الطريق. أوضحت له بلباقة، منذ الوهلة الأولى، أن هذه اللقاءات يجب أن تكون حسب الأصول، كما يقول المصريون، بحيث يتصل بي ونتفق على اليوم والساعة (تحديد الموعد)، حتى لا يخل أي منا بما له من التزامات أخرى. قال لي أنه استدعي للحضور في البيضاء (الإدارة العامة) دون سابق إنذار، وأنه استغل رجوعه للقيام بهذا اللقاء، فظننت أنه استوعب ما قلته له ولن يعيد الكرة خلال اللقاءات الباقية. لكن المؤسف في الأمر هو أنه لم يعر أي اهتمام لما قلته له، فلم يتورع في إعادة نفس التصرف الذي يتماشى ومقتضيات عقلية احتقار بعضنا البعض، عقلية التخلف التي تمليها ثقافتنا المكبلة. فبالنسبة إليه، فهو *"الشَّاف"*، *"لمعلم"*، وأنا المستخدم، أجري وراء الدرهم، فما علي إلا أن أمتثل للأوامر

إن أنا أردت ألا يسخط علي و"يقطع علي الرزق". التقيت به على مضض، وعملت على إفهامه أن هذه هي آخر مرة أقبل فيها هذه الطريقة في التعامل. افترقنا وظننت أنه استوعب ما قلته له هذه المرة، لكن كما يقول المثل الدارجي عندنا *"ما في الهم غير اللي كيفهام"* و *"لمن كتعاود زبورك آ داوود"* و *"الحر بالغمزة والعبد بالدبزة"*... فكيف للعقليات المتحجرة الملوثة التي أنتجت ثقافة التخلف أن تعي ما تقتضيه أعراف ثقافة التقدم والازدهار؟ عاود صاحبي، المسؤول المباشر، الكرَّة واتصل بي في حوالي الساعة الواحدة والنصف بعد الزوال، وطلب مني لقاءه بعد ساعة ونصف في المكان المعلوم، لأسلمه بعض التقارير المتفق عليها. هنا ثارت ثائرتي...، فأسمعته ما لم يسمعه من قبل من أحد، ولا من بعد، وما لم أسمعه لأحد غيره، وختمت له بالقول أنني لم أعد ألتزم بما اتفقنا عليه، ولا أريد منه شيئا، ولن أسلمه شيئا، وأنه يكفيني نفعا ما توصلت إليه من حقائق علمية لم أكن لأتوصل إليها لولا ذهابي إلى المنطقة المعلومة في إطار ما اتفقنا عليه. فوجئ صاحبي مفاجأة لم يكن يحسب لها أي حساب، وبعد فترة، حاول فيها كسر الهجوم المباغت بتهديدات من صنف *"ستكون أنت هو الخاسر في الحاضر والمستقبل"*، وما إلى ذلك، لكن انقلب المزاج بعد أن قلت له "سأغلق الاتصال، ولن تسمع كلامي من بعد... وأصبح يترجاني، وأن ظروف عمله لا تسمح له بالالتزام بمواعيد مسبقة وما إلى ذلك من أعذار من صميم ثقافة وعقليات صانعة للتخلف. إلا أنني متيقن أن الحقيقة قطعا تماما غير ما قال، بل الحقيقة هي أنه "فمن تكن أنت حتى أتصرف معك

بهذه الطريقة التي لا نتعامل بها إلا مع *"لكوار"* ، مع *"الشرفا"* ؟ أما نحن *"فما احنا إلا مغاربا اصاحبي، كنعرف بعضنا البعض مزيان"*.

وهنا أستحضر ما حكاه لنا أحد الفرنسيين ونحن في الطريق للقيام ببعض الدراسات الجيولوجية في شرق الأطلس الصغير في إطار ملتقى علمي دولي. حكا حادثة عايشها عندما كان يعمل بالمملكة العربية السعودية لبعض الوقت. يتعلق الأمر بكيفية استقبال ثلاثة باحثين أمريكيين من بينهم مصري الدم والأصل. استُقبل اثنان من الأمريكيين بحفاوة وسيقا إلى قاعة فخمة للانتظار، بينما لم يعر أي اهتمام للثالث الذي لا يبدو عليه أنه أمريكي من هيأته، بل عربي من دمه. في البداية، لم يفهم الأمريكيان الأصل ما يحدث، فلما تبين لهم الأمر، ثارا واحتجا بقوة على السعوديين الذين استقبلوهم. أرادوا التوجه إلى السفارة الأمريكية للاحتجاج على ما حدث، فبدأ المستقبلون يترجونهم ويقدمون لهم الاعتذارات الواهية، ومن بينها أنهم حسبوا أن زميلهم ليس أمريكيا. ازداد الأمر تفاقما بعد هذا الاعتذار الذي يبدو أقبح من الزلة عند من يفكر بمقتضيات التحضر والتمدن، إلا أن الأمريكي المصري الأصل المسكين تفهم الأمر وعمل على احتواء ما حدث ليطوى الملف. إنه ملف متشعب تشعب عقليات شعب، بل شعوب، أشربت ثقافة صناعة التخلف والتردي والانحطاط إلى أدنى المراتب وعلى كل المستويات، فكما يقال "المصيبة إذا عمت هانت". ثم ، فكما قلت، فإن التردي والانحطاط نتاج لتطور ثقافة التخلف التي تعمل على تنويعها وتعميمها عقليات متجاوزة تصدر عن أدمغة قد عششت فيها الهوام

"الرتيلا" (العنكبوت) و*"البوبريص"* أو الوزغ (الحيوان الزاحف الذي قد يتجول على حيطان وفي أسقف البيوت المسكونة).

التقيت بصاحبي، المسؤول المباشر، في المكان المعهود فيما قبل، فاستقبلني وهو ممتن لي بكوني لم أضع ما قلت موضع التنفيذ، ثم أعاد الاعتذار عما صدر منه من تصرفات غير لائقة فعلا نظرا لظروف عمله، وأنه سيعمل فصاعدا، فيما تبقى، على أن يتم اللقاء المتفق عليه، في غير هذه الظروف. أرد أن أسلمه الوثائق المتفق عليه وأذهب إلى حال سبيلي، لكنه أصر على أن أصحبه إلى أحد المقاهي "الفاخرة"، وهناك أعطيته الوثائق (تقارير علمية، من غير الخرائط التي لم يحن موعدها المتفق عليه)، فلما تصفحها لبعض الوقت، سُرَّ بالنتائج التي تم توصلت إليها في إطار ما اتفقنا عليه وفي الآجال المحددة. فيما بعد، سلمت الخرائط المنصوص عليها في الاتفاقية للمؤسسة الرئيسية بالبيضاء وتسلمت منها الغلاف المالي الذي تم الاتفاق عليه، وهكذا طويت الصفحة.

قد يقرأ صاحبي، من كان "المسؤول المباشر" الذي أوردت قصتي معه، ما هو مكتوب على بعد مسافة زمنية طويلة، فلا أدري كيف ستكون ردة فعله، خاصة وأنه قد غادر فيما بعد هذه المؤسسة. فليست العبرة في هذه القصة في تصرف صاحبي هذا بعينه أو في ردة فعلي أنا، بل العبرة في طريقة تعاملنا فيما بيننا، بحيث تختزل القصة جانبا من جوانب عقلياتنا كمغاربة، حيث نستأسد على بعضنا البعض، ونتمسح بالآخر وننحني، بل وننبطح له. فكما يقال "إذا ظهر السبب بطل العجب"، عقلياتنا تتماشى وحيثيات صناعة

التخلف الذي نعيشه، ومع ذلك نرى أنفسنا أننا من أذكى خلق الله فوق الأرض. *"المغربي شاطر، مطور، ما درهاش به، فين ما مشا قافز"*، إنها العزة بالمعرة، إنها العزة في غياب مستلزماتها ومقتضياتها، إنه الرضا عن النفس بما يهينها وينتقص من شأنها. قد يكون عزاؤنا أننا لا نتصرف ونتعامل لوحدنا بمقتضيات التخلف، كما أشرت إلى كذلك في قصة الباحثين الأمريكيين مع السعوديين، حتى وإن كان الأمر أقل حدة عندهم في جوانب أخرى على ما أعلم. وعليه، فأينما وجد التخلف مستشريا ومستحكما، فهو ابن بيئته، حيث العقليات المتخلفة صانعة ثقافات الجهل والتأخر.

نعم، التخلف ابن بيئته، ابن مجتمعه، فإذا نحن رجعنا إلى خزان الهزيمة النفسية على المستوى الشعبي نجده مشبعا بالرؤى النمطية السلبية لكل ما هو مغربي. فمثلا، عندما يراك القروي، أنت المغربي مثلا في مهمة بحث جيولوجي بمنطقة ما، فإن كلامه معك لا يخلو من نبرة التعجب السلبي *"شحال ديال لكوار دازوا من هنا وما القوا والو"*، وهو ما معناه (كم من الغربيين مروا من هنا ولم يجدوا أي شيء). لسان حاله ينطق ب"ماذا يمكنك أن تفعل أنت آ السي المغربي، وقد مر من هنا أسيادك *لكوار*"؟ إنها هزيمة نفسية غائرة في الأعماق ومستحكمة في المنظومة الثقافية والعقليات، بحيث تحولت إلى ثقافة وجدانية متجدرة. والخطير في الأمر، هو أن هذه الهزيمة هي التي تغذي عقليات النخبة المثقفة، فتحولت بحكم الواقع إلى نهج عام وإلى طريقة تفكير مستحكمة في العقول، مثقلة للأبدان ومكبلة للعزائم. فبدل أن تعمل النخبة على اقتلاع هذه النمطية السلبية من

ثقافتنا الشعبية، فقد تشبعت بها هي نفسها، بحيث عملت بذلك على تسربها إلى أعماق فكر المغربي ووجدانه، حتى أصبح هو من يطلق الأحكام الجاهزة الغير اللائقة على نفسه ولا يجد في ذلك أدنى حرج، بل لا يبدي أي استعداد لمقاومتها.

ولمن أراد أن يقيس مدى تفشي هذه الظاهرة السلبية في أوساط الكثير من النخب المثقفة المفكرة، فما عليه إلا أن يستمع لمن يتبارون في الحديث فيه فيما أصبحوا يتقنونه مما توفره الفضائيات من أخبار علمية وأفلام وثائقية عما يتم اكتشافه وتداوله في العالم الآخر (الذي يعمل بآليات صناعة التقدم)، الذي هو بالطبع ليس عالمنا كما حكمنا بذلك على أنفسنا. فعلى منوال القيل والقال المتفشي في المجتمع كلون من ألوان الثقافة الشعبية السائدة، تجد نسبة عالية من أفراد النخبة، في أماكن عملهم، يتبارون في استعراض ما رأوه بأم أعينهم من اكتشافات على الفضائية الفولانية، كل حسب اختصاصه طبعا، بحيث ترى أحدهم معجبا بما يقدمه للمستمعين إليه، كأنما الاكتشاف اكتشافه، والسبق سبقه. نعم، نتكلم عن الآخر كأنه من جنس آخر خارق للعادة، آت من كوكب آخر، رأسه غير رأسنا، عقله غير عقلنا ومؤهلاته الفكرية غير مؤهلاتنا.

حُكمُنا على بعضنا البعض نابع من ثقافة *"شكون يكون هو؟ ما تكبر ليهش الشان، ما احنا إلا مغاربا كيعرف كل واحد منا الآخر أش كايسوَا"*. ويذكرني تعاملنا كمغاربة فيما بيننا بموقف مصلحتي الضرائب عن السيارات والجمارك، التابعين لوزارة المالية، من التعامل بالشيك المفروض

أن تكون هي الضامنة للتعامل به. فبدل أن تعطي هذه المصالح القدوة والمثال للمواطنين في التعامل بالشيك بكل ثقة، فإنها تتميز عن باقي المصالح في البلاد، حتى الخاصة منها، برفض التعامل به إن لم يكن موثقا (certifié). إنه الاستهتار بمغربية المغربي وبوطنيته، وانتقاصه من شأن نفسه بنفسه، قبل أن يتأتى النقص من غيره. يعد التعامل مع الشيك من طرف مصالح وزارة المالية انتقاصا من هيبة الدولة، وازدراء بصلاحيات الوزارة، وإنه لأمر غريب جدا. فبما أن أجهزة الوزارة لا تستطيع ضمان التعامل بالشيك بكل ثقة، فلماذا تصدره أصلا، ومن سيثق فيه إذن، ومن سيعمل على إرساء هذه الثقة؟ أليس الشيك مضمونا من الدولة، ووزارة المالية هي الساهرة على إرساء دعائم الثقة للتعامل به، تماما كالتعامل بالأوراق والقطع النقدية؟

رفض أحد المكلفين بقبض الضريبة على السيارات استلام الشيك ما لم يكن مصادقا ومؤشرا عليه من طرف المصلحة البنكية المصدرة له، ورفض أي نقاش معي بخصوص الموضوع، وأشار إلى ورقة معلقة فوق رأسي تفيد برفض الشيك الغير موثق. وأمام إلحاحي على تقصي حقيقة هذا الأمر، وضح لي أنه، كموظف، هو المسؤول أمام إدارته عن كون الشيك سليما أو لا، وأنه هو المطالب بتأدية القدر المالي الذي به إن تبين أنه فاسد (كامتلاك دفتر الشيك مع أن الحساب قد تم غلقه من قبل مثلا وما إلى ذلك من الحالات المفترضة). ولتأكيد كلامه، قال لي أن زميلا له وجد نفسه مضطرا ومطالبا بالأمس بالذهاب إلى مدينة تيفلت، للبحث عن أحدهم أعطاه شيكا

تبين أنه قد أغلق حسابه بالبنك المسلمة لدفتر الشيكات. إن كان ما ساق لي كمثال حي وقع حقيقة، وأظنه كذلك، فإن الأمر يعد استهزاء واستهتارا بالموظفين العاملين بهذه المصلحة وبالمواطنين، أصحاب السيارات، وبهيبة الدولة. ما الذي يمنع مسؤولي وزارة المالية (خاصة قابضي الضرائب) أن يحدثوا مصلحة مختصة في النظر في مثل هذه الحالات والعمل على متابعة المتلاعبين بأمر الشيك بصرامة في أفق توطيد الثقة في التعامل به وإعطائه القوة اللازمة في التعاملات؟ لو حَذَت المراكز التجارية وغيرها من أماكن البيع والشراء حذو مصلحتي الضريبة عن السيارات والجمارك في رفض التعامل بالشيك، فلن يبقى للتعامل به أي محل من الإعراب المالي. إنه لأمر غريب أن تصدر الأبناك الشيكات وتتعهد وزارة المالية بضمان التعامل بها كما تفعل الدول المتقدمة، وفي نفس الوقت تكون مصالحها هي أول من تخرق القانون بالانتقاص من شأنه. فمما هو معلوم بداهة ومفروض منطقا، أن صاحب فكرة ما، هو الأول من عليه أن يؤمن بها ويعمل على الترويج لها، وإلا فهو يستخف بعقول الناس ويسخر منهم، بل يسخر من نفسه قبل كل شيء.

وكما هو الحال بالنسبة لموظفي مصالحنا الإدارية، الذين يحسبون أنهم يقدمون خدمة مجانية للناس، فإن العاملين بمصالح الضرائب يتعاملون مع الناس تعامل السيد مع العبد. فكما قلت، فلقد غيب هؤلاء من أذهانهم، أو تجاهلوا أن المواطن يبقى صاحب الفضل عليهم (وعلى كل من يعمل بوظيفة ما)، فمعه يعملون، ومما يؤديه من مستحقاته تؤدى أجورهم العالية،

فهو إذا أولى بالاحترام والمعاملة اللائقة. فحتى الخدمات التي تقدمها مصالح الأمن الوطني تحسنت في السنين الأخيرة، لتتفرد مصالح الضرائب بتعامل بعض موظفيها المتشنج مع المواطنين. فعلى سبيل المثال، يبدو أن تعامل موظفي مصالح ضرائب السكن مع الناس، يخضع لمفهوم "الكل مُدلِّس إلى أن يثبت العكس"، وهو ما يتناقض مع ما هو معترف عليه قانونيا "الكل بريء إلى أن يثبت العكس".

انتهى النقاش، الذي بدأ متشنجا مع قابض الضرائب عن السيارات، بشيء من المزاح والفكاهة، حيث قلت له بأنني سأعمل من الآن على جمع القدر المالي المطلوب للسنة المقبلة كله من قطع 5 سنتيمات (1 ريال)، وسآتيه بكيس كبير من النقود، فما عليه إلا أن يستعد من الآن ليكون جاهزا لعدها. ضحك من أعماقه وقال لي أن ذلك من حقي، لكنه طلب مني أن أقدم له خدمة، وهي أن أحرص كل الحرص على فعل ذلك في اليوم الذي لا يكون فيه هو من عند الصندوق.

لماذا يتم تكوين أطر ليستغنى عنها

على منوال تجاهل مصلحة الجمارك ومصلحة الضرائب على السيارات التابعة لوزارة المالية للشيك، نعمل كمغاربة على تكوين أطر البحث العلمي الوطنية، ونعمل بالمقابل على إفراغ العملية من محتواها عبر سحب الثقة منهم عندما يقتضي الحال التعامل معهم. لماذا تم صرف الملايين، بل الملايير من أجل تكوينهم إذا؟ هل فقط ليكون عندنا نحن كذلك كذا عدد

(أرقام) من أصحاب الشهادات العليا، من الموظفين؟ إذا كنا متيقنين أن أصحاب الشهادات تنعدم فيهم الكفاءة العلمية والمهنية، أو فقط تنقصهم، أليس من المفروض، سياسيا وأخلاقيا ومنطقيا، إعادة النظر في تكويناتنا لكي تصبح مؤهلة للاستجابة لمتطلبات البلاد التنموية على أسس سليمة وصحيحة؟ لا يمكن أن يختلف إثنان في أن يكون عندنا الكثير من الفرق والمجموعات الرياضية والأفراد الرياضيين لا يتعدى إشعاعهم وصيتهم (مؤهلاتهم) الصعيد المحلي أو الجهوي أو الوطني، لكن لا يجب أن يكون الأمر كذلك فيما يتعلق بالكفاءات العلمية والمهنية. فبعد أكثر من خمسين سنة من الاستقلال، يفترض أن يكون لنا الاكتفاء الذاتي الفعلي في كل التخصصات العلمية الحيوية والمهنية الأساسية والضرورية لنهضة البلاد وتقدمها، وبالمستوى المطلوب كما هو الحال في كل بلدان المعمور التي تحترم نفسها. فإما أننا لا نمتلك الكفاءات العلمية حقيقة، وإما أننا نعمل على تهميش بعضنا البعض من منظور مخزوننا الثقافي الرديء، أو انصياعا لأوامر من يصدرون لنا حتى البرامج والمناهج، وفي كل الحالات يبقى الخطر الداهم مهددا لأمن بلدنا العلمي والمعرفي والتنموي والاجتماعي.

الاعتماد على مكاتب الدراسات الأجنبية

وحتى لا أتهم بالنظر فقط إلى النصف الفارغ من الكأس، بدل النظر إلى النصف الآخر المملوء، أورد فيما يلي بعضا مما نشرته جريدة الأسبوع الصحفي (ص.7، عدد 492/ 929) تحت عنوان: *"11 مليار سيدفعها*

الرباطيون سنويا للأسبان والفرنسيين". "...بل امتد المجال إلى تكليف الأجانب بإنجاز دراسات استراتيجيه لإصلاح قطاعات حيوية، مثل التعليم...".

لنكن واضحين مع أنفسنا وصرحاء، وعندنا ما يكفي من الجرأة لتوضيح الأمور وقول الحقيقة، لكي يتسنى لمثقل الكاهل بمسؤولية إصلاح ما يمكن إصلاحه، الإحاطة بالأمور من كل جوانبها فتكتمل لديه الصورة لتبدو جلية. فليس الأمر من باب قول الحقيقة ولو كانت مرة، بقدر ما هو إسهام في تجلية الأمور لأصحاب القرار حتى يكونوا على بينة مما يقدمون عليه. فليس الاعتماد على مكاتب الدراسات الأجنبية هو ما سيجلي الضباب الذي أصبح يلف نظرنا إلى قضايانا الوطنية، فكما يقال "ما حك جلدك إلا ظفرك". بالنسبة للتعليم مثلا، فقد سبق أن أوضحت بكل جلاء في كتاب "صرخة مغربي" أن الداء مشخص، ومقاربات العلاج واضحة، و"أهل مكة أدرى بشعابها" كما يقال، وعليه، فما علينا إلا أن نعمل على إزالة الغشاوة التي على أعيننا، لكي نرى الأمور على حقيقتها، دونما تكلف ولا عناء. من هنا، يطرح السؤال عن ماهية ونوعية الدراسات "الإستراتيجية" المطلوبة من مكتب الدراسات الأجنبي الذي وُكِّل بها والتي نراهن عليها لإصلاح التعليم؟ هل إلى هذا الحد أصبحنا عالة على غيرنا، ي بعد أزيد من 50 سنة على الاستقلال؟ فكما سبق أن أوضحت في الكتاب السالف الذكر، فأخوف ما علينا الخوف منه، هو أن يأتي اليوم الذي لا نجد فيه بُدا من

الاعتماد على الأجانب في تربيتنا وتعليمنا كما كان الحال في السنين التي تلت الاستقلال.

فكما لم نعد قادرين على جمع أزبالنا وتنظيف شوارعنا، بحيث أصبحنا غير قادرين على تلبية أدنى أبجديات مقتضيات التحضر والتمدن، فلا غرابة أن نسلم تدبير شأننا لغيرنا فيما هو أعظم وأحرج، ألا وهو التربية والتعليم. لا غرابة في الأمر، فقد جاءت النتائج موافقة للمقدمات مصدقة لها، فطريقة تعاملنا مع أزبالنا ونظافة حواضرنا وبوادينا هي من صميم أهداف منظومتنا التربوية والتعليمية، فكما يقال، إذا ظهر السبب بطل العجب. حكى لي أحد الأصدقاء أن وزير التربية والتعليم في بلد اسكندينافي قدم استقالته، لأنه رأى طفلا يقطف وردة من حديقة عمومية. لماذا عمل هذا المسؤول الحكومي على الاستقالة من منصبه لهذا السبب الذي يتعجب منه ويضحك من يرى عندنا حدائق عمومية وخصوصية تخرب في واضحة النهار وأمام الآباء ورجال التعليم ومكونات المجتمع، حتى وإن كانت محاطة بالسياج المشوك كالثكنات العسكرية؟. استقال لأنه رأى أن المنظومة التربوية التي يشرف عليها فشلت في تربية أطفال بلده وتعليمهم أن الحديقة العمومية وما فيها هي ملك للجميع، ولا أحد له الحق في الاعتداء على ما ليس له. وهنا يتبين جليا أن من يعمل على استنساخ ما هو معمول به في الأنظمة التربوية والتعليمية للدول الغربية، كندا (على الخصوص) أو فرنسا، إنما يغرد خارج السرب، ويعمل على زيادة الطين بلة. قد يقول قائل، انتفى عنده الإحساس والاعتبار لعامل "وجود الفارق" الهائل، أننا بهذا الاستنساخ

سنعمل على تعليم أبنائنا كيف لا يعتدون على وردة بالحديقة العمومية. نعم، إنه ليس افتراضا، بل الحقيقة؛ فكثيرون هم من يقولون هذا ويؤمنون به، وهؤلاء يحق فيهم قول المثل الشعبي الأصيل *"شاف الربيع ما شاف الحافة"*، أو *"مكيفرق بين الليف والزروطه"*. فكم هم سكان المدن عندنا، الذين تربوا في البادية، بحيث لازالت ثقافة السكن المشترك (العمارة والحي السكني) وأدبياته مستعصية الفهم عندهم، حتى وإن كانوا من صنف المثقفين. وهذا ما جعل كثيرا من أحياء المدن عندنا تتجلى فيها ثقافة الدوار وعقلياته (طريقة التعامل مع النفايات، طريقة الاحتفالات، طريقة التعامل مع الملك العام والمناطق الخضراء، ..). فمن كانت هاته ثقافته وعقليته، فحتى وإن لبس لباسا عصريا من أعلى طراز وآخر موديل، وركب أفخم سيارة، وسكن أرقى حي، فسيبقى مفتقدا لروح التمدن والتحضر وثقافتهما. لنتقصى بعض الحقائق بهذا الخصوص حتى تكون الصورة واضحة.

تقرير المجلس الأعلى للتعليم لا يكفي

الهراوات تخبط الصوف المبلل فوق سطح العمارة

ما علاقة الهراوات تخبط الصوف وتقرير المجلس الأعلى للتعليم؟ سؤال محرج لأول وهلة، لكن كما يقال إذا "ظهر السبب بطل العجب"؛ فمشهد خبط الصوف المبلل فوق سطح عمارة سكنية بأكدال كفيل بأن يبين نوعية التربة الثقافية التي يراد استنبات ما يستورد من منظومات تعليمية وحلول سحرية فيها.

نعم، أستحضر هنا ما عاينته في عمارة بحي أكدال بالرباط، في أواخر الثمانينات من القرن الماضي (حيث كانت الأمور أحسن حالا مما هي عليه الآن فيما يتعلق بعقليات الأفراد وتصرفاتهم)، عندما كنت بعد زوال أحد الأيام في زيارة لزميل لي في العمل متزوج من روسية، قضى كثيرا من عمره بين كندا والاتحاد السوفيتي (سابقا). كنا في الشقة التي يسكنها بالطابق الأول، وكنت أسمع دويا متواصلا يسري أثره كارتجاجات عبر جدران العمارة، حسبته ناتجا عن أعمال بناء بجوارها (في تلك الفترة كان يتم تهديم الفيلات القديمة لتبنى مكانها عمارات من 6 طوابق). لم يقل لي زميلي أي شيء بخصوص الموضوع، لكن عندما خرجنا من بيته أخذ بيدي وبدأنا نصعد عبر "دروج" العمارة أو المرقاة. لاحظت أننا كلما صعدنا ازدادت قوة الصداع، وبدأ يتبين لي أنه عبارة عن توالي ضربات متداخلة فيما بينها متأتية من سطح العمارة. وجدنا أنفسنا في الأخير على السطح، أمام منظر "سريالي" يجمع بين البداوة في أبهى صورها والتمدن والتحضر في أحلك صوره ومفرداته. هذا المنظر هو الذي جعل زميلي يأخذ بيدي لنصعد إلى أعلى العمارة حتى أعاينه بنفسي عن قرب، فلن يغني الكلام عن الصورة بأي حال من الأحوال. وجدنا، بل وجدت أنا (زميلي شاهد المنظر من قبل، لكن نظرا لسرياليته آثر مشاهدته من جديد، وفي صحبتي، مما يعلمه عني من نفور واستهجان لمثل هذه التصرفات المتخلفة بكل المقاييس، التي تحط من ثقافة السكن المشترك في مدننا إلى الحضيض) جما غفيرا من النساء (بين 10 و 12 من النسوة) مصطفات، يحملن عصيا غليظة

(هراوات) يضربن بها الصوف المبلل بالماء، والذي يغطي مساحة كبيرة من السطح. كما أن هناك أكياسا كبيرة كثيرة مملوءة بالصوف تنتظر دورها من ضربات الهراوات المقوضة لأسس السكن المشترك والتمدن.

نعم، يحدث هذا بعمارة سكنية بحي أكدال الشهير بالرباط، والأدهى والأمر في المشهد أن من يوجد وراء هذا التصرف المنحط موظف من مستوى عالي بوزارة الشؤون الخارجية للبلاد، واجهة المغرب، كما علمت من زميلي. وزيادة في سريالية المنظر، وقبح الصورة، أخبرني أن صاحبنا لم يرض لأبنائه إلا التعليم في البعثة الفرنسية (la mission française). إنه اللعب على "البرستيج" والأبهة بعقلية الدوار، المنتج لصور من الحياة اليومية تتلاشى فيها الحدود الفاصلة بين التمدن والبداوة، والتقدم والانحطاط، والتحضر والتأخر، لتبدو المشاهد غاية في التشوه والمسخ. ماذا سيستفيد أطفال هاته ثقافة بيتهم وعقلية مربيهم من تعليمهم في البعثة الفرنسية؟ لن تكون النتيجة إلا زيادة في فقدان الهوية وشرخا وانفصاما في الشخصية؛ فلن تكون نتيجة هذا الاستنساخ إلا مسخا غرابيا. إن أخطر ما في الأمر أن نُكوِّن عنصرا بشريا بشخصية مبرقعة، مركبة من المتناقضات والتناقضات، بحيث يصبح مفتقدا لأية مرجعية فكرية وثقافية تؤهله ليكون عنصرا إيجابيا وفعالا داخل مجتمعه، بل حتى في بيته وفي عمله. كيف ستكون شخصية وثقافة أبناء يدرسون في البعثة الفرنسية، وحينما يعودون إلى البيت يصعدون مع أبيهم إلى سطح العمارة للتفرج على الهراوات وهي تدك أبجديات التمدن وأدبيات السكن المشترك. أطفال يعودون من حيث

يراد تنقيحهم بثقافة البلد المتقدم وتعبئتهم بأدبيات تصرفات أفراده (عملية الاستنساخ)، ليشربوا رحيق الانحطاط من معين التخلف الأسري والاجتماعي. كيف لهم أن يتعلموا أن قطف وردة من الحديقة العمومية يعد اعتداءا على حق الآخر، وهم لا يرون أي عيب فيما تحدثه ضربات الهراوات من ارتجاجات في العمارة، و من إزعاج لا يطاق لعشرات السكان بها؟ كيف لهم أن يعرفوا أن للآخرين عليهم حقا في السكن المشترك (كمثال فقط) وهم يتعلمون من آبائهم وأمهاتهم، بالفعل لا بالقول، ألا يعيروهم أي اهتمام فيما يريدون القيام به؟ كيف لأطفال صاحبنا، موظف وزارة الخارجية، أن يتعلموا أدبيات التمدن والتحضر وهم يرون أباهم يعمل على خنق مجاري المياه في العمارة بالصوف؟ لكن في غالب الظن أنه، وهم تبعا لذلك، لم يخطر ببالهم أي شيء من كل هذا، فالأمر جد عادي، فهم أحرار في فعل ما يحلوا لهم و*"اللي ماعجبو حال يشرب لبحار، أو ينطح الحيط"*.

"مجمر" الفحم الخشبي يوقد في الممر الداخلي للعمارة

وزيادة في تقريب الصورة لمن لا يراها كما هي، وتوضيحها بما يكفي، أورد مشهدا حديث العهد لأحد الموظفين بوزارة الداخلية يسكن هو كذلك في عمارة من عمارات أكدال. يحكي أحد القاطنين بهذه العمارة، أن صاحبنا هذا لا يتحرج من ملء "مجمر" بالفحم الخشبي ("الفاخر" بالدارجة) وإيقاد النار فيه ووضعه في الممر الذي يستعمله السكان لولوج شققهم داخل

العمارة والخروج منها. لا يهم إن اختنق سكان العمارة بأوكسيد الكاربون الخطير، فما عليهم إلا أن يسدوا أبواب شققهم ويلزموا بيوتهم. ولا يقف صاحبنا عند هذا المشهد من الدراما، بل حينما يشتعل الفحم ويلتهب، يعمد صاحبنا إلى المشهد الثاني، ألا وهو شوي اللحم ("قطيبات" أو شهيوات بلادي كما يقال على شاشة تلفزتنا)، بحيث يثير اللحم المشوي والشحم المذاب دخانا كثيفا وروائح مسيلة للعاب قاطني العمارة. لا يهم إن كانت هناك امرأة حامل *"تتوحم"* كما هو معروف في ثقافتنا وتقاليدنا، فما عليها إلا أن تعمل بحكمة *"اعمل ما اعمل جارك أو غير باب دارك"* أو حتى عمارتك. وهنا لا بد من التذكير بأن قانون السكن المشترك في البلدان المتقدمة يقضي بإنذار من يصدر منه هذا التصرف لأول مرة، قبل الأمر بطرده من السكن بالعمارة في المرة الثانية، حتى وإن كان ملاكا.

كما على من *"تتوحم"* أن تعمل كما عمل جحا مع بائع اللحم المشوي للناس على قارعة الطريق، فبدل أن يشتري جحا اللحم المشوي من البائع، فقد عمل على نصب قطعة من الخبز فوق الدخان الكثيف المتصاعد لتتبخر برائحة اللحم ثم أكلها. فلما انتهى طلب منه البائع أن يؤدي ثمن ذلك، لأنه أخذ من اللحم المشوي نكهته ولذته، فما كان من جحا إلا أن أخرج حفنة من النقود وجعل يحركها بقوة بين كفيه ليسمع البائع أصواتها، وقال له هاته بتلك. فكما يقال داريجيا *"كثرة الهم كضحك"*، هل بقي لإطالة الكلام في هذا الموضوع من معنى، فإذا ظهر ما يجدي فلا طائلة في تقصي ما خفي، فالأسباب قد أبطلت العجب؟ لكن على من يريد استنبات أي شيء مستورد

في بيئتنا الاجتماعية هاته بخصوص المنظومة التعليمية وما يقترح من حلول أن لا تغيب عن ذهنه أمثال ما قدمته من مشاهد للقارئ المشاهد.

"البس قدك يواتيك"

إنها ثقافتنا الخاصة بنا فيما يتعلق بالسكن المشترك، وإذا تكلمت مع أحدهم في مثل هذه الحالات، أو ما يضاهيها، فغالبا ما تكون الإجابة على قدر ثقافة الدوار *"ايلا ما بغيتش الصداع (هاذ الشي)، سير أخويا شري ليك فيلا وعيش فيها لوحدك"*. جواب من صنف *"شرَّح ملَّح"* كما يقول المثل الدارجي (ولماذا لا الدارجة، وقد أصبحت تصول وتجول حتى في مؤسساتنا التعليمية، مع العلم أننا نحاول محاربتها من خلال دروس محو الأمية)، ومع كل هذا يعمل من أضاع ميزان "مع وجود الفارق"، على استنساخ ما عند الآخر المتقدم، ليستنبته في غير تربته في غير مناخه. إنه تصرف تأباه حتى الطبيعة، فهذه شجرة أركان (arganier) المغربية "السوسية" ترفض أن تستنبت في غير بيئتها خارج المغرب. قلت تأبى الطبيعة، لكن ليست الطبيعة من منظور داروين، ولا من منظور من جعلوا منها هيأة لا حد لقدرتها على سن قوانين العوالم والأشياء المكونة لها (انظر كتاب " Le Grand Retour de la Mixité Scolaire aux USA, Canada et CEE Canada")، فالطبيعة من دون عوالمها ومكوناتها فهي لا شيء، وأي شيء فيها لا يمكنه أن يسن ولو أتفه قانون من القوانين التي توجده والمنظمة لوجوده، بل لوجود أتفه الأشياء. فحتى الإنسان

المفكر، الذي يعد الوحيد من مكوناتها الذي يتميز بعقل خلاق مبدع، ليس باستطاعته حتى تغيير ولو أبسط حرف في قوانينها، بل في قوانين جسده. عندنا مرجعية علمية حضارية رائعة، وعندنا كباحثين عقولا يفترض أنها قادرة على التفكير بمنهجية علمية صحيحة وسليمة، لكننا آثرنا التقليد واستنبات ما أصبح العلماء الغربيون المحققون أنفسهم يتنكرون له كنظرية داروين التي كانت شؤما على البشرية جمعاء، من خلال التمكين لمرضى العقول الملحدين من قهر البشر واستعبادهم، بل والقضاء عليهم من باب "قانون" البقاء للأصلح. فهذا العالم في الرياضيات "شوتزنبرجر" (Schutzenberger)، والمتخصص كذلك في العلوم الوراثية (génétique)، عضو أكاديمية العلوم الفرنسية، والذي يدرس بالولايات المتحدة الأمريكية بمعهد التكنولوجيا بمساشوسيت وبجامعة هارفور، يصرح بالمجلة العلمية المختصة (La Recherche) "لروشرش" رقم "283" في مقال علمي قيم *"عيوب الداروينية، النظريات الحالية لا تستوعب ولا تفسر معجزات التطور"*، بأن الداروينيين القدامى والجدد عبارة عن "مرقعين" (bricoleurs).

حلقت بعيدا بعض الشيء عن الموضوع كما هو طبعي، أعود لأقول بأن الأطفال الذين درسوا بالبعثة الفرنسية، وتربوا في بيوت كبيوت صاحبنا المسؤول في وزارة الخارجية، أو الموظف في الداخلية، ويا ما أكثرها من بيوت، لن يمتلكوا أبدا خاصية ميزان "مع وجود الفارق"، حتى يعملوا على أقلمة وإعادة صياغة ما يستنسخونه من عند الآخر، ليتماشى مع عقلياتنا

وخصوصياتنا الثقافية وواقعنا الاجتماعي والاقتصادي. فحتى كثير من مثقفينا المغتربي الفكر، ممن لم يدرسوا بالبعثة الفرنسية أو غيرها من البعثات الغربية، ذابت في شخصيتهم كل المتناقضات والتناقضات، حتى أصبح "مع وجود الفارق" في مخيلتهم وتفكيرهم مفتقدا، بل منعدما تماما. هؤلاء تنكروا للمقولة الشعبية *"البس قدك يواتيك"*، فارتدوا ألبسة وقبعات وأحذية تكبرهم بكثير، وبألوان مزركشة، حتى بدوا في هيأة "كلونات" (clowns)، لا مكان لهم إلا في السيرك.

من هنا يتبين بجلاء أن الاتجاه إلى مكتب دراسات أجنبي لإيجاد الوصفة السحرية لإسعاف منظومتنا التربوية والتعليمية المريضة، يعد دربا من دروب الخيال، ولعبا خارج الميدان بكل المقاييس. نعمل على استنساخ ما عند الآخر، نعم، نستنسخ ما يتماشى ويتناغم ويتلاءم مع الإمكانيات المادية والبشرية للعالم المتقدم المتحضر وثقافته، لنستنبته في أرضية ثقافية ضحلة، مليئة بالمستنقعات، وفي غياب الإمكانيات البشرية والمادية. فكما يقول المثل الدارجي *"كيتعلق فين يتفلق"*، إنه حالنا، حال الغراب في المخيلة الشعبية؛ طائر خشن حتى في مشيته يُعجب بمشية الحمامة حتى الافتتان، لكن محاولته تقليد مشيتها جعلته يفقد مشيته ولا يفلح في تقليد الحمامة. والأخطر من هذا، فالغراب أحسن منا حالا، لأنه فعلا حاول تقليد مشية الحمامة، لكن المقلدون عندنا يقلدون بومة مشؤومة، ظنا منهم أنها حمامة.

تقرير المجلس الأعلى للتعليم؟ أم مكتب الدراسات؟

ثم ألا يكفي ما رصده التقرير السنوي لسنة 2008، الذي رفعه المجلس الأعلى للتعليم إلى جلالة الملك من اختلالات في المنظومة التعليمية لاقتراح الحلول الناجعة لها، أخذا بعين الاعتبار لخصوصياتنا الاجتماعية والاقتصادية وثقافتنا؟ إنه تقرير من أكثر من 500 صفحة (514)، لا يبقي نظريا وعمليا ومنطقيا لتقرير مكتب الدراسات الأجنبي أي محل من الإعراب. في المقابل ماذا يبقي اللجوء لمكتب الدراسات الأجنبي لتقرير المجلس الأعلى للتعليم من مصداقية، بل ماذا يبقي لوجود المجلس الأعلى نفسه من معنى؟ ألا يفترض، بل ألا يجب أن يكون تقرير المجلس الأعلى للتعليم محطة سنوية حاسمة للتقييم الدقيق للأمور بمنظارنا ومنظورنا، وانطلاقا من أرضيتنا الحضارية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والتي على ضوئها يتم العمل على تقويم الاختلالات والاعوجاجات المرصودة. ثم ألا يفترض أن يكون المجلس الأعلى للتعليم هو من يرجع له أمر طلب خبرة مكتب دراسات ما، وفي حالات خاصة جدا، تمليها الضرورة الحقيقية لذلك؟ ما هو محل هذا المجلس من الإعراب، إن لم يكن بمثابة منارة تهدي إلى بر الأمان، وبوصلة تعمل على ضبط الاتجاه الصحيح الذي يجب أن نسلكه بمنظومتنا التربوية وتعليمنا؟ فهل حتى على هذا المستوى العالي من التعاطي مع أمور بلدنا ومستقبله، يعتبر ما تقوم به الأطر المغربية من تقارير وتشخيصات من باب الاستئناس فقط، ولا يؤخذ بعين الاعتبار إلا ما تقدمه لنا مكاتب الدراسات الأجنبية؟ لماذا نرهق إذا ميزانية الدولة بإنفاق

عشرات الملايير من الدراهم سنويا على تعليم لا نثق بما ينتجه من أطر وطنية؟ فما دام الانخراط في العولمة سيكون على حساب منتوجنا الوطني، في كل الميادين، فلماذا الاستمرار في الاستثمار في ما لا طائلة منه؟ من هذا المنظور، يحق أن ينعت تعليمنا بالقطاع المستهلك، لا فقط بالغير منتج، كما أصبح متداولا على ألسنة العام والخاص (انظر كتابي "صرخة مغربي").

التواصل والتحاور

لنرجع إلى خاصية الاستنساخ، التي تعتبر في حقيقة الأمر من صنف عملية "كوبيي - كولي" (copier - coller) لما يوفره الملاح "كوكل". ففي ميدان إصلاح منظومة تربية أطفالنا، فقد تم استنساخ ما يتماشى مع عقلية الطفل الفرنسي والكندي ويتلاءم معها، ببرودة دم وقلة فهم. ابتداء من السنة الماضية (2008/2007)، ارتأينا أن نؤسس لما به يتم إصلاح العنصر المتلقي في منظومتنا التعليمية، ألا وهو التلميذ. فلقد ارتأى المسؤولون أن يعملوا على خلق بنية للتواصل والتحاور مع الأطفال لمعرفة أسباب عزوفهم عن التعلم، وجعلهم يتفاعلون بإيجابية مع ما يدرس لهم لكي يربح المغرب رهان التنمية البشرية، فكما يقول المثل الدارجي *"كي بيع القرد ويضحك على اللي شراه"*، و*"آش خصك العريان، خصني لخواتم"*.

فكما يقال لمولود جديد، فلا يمكن للمرء إلا أن يقول لميلاد هذه المبادرة العبقرية *"مبارك مسعود"*. يعمل المسؤولون عن هذا المنظور التربوي

الراقي، على تنظيم لقاءات لأخصائيين نفسانيين وأطباء ومربين مع التلاميذ الشاردين بعيدا عما يُدرَّس لهم وعن التعليم برمته، والمنخرطين بدل ذلك في العنف المدرسي، لعلاج الأسباب الكامنة وراء هذه السلبية. لماذا لا، فما دمنا، وبعد أكثر من خمسين سنة على الاستقلال، لم نخرج بعد من دائرة التجارب والحملات، في كل الميادين وعلى كل الأصعدة (التجارب السياسية، التجارب الديمقراطية، التجارب التربوية، التجارب الفلاحية، الحملة الوطنية لمحاربة حوادث السير، الحملة الوطنية للتحسيس بخطورة الرشوة، الحملة الوطنية للمحافظة على البيئة، ...)، فلا بد من الثبات على نفس النهج القويم. فمن التجارب يستفيد الناس والمجتمع، وحتى الباحثون في ميادين العلوم؛ فإذًا، نحن نسلك نظريا منهجية علمية سليمة مائة في المائة؛ فكما يقال *"سال المجرب لا تسال الطبيب"*، و"من الأخطاء يتعلم الناس"، وما دمنا نخطأ كثيرا، فسنتعلم كثيرا....

فبدل البحث عن أصل المشكل أصبحنا نتعامل مع إفرازاته التي لا تزداد إلا تنوعا وتلونا مع مرور الزمن، فكما يقول المثل الدارجي *"طاحت الصمعة علقوا الحجام"* . فبدل الانكباب على تشخيص المرض، تفرقت بنا السبل في التعامل مع أعراضه. فكما قلت من قبل، فمن استنساخ إلى استنساخ لما لا تستوعبه منظومتنا الثقافية، ومن مسخ إلى مسخ لهوية مؤسساتنا التعليمية وتلويث لبيئتها، ومن تراجع إلى تراجع للدور التربوي لرجال التعليم وللآباء، ومن دوران في حلقات مفرغة للمسؤولين على المنظومة التربوية والتعليمية إلى دوران،... ضربت ناشئتنا بقوة على أم رأسها، فقامت تولول

وتهرول، تسب المدرسة والمدرسين، وتلعن التربية والمربين والمجتمع والناس أجمعين، ولم تعد تعرف للمؤسسة التعليمية عليها من جميل. فكما يقول المثل الشعبي "*آش خصَّك آلعريان، خصني الخاتم*"، ولماذا لا؟ قد يكون خاتم الحكمة، أو خاتم سيدنا سليمان كما يقال، يجعل صاحبه يتحكم في الجن ويستعملهم في قضاء حوائجه من لباس وغيره. فكما قلت أيضا، إنه اللعب خارج الميدان بكل مواصفاته، فأطفالنا مفتقدون في غالب الأحيان لمقومات التعلم والتربية، وهو ما جعلهم لا مبالين، بل جعل منهم مشاغبين، فما كان منا نحن المربون والمسؤولون إلا أن فكرنا في التأسيس للتحاور والتواصل معهم في أفق محاربة الهدر المدرسي والعمل على تكافؤِ الفرص؟؟؟ لا أظن أن هناك من يمكنه الربط المنطقي بين كل هذه المتنافرات والمتضادات والمنفرات لفهم ما يراد من هذا الهذيان. فحينما نتكلم عن تكافؤ الفرص بين التلاميذ، فلن تكون قطعا فرص الاجتهاد والنبوغ التي ليست في متناول الجميع، فلن يبقى إذن إلا تكافؤ فرص الكسل والخمول التي يتساوى فيها الجميع عندما يطبق مفهوم "محاربة الهدر المدرسي"، الذي يضمن للجميع التنقل من مستوى تعليمي إلى آخر، دونما مؤهلات. من هنا نُعوِّل على التحاور والتواصل من أجل إقناع التلاميذ بعدم مغادرة المؤسسات التعليمية التي أصبحت غالبيتها منفرة بكل المقاييس، في مقابل ضمان نجاح الجميع، عملا بمفهومي محاربة الهدر المدرسي (بالانقطاع عن التمدرس وتثبيت أسسه داخل الأقسام) وتكافؤ الفرص (في

الكسل والنجاح المضمون) كعلاج ناجع لإعادة الفعالية والعافية لمنظومتنا التربوية والتعليمية المريضة.

يبدو لأول وهلة أنني قد ابتعدت شيئا ما عن لب الموضوع الذي يتعلق بدور النخبة المثقفة في صناعة التخلف. والحقيقة أن ما تعانيه منظومتنا التعليمية من اختلالات وأعطاب هو من صميم تجليات صناعة التخلف التي لا يمكن بحال من الأحوال تبرئة الأساتذة الباحثين وباقي النخب المثقفة ورجال التعليم من الإسهام فيها، بل وترسيخها.

ما هي هذه الاختلالات والأعطاب؟

وضحت بما فيه الكفاية في كتاب "صرخة مغربي" مجمل أوجه الاختلالات والأعطاب التي أوهنت وأضرت كثيرا بمنظومتنا التربوية والتعليمية، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- إضاعة آلية التواصل (اللغة) في التعليم الأولي والابتدائي على الخصوص،
- التضخم المعرفي المهول الذي طمس معالم أطوار التعليم المتلاحقة (مشكل البرامج والمناهج)،
- افتقاد كثير من رجال التعليم للمؤهلات المعرفية بسبب التضخم المعرفي، حتى من بين مؤلفي الكتب المدرسية أنفسهم،

- غياب التكوين المستمر في المعارف، واختزاله في المقاربات البيداغوجية،

- إخلال الكثير من رجال التعليم بمهامهم وواجباتهم تحت شتى المسميات،

-اضطراب المناخ التربوي والتعليمي داخل المؤسسات التعليمية بسبب الفوضى المستشرية، .. .

والسؤال هو، هل التعليم العالي ورجاله هم في منأى عن الاضطرابات والاهتزازات التي أدت إلى تصدع صرح الأطوار التعليمية ما قبل الجامعية؟ منطقيا لا يعقل أن يكون الأمر كذلك بأي وجه من الأوجه، ولو أن أستاذة باحثة بكلية العلوم واجهتني بعكس هذا المنطق أثناء أحد اللقاءات في أواخر سنة 2000، بحيث تعتقد أن للتعليم ما قبل الجامعي من يهتم به، ولا علاقة بين مشاكله ومشاكل التعليم الجامعي. إلا أنها في السنوات الأخيرة (2008)، أصبحت مقتنعة بأن المشاكل مشكل واحد، يعاني منه التعليم ما قبل الجامعي والتعليم العالي في تلازم وترابط. نعم، كثيرون هم الأساتذة الباحثون الذين كانوا يرون ولازالوا أنهم في معزل عن الاختلالات التي يعرفها التعليم الثانوي بشقيه والتعليم الابتدائي، وأن الأمر لا يهمهم.

وهنا أقول لو لم يكن من ترابط بين التعليم العالي وما قبله إلا كون الطلبة بالجامعة هم من كانوا تلاميذ فيما قبل لكفى به ترابط وتداخل. ثم كما قلت في كتاب "صرخة مغربي"، فإذا كان التعليم العالي متهما بتخريج مجازين بميزة مستحسن وحسن لازالوا في حاجة لدروس في محو الأمية، فلأن التهمة ثابتة عليه. فحتى لو أن المشكل اللغوي لا علاقة له بمناهج وبرامج

التعليم العالي، فقد كان لابد لهذه الحقيقة أن تنجلي عند حدود موطنها. الطلبة بالجامعة كانوا فيما قبل تلامذة مفتقدين للغة (السواد الأعظم منهم)، آلية اكتساب المعارف السليمة، لكنهم اجتازوا حاجز الباكلوريا بمعدلات جد عالية، وهو ما من شأنه أن يعطي الانطباع بأن التعليم ما قبل الجامعي بكل خير. فلو لم يكن من اختلالات في التعليم العالي إلا احتضانه للموروث السلبي لأطوار التعليم السابقة، والعمل على التخفيض المستمر من ارتفاع الحواجز (القيمة الأكاديمية للشهادات) لتتلاءم مع مؤهلات هذا الذي تبين أنه لا يقدر على اجتيازها، لكفى به خللا. فلقد تخطى هذا الموروث السلبي حاجز الباكلوريا وانتقل إلى التعليم العالي بأحقية معدلات أقل ما يقال عنها أنها خضعت لعملية (dopage systématique)، تنشيط ممنهج.

إلا أن المؤسف هو أن يعمل أستاذ التعليم العالي، في سياق اجتراره لهذا الموروث السلبي، على الاستمرار في إمداده بالمنشطات حتى لا تنخر قواه، ليتمكن من متابعة السير المغشوش بنفس الهيأة المنتفخة والخطى التي أقبل بها. لقد تعامل الكثير من أستاذة التعليم العالي مع واقع شاذ بواقعية عاطفية لا يمكن تبريرها، فعملوا على ترسيخه، فكانت النتيجة ما هو شائع من تخريج التعليم العالي لحملة شواهد لا يحسنون الكتابة. نعم يتحمل أستاذ التعليم العالي مسؤولية احتضان مساوئ أطوار التعليم السابقة والتعامل معها كواقع يفرض نفسه. فبدل العمل على المحافظة على القيمة العلمية للشواهد الجامعية في مستواها الأكاديمي المعهود، فقد عمل على إخضاعها للواقع المتردي وربطها بسياقه وجعلها تابعة له لا فاضحة له.

إنه النهج الواقعي العاطفي السيئ لكثير من رجال التعليم العالي، الذي أدى في نهاية المطاف إلى تحميلهم تبعات كل إخفاقات أطوار نظامنا التعليمي السابقة، كيف لا وهم قد عملوا على إتمام دورة الرداءة والانحطاط فأصبحت قادرة على إعادة إنتاج نفسها، بل قادرة على خلق دورات كل واحدة أكثر رداءة من التي أنتجتها.

هل هذا الصنيع من باب الغش؟ أم من باب التهاون؟ أم من باب التواطؤ؟ أم من باب التصرف العاطفي لرجل التعليم العالي، ومما يَنِمُّ عن غياب الفهم السليم لدوره الخطير في المجتمع والاستخفاف بمهامه، والمسؤولية الملقاة على عاتقه كقاطرة عليها واجب جر القطار نحو الوجهة السليمة وبالسرعة المطلوبة؟. أين يكمن الخلل إذا؟ قد يكمن الخلل قطعا في كل هذه الاحتمالات، وبدرجات متفاوتة، من عنصر لآخر، أو في احتمال واحدا. في المقابل، فلا بد من التأكيد على أن هناك من الأساتذة الباحثين، ومن المدرسين في باقي الأطوار التعليمية، من يقومون بواجبهم، بل يجتهدون في القيام به على أحسن وجه، فلا مكان للتعميم إذا، وإلا سيكون حالنا ميئوسا منه تماما.

فصديقك من صادقك وليس من صدقك، وقول الحقيقة فضيلة، وعدم التخفي وراء الأعذار الحقيقية والمتوهمة علو همة وشهامة، ومواجهة التحديات بقوة عزيمة شجاعة وجرأة وتحمل للمسؤولية. هذه هي بعض الشمائل المطلوبة في الأستاذ الباحث، الذي يفترض فيه أن يُعلِّم الموجود من العلوم وما جَدَّ منها، ويبحث عن الجديد لإعلاء صرح ما يُشيَّد. قد لا يقاسمني

الكثير من الأساتذة الباحثين رؤيتي هذه ونظرتي للأمور، وقد يضيقون بها درعا وصدرا، لكن ليس هذا هو همي، فقصدي هو العمل على إخراج البطاقة الصفراء بغض النظر عن كوني لست حكما. فحينما أخرج البطاقة الصفراء فلأرفعها في وجهي قبل غيري، اقتداء بـ*"طريقة كووي"* (méthode de Coué) التي يعمل الفرد من خلالها على إقناع نفسه أولا بعكس ما فيها أو قد يخالجها، لكن في حالنا أعمل على إقناع نفسي بما فيها.

قد لا يتمكن الإنسان من التموقع ما لم يكن هناك ما يُمكِّن من التموضع المقارَن بالنسبة لما حوله، ولما قبله وما بعده في غياب بعض المعالم الثابتة. استُعمِرنا ثم نلنا الاستقلال، وفي بداية الأمر اعتمدنا في تعليم أبنائنا على أطر من استعمرونا. يفضي التفكير بالمنطق اعتمادا على العقل إلى بداهة أن يعمل هؤلاء (أبناء المستعمر) على إرساء أسس ثقافة الغش والتدمير الذاتي لأطفال من حاربوهم حتى طرودهم من المغرب. نعم، يقتضي هذا الأمر أن يعملوا على تفشي ثقافة الكسل والغش والتحايل والمحسوبية والرشوة، وما إلى ذلك من قنوات وفنون الفتك بمقومات مناعة المجتمع وسلامته بين أطفالنا. هل حصل هذا منهم فعلا؟ هل أسس المدرسون الفرنسيون في مؤسساتنا التربوية والتعليمية لثقافة الاستهتار بعامل الوقت، وزرعوا بذور ظاهرة الغش والكسل وعملوا على تعميمها عبر مفهوم تكافؤ الفرص؟ هل أسسوا لظاهرة دروس الدعم المنزلية لاستنزاف جيوب من حاربوهم وطردوهم من المغرب؟ هل عملوا على اختلاق مبادرة التواصل والتحاور مع أطفال من طردوهم للَّعب خارج ميدان التربية والتعليم،

إضاعة للوقت والجهد فيما لا يجدي ولا طائلة منه؟ هل عملوا على تضخيم معدلات النقط لينجح من لا يستحق، وابتزاز من لا ينخرط في دروس الدعم المادي للأستاذ وتحطيم معنوياته حتى وإن كان مجتهدا؟ وهل، وهل...؟ ثم هل عمل الأساتذة الجامعيون الفرنسيون على الخفض من المستوى الأكاديمي للدبلومات للرفع من النسبة المئوية للنجاح؟ هل عملوا على تضخيم نقط الطلبة ليثبتوا أنهم علماء نُبغاء متمكنون من مواد اختصاصهم ومتفوقون في التدريس؟ هل سبق أن تفشت بين المدرسين الفرنسيين هستيريا ربط معدلات النقط المرتفعة للطلبة بجودة الطريقة البيداغوجية المتبعة من طرف الأستاذ؟ ثم هل ثبت أن عمل الأستاذ الباحث الفرنسي على الربط بين المعدلات المنخفضة للطلبة والطريقة البيداغوجية المتبعة في التدريس، أو فكر في الأمر؟ ثم هل ثبت أن تغيب الأستاذ الباحث الفرنسي أو تأخر عن الحضور في الوقت المحدد لحصة التدريس الخاصة به؟ هل ثبت أن تغاضى الأستاذ الباحث الفرنسي عن ظاهرة الغش في الامتحانات *("النقيل")*، أو تسامح حتى مع أدنى محاولة للقيام ذلك؟ هل ثبت أن عمل بعض الأساتذة الباحثين الفرنسيين ببعض الكليات على طبع دروسهم وتجميعها على هيأة كتب وإرغام الطلبة على اقتنائها بكل السبل التي لا تليق حتى بالمشعوذين، فكيف بأستاذ التعليم العالي وأدبيات مهمته؟ هل ثبت يوما أن تغيب أحد المؤطرين الفرنسيين للخرجات الجيولوجية الميدانية عن الحضور للقيام بمهمته؟ هل ثبت أن عود الأستاذ الباحث

الفرنسي المؤطر للأبحاث العلمية طلبة السلك الثالث (النظام التعليمي السابق) على انتظار، هل سيحضر أم لا؟ هل، وهل،...؟

فإذا كان الأساتذة الباحثون ورجال التعليم الفرنسيين المستعمرين الذين كانوا يكوّنون من سيأخذون مكانهم في أجل معلوم لم يثبت عليهم أي شيء من هذه الأمور المخلة بمهمة رجل التعليم ومسؤولياته، فهل يعقل أن يثبت هذا في حقنا، نحن أبناء الوطن؟ أي قلب خطير للمفاهيم هذا، وما هي مسوغاته؟ ألم يكن من البديهيات قلب المعادلة رأسا على عقب لكي تكون معقولة، منطقية؟ هل يعقل أن يؤدي أبناء المستعمر مهامهم وما عليهم بكل مسؤولية وانضباط، في تعليم وتكوين أبناء من طردوهم، بينما نعمل نحن، أبناء الوطن وآباء الأطفال بما كان يفترض أن يعملوا بهم هم للانتقام منا؟ الطلبة في الجامعات، في جل أنحاء المغرب، يمثلون منبرا إعلاميا يتساوى في قوة التأثير مع عالم الصحافة، فللنظر إلى المشاهد التي يروونها، ولنستمع لما يقولونه ليتبين لنا أن تعليمنا العالي ليس أحسن حالا من تعليمنا ما قبل الجامعي. فإذا كان الفرنسيون قد عملوا على تكوين من سيخلفونهم في البلد الذي سيغادرونه بكل مسؤولية، فهل يعقل ألا نعمل نحن على التكوين السليم الجيد لأبنائنا، لمن سيخلفوننا في تثبيت صرح الوطن والدفاع عنه؟ أين ذهبت عقولنا، وماذا أصابنا؟ هل شربنا من البئر التي شرب منها سكان الجزيرة كما هو معروف في القصة التي سبق أن أوردت؟

وقبل التعريج على ميدان الطب والصحة لمعايشة المرض العضال الذي ينهك جسد مجتمعنا وينخر قواه، وقبل أن أسدل الستار على المنظومة

التربوية والتعليمية، فسأترككم مع مشهد من جريدة المغربية، عدد 7190، بقلم أحد رجال التعليم، تحت عنوان "الدروس الخصوصية... دعم أم استنزاف؟!

"لم تعد الدروس الخصوصية ظاهرة تعليمية كما دأبت على ذلك باعتبارها وسيلة لتدارك ضعف بعض التلاميذ في استيعاب الكم الهائل من المناهج، بل أصبحت ظاهرة تجارية تضرب عرض الحائط بأخلاقيات المرفق العام، وتمارس في البيوت وفي بعض المؤسسات الخاصة إلى غير ذلك من الأماكن، بغية حصول التلاميذ على نقط جيدة في المراقبة المستمرة أو معدلات مرتفعة في الامتحانات لولوج المدارس العليا.

إلا أنه في غياب تدابير زجرية ومراقبة صارمة لبعض الممارسات الشاذة، استشرت هذه الظاهرة المرضية في المجتمع المغربي، إذ تلجأ نوعية من المدرسين إلى "ابتزاز" التلاميذ وإرغامهم على الاستجابة لمطلب الدروس الخصوصية مقابل مبلغ مالي يشكل هاجسا حقيقيا بالنسبة لأولياء الأمور، فمن المسؤول عن هذه الظاهرة، وما دور السلطات الوصية على القطاع؟

وبالرغم أن الوزارة الوصية، أصدرت مذكرات في هذا الشأن إلى مصالحها الخارجية من أجل مراقبة وضبط هذه النوعية من الدروس التي تعتبر خارجة عن نطاق القانون والتشريعات المدرسية المعمول بها فهذه الدروس "الاستنزافية" تكاثرت وانتقلت عدواها إلى كل الأسلاك التعليمية بما فيها الابتدائي لدرجة أصبحت نوعا من التباهي بين الأسر، الشيء الذي

حدا بالعديد من الأساتذة الإقبال عليها، مع العلم أن التعليم لم يكن أبدا مهنة بقدر ما هو رسالة تربوية نبيلة، يجب تأديتها بكل إخلاص وأمانة.

ومن هنا فهذه مرتبطة بتحول عميق في المجتمع على مستوى سلم القيم، فالوضع الاعتباري الذي كان عند رجل التعليم سابقا كحامل لرسالة تربوية لم يعد كذلك، إذ أن جل رجال التعليم الحاليين لم يختاروا ممارسة مهمة التربية والتعليم عن قناعة وحب، بل هناك منهم من يعتبرها مجرد رقم تأجير أو حل للتوظيف، وهو ما جعل الممارسات نتاج تحولات كبرى على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، حيث حلت القيم "النفعية" و"البرغماتية" محل قيم التضامن والتكافل من أجل المصلحة العامة.

والتجارب أكدت أن ارتياد التلاميذ الدروس الخصوصية لا يؤثر إيجابا على نتائجهم، بل يجعلهم اتكاليين ويحد من محاولاتهم على الفهم والاستيعاب، والشيء الخطير في هذه الدروس أنها كثيرا ما ساهمت في انحراف العديد من التلاميذ، باعتبار أن حصص هذه الدروس لا يراقب فيها سلوك التلميذ ولا يسأل فيها عن أسباب غيابه، لأن المهم من هذه العملية هو أداء الواجب الشهري. كما أن ضعف مقدرة استيعاب التلميذ لدروسه تجعل لا مفر له من الدروس الخصوصية، علاوة على الكم الهائل من البرامج الدراسية التي يضطر المدرس لتلقينها في فترة زمنية محددة، بغض النظر عما إذا كان كل التلاميذ استوعبوا كنه الدروس أم لا.

فالمشكل ليس في الدروس الخصوصية لذاتها، بل فيما لهذه الأخيرة من سلبيات على تحصيل التلميذ داخل الفصل وعلى تركيزه على شرح

المدرس، ذلك أن التلميذ يتوهم أنه لا يهم استيعابه للدرس في الفصل، مادام هناك فرصة أخرى "أي الدروس الخصوصية" للفهم أكثر، لكن ما يطرأ أن الظروف التي تحيط بعملية الدروس الخصوصية في غياب الضبط المدرسي تؤدي إلى وقوع الطامة الكبرى وبالتالي نصبح أمام تنشئة لا طموح لها ولا أفق.

فمن المسؤول إذن عن تفشي هذه الظاهرة؟ هل هم الآباء بسبب كثرة المشاغل وعدم تمكنهم من أسلوب تربوي يرغم أبناءهم على حسن الإصغاء والفهم؟ أم كثرة المواد الدراسية التي يشحن بها التلميذ، ويصبح غير قابل للمزيد، أو المدرس الذي يستغل هذا الاضطراب وتشتت أفكار التلميذ لاستدراجه إلى مقصلة الدروس الخصوصية؟ أم أن المسؤولية الكبرى تتحملها الوزارة المعنية، لأنها لم تفعل إجراءاتها وقوانينها من أجل ضبط هذه العملية وجعلها تربوية، عوض تحويلها إلى ظاهرة تجارية تباع وتشترى فيها القيم والأخلاق المهنية؟"

بل أقول، تجارة غُيِّبت فيها القيم والأخلاق المهنية، بل تجارة من وحي منظومة ثقافية منحطة وعقليات متخلفة، تجارة من ابتكار جماجم عشش فيها *"البوبريص والرتيلة"* (الزواحف والهوام). انحطاط وتخلف هيكلي في البنية الثقافية والتفكيرية لمجتمع غرابي لم يعد أفراده يميزون بين ما يصلح حالهم وما يضر بها؛ يقول رجل التعليم، صاحب المقال أعلاه، أن الدروس الخصوصية أصبحت نوعا من التباهي بين الأسر، بحيث أصبح الإقبال عليها حتى في التعليم الابتدائي. فكما قلت في كتاب صرخة مغربي، لقد

أصبح التباهي عندنا منهج حياة (بل منهج ممات)، بحيث نستغل كل حدث، حتى مناسبة الموت، لنقول بلسان الحال *"حتى احنا ولاد الأصل والمفصل، شوفوا على عينيكم وديوا ما تعاودوا"*. هل بلغ الإحساس بالنقص وفقدان الثقة في النفس عند السواد الأعظم من أفراد المجتمع إلى هذا الحد المرضي من التباهي بكل شيء أملا في إثبات الذات للآخر؟ فعلى وزن "تكلم أعرفك"، أقول "تصرف في حياتك أصنفك"، بل تصرفك في الحياة يكشفك ويكشف ما هو مكنون في أعماقك من اضطرابات وتعقيدات. يجري أحدنا (وكلنا أحدنا) ويلهث ويقاسي، يغش ويسرق ويرتشي ويبتدع كل سبل التحايل لنهب جيوب الآخرين ليجمع المال لكي يتمكن من التباهي أمام الآخرين، ولو كان عنده ذرة عقل سليم لتوصل إلى أن من يتباهى أمامهم، سيفعلون كما فعل لجمع المال الوفير، ليردوا له الصاع صاعين.

"هدرتك كولها نعم السّيِ"، *"اللي ما عندو فلوس كلامو مسوس" كما قالوا سيادنا اللوالى*، فلم تعد إذا قيمة الكلمة ووزنها مقدرا بصواب ما يقال وعمق التفكير، بقدر ما هي مرتبطة بالفلوس، و*"الله مع الجاه العالي"*، و*"اللي ما عندو سيدو عند لاله"*. إنها أسوأ وصمة عار على جبين مجتمعنا تسبب فيها أبناؤه المثقفون وأشباه المثقفين الذين أضاعوا مشية آبائهم ولم يتعلموا مشية من أرادوا تعلم مشيتهم. كان المغاربة في القرون الأخيرة، رغم جهلهم وتأخرهم، يعيشون بسلاسة وهدوء واحترام متبادل دونما تباهي وتفاخر وتعالي بعضهم على بعض، إلى أن حدث ما لم يكن في الحسبان. تعلم الأبناء فتعاظمت التطلعات لمستقبل واعد زاهر على كل المستويات، لكن

بدل العمل على امتلاك آليات البناء والتشييد لنقل المجتمع نقلة نوعية نحو الحداثة الحقيقية والتحديث، فقد عملنا على اكتساب آليات التدمير الذاتي للمجتمع ونقله نحو حداثة فلكلورية غرابية مشوهة، افتقد فيها المغربي مقومات التحضر الحقيقية.

مجتمع بلا صحة

حداثة فلكلورية غرابية مشوهة تبين أننا أصبحنا مفتقدين لمقومات التحضر الحقيقية، فالحالة الصحية لمجتمعنا إذا متفاقمة، وللتدليل على مدى صدقية هذا الحكم القاسي، فما علينا إلا أن نستعمل آلة جس النبض المستعملة في عالم الطب كمؤشر.

لننظر إلى ما آل إليه تأطير البحث العلمي في جامعاتنا من تردي وانتكاسة بالتعريج على ميدان الطب ومنظومة الصحة كمثال. فكما هو معلوم، عُرف المغرب بحنكة أطبائه وكفاءة أساتذته في الطب، وهم الذين تكونوا على أيدي الفرنسيين بداية وعلى أيادي مغربية قبل وقتنا الحاضر، بفضل التأطير الجيد الذي استفادوا منه. فماذا سيكون عليه حالنا مستقبلا، بعدما ترك الطلبة لحالهم ينتظرون أن يجود عليهم بالحضور من يفترض فيهم العمل على تأطيرهم بتفان وإخلاص وبعد نظر؟. أخذنا المشعل العلمي في كل الميادين ممن استعمرونا كما أخذوه هم من أجدادنا كما سنرى، فممن سيأخذه شبابنا، رجال الغد إن لم يكن من أيدينا؟ هل حصولنا على الشهادات العليا التي خولت لنا أن نصبح أساتذة باحثين مثلا، هو فقط بغرض ولوج

مسارات معبدة للجري وراء المصالح الشخصية الضيقة، وحتى من دون ضوابط ولا ثوابت ولا مرجعيات خلقية؟ يقول المثل العربي القيم "غرسوا فأكلنا ونغرس فيأكلون"، ها نحن نأكل مما غرس فماذا نغرس لمن سيأتي؟ طبعا هناك أجوبة جاهزة لا يجادل أحد في مصداقيتها من مثل انعدام الظروف المواتية للعمل وانعدام الإمكانيات وغياب المراقبة وما إلى ذلك من الأسباب، لكن بالنظر لمنظومتنا الثقافية وعقلياتنا فحتى في غياب مثل هذه الأسباب لتذرعنا بأسباب أخرى لكي لا نقوم بواجبنا كما يجب. كنت مع زميل لي في انتظار اجتماع للأساتذة المشرفين على تكوين طلبة "الليسانس" التطبيقية (Licence Appliquée) بكلية العلوم، فقلت له في سياق الكلام "كنا نقول في السبعينات من القرن الماضي، ونحن تلاميذ بالتعليم الثانوي، حينما سيصل أولاد الشعب ويأخذوا بزمام الأمور في كل الميادين فسيصبح المغرب جنة، لكن مع الأسف حينما وصلنا أتينا على الأخضر واليابس كالجراد". لم يتقبل كلامي دونما تعليق، فأجابني بأننا نعمل على قدر الفتات الذي يعطى لنا. لم أتقبل كلامه أنا كذلك، فقلت له "هل الطلبة الذين نكونهم هم من يعطوننا الفتاة؟ فرق كبير بين الواجب والحق، لنقم بواجبنا على أحسن وجه ولا نتنازل على حقوقنا، وأنا متيقن أنه لن ينازعنا فيها آنذاك أحد؛ لكن أن نعرض أنفسنا للازدراء والتشنيع داخل المجتمع بسبب أفعال بعضنا الغير مسؤولة، ثم نتباكى على حالنا فهذا لا يليق بنا. هناك فعلا دعاية مغرضة، غير بريئة، تسمم الأجواء، لكن كما

يقال لا يمكن أن يكون هناك دخان من دون نار. لنعد إلى جوهر الموضوع، لتقصي مدى سلامة صحتنا وسلامة طبنا.

بالرغم مما أصاب المنظومة الصحية للبلاد من اختلالات خطيرة على كل الأصعدة، وخصوصا فيما يتعلق بأخلاقيات المهنة، فإن المعوَّل أن يبقى تكوين الأطباء وتأطيرهم خارج دائرة هذه الاختلالات حتى لا تكتمل الدورة، فنصبح ندور في حلقة مفرغة من الرداءة. لقد تطرقت بإسهاب لما تعرفه المنظومة التعليمية من اختلالات في كتاب صرخة مغربي ومدى تأثيرها على باقي الميادين والقطاعات بما فيها ميدان الصحة المريض، الذي لم أعط لما به من علل ما يستحق من اهتمام فيما قبل. أوردت بعد الأمثلة لمعرفة مدى الانحطاط الذي بلغته أخلاقيات المهنة عند الكثير من الأطباء الذين أصبحوا لا يرون فيمن دخل عليهم في عيادتهم أو مصحتهم إلا ذلك القدر المالي المعلوم الذي سيضاف إلى حسابهم البنكي. ومن أجل ذلك فهم مستعدون لكل الحيل وبكل الوسائل للإيقاع بمن أوصلته قدماه عندهم في المصيدة المعدة له. وحتى يعلم القارئ أنني لا أعمل على إظلام المشاهد التي أنقلها والإكثار من الأسود القاتم في صبغ اللوحات التي أقدمها بين يديه، فسأحيله على مشهد من ملفات الأسبوع لجريدة الصباح المغربية، عدد 2652، خصصته لموضوع الصحة تحت عنوان "*مصحات خاصة خارجة عن القانون،استنزاف جيوب الزبناء وحساباتهم البنكية واستهتار بأرواح المرضى وسرقة مستحقات الدولة*".

كنت قد عزمت على نقل كل مشاهد الملف المروعة، لكنني قررت في الأخير التوقف عند الديباجة التي تم بها التقديم له، ونقل مشهد مثير واحد، نزولا عند حكمة "ما قل ودل" و"كفاني فيك يكفوني"، ولأنها جمعت عناوين كل الصور المثيرة في هذه المشاهد. ومما جاء في هذه الديباجة:

"...الرجل الذي اعترف يوما بأنه لا يعرف عدد مديريات وزارته التي التحق بها في إطار صفقة التناوب التوافقي، كان يعرف أن لوبيا بأذرع كبيرة "عشش" في قطاع الصحة منذ سنوات وفرض خرائط طريقه على الجميع وصاغ قوانينه الخاصة التي توفر الحماية لبعض تجاوزاته و دوسه قسم أبوقراط وأخلاقيات مهنة الطب الشريفة، وفي كل مرة يشهر ورقة "الأزمة" الضاربة في القطاع الصحي العمومي، ولولا خدماته الصحية "الجليلة" لانهار كل شيء. ونعلن منذ البداية، أن تخصيص الملف الأسبوعي للمؤسسات الصحية الخاصة لا يحتمل أي تعميم مجاني ومتجني أو تطبيقا حرفيا لمثال "حوتة وحدة كتخنز شواري"، لكنه سيفتح بالتأكيد جروحا غائرة لم تندمل لدى عدد من الأسر والعائلات والمرضى، قصدوا في وقت من الأوقات، بعض هذه المصحات من أجل طلب العلاج فوجدوا أنفسهم في دوامة خروقات لا أول لها ولا آخر، تبدأ من استنزاف جيوب الزبناء وحساباتهم البنكية وتمر بالاستهتار بأرواح المرضى وتحويل الخطأ الطبي المفضي إلى الموت إلى قاعدة شرطية ولا ينتهي عند سرقة رزق الدولة ومستحقاتها، عبر التملص الضريبي و"سرقة" المرضى من

المستشفيات العمومية بتواطؤ مع عدد من الأساتذة الباحثين، المستفيدين من امتياز "ت.ب.أ" بالمقلوب، وأصحاب سيارات الإسعاف الخاصة. مازال الجميع يتذكر قصصا فظيعة دخل فيها المرضى على أرجلهم إلى مصحات تحمل نجوم الفنادق، فخرجوا في مآتم معزين ودموع وأصوات نحيب، أما من حالفهم الحظ "وطول الله" في أعمارهم، فتتكلف سيارات الإسعاف الخاصة بإيصالهم إلى أقرب مستشفى عمومي بعد أن تكون موظفة الاستقبال تكلفت بإسماع ذويه تلك العبارة الغارقة في اليأس "ديروا رجاكم في الله". الملف التالي تجميع لبعض شكايات المواطنين لم يعودوا يميزون بين بعض المصحات الخاصة وبين مستودعات الموت، وفيه نرصد أساليب الاستثمار المربح في أمراض الناس وآلامهم .. ".

أما المشهد الذي اخترته فقد جاء فيه. *"يعجز بعض أطباء القطاع الخاص عن النظر إلى المرضى بعين الإنسانية، ويتحول ألم وعجز هؤلاء أمام المعالجين المفترضين إلى عملية حسابية محضة، لا مجال للخسارة المالية فيها حتى لو خسر المريض في المقابل حياته. وهي العملية نفسها التي أسالت لعاب ليس فقط بعض أطباء القطاع الخاص، بل أغرت بعض أطباء المستشفيات العمومية. فإن كانت القاعدة تلزم هؤلاء بقضاء أوقات مداوماتهم الطويلة في المستشفيات وإلى جانب مرضى الحاجة، فإن أغلبهم يختار المداومة في المصحات الخاصة، وإلى جانب المريض الذي يدفع عن*

ذلك أموالا طائلة، حتى ولو تم ذلك على حساب مريض أكثر وألح حاجة إلى معالجه.

ولا يستبيح المتورطون في مثل هذه السلوكات حياة مرضى الفقراء وحسب، بل يفتحون أبواب تجارة موازية، وعوض أن يكتفوا بما يرد على المصحات التي يشتغلون لحسابها، يلجؤون إلى دفع أسرة المريض إلى هوة المصحة، يحاولون إقناعها أن إمكانيات المستشفى العمومي، حيث يرقد القريب محدودة، وأن معدات وحداته الطبية لا تفي بالغرض، وترفع نسبة الخطر على حياته، وبالطريقة الهادئة نفسها التي يحقنون فيها المرضى بالأمصال، يحقنون أسرهم باليأس، ويزرعون الشك والغموض في رؤوسهم. يوصدون كل أبواب الأمل في وجودهم، ويفتحون باب اختيارين اثنين لا ثالث لهما، أولهما تدبر مبالغ عملية جراحية في المصحة الخاصة التي يشتغل لصالحها الطبيب، وثانيهما إجراؤها في المستشفى العمومي في شروط يصفونها بالمتدنية والمهددة لحياة المريض، وهو ما يدفع الأسرة إلى الارتماء في أحضان القروض والسلفات اعتقادا منها أنها تنقذ حياة مريضها، في الوقت الذي كان يمكن فيه إجراء العملية الجراحية في المستشفى العمومي بتكلفة أقل وربما بالمجان.

ووجد بعض هؤلاء الأطباء وسيلة أكثر نجاعة لتهريب مرضى المستشفيات العمومية إلى الخاصة، إذ بعد أن يزجوا بعائلات المرضى في دائرة اليأس والإحباط، يتركون بصيصا صغيرا من الأمل، ويدعون الشفقة والرأفة، فيؤكدون لضحاياهم أن بإمكانهم مساعدتهم على تكلفة العلاج المرتفعة في

المصحات الخاصة، وذلك بإعفائهم من تكاليف ومصاريف العلاجات الموالية للعملية الجراحية، فيؤكدون أنه بعد إجراء العملية سيساعدون عائلة المريض على نقله من جديد إلى المستشفى العمومي من أجل متابعة العلاج بالمجان، وهي صفقة وهمية تجدها حتى عائلات المرضى مربحة جدا.

وإن كان بعض الأطباء المتورطين في مثل هذه الصفقات المشبوهة يتولون بأنفسهم مهمة إقناع ضحاياهم، فإن آخرين صنعوا لأنفسهم سوقا وسماسرة ومساعدين، لكل واحد منهم نصيبه.

الأمر لا يتوقف عند مجرد تهريب المرضى إلى المصحات الخاصة، بل قد يتعداه إلى إجراء عمليات غير ضرورية للمريض. وحتى في الحالات الأقل ضررا يضطر هؤلاء الأطباء إلى منح المصحة كل أوقاتهم ويقتصر وجودهم في المستشفيات العمومية على التعليمات. إذ يوجهون إلى الأطباء المساعدين، خاصة المقيمين الذين يكون مصيرهم المهني بين يدي هؤلاء الأطباء، تعليمات عبر الهاتف، وقد يضطر بعض هؤلاء المساعدين إلى التدخل من تلقاء أنفسهم تجنبا لإزعاج البروفسور وبالتالي تحاشي غضبه وسخطه، إذ قد ينعكس ذلك على النقطة التي سيمنحها لهم".

تجنب إزعاج الدكتور البروفسور تحاشيا لغضبه وسخطه لكي لا ينعكس ذلك على النقطة، بل ومن حسن تدبير المتدرب لضمان نقطة سخية من سيادته حتى وإن لم يقم بتتبعه وتأطيره كما يجب. هل من ضرورة للتعليق؟ لن أطيل بهذا الصدد لأختم هذا الجانب من المشهد بما سمعته من سيدة تعمل بأحد المستشفيات العمومية بفاس، تناهز الخمسين من العمر. تقول أنها

كانت تعمل لمدة طويلة بمصلحة بالمستشفى لا علاقة لها بقسم العمليات الجراحية، ولا أتذكر أهي التي اختارت أم أنها طلب منها أن تعمل بهذا القسم لمدة محدودة كمعوضة (remplaçante). المهم أنها وجدت نفسها في وقت ما، أمام مشهد غريب بعد انتهاء الطبيب الجراح من استئصال مرارة أحد المرضى المفترضين، بحيث طلب منها أن تأتي بحجارة (*"جيبي حجرة"*). لم تفهم ماذا يقصد الدكتور وماذا يريد، فما كان منه إلا أن قال لها اذهبي إلى المكان الفلاني وأتي بحجارة من موضع كذا. تقول السيدة أنها ذهلت لمَّا رأت موضعا مجمعة فيه حجارة كتلك التي تتكون بالمرارة، فأتته بواحدة منها، عمل هو على إلحاقها بالمرارة السليمة التي استأصلها ببرودة دم وراحة ضمير.

لن أتيه في أدغال المشاهد اليومية لغابة الصحة الموحشة، ويا لها من مشاهد مروعة تفوق مشاهد افتراس السباع لضحاياها رعبا وهمجية. هل هذه المشاهد من نسج خيال المهووسين بقصص الرعب؟ هل يتعلق الأمر بمشاهد من الجريمة المنظمة؟ ما هذا الذي يحدث؟ ما الفرق بين مثل هؤلاء الدكاترة الأطباء وعصابات بيع المخدرات وقطاع الطرقات والسطو على ممتلكات الناس؟ عفوا، لا مقارنة مع وجود الفارق، الفرق شاسع بين من خولت له مهنته (الشريفة في الأصل) التحكم في أرواح وأجساد ورقاب وجيوب الخلائق، ومتسكعين دفعتهم تصرفات مثل هؤلاء إلى اعتراض سبيل الناس والاعتداء عليهم طلبا لما يؤمنون به عيشهم واستمرارهم في الحياة. كما لا مقارنة مع وجود الفارق المهول بين فعل السباع الفطري

وفعل هؤلاء الهمجي؛ لقد قرأها جيدا رجل الشعب العادي، صاحبنا الشرطي لسنوات السبعينات، ورأى تبعاتها بكل جلاء عندما خلص إلى أن الطالب الذي يتبول على السواري في شارع محمد الخامس على مرأى من الجميع، إنما يتبول على المجتمع كله، وعليه فلا خير يرجى منه لنفسه ولغيره. إن طال بصاحبنا العمر إلى يومنا هذا فسَيُصعَق من هول ما سيرى ويسمع، حتى وإن سبق له أن تنبأ بما سيصدر عن هؤلاء الذين رأى فيهم المجتمع، في يوم من الأيام، صمام الأمان لمستقبله، كما اختزل فيهم كل تطلعاته وآماله. فلا أظنه خطر بباله ما آل إليه الانهيار الخلقي وافتقاد الضمير، فحتى من اشتهر من الأطباء النازيين باقتراف جرائم اتخاذ البشر كفئران للتجارب في أبحاثهم، فإنهم فعلوا ذلك في وقت الحرب، ومع غير الألمان، مع أعدائهم، في انسجام مع الفلسفات والنظريات الهدامة التي ابتدعها العقل الغربي الذي تؤطر تفكيره نظرية البقاء للأصلح الفاسدة لداروين. أما ما نحن بصدده هنا، فالأمر مغاير تماما، نتكلم عن أطباء أبناء الشعب المغربي، أصبحوا أطباء بتمويل من هذا الشعب، كما أن لنا جذورا حضارية ضاربة في أعماق التاريخ لا تمس لنظرية داروين بأية صلة، حضارة تضمن لإنسانية الإنسان حرمتها حيا وميتا.

سأتهم بأني لا أرى إلا النصف الفارغ من الكأس، وأغض الطرف عن المملوء منه، وستُخرَج في وجهي بطاقة المثل الشعبي القائل *"حوته كتخنز الشواري"*، فعلي أن أنظر إلى الأساتذة الأطباء والأطباء الأمناء الذين يؤدون مهامهم بكل صدق وتجرد. سمعا وطاعة، بل أقول أني أعرف منهم

الشرفاء الذين يضيقون درعا بما يصدر عمن يعدون زملائهم في المهنة، ويحسون بالغبن والمهانة من تصرفاتهم المسيئة إلى حد كبير جدا للمهنة وليس لهم وحدهم. فهم يألمون لأن مهنتهم الشريفة أهانتها و"*خنزتها حوتات خانزة*" كثيرة، وليس حوته واحدة فقط كما يقول المثل الشعبي الذي لم يعد معبرا بصدق عما آل إليه حال *"الشواري"* في وقتنا، بعدما تركت فيه حوته "خانزة"، لم يتم عزلها والإلقاء بها في القمامة، تفعل فعلها عبر العدوى التي انتقلت إلى باقي حوت الشواري، حتى كادت البلوى تعم كل ما به.

وحتى نحيط بحيثيات ما أصاب الحوت *بالشواري* من ألوان الفساد والتحلل، غير تلك التي رأينا، إليكم ببعض الصور الأخرى، إمعانا في إظهار البشاعة الأخلاقية التي تجرد مثل هؤلاء الأطباء حتى من إنسانيتهم، بل حتى من امتلاك صفة الحيوانية، لأنه لم يثبت عند أية فصيلة من الحيوانات أكل بعضها البعض في الظروف الطبيعية العادية. كم من بريء لفقت له الاتهامات وتم سجنه بسبب الشهادة الطبية المسلمة له من طرف الدكتور الطبيب مقابل دريهمات، وشهادة شهود زور متواطئين أو محترفين مقابل دريهمات هم كذلك؟ مَنِ الدنيء الحقير والأكثر إجراما، هل المجرم الذي يقترف جرمه تحت ضغط الحاجة في الأماكن التي ينعدم فيها الأمن أم من يقترفه في أماكن يفترض فيها الأمن والأمان والراحة حتى النفسية كالمصحة والعيادة الطبية والمستشفى، مستغلا مهنته ومنصبه؟ فحتى الميت في قبره، المرحوم كما يحلو لنا تسميته، يمكن لأي أحد أن يحضر له شهادة من طبيب تثبت أنه تغيب عن عمله بسبب كذا مرض يلزمه الخلود إلى

الراحة لمدة كذا يوم، أو تثبت أنه أصيب بعجز صحي يقتضي مدة كذا أيام أو أسابيع للتشافي من الإصابة التي تسبب فيها اعتداء فلان بن فلان. إنه مشهد كاريكاتوري سريالي خيالي، قد لا يكون غريبا عما يروج داخل مجتمعنا بالدرجة التي نتصور. ومن القصص الواقعية من بين القصص والحكايات العجيبة الغريبة المتداولة والمعروفة ما حصل لأحد الأساتذة بالتعليم الثانوي التأهيلي معروف بإخلاصه وتفانيه في عمله وضبط للأمور في القسم. قبل تاريخ امتحانات الباكلوريا لموسم 2005 – 2006، جاءه التلاميذ بشهادة طبية باسمه، وطلبوا منه أن يخلد للراحة التي ارتآها له الطبيب الملهم، خلال الأيام المعلومة للامتحانات حتى لا يخل بطريقته المتقادمة في الحراسة بقاعدة الغش العامة الساري بها العمل في كل أطوار تعليمنا، والتي ازدادت تطورا في بداية الألفية الثالثة. لقد أصبح الأمر جد عادي، أن نرى أو نسمع بالطبيب يشهد بمرض فلان، أو يثبت إصابته بعجز صحي لمدة معينة نتيجة اعتداء افتراضي، حتى وإن لم يره ولم يكن يعرفه.

في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، في صباح يوم الأربعاء على ما أظن، كنا بحافلة المؤسسة مع الطلبة في إطار خرجة جيولوجية ميدانية تكوينية، ولما اقتربنا من "مدينة" عين العودة، إذا بالسائق يخبرنا أنه سيتوجه إلى المدرسة الفولانية ليصفي حسابه مع معلمة سبت ابنته التي تدرسها بالأمس، قالت لها *"أنتِيَ حماره"*. قال لنا أنه طلب من أحد معارفه بعين المكان أن يطلب من المعلمة أن تعتذر لابنته في القسم أمام التلاميذ،

وإلا فسيقيم عليها دعوى في ذلك اليوم، بناءا على شهادة طبية بمدة 45 يوم على ما أظن ليدخلها إلى السجن. نظرت إلى زميلي ونظر إلي، لسان حالنا يقول *"الله يخرج هاذ النهار بخير"*، فسيادة السائق الذي لم يكن قد بقي له إلا شهورا معدودة للتقاعد، لن يتردد في تنفيذ ما قاله إذا لم يتوفق الشخص الذي بعين المكان في إقناع المعلمة بالرضوخ لطلبه. كنا محظوظين، لأنه توفق، وإلا كانت تلك الخرجة الدراسية التي لا تسمح الظروف بإعادة برمجتها بسهولة ستضيع. ماذا كان بوسعنا أن نفعل مع سيادته؟ فإذا ما ضغطنا عليه لاستئناف السير، فسيتظاهر بالرضوخ للأمر الواقع، لكن لن تنقصه الحيل لفعل شيء ما، يضعنا به أمام الأمر الواقع. قد لا يذهب بعيدا حتى يتوقف، مختلقا عطبا ما في الحافلة المتقادمة، ثم لن يتأخر في تحويله إلى عطب حقيقي. فهو لم يقم بما قام به دونما اكتراث لا بمهمته ولا بنا نحن إلا وهو يعلم أن بيده أسلحة وسيناريوهات جاهزة لكل طارئ، فهو يتصرف على ضوء *"كن ديب لياكلوك الدياب"*، *"واللي ما عندو سيدو عندو للاه"* وما إلى ذلك من أدبيات الأمثال الشعبية لثقافة التخلف.

قد يشكل هذا المشهد بلقطاته المتنوعة مادة دسمة للتحليل والنقاش لما يظهره من تفشي لثقافة التخلف وترابط مساراتها وتجلياتها على كل الأصعدة والمستويات. نعم تتداخل في هذا المشهد صور بشتى ألوان الطيف. فالمعلمة تسب التلميذة، وهو أمر لا يجوز من منظور المفاهيم التربوية المستنسخة عن كندا وفرنسا. كما أن هذه المعلمة، ومن ورائها كافة رجال التعليم، قد أضاعت هيبتها وفقدت احترامها حتى عند أطفال كان من

المفروض أن يروا فيها الأم المربية والمعلمة. والطفلة التلميذة لم ترض لنفسها هذه الإهانة ممن لا ترى لها أي جميل عليها، فقد تعلمت من أبويها النخوة الخاوية، فعليها أن لا تحس بأي نقص من كون أبيها سائق عادي (لو كنا متحضرين فعلا فالأمر كذلك بداهة، لكن أن ينطلق من إحساس بالدونية فهذا شأن آخر)، وبخاصة من معلم أو معلمة. ثم ما أن تخبر أبويها حتى تأخذهما العزة بالاحتقار، *"شكون تكون امها هي، الطيابه ديال الحمام"* (وهذا ما قاله على مسمعنا)؟ *غاد نوريها شكون انا باش متبقاش تحل فمها على بنات الناس، وتعرف باللي أنا قادر وقفها عند حدها هي وقرانها"*. الأب، السائق، عنده الشهادة الطبية في الجيب على ما يبدو، حقيقة أو من باب اليقين من تسلمها متى أراد، ممضاة من طبيب حلف بقسم أبوقراط!. ولم لا، فحتى الدكتور يفكر بنفس تفكير السائق وزوجته وأطفاله *"شكون يكون هاذ أبوقراط حتى ندّيها فيه"* ؟ وأين هو فعلا أبوقراط لكي يعاقبه إن هو لم يلتزم بقسمه، فالأمر أضحوكة من البداية، أليس كذلك؟ فالمقسوم به يجب أن يكون قادرا على إنفاذ العقوبة بمن لا يفي بقسمه.

وقبل إسدال الستار على هذا المشهد الذي أبعدني عن مشاهد عالم الصحة المريضة، فلا بد من تسليط الضوء على تصرف سائق حافلة المؤسسة (فهو ليس من رجال التعليم ولا من رجال الصحة الذين شكلوا مادة هذا الكشف الجارح بجهاز "السكانير"). كيف يطلب من رجال التعليم ورجال الصحة أن يقوموا بواجباتهم كما ينبغي وها أنتم ترون الفوضى المستشرية، فحتى السائق يتصرف كأنه المسؤول، ليس المسؤول الملقاة على عاتقه

المسؤولية، بل المسؤول الذي لا يسأل عما يفعل. أقول تصرف السائق تصرف المسؤول الذي لا يسأل لأنه يعلم أن المسؤول الذي لا يسأل لن يسأله، وحتى إن سأله فقد يختلق لتصرفه الأعذار، أو يجد الأعذار لكي لا يتخذ في حقه ما يجب من إجراءات قانونية. ومن هذا المسؤول الذي لا يسأل، هل هو فرنسي لا يهمه أمر الطلبة وأمر الخرجة التكوينية؟ إنه مغربي، رجل تعليم هو كذلك، لكن انقلاب الموازين والمفاهيم في أدمغتنا أفسد كل شيء. فحتى وإن لم تكن هناك حسابات من صنف أن السائق من رجالات المسؤول الذين يعتمد عليهم في شؤونه الخاصة، فإن الجانب الاجتماعي أصبح العامل الحاسم في قلب المفاهيم والموازين *"آش غدي نديروا معاه، راه مولا اوليدات، ما يمكنش نضيعوهم"*. لف الضباب مفاهيمنا وفهمنا حتى انقلبت الموازين انقلابا قلب كل شيء، فحتى معنى العاطفة أضعناه، فأصبحنا كالغربيين، يحنون على الكلاب والقطط (وهو أمر حسن) ولا يبالون بالجنس البشري الذي سلبوه خيراته وتركوه يموت جوعا أو يقتلونه بأسلحتهم الفتاكة.

أعرف من الأساتذة الباحثين، مسؤولا عن مختبر للبحث، وهو من أولئك الذين لازالت عقارب الساعة عندهم تدور من اليسار إلى اليمين، تماما كما هو الحال عند من يعرفون للوقت قيمته. لهذا المختبر مشاريع أبحاث مع أطراف متعددة، واقتضت الضرورة وجدود سائق، فعملت إدارة المركز على إيجاده له. انطلاقا من اليوم الثاني، جاء السائق للعمل متأخرا بنصف ساعة، أي في الساعة التاسعة صباحا. قلت جاء على الساعة التاسعة، فما

المشكل في هذا؟ فكل المغاربة يفعلون هذا، زيادة على أنه ممن جاء إلى هنا بتدخلات، فهو *" بيسطوني"* (pistonné)، *"عندو ركيزه متكي عليها"*. نبهه وأوضح له أن العمل يبدأ على الساعة الثامنة والنصف، لكن صاحبنا السائق تصرف اقتداء بحكمة المثل الشعبي السيف ذو حدين القائل *"النهار الاول كيموت المش"*، فحضر للعمل، في اليوم الموالي، على الساعة التاسعة والنصف *"مالنا، كبارها تصغار"*. لكن صاحبنا السائق لم يتنبه إلى أن المسؤول عن المختبر قد يتصرف هو كذلك على ضوء المثلين الشعبيين فتجري الرياح بما لا تشتهي السفن، وكذلك كان، من سوء حظ المسكين (مسكين، يشكو من الفقر في الفطنة والبداهة والتفكير السليم)، فقد اصطدم بمن يعرف هذه الأمثال ويعمل هو كذلك على تطبيقها من جانبه كما فهمها هو؛ لم يكلمه، بل أخذ منه المفاتيح وقال له بأن يذهب ليشكو حاله لمن أراد، *"مات المش وصغارت قبل ما تكبر"*. أمر عجيب وإحساس غريب، أن لا يحسن المرء التعبير عن تجليات ومعاملات ثقافة التخلف وعقليات الانحطاط إلا عبر الأمثال والأقوال الشعبية التي ابتدعتها، فالأمرين متلازمين. فنداءات من يدعون لتعليم بالدارجة يجب أن تحترم وتقدر حق قدرها لأنها في انسجام تام مع ثقافة الجهل المركب التي عمت كل جوانب الحياة في المجتمع، من المدينة إلى البادية، ومن السهل إلى الجبل.

فلو تعامل المسؤولون الذين لا يسألون مع من يسألون على أسس سليمة، وقواعد واضحة معلومة، دخولا من باب المهام والمسؤوليات، الحقوق والواجبات، لأغلق باب هذه الأمثال والأقوال الشعبية الرديئة رداءة فهمنا

للأمور. فلو لم تقلب الموازين، بحيث يصبح سائق، أو سائقو المؤسسة، أمناء على أسرار المسؤول الذي لا يسأل، في بيته وفي حله وترحاله، فلن تقلب المفاهيم ليصبح السائق مسؤولا لا يسأل. إنها تجليات ثقافة تدور رحاها حول محور *"الفايق العايق هو اللي كيعرف منين كتكال الشاة"*.

ولجت مشهدا جانبيا على أمل العودة مسرعا لمتابعة مشاهد من أدغال عالم الصحة والطب، فإذا بي أجد نفسي قد تهت في غابات أخرى، لكنها ليست بغريبة عن سابقتها، فكلاهما محكومتان بنفس العوامل المناخية ونفس التربة الاجتماعية والثقافية، و بنفس العقليات.

أعود إلى عالم مرض الصحة، للتعرف على مزيد من المشاهد المرضية التي تبين مدى انتشار المرض وخطورته. فمن أغرب ما أصبحت تتداوله الألسن (الدعاية الشعبية الفتاكة القاتلة)، ما ابتدعته عبقرية بعض الأطباء وبعض المحامين في مجال التعاون فيما بينهم. نعم لقد وصلت الأمور إلى حد "إبرام نوع من الشراكة" النفعية (عبارة مستعارة من عالم المال والأعمال والبحث العلمي وما إلى ذلك)، يتلقى بموجبها ومقتضياتها، الدكتور الطبيب من الأستاذ المحامي الطلبات لتسليم شهادات طبية بمواصفات معينة كلما دعت الضرورة ذلك. كان الله في عون القضاء والعدالة، وفي عون المغرب الذي ضاق ذرعا بالمغاربة الجدد الذين لم يعودوا يعرفون لهم عليه إلا القبيح بدل الجميل. وهنا يطرح السؤال مرة أخرى، ما المشكل يا أخي في هذا؟ فكل العالم "يتنظم" ويتهيكل لتسهيل المعاملات وتقريب الخدمات من الناس، فلا ننسى أن غول العولمة القادم لن

يرحم من يعمل لوحده، فكلما تكاثفت الجهود بين من تجمعهم نفس الهواجس والأهداف والتطلعات والحسابات، فسيكون الأمر أحسن. أقف هنا حتى لا أبتعد كثيرا، كعادتي، عن المسار، وهو قطعا خارج سياق *"دير راسك مع الريوس وعيط أقطاع الريوس"*.

إنها فعلا شراكة وتشارك واشتراك في تطوير وسائل النهب والسلب والتلاعب بحياة الناس (المواطنين) وحرياتهم. فبمثل هذه المفردات والشراكات المدمرة يدمر البلد ليصبح لقمة صائغة في فم وحش العولمة القادم، الذي عطل تقدمه اضطراب أحواله اضطرابا شديدا بسبب ما خلفه من دمار حتى في عرينه، بحيث بدأت تتآكل أطرافه بفعل الأزمة المالية والاقتصادية الخانقة. هل لمثل هذا أنشئت المدارس والثانويات والجامعات، وسلمت الشهادات والدبلومات والدكتورات؟ يا للهول، يا للمصيبة، يا للانتكاسة؟ هل بعد كل هذا لا زال عند مثل هؤلاء الوجه (كما نعبر عنه بالدارجة لغة ثقافة التخلف) الذي يدعون به أنهم من جنس بني الإنسان؟ أليس هذا نوعا من أشرس أنواع الكانيباليزم (cannibalisme)؟ مجتمع، أي وطن، يسخر مقدوراته المادية لتكوين أفراد لخدمته والنهوض به من التخلف، فإذا بهم يكشرون عن أنياب قد تضخمت حتى أصبحت كتلك التي عند الرجل الأسطورة "دراكولا" التي ينهش بها لحوم بني جنسه.

لن أتابع السير في هذه غابة الصحة الموحشة إمعانا في تنويع المشاهد، خاصة من جهة الممرضين والممرضات، حيث يبدو جليا أن الإسم على مسماه عند الكثير منهم، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الجانب الدارجي لحمولة

هذه الأسماء، بحيث يصبح الممرض هو من يُمْرض الناس أو "يُـُمَرِّضُهم"، أي يصيبهم بالمرض. إنه عالم من الأدغال على الضفة الموازية لعالم البروفسورات والأطباء. طبعا، سأكون من البؤساء الذين لا يرون إلا الفارغ من الكأس؛ فكما نقول بالدارجة "هناك اولاد الناس" لا يسمع بهم أحد لأنهم ليسوا موضوع حديث الجميع كما هو الحال بالنسبة لمن يطلق عليهم بالدارجة "اولاد لحرام". هؤلاء يعانون هم كذلك من شدة وطأة التصرفات الهمجية لهؤلاء المتجردين من إنسانيتهم، المتنطعين لأصولهم. يوجدون معهم في *"شواري"* واحد، بحيث أزكمتهم الروائح الكريهة الصادرة منهم، فلم يعودوا يطيقوهم هم كذلك. لكن كما قلت، لو عملنا على عزل *"الحوته الخانزه اللي بالشواري* في بداية الأمر لما تفشى التحلل الإنساني والانحلال المهني للطبيب، ليعم حوتا آخر ليس بالقليل.

حضرت موت مفاجئ لصديق لي بعدما تناول طعام العشاء مع ضيفه. لم يصدق أبناؤه ما حدث، فنقلناه بسيارة الإسعاف إلى أحد المصحات حوالي الساعة الثانية عشرة ليلا. أدخلوه إلى المستعجلات، وبعد قليل أخرجوه لنا، وقال لنا الذي عاين الأمر أنه جاء ميتا، فلا داعي أن يسجل ويبقى هنا حتى لا يلزم أبناؤه بأداء واجب الليلة التي يقضيها هناك. لقد تجلت في الرجل تلك الإنسانية التي افتقدناها، فلقد كان من الممكن أن يستغل عدم تقبل أولاده لفكرة الموت ليبتزهم ماديا باختلاق تدخلات طبية وهمية، ويبقيه حتى الصباح أو حتى ظهيرة اليوم الموالي. الحمد لله أنه لازال هناك الكثير مما نطلق عليهم أولاد الناس وبنات الناس، وإلا لأصبحت الحياة الاجتماعية

جحيما لا يطاق. لكن ما لم نسارع لإيجاد آليات ناجعة لعزل الحوت *"الخانز"* عن باقي الحوت السليم *بالشواري*، وفي كل الميادين، فسيأتي اليوم الذي يصبح فيه كل المجتمع *"* شواري خانز".

لنترك التركيز على بعض الميادين، ولنتتبع تفشي ثقافة التخلف عبر أرجاء البلاد، خاصة في المدن حيث التعمير والعمران وشبكة الطرق والمواصلات، وما إلى ذلك.

مظاهر ثقافة التخلف
في التعمير والعمران والتمدن

تفشي عقلية الدوار حتى بالأحياء الراقية بالعاصمة

التعمير والعمران والتمدن مصطلحات عناوين لما به يتم التأشير على المخزون الحضاري والثقافي والفكري والعقليات لأفراد مجتمع ما ومدى تحضرهم وتقدمهم، وكيفية تفاعلهم مع المفردات العمرانية للثقافات والحضارات الأخرى. فالعمران في القاموس اسم لما تعمر به الأرض من انتشار العمارة فيها، والتعمير يعرف على أنه "فن تهيئة المدن، كما يعرف على أنه مجموعة من الإجراءات التقنية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تساعد على تطوير المجتمعات بشكل منسجم مع المرجعية الثقافية والحضارية.

فالعمران والتمدن مرتبطان بالتعمير، والتعمير يرمي فيما يرمي إليه، إلى وضع الخطوط العريضة لأرضية العمران ومفرداته وتجلياته. وإذا كان التعمير يمثل فن التهيئة، والعمران فن البناء، فإن التمدن يمثل نوعية الثقافة التي من شأنها أن تضفي على المشهد مسحة من الجمالية، أو أن تضفي عليه *"مسخة"* من القبح والتشوه. فالمدينة مشتقة من المدنية والتمدن، والتمدن يعني التحضر والرقي، ويتجلى في مدى التناسق والتناغم والتفاعل بين العمران وثقافة وعقليات من يعمره، وبين الشريان الطرقي ومن يشقه ويهيئه ومن يستعمله. وفي حالة ما إذا عكست الآية في صورة ألوان متنافرة منفرة، فتلكم هي البداوة تحت عباءة التمدن، وذلكم هو التمدن بصيغة وأدوات البداوة؛ وتلك هي الأسماء على غير مسمياتها. فليس بالتفنن في استنساخ التعمير والعمران يتأتى التمدن وتضفى الجمالية على مدننا، بل العكس هو ما قد يحدث إن طغت ثقافة البداوة وعقلية الدوار على المشاهد اليومية؛ فلا تكمن الجمالية في أي مشهد إلا إذا وضع كل عنصر من عناصره في الخانة التي أعدت له. كما أن الجمال في الأمور الغير محسوسة لا يتأتى إلا إذا جاءت النتائج موافقة للمقدمات ومنسجمة معها، فجمالية المشهد تقتضي أن يعاقب المجرم ويطلق سراح البريء وأن يرسب الكسول اللامبالي وينجح المجتهد المثابر، وفي حالة ما إذا عكست الصورة فذلك هو القبح بعينيه، بل في أبشع صوره. من هنا تتبين مدى بشاعة المشهد المتمثل في "محاربة الهدر المدرسي وتكافؤ الفرص" المتبنى لإصلاح منظومتنا التعليمية لما بعد سنة 2008 ، بحيث أصبح التأسيس

للهدر المدرسي بجلي صوره يعد محاربة له، والتأسيس للإخلال بتكافؤ الفرص يعد تكافؤا لها، إنها البشاعة بكل صورها.

فالمطلوب أن تمثل حضارة مجتمع ما وبيئته الخطوط العريضة لأي فن من فنون التعمير والإعمار فيه. فكل ما يهيأ ويشيد في تنافر وتناقض مع ثقافة المجتمع وحضارته ومحيطه الطبيعي يعد معاكسا للتحضر ونقيضا للتمدن، ويمثل مشهدا مشوها. فالمعمار في المغرب، كما في باقي الدول الإسلامية، يجب أن يتميز بخصوصيات تمليها مفردات الحضارة الإسلامية والبيئة والمناخ، ولا شك أن الشيء نفسه يجري على المعمار في الدول الغربية، بحيث شكلت أسس حضارتهم وثقافتهم ونمط عيشهم قطعا المنطلق لما صمموه وخططوه لمدنهم ومساكنهم. فالمدينة، ومن ثم العمارة، ما هي إلا مرآة صادقة تعكس البيئة والمحيط والواقع ونمط العيش والتقاليد، وما إلى ذلك من خصوصيات أي مجتمع. المدينة كتاب مفتوح ومرآة صادقة لشخصية المكان وحضارة الإنسان!! فجمالية أي مشهد من المشاهد تتجلى في انسجام وتناسق كل العناصر والمكونات فيما بينها. لقد عمل أحد المهووسين بالجمال في صورة المرأة على أخذ كل ما هو جميل في كل صورة، وجمع الكل في صورة واحدة مركبة عبر التقنيات التي يوفرها جهاز الحاسوب، فكانت النتيجة عبارة عن صورة مشوهة إلى أبعد الحدود، بحيث بدت العناصر المكونة لها متنافرة. فجمال الشيء يتجلى في صيغة التناسق والتفاعل ومفردات التناغم بينه وبين محيطه على مستوى الخطوط والألوان ومدى التباين الحاصل، وما إلى ذلك.

وكما أقول دائما، فبالمقارنة تتبين وتتجلى المفارقة، ولتوضيح الفكرة فلنقم بإطلالة خفيفة على الأسس المعمارية والعمرانية للمدينة والبيت في المجتمع الإسلامي ذو المناخ الحار والجاف[1].

"وضع الإسلام قيما ومبادئ ومفاهيم وجهت العمارة والعمران إلى مفردات تعلي من شأن النظام والنظافة واحترام الطبيعة من ماء ووقود وخلافه، والمحافظة على البيئة ومراعاة بعدها".

من أهم المعايير التي استحدثها الإسلام في تخطيط المدن:

- المسجد، وقصر الإمارة والسوق الرئيسي بالمدينة يمثلون مركز المدينة، وجميع الطرق الرئيسية فيها تصل بين المناطق السكنية ومركزها.
- التدرج في شبكة الطرق، فنجد الشارع، ثم الأزقة فالدروب. وقد ارتبط تحديد مقاييس الطرقات وتدرجاتها بعوامل مختلفة، منها ما هو مستقل أصلا بنظام تخطيط المدينة، ومنها ما هو مرتبط بطبيعة الموقع والمناخ وطريقة ونوعية الارتفاق.
- كل تقسيم سكني محاط بشوارع رئيسية، أما من الداخل فلم تأخذ طرقها شكلا محددا، وغالبا ما نتج عن ذلك نظام الأزقة والدروب غير المستقيمة.
- نظام الأسواق التخصصي بحيث نجد أسواق الحدادة، النجارة، العطارة، الصناعة التقليدية.

[1]- من خلال مقاطع مما كتبه وقدمه سيد عباس علي، الأستاذ بكلية الهندسة، جامعة أسيوط، في مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع، تحت عنوان "أثر البعد البيئي على تخطيط المدن والعمارة الإسلامية".

- اتبع في تخطيط المدينة الإسلامية نظام إقامة المقابر خارج الأسوار التي تحيط بالمدن و"صيانتها".

- النظام الإداري المتميز في المدينة الإسلامية حيث يوجد نظام الحسبة والمحتسب، وهو جهاز يختص بالشؤون الحضرية ومتابعة الجوانب التخطيطية للمدينة مثل المحافظة على الطرقات واتساعها، ونظافة الشوارع، ومراقبة المباني وارتفاعها، وعدم الإطلال على الجار، وتفادي أخطار النشاط الحرفي على المارة، بالإضافة لمراقبة الأسواق.

كما أوجدت الحضارة الإسلامية العديد من العناصر المعمارية مثل المسجد والمآذن، كما أثرت على تحسين العديد من العناصر المعمارية الأخرى مثل القوس والقبة والعمود والصحن والإيواء حتى أخذت هذه العناصر أشكالا متطورة، وصلت في العمارة العثمانية والأندلسية مستويات عالية من الدقة والروعة.

"روعي في تصميم المدينة الإسلامية إبعاد الأسواق عن الأحياء السكنية وتم توزيعها توزيعا نوعيا بحيث يخصص لكل حرفة سوق خاص بها بغرض التقليل من الضوضاء داخل الأحياء السكنية. كما كانت الحرف والصناعات التي تنتج عنها أبخرة أو أدخنة تخصص لها أماكن في الجهة التي تعمل الريح على إبعادها عن المدينة. وقد ساعد سمك الحوائط بالمباني السكنية إلى جانب إقامة الأفنية الداخلية على التغلب على مشكل الضوضاء وتوفير الظلال وتقليل التعرض لأشعة الشمس".

أما فيما يتعلق بفن الهندسة السكنية، فقد تميز البناء بكثير من الخصوصيات و"انتشرت الحوائط السميكة والأفنية الداخلية وحدائق السطح والفتحات الخارجية الضيقة والنهايات المقفولة للشوارع في تحقيق عزل العمارة الإسلامية عن الضوضاء، وبهدف توفير عنصر الخصوصية لساكنيه ولمنع انتقال الأصوات إلى داخل المساكن. وعني المسلمون بنظافة الشوارع، حيث كان يتم كنسها ورشها يوميا، وكان يمنع تصريف مياه المطر بالشوارع وعدم تنفيذ ميازيب تصب في الشارع حتى لا تؤذي المارة، وكان يتم تنفيذ مسيلات في الحائط توصل المياه إلى قناة الطريق".

أما فيما يتعلق بمواد البناء فقد "استعمل من بين مواد البناء الحجر الجيري المعروف بفراغاته ليساعد على الاحتفاظ بالهواء البارد معظم ساعات النهار أثناء ارتفاع درجة حرارة الهواء بالخارج". كما "انتشر استعمال الخشب لأنه عازل جيد للحرارة خاصة في الأسقف بالمناطق الحارة". و"انتشر استعمال الجبس والجير في طلاء الحوائط في المناطق ذات درجات الحرارة والرطوبة المرتفعة، حيث أن اللون الأبيض يعكس أشعة الشمس، كما أن للجبس حساسية شديدة للرطوبة والقدرة على امتصاصها. وعند تعرضه للحرارة في الجو الجاف فإنه يفقد الرطوبة المخزونة، مما يتسبب في انخفاض درجة حرارة الجبس والهواء الملامس لها. ويعمل الجبس على عزل الجدران وحمايتها من المطر وتقويتها".

"كما استخدم السقف المنحني (القبة أو القبو)، لعدة أغراض منها الحماية من أشعة الشمس لجزء من السقف بعكس السقف المستوي. فبسبب وجود

جزء من السقف مواجها للشمس مما يجعله ساخنا، والجزء الآخر الغير مواجه للشمس يكون باردا مما يساعد على تحريك الهواء لفرق الضغط بين المنطقتين المتواجدتين أسفلهما".

و"يعتبر الفناء الداخلي من أهم العناصر المعمارية التي ميزت العمارة الإسلامية. والفناء من العناصر المعمارية التي عالجت مشاكل البيئة بنجاح كبير، حيث يعمل الفناء الداخلي كمنظم لدرجات الحرارة داخل المبنى ليلا ونهارا، من خلال توزيع الحمل الحراري داخل المبنى ليعطيه مزيدا من الإحساس بالراحة الحرارية داخله وخارجه. إن استخدام الفناء الداخلي يؤدي إلى عزل الضوضاء وذلك بحكم وضعه في المبنى والتفاف عناصره، فيشكل بذلك حاجزا طبيعيا وقويا ضد نفاذ الضوضاء. وبذلك يعتبر استخدام الفناء حلا مثاليا لتوفير فراغ هادئ داخل المبنى يمكن ممارسة الأنشطة المختلفة في هدوء وبعيدا عن الضوضاء الخارجية".

و"عن طريق زراعة الفناء وتنسيقه ووضع المسطحات المائية أمكن توفير المطل المناسب والذي تلتف حوله غرف المنزل ليكون بديلا جيدا عن الاتجاه إلى الخارج. استخدم المعماريون الفسقية والبرك الذي تنفذ بأفنية المنازل والتي تساعد على تحسين البيئة المناخية للمناطق الحارة وتساعد على تلطيف الهواء وخفض درجة حرارته داخل الفناء، وبالتالي داخل المنزل. أما الحدائق ذات الأشجار والتي انتشرت في الصحن الداخلي للمنازل أو على أسطح المنازل مما يساعد على التظليل وترطيب وخفض درجة حرارة الجو".

مما أوردته أعلاه بشأن التعمير والمعمار في الحضارة الإسلامية، يتبين أن أجدادنا ابتدعوا وأبدعوا وهو ما يمثل قمة التمدن والتحضر، فاستحق أن يسمى ما فعلوه فنا معماريا بكل جدارة. فقد تفوقوا إلى حد بعيد في التوفيق، عن علم ودراية، بين مقوماتهم الحضارية والثقافية ومحيطهم الطبيعي. فقد خططوا لمدنهم ومبانيهم آخذين بعين الاعتبار عامل الأسرة المسلمة في محيطها، وعوامل البيئة والمناخ، وعوامل التمدن والتحضر من تنظيم المناطق السكنية وعزلها عن أماكن الحرف والصناعات والأسواق، كما تم التعامل بمهنية عالية في الحد والتقليل من الملوثات الصلبة والسائلة والصوتية والضوئية وغيرها.

تم التوقف بشيء من التفصيل عند بعض خصوصيات عمران المجتمع الإسلامي لكي تتوفر لدينا عناصر المقارنة مع كيفية تعاطينا مع التعمير والعمران في زمننا الحاضر وبالأمس القريب. فالمدينة كتاب مفتوح، ومرآة صادقة تعكس صورة حضارة الإنسان في التفاعل مع المكان والزمان والمناخ. فالتحضر والتمدن لا يكمنان في الأبنية الفخمة والعمارات الشاهقة والألوان البراقة والأضواء الزاهية والسيارات الفخمة واللباس الرفيع، بل لابد أن يكون هناك تفاعل في انسجام وتناسق بين العمران ومكوناته ومن يعمرونه ليحولوا سكون الحيطان والطرقات إلى حركية متناسقة مضبوطة. وحتى يتبين لنا مدى الاضطراب وعمق المفارقات بين ما نحن عليه من تنافر بين عناصر العمران ومفرداته وثقافة من يعمرونه، فلنصغ إلى الكلمات المفتاح فيما أوردته أعلاه نقلا عن المعماري سيد عباس علي.

- النظام والنظافة ومراعاة البعد البيئي
- نظام تخطيط المدينة وتحديد مقاييس الطرقات
- إقامة المقابر خارج الأسوار التي تحيط بالمدن وصيانتها
- متابعة الجوانب التخطيطية للمدينة كالمحافظة على الطرقات واتساعها، ونظافة الشوارع، ومراقبة المباني وارتفاعها، وعدم الإطلال على الجار، وتفادي أخطار النشاط الحرفي على المارة، بالإضافة لمراقبة الأسواق
- نظافة الشوارع بكنسها ورشها يوميا، ومنع تصريف مياه المطر بها، وعدم إيذاء المارة بما يسال من مياه
- بلوغ العناصر المعمارية أشكالا متطورة، حتى وصلت في العمارة العثمانية والأندلسية مستويات عالية من الدقة والروعة
- إبعاد الأسواق عن الأحياء السكنية، مع رفع سمك حوائط المباني، إلى جانب إقامة الأفنية الداخلية ساعد على التغلب على مشكل الضوضاء وتوفير الظلال وتقليل التعرض لأشعة الشمس
- الفصل والتوزيع النوعي لأسواق وأماكن الحدادة، النجارة، العطارة، الصناعة التقليدية، وغيرها
- الحرف والصناعات التي تنتج عنها أبخرة أو أدخنة تخصص لها الجهة من المدينة التي تعمل الريح على إبعادها عنها
- استعمال الحجر الجيري في البناء، والخشب في الأسقف، والجبس والجير في طلاء الحوائط باللون الأبيض، كما استخدم السقف المنحني والفناء الداخلي للعمل على خفض درجة الحرارة وتلطيف الجو بالمسكن

على منوال هذه المفاتيح التي تفضي إلى تجانس مفردات العمران عند أجدادنا سأسير في نهجي للتطرق لما يعرفه عمراننا من تضارب وتنافر لمكوناته وتشوهات في واجهاته وأوجهه.

النظام والنظافة ومراعاة البعد البيئي

إنها المفردات المفتاح المفقودة من قاموس عمراننا، والتي قصمت ظهر التمدن والتحضر في واقع حياتنا اليومية. ثلاث مفردات متلازمة فيما بينها، تتفاعل إما إيجابا لتشكل مشاهد متناسقة وذات جمالية، تنطق بأصالة تمدن المجتمع تمدنا رفيعا، وكذا سلامة ثقافته، ورقي حضارته، وإما تتفاعل سلبا في شكل مناظر مشوهة، ومشاهد تمدن بألوان ثقافة لقيطة مختلة، شاهدة على رداءة البيئة الاجتماعية والثقافية.

فالنظام كلمة جامعة لمفردات الانضباط والانسجام في كل شيء، وفي كل الأمور. يتجلى النظام على كل الأصعدة، في البناء والأبنية وفي كيفية استعمالها والتعامل معها، في هندسة الطرقات والأرصفة وحالتها وكيفية استعمالها، في المعمل وثقافة العمل، في التعليم ومؤسساته، في المقاهي والحدائق العمومية، في المتنزهات والتنزه، في الاستجمام وأماكنه. كما أن الفوضى، أي انعدام النظام، مصطلح عام، معبر عن كل أوجه عدم الانضباط والانسجام في مشاهد الحياة اليومية للمجتمعات والأفراد. وكما قلت في التمهيد لهذا الكتاب "فما على الزائر لبلد ما، إلا أن يحسن التقاط ما يرى من صور ومشاهد لكي تتكون عنده فكرة مسبقة واضحة عما ينتظره

في البلد الذي يقصده. فإذا طغت خطوط وألوان غياب النظام والتنظيم والاستهتار بالمسؤولية والواجب على لوحة الرصد التي تشكلت، فليتهيأ نفسانيا لما ينتظره من منغصات ستفسد عليه حتما الكثير من أوجه الحياة اليومية، من صنف إضاعة الوقت واضطراب المواعيد والإخلال بالالتزامات، وما إلى ذلك. فأينما حل وارتحل فسيرى ويعايش ألوانا من مشتقات الفوضى المستشرية في كل مكان، وعلى كل المستويات والأصعدة؛ فوضى في شتى أوجه العمران والتمدن، بدءا بالبنايات وانتهاء بالنفايات، مرورا بفوضى وسائل النقل والسير عند السائقين وعند الراجلين على السواء، واستشراء مظاهر الغش والتحايل ومظاهر انعدام الأمن..."

فليس هناك أي مجال في مجتمع ما لإمكانية تعايش الضدين، ثقافة النظام والانضباط ونقيضتها المتمثلة في الفوضى؛ فكل من الثقافتين لها بيئتها الخاصة بها وتربتها التي تتغذى منها ومناخها الذي تترعرع فيه والطقس الذي تتأقلم معه. فلا يمكن بأي حال من الأحوال لتربة مجتمع ما تنبت النظام والانضباط أن تنبت الفوضى والاضطراب، والعكس صحيح. فحينما تبدأ بعض صور الفوضى تستشري في مجتمع ما، وتبدأ بعض بؤر الأمراض الاجتماعية في الظهور، فاعلم أن تربة أرضيته لم تعد صالحة لاستمرار نمو نبتات النظام والانضباط، وهو ما يعني أن نبات الفوضى سرعان ما سيشكل غابة متداخلة الأدغال ومترامية الأطراف يسود فيها قانون الغاب كما يقال.

النظام والنظافة هما كلمتا السر في البعد البيئي، وهنا كذلك تتداخل المفردات وتتفاعل إما سلبا وإما إيجابا، فلن تنعدم النظافة حيث وجد النظام، ولن يسود النظام حيث تنعدم النظافة، فكلاهما وجهان لعملة واحدة. فالتنظيم من النظام، والانضباط من الضبط، وكلاهما يعني وضع كل شيء في مكانه المخصص له، كما أن النظافة تعني من بين ما تعني، وضع النفايات والزبالة في الأماكن المخصصة لها، حيث يجب أن تكون، مكنونة لا تلوث البصر والنظر، بحيث لا تلوث الطبيعة ومحيط الإنسان. فيما يعنينا كمغاربة، كشعب ضاربة حضارته في أعماق التاريخ، فقد أضعنا هويتنا، فأضعنا بديهيات عناصر التحضر والتمدن، فأصبحت اللامبالاة واللامسؤولية تشكلان العنوان البارز في تعاملنا مع قضيانا على كل الأصعدة، بحيث يبدو جليا من تصرفاتنا أن التعامل مع ما ننتجه من النفايات لا يدخل في خانة اهتماماتنا ونظام حياتنا اليومية. فأينما حللت وارتحلت، في المدينة والبادية، في السهل والجبل، وأينما وجهت وجهك، حتى إلى أفخم الأماكن وأرقاها، فالنفايات حاضرة بطريقة أو أخرى كعنصر لا يخلو منه أي مشهد. فلقد افتقدنا تماما الحس والإحساس بهذا الخصوص، بحيث لم نعد نلقي بالا لما نلقي به على الأرض، كأنما أصبحت تمثل، في لا شعورنا، قمامة لا حد لها، ويا لها من غشاوة.

بجانب النفايات الصلبة والسائلة التي تلوث المنظور إليه، هناك نفايات من نوع آخر، تلوث البدن عن طريق الشم والتنفس من شتى الغازات والأدخنة، وأخرى تلوث الجهاز العصبي من شتى أنواع الضجيج والضوضاء. وكل

هذه الأنواع من النفايات والمنغصات الملازمة لنا أينما حللنا وارتحلنا في ربوع وطننا الحبيب لا يتطلب التخلص من غالبيتها جهودا خاصة وإمكانيات مادية غير متوفرة. فيما يخص النفايات الصلبة، تطغى على المشهد ظاهرة النفايات البلاستيكية التي غزت كل الأمكنة وكل أوجه الحياة اليومية، في غياب تام لثقافة التعامل معها، بحيث أصبحت تمثل وصمة عار على جبين المجتمع المغربي، على الحدود الجنوبية لأوروبا المتحضرة حيث ينتفي وجود النفايات، والنفايات البلاستيكية على الخصوص.

الحمد لله الذي وفق عاهل البلاد لتوجيه عناية خاصة للأقاليم الشمالية لإصلاح البنية التحتية لبوابة المغرب على أوروبا، التي كانت في حالة يرثى لها، خاصة بالمقارنة مع ما يوجد على بعد أمتار فقط، حيث الأمور مختلفة تماما في المدينتين المغربيتين سبتة ومليلية المسلوبتين من طرف إسبانيا. نعم، عمل عاهل البلاد على إصلاح البنية التحتية في التعمير والعمران والطرقات، لكن من أين لنا بالقيمة المضافة التي تمثلها عادة البنية التحتية الثقافية السليمة والحضارية للإنسان؟ لا أظن أن عاهل البلاد مطالب حتى بتعليم المغاربة أبجديات التمدن والتحضر، تعليمهم ما حض عليها دين الإسلام الحنيف لأزيد من أربعة عشر قرنا مضت، "النظافة من الإيمان". فحتى وإن لم تكن هذه المقولة حديثا شريفا فمعناها صحيح في الإسلام، وكلنا يحفظها، لكن لا يبدو أن الغالبية العظمى يفقهونها، ويقفون على ثقل حمولتها وتبعاتها، فهي تقرن بين النظافة والإيمان في ربط شديد يجعل من النظافة ركنا من أركان الإيمان أو شرطا لا يكتمل إلا به. فالنظافة

هي نتاج ثقافة رفيعة تحث على طهارة الأجساد وحفظ البيئة من كل ما قد يؤذيها ويفسدها ويخل بجماليتها، طاعة لأمره تعالى "ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها"، ولقول الرسول عليه الصلاة والسلام "إن الله جميل يحب الجمال". كما أن الإسلام يعلمنا أن «إماطة (إزاحة) الأذى عن الطريق" يعد جهادا في سبيل الله، وأن "التبول في الماء الراكد" منهي عنه تماما. شُرّعت كل هذه الترسانة من ضوابط النظافة والحفاظ على البيئة في زمن غابر بعيد، لم يكن فيه ما يدعو حتى إلى الالتفات لهذا الأمر الذي لا يعيره أحدنا أي اهتمام حتى في وقتنا الحاضر، فكيف بالتشديد فيه وجعله مدخلا من مداخل إيمان المسلم. إنها نظرة تسع الأرض كلها وفي الزمان كله، فهي وإن شُرّعت في أراضي فلاة شاسعة لا يوجد ما قد يلوث مكوناتها، فقد شرعت استباقا للأحداث التي تتجلى في التلويث الخطير للطبيعة، تربتها ومياهها وهوائها وكل مكوناتها.

ظاهرة نفايات البلاستك

نفايات البلاستيك بمحطة مشلفان للتزحلق على الجليد

كم هي بشعة تلك المشاهد الشائعة التي تلوث البصر بالنظر إلى صور مشوهة إلى حد لا يقبله العقل. فكم هو بشيع مشهد نفايات الأكياس البلاستيكية السوداء التي تملأ كل الآفاق داخل مدننا والمناطق المحيطة بها، بل وحتى في البوادي والفيافي والسهول والهضاب والجبال. إنه لمنظر جد

قبيح، أن تكون حتى الأماكن النائية والمناطق البعيدة الولوج من عامة الناس تئن من فرط الاتساخ والتلويث. فالمفترض فيمن يبحثون عن مثل هذه الأماكن النائية الغير ملوثة، أن يتحلوا بحد أدنى من الحس الحضاري والتمدن الذي يقتضي المحافظة على نظافتها وجماليتها.

فهذه محطة مشلفان للتزحلق على الجليد (الثلج) مثلا، توجد داخل فوهة بركان، معزولة في أعالي جبال الأطلس المتوسط، لكن بالرغم من هذا، يمتزج فيها الثلج الناصع البياض بشتى أنواع النفايات، وخاصة الأكياس البلاستيكية السوداء المتناثرة في كل مكان، والتي تمتزج بالثلج أينما وطأت أقدام من قدموا من بعيد وهم متشوقون، على ما يبدو، للتمتع بمشهد باللونين الأبيض والأسود. يبدو أن الأغلبية الساحقة من هؤلاء *"السايحين"* (التائهين بالمعنى الدارجي للكلمة)، عفوا السياح، هم من فصيلة *"الضَّالطونياه"* (daltoniens)، أي من أولئك الذين لا يرون الألوان، ولهذا فهم يعملون على *"تهريس"* (على وزن قهوة *"مهرسة"*)، اللون الأبيض الناصع للثلج المشع باللون الأسود لأكياس البلاستيك حتى يحافظوا على ما تبقى لهم من قدرة على رؤية الأبيض والأسود.

إنه لمنظر بشع بشاعة المفارقات بين مظهر المتنزهين والمتزحلقين وهيئاتهم، وبين تصرفاتهم المنحطة البدائية. قوم *"يتمظهرون"* بمظاهر من يقلدونهم من الغربيين في نزهاتهم وسياحتهم، لكن بجماجم تبدو مفرغة من المادة الرمادية، والتي استبدلت على ما يبدو بأعشاش العنكبوت و*"البوبريص"* (من الزواحف الهوام). فَاتَحْتُ أحدهم، يبدو عليه أنه من

المكلفين بالسهر على نظافة! الموقع، أو ممن يكترون لوازم التزحلق، بخصوص هذا المنظر المنفر، ولماذا لا يعملون على منع هذه التصرفات التي لا يقبلها من كانت له مسحة عقل يفكر، مثقال ذرة من المادة الرمادية في دماغه. أجابني أن كلامي على حق، ثم استطرد قائلا أن الذين وصلوا إلى هذه المحطة البعيدة، جلهم "قاريين" (مثقفون) وشخصيات، ولا تدري مع من تتكلم، فمنهم الدكاترة والمحامون والأطباء والأساتذة والقضاة ورجال السلطة وغيرهم، فالمفروض فيهم إذن أنهم هم من عليهم أن يعلمونني ويعلمون غيري أن هذه تصرفات لا تليق بنا كبشر. ثم استطرد قائلا، ليست لنا الصلاحية لفعل ما قلته لي وهو حق، فلم يطلب منا أحد من المسؤولين على هذه المحطة بأن نقوم بهذا الدور، فلا تنسى أننا ما *"احنا إلا مغاربا"*. يا للهول، ويا للمصيبة، أصبحنا كمغاربة لا نحسن إلا الانحدار إلى أسفل، وليس لنا الحق أن نتطلع لما هو أحسن، فنحن لسنا أهلا له. هل إلى هذا الحد هانت علينا أنفسنا؟ أين هي نخوة المغربي وعزته وعلو همته التي عرف بها على مدى الإثنا عشر قرنا من التاريخ المشرق؟ لكن لا داعي للاستغراب، فزماننا زمن التغرب الغرابي والانسلاخ من الهوية، فلا نحن حافظنا على مشيتنا ولا نحن تعلمنا مشية الغير ولن نتعلمها.

"لا تدري مع من تتكلم، فيهم الدكاترة والمحامون وما إلى ذلك"، إنها الحقيقة المرة التي قسمت ظهر ثقافتنا، وفضحت رداءة عقولنا وعقلياتنا. إنه فعلا قلب مثير للمفاهيم وللأدوار، فكيف يعقل أن يطلب من المواطن العادي، الذي رمت به الأقدار في هذا المكان جريا وراء لقمة العيش أن

يقول لهذه المسميات الكبرى، للدكتور والطبيب والقاضي والمحامي،اجمعوا نفاياتكم، اجمعوا أزبالكم وهم قد جاءوا للترويح على النفس، ولا يقبلون أن يقيد أي أحد حريتهم في فعل ما يحلو لهم وهم على *"رأس الجبل"*. ويذكرني هذا السياق بأحد الجيران بالحي الذي أقطنه، كان ابنه يوقف سيارته فوق الرصيف بحثا على الظل (خلال الصيف)، بحيث يجعل عجلاتها تلتصق بحائط واجهة أحد المرافق بالحي كنا قد أعدنا صباغته، وهو ما أدى إلى رسم بقع سوداء عليه. تكلمنا مع الإبن بهذا الخصوص بكل أدب، فلم يرض، بحيث أظهر لنا تضايقه مما قلناه له ولم يقبله. في المرة الموالية، نادينا على والده، وفاتحناه في الموضوع، فكان جوابه كالآتي *"كنت كنحسب المغرب استقل، لكن تبين لي باللي احنا مازالين مستعمرين* (كنت أظن أن المغرب قد استقل، لكن تبين لي الآن أننا لازلنا مستعمرين). كنا دائما نحسب هذا الشخص من الناس العقلاء الفطناء، وقليل ما هم، لكن ما سمعناه منه أذهلنا حتى انفعل صاحبي من هول ما سمع ورد عليه بكلام قاس، أما بالنسبة لي فكان المشهد من صنف *"كفاني فيك يكفوني"* وهكذا قلت له.

إنها أبهى لقطة معبرة عن مدى انتكاسة المعايير والمفاهيم عندنا، ويا ما أكثر من بلغوا هذا المبلغ المشين المهين. لقد أصبح الحث على النظام والانضباط والنظافة ممارسة استعمارية، بينما اللامبالاة، وإطلاق العنان للفوضى والاتساخ يعد من صميم الاستقلال والحرية. هل من انتكاسة أخلاقية وثقافية أكبر من هذه؟ فحتى قول الرسول عليه الصلاة والسلام "إن

لم تستحي فافعل ما شئت" لم يعد يعني أي شيء مع مثل هؤلاء، فلكي يستحيي أحدهم فلا بد له من مرجعية يقيم تصرفاته على ضوئها، ولهذا أظن أن الذي انتكست عنده المعايير إلى حد رؤية النظام والانضباط من مخلفات الاستعمار، قد أصبح مفتقدا لأدنى مقومات التفكير السليم.

لهذا أظن، وأنا شبه متيقن، أن الذين قصدوا محطة مشلفان للنزهة والتزحلق على الجليد يتصرفون طبقا لمفهوم صاحبنا تماما، فالمغرب حر مستقل، ولهم الحق في فعل ما يحلو لهم، فلماذا سيعملون على تقييد حركاتهم كأنهم مستعمرين. الحمد لله على الحرية والاستقلال، الله يبارك في محمد الخامس و*"اللي معجبو حال يشرب البحر"*. بل أكثر من هذا، فمن يحن إلى من يقيد حريته، فما عليه إلا أن يذهب عند المستعمر الفرنسي الذي يبدو أنه يستعمر حتى مواطنيه، فالفرنسيون (وغيرهم من الدول الأوروبية المتقدمة) يبدو أن المفاهيم انتكست عندهم حتى أصبحوا يستعمرون أنفسهم بأنفسهم حينما يحد أحدهم من حريته من تلقاء نفسه.

قطعا سيجد المسكين الذي يتفرج على التصرفات الرديئة المنحطة لمن أسعفهم وضعهم الاجتماعي في الوصول إلى محطة مشلفان، من يقول له باعتزاز ونخوة *"واش معرفتنيش مع من كتدوي"*، *"معرفتنيش شكون أنا"*، وما إلى ذلك من الإجابات والاستفهامات التي فصلناها و*"خيطناها"* على قدِّ تدني ثقافتنا وتمدننا، وقدر رداءة عقلياتنا وانحطاط تفكيرنا. إنهم من أعالي القوم، أو كما يتوهمون، أيعقل أن يسمح أحدهم لشخص مغمور، لحارس، أن *"يفهم عليه"* ليسلبه حريته واستقلاله وكرامته، وعلى رأس جبل؟

يا للعار، هل من أجل هذا المفهوم للاستقلال قاوم أجدادنا وقاتلوا المستعمر وضحوا بالغالي والنفيس؟ لن أكون مجانبا للحقيقة إن قلت أنهم لو علموا بما آلت إليه الأمور مع أبنائهم المثقفين لما حركوا ساكنا في وجه المستعمر. وكما قال لنا جميعا ذلك الشرطي، في السبعينات من القرن الماضي، ذلك الرجل الحكيم، أنه صدم لرؤية بعض الطلبة السكارى يتبولون على السواري في وسط شارع محمد الخامس بالرباط. صدم لأنه تيقن أنه لم يعد يرجى من مثل هؤلاء خير حتى لأنفسهم، ومرت السنون ليجئ من بينهم من يقول لمنظف أو حارس معلق فوق قمة جبل *"واش معرفتنيش شكون أنا؟* ".

كم تمنيت لو كان هذا الحارس هو ذلك الشرطي، فيجيبه "أنت من كنت تتبول على السواري في شارع محمد الخامس في وسط الرباط في السبعينات من القرن الماضي، ومنذ ذلك الوقت عرفت أن أمثالك لن يعملوا إلا على محاولة إثبات ذاتهم لأنفسهم".

العاملون بمحطة التزحلق بمشلفان، والذين كانوا يعملون على جمع النفايات، لم يكن لديهم أي حافز لتعقبها لأنها عملية لا تنتهي، فما أن ينتقل أحدهم من مكان تم تطهيره إلى آخر، حتى يعود المشهد كما كان. إنه عمل من صنف الأعمال الشاقة كما عرفها المهندس والمفكر والأديب الروسي دويسطوبسكي. نعم حينما يفتقد العمل المطلوب القيام به للجدوى منه يتحول إلى عمل شاق، بحيث يتحول العامل النفسي إلى محبط قوي للعزائم ومولد للتقاعس والتثاقل في القيام بالعمل الغير المجدي.

لازال المشهد لم يسدل عليه الستار بعد، فلقد تركت اللقطة المثيرة إلى آخر النهار، حيث تم إبرام النار فيما جمعوه من نفايات تتكون غالبيتها من مشتقات البلاستيك. اتسع مجال التلوث ليعم الأرض والسماء، فمن تلوث البصر والنظر إلى تلوث الأنف والشم والتنفس. يا له من منظر بشع، ومشهد مقزز مثير للأعصاب، كيف تسمح لنا أنفسنا بالقيام بمثل هذه التصرفات الرديئة المنحطة؟ تصاعد الدخان الأسود، لكن الجو البارد جعله يبقى قريبا من الأرض، حيث عملت الريح على توزيعه في سماء المحطة، فوق فوهة البركان العريضة الشبه مغلقة، ليأخذ كل واحد قسطه من الروائح الكريهة والتلوث الهوائي. إنه مشهد سريالي، بحيث يبدو من السهل ربطه بالماضي الجيولوجي لهذه المنطقة، حيث كان الدخان المتصاعد وما يلقي به البركان من غازات يكونون سحبا فوق فوهته ومحيطه.

أقول تلوث الأرض والماء، السماء والهواء، لكن لا أظن أن من كانوا وراء هذه المشاهد الكارثية يرون الأمر كذلك، فلو كانت عندهم أدنى فكرة عن أنه تلوث بيئي مشين لما طاوعتهم أنفسهم لاقتراف ما اقترفوا في حق طبيعة جبلية خلابة، حيث أشجار الصنوبر تكسو القمم بغطاء غابوي رائع. ثم، لا أظن أن غالبية الذين قصدوا هذه المحطة، قصدوها لجماليتها ونظافتها ونقاوتها ونقاهتها، فلو كان الأمر كذلك عندهم لما أقدموا على إغراقها بالنفايات والملوثات، فكل ما في الأمر أنهم ذهبوا ليحاولوا إقناع أنفسهم أنهم غير هم، غير ما يعرفون عن أنفسهم (*واش معرفتوناش شكون احنا*؟)، وأنهم هم كذلك "غرابيون"، يفعلون كما يفعل الغربيون. إلا أن المصيبة هي

أننا لا نحسن حتى التقليد، فالغربي لن يلقي أبدا بأي شيء على الأرض، خاصة في محطة مثل هاته، لماذا اكتفينا إذا بالمظهر ولم نتجاوزه إلى الجوهر؟ والجواب بكل بساطة، هو أن الجوهر سيقيد حركاتنا ويكبلنا، وهي خاصية من أفعال الاستعمار، ولن نرضى لأنفسنا إلا الاستقلال، أو إن أردتم استشراء الفوضى.

كيف يمكن تقبل مثل هذه التصرفات المنحطة من أولئك الذين أرادوا تقليد الرجل الغربي وتقفي خطاه؟ كل من سيرى هذا المنظر من الغربيين سيحس بأنه جاني في حق الطبيعة، فهم من أغروا بمن هم ليسوا مؤهلين للتعامل معها، بمن لا يحسنون إلا تقليد المظهر، ودفعوا بهم إلى اقتحامها وتشويهها. إنها تصرفات تجعل الآخر ينظر إلينا كقوم همجيين، مفتقدين لأدنى مفردات التمدن، وإنها بحق لجناية في حق حضارتنا الرفيعة الضاربة في أعماق التاريخ، حضارة أخد منها الغرب ما صنع به جوهر حضارته في التعامل مع محيطه البيئي.

ولمعرفة مدى التأثير والتغيير الذي أحدثته حضارة غرب العالم الإسلامي، عند الغرب، أورد هنا مقطعا من حوار لي مع باحث إسباني في علوم الأرض من جامعة "كمبليطونسي" (Completense) بمدريد يدعى "ميكيل أنجيل دو سان خوسي"، في طريق عودتنا من مهمة بحث جيولوجية ميدانية بين الرباط والمحمدية وبنسليمان. سألته في آخر النهار عن إحساس الأسبان بخصوص القرون الثمانية التي حكم فيها العرب والمسلمون الأندلس، هل تمثل لهم نوعا من الامبريالية والاستعمار؟ احمر

وجهه، وأجابني بصوت مرتفع:" أبدا، إنها أحسن حقبة في تاريخ إسبانيا على الإطلاق، ولا تنسى أن اقتصاد إسبانيا لا زال يستفيد وينتعش من بعض معالم هذه الحضارة المتبقية، في الجانب السياحي (قصر الحمراء وغيره)، حيث المداخل بعشرات الملايير من الدولارات سنويا، كما أن جامعات قرطبة وغيرها كانت تضاهي الجامعات الأمريكية حاليا، حيث كانت تمثل قبلة علماء المعمور، وهذا ما جعل إسبانيا (الأندلس) تشكل القنطرة التي مرت عبرها العلوم والحضارة إلى العالم الغربي ونحن، الإسبانيون، نفتخر بكل هذا". يا الله! الإسبان يفتخرون بماضينا المتمدن المتحضر ويعتزون به، ونحن لا نعرف عنه شيئا، بل فقدنا حتى ذاكرة التصرف بلباقة ولياقة.

عديدة هي الأسر التي كانت بمحطة مشلفان، آباء وأمهات يعلمون أبناءهم كيف يدوسون على أبسط مقومات التمدن والتحضر. كما يبدو جليا من مظهرهم، فلا تكاد تفرق بين هؤلاء الأطفال وبين أطفال من يقتفون أثرهم من الغربيين، لكن شتان بين الحالتين، فأطفالنا أرضعوا ثقافة عدم الاكتراث بالتلوث ويشربونها في الماء ويستنشقوها في الهواء. احتضنتهم هذه الثقافة في البيت، وفي المدرسة، وفي الشارع، وحتى في المحطات الجبلية للتزحلق على الجليد، فهل يعقل أن يطلب منهم فعل عكس ما لم يتعلموا؟ لم يكن آباؤنا مثقفون ثقافة أبنائهم، ولم يكونوا يحملون الشهادات العليا مثلهم، لكن بالرغم من ذلك لم يبلغ بهم الحد هذا المستوى الخطير من التدني. فحتى أزقة الأحياء التي كانوا يقطنون بها كانوا يعملون على تنظيفها كنسا، كل

ينظف ما أمام داره. أما نحن المثقفون، فقد يصل الحد، حتى ببعض أطرنا العليا، إلى الإلقاء بالنفايات من أعلى طوابق العمارات، يرمى بها إلى الجهة الخلفية للعمارة أو إلى الحديقة إن وجدت، أو حتى إلى موقف السيارات، ولا يبالي على أي رأس سقطت.

نفايات البلاستيك تحاصرنا

أين ما حللت وارتحلت في ربوع هذا الوطن الحبيب إلا ووجدت نفسك محاصرا بالأكياس البلاستكية السوداء كظاهرة مستشرية، منها ما هو مطمور تحت التراب ومنها ما هو معلق فوق النباتات الشوكية والأشجار، ومنها ما تزال الرياح تتقاذفها في الهواء. تبلغ هذه الظاهرة درجة حرجة في محيط المدن والقرى والمراكز السكنية، حيث ترى ما يدمي القلب لمن لازال له قلب. فكثيرا ما ترى قطعانا من الأغنام أو الأبقار أو المعز تتغذى على هذه الآفة ولا أحد يبالي، كأن المشهد أصبح من المسلمات. نعم، يبدو الأمر كذلك، فحتى الحيوانات الأليفة مسخت طباعها فأصبحت عنصرا من عناصر الظاهرة، فلم تعد تفرق بين الصالح والطالح مما تأكل، بحيث تتغذى على البلاستك وكل ما يرمى من النفايات والقاذورات.

كنا ذات مرة في مهمة جيولوجية ميدانية، جنوب غرب الدار البيضاء، على شاطئ دار بوعزة، لدراسة خصائص البحر الذي تكونت فيه صخور الكامبري التي يفوق عمرها 500 مليون سنة. نعم، كل خصائص البيئة البحرية لذلك الزمان (عمق البحر، طبيعة الأمواج، ملوحته، تموضع

اليابسة، الخ) توجد مسجلة موثقة، محفوظة في بنية هذه الصخور. سيكون من العار أن نحاول التوصل، من خلال البحث الميداني، إلى خصائص البيئة والمناخ التي سادت في زمن جيولوجي ما عبر دراسة الخصائص الرسوبية للصخور القديمة ولا نعير أي اهتمام لخصائص بيئتنا ومحيطنا التي ستسجل قطعا في السجل الرسوبي للصخور ليأتي اليوم الذي يصدر غيرنا حكمه علينا بالانحطاط والتخلف إن قدر الله أن يستمر وجود الأرض.
من بين ما عايشناه مشاهدة، خلال هذه المهمة، من تردي حالة البيئة بهذا المكان، هو ذلك المنظر المثير لما يشبه قطعانا مكونة من ملايين المعز أو الديكة الرومية يمتد مد البصر، امتداد الأرض المستوية (سهل)، المليئة بالنباتات الشوكية التي تعلقت بها الأكياس البلاستيكية السوداء. إنه فعلا مشهد غريب لمن يشاهده لأول مرة، لكن لم يفاجأ من كان معي من الأجانب بهذا المشهد لأن البلاستيك يرحب بالزائر منذ أن تطأ قدماه أرض الوطن.
أما على الأرض، فيمكن ملاحظة وتتبع كل المراحل التي تمر منها هذه النفايات في طريق إطمارها تحت التراب، لتشكل غشاءا عازلا يمنع نمو ما يزرع في الأراضي الفلاحية، بحيث يترجم على شكل بقع قاحلة، عارية من النبات. والخطير في الأمر أن هذا النوع من البلاستيك لا يختفي مع مرور الزمن بالتحلل والاندثار، بل يمكث في الأرض متسببا في هذا النوع من تلوث التربة، والذي تتزايد وطأته مع مرور السنين بسبب تزايد تناثر الأكياس البلاستيكية.

لو كان كل ما نقدم على استعماله من غير إلمام بثقافته، تبدو آثاره السلبية جلية للعيان كما تبدو نفايات البلاستيك بحكم خاصية المادة، لتغير كل ما حولنا تغييرا دراماتيكيا. فبما أن آثار كل ما نعمل على تقليده أو نقله أو استنساخه عن غير علم ولا روية ولا دراية، في كل الميادين، لا تبدو جلية لمن لا يحسن الملاحظة، ولمن عطل حواسه، فستظل خطورته الحقيقية غير ملموسة. فالأمر أشبه بفيروس السيدا الذي لا تبدأ آثاره في الظهور في الجسم الذي نخره إلا بعد مرور عدة سنين، وعندها يكون الجسد قد دخل في مرحلة الخطر بعدما تم تخريب جهاز المناعة فيه. فلو كانت الآثار السلبية لما نستنسخه من المنظومات التعليمية والتربوية والثقافية، الغربية والشمالية والشرقية والجنوبية، تبدو جلية جلاء نفايات البلاستيك، لأمكن إيقاف المستوردين لما لا يناسب بنيتنا الاجتماعية ولا يتلاءم مع بيئتنا وأعرافنا عند حدودهم. نستنسخ منظوماتنا التربوية والتعليمية والثقافية ممن لا يربطنا بهم أي رابط حضاري، وهو ما يجعلها تتحول إلى نفايات وملوثات مدمرة للذات المغربية، لتصبح مفتقدة لعوامل المناعة الضرورية لاستمرارية الحياة ومواجهة التحديات. فحتى ما يصنع من آليات وآلات في الغرب، فلا يمكن استعمالها بنفس الخاصيات في كل أنحاء المعمور، فلا بد من إخضاعها لبعض الضوابط والمعايير لجعلها متأقلمة مع المعطيات المناخية للبلدان التي ستصدر إليها، حتى تكون مؤهلة لتأدية مهمتها التي صنعت من أجلها على أحسن وجه؛ فحينما تشتري ثلاجة، على سبيل

المثال، تجد في البيان (كتيب كيفية الاستعمال المصاحب لها) أنها مضبوطة لتعمل في البلدان الاستوائية، أو في البلدان ذات المناخ الحار الجاف، الخ.

وإذا دخلنا إلى عالمي الحيوانات والنباتات، فإن السمة المشتركة تتمثل في خاصية التأقلم مع المحيط الطبيعي؛ فالأغلبية الساحقة من الأنواع مهيأة للعيش في بيئة خاصة بها لا يمكن لها أن تحيد عنها. ومن الأمثلة الرائعة على هذه الخصائص الطبيعية ما هو معروف عن شجرة الأركان التي لا تتواجد إلا بالمغرب، في غرب سلسلة جبال الأطلس الكبير. فالأصل في عالم الحيوان والنبات إذا هو التميز بخاصيات تأقلم كل نوع من أنواع الحيوانات والنبتات، فإذا ما تم إخراج أحدهم من بيئته، فإنه سيعاني مشاكل كثيرة، هذا إن لم يصبه التلف.

فحتى في عالم الصخور، تتفاعل كثير من الأنواع والأصناف بكيفية مغايرة مع عوامل التعرية التي تتغير من مناخ لآخر. كما أن كثيرا من أنواع الأحجار الرسوبية تبقى لصيقة بنوعية المناخ الذي يمكنها من التكون دون غيرها. ومن هذه الخاصيات ما يمكن من التعرف على الظروف المناخية والبيئية التي تكونت فيها الصخور عبر الأزمان الجيولوجية.

هل يعقل أن تحيد المجتمعات الإنسانية عن نظام السنن والخصوصيات والخاصيات الذي يشكل قاسما مشتركا بين كل العوالم المكونة للطبيعة؟ فعلى صعيد الجنس البشري مثلا، توجد فروق ومفارقات كبيرة فيما يتعلق بخصوصيات الشعوب والمجتمعات. فنحن كمغاربة، نتميز اليوم بخصوصياتنا من قيم وعادات وتقاليد وأعراف، كما نتميز بعقلية فوضوية

وتدني مستوى دخل الأفراد وتدني المستوى المعيشي وما إلى ذلك، فهل يعقل إذا أن نقدم على استنساخ المنظومة التربوية والتعليمية لكندا، والتي أعدت لأفراد شعب لا يجمعنا بهم أي قاسم مشترك؟ فالمنظومة التربوية تشبه شجرة الأركان في خصوصياتها وتأقلمها مع بيئتها ومحيطها، فهي ليست للاستنساخ والاستنبات في ظروف اجتماعية وثقافية مغايرة. فحتى في داخل الفضاء الأوروبي الذي تجمع شعوبه نفس الثقافة والقيم، ويحكمهم نفس الإطار السياسي العام (الاتحاد الأوروبي)، فلم تعمل بلجيكا على تقفي خطى جارتها فرنسا في الإصلاحات التي أدخلتها على منظومتها التعليمية. حافظ البلجيكيون على منظومتهم التربوية الكلاسيكية، خاصة عندما تبين لهم مدى الأعطاب التي أصابت المنظومة الفرنسية خلال مسلسل الإصلاحات التي خضعت لها. استنساخنا واستنباتنا لمنظومات تربوية لا تتناسب مع تربتنا الحضارية والثقافية أدى إلى إفساد هذه التربة، بحيث لم تعد صالحة لاستنبات ونمو قيمنا ومقوماتنا والتي لن يصلح حالنا من دونها، تماما كما تفعل أشجار الأكليبتوس والصنوبر التي تنبعث من أوراقها وعروقها مواد كيميائية حامضية تفسد التربة، فتصبح غير صالحة لإنبات ونمو باقي أنواع الأشجار والنباتات، بحيث تبدو الأرض تحتها قاحلة.

ابتعدت عن النفايات لأخوض في أمور يبدو لأول وهلة أنها لا علاقة لها بالموضوع، إلا أن الأمر ليس كذلك على الإطلاق. فثقافة مجتمع ما تمثل كلا لا يتجزأ، فحينما نتكلم عن منظومة من المنظومات، فهذا يعني أننا نتكلم عن جزء من الكل، له مميزاته الخاصة به التي تجعل منه وحدة متجانسة.

فلا يمكن تصور بلد ما، كل منظوماته مختلة عليلة، بينما هناك منظومة واحدة أو منظومتين متعافيتين سالمتين. فلا يمكن أبدا تصور مجتمع ما، يولي أفراده العناية اللازمة لما ينتجونه من نفايات، بينما منظومته التعليمية مختلة عليلة، ومنظومته الصحية مريضة متهالكة. كما لا يمكن تصور مجتمع ما يحسن أفراده التعامل مع منظومة قوانين السير، بينما منظومته المعمارية والعمرانية فاسدة متنافرة. ولا يمكن قطعا أن يكون أفراد مجتمع ما يجهلون أدنى ضوابط السكن المشترك، مع أنهم قمة في الحفاظ على البيئة من التلوث. فمتى رأيت أفراد مجتمع يلتزمون بالصف عند مصلحة ما، أو عند الصعود إلى وسائل النقل العمومي، أو عند اقتناء مشترياتهم من الدكاكين أو من الفضاءات التجارية، فكن متيقنا أنهم ينتمون إلى شعب متحضر متمدن، كل منظوماته سليمة متعافية.

مدننـــا والنظافـــة

المدينة من المدنية، والمدنية من التمدن والتحضر، والتمدن عكس البداوة. وللتمدن والتحضر براهنه ودلائله، ومن بينها اهتمام ساكنة المدن بجماليتها ونظافتها، ورقي التعامل والحس الرفيع في التعايش، وإلا فثقافة البادية تبقى أرقى وأحسن حالا من تمدن منسوخ ممسوخ.

وليس معنى اهتمام سكان المدن بنظافتها أن ترى طواقم عمال جمع النفايات يكنسون الشوارع والأزقة والفضاءات العمومية صباح مساء، بل يجب أن

يتجلى هذا الاهتمام في الانخراط التلقائي لكل فرد من أفراد المجتمع في الحفاظ على نظافة محيطه وسلامة بيئته. وإذا ما انتفى هذا المعيار الأخير وتعذر فلا مفر من الإقرار أننا خسرنا رهان التمدن، لأننا تعاملنا معه بعقلية الدوار التي تتماشى وثقافة البداوة. وهذا هو حالنا، فلقد اعتدنا التعايش في انسجام ووئام مع نفاياتنا وأزبالنا التي تملأ الأزقة والشوارع والحدائق وجوانب الطرقات والسكك الحديدية وكل الفضاءات. كما أن النفايات تشوه مداخل العمارات، وحتى المستشفيات لم تسلم، فهي توجد في حالة يرثى لها (وهو ما أصبحنا نعبر عنه في زمن المسخ اللغوي ب"لا يرتى لها")، بحيث يثير انتباهك، مثلا، ما يلقى من بلكنات بيوت المرضى وما هو عالق بها من نفايات و أوسخة وسوائل دكنة اللون.

يمر العامل المكلف بجمع النفايات الملقاة على الأرض في كل مكان، لكن ما أن ينتهي من الكنس، وينتقل إلى مكان آخر حتى تعود الحالة إلى ما كانت عليه من قبل مروه، تماما كما رأينا في محطة مشلفان. ذكور وإناث، أطفال وشباب، كهول وشيوخ، لا أحد يبالي، فكل ما أصبح غير صالح يلقى به على الأرض، على أرضية الحافلة والقطار، وحتى فوق المقاعد والكراسي إن كانت فارغة. يمر المرء أمام مصانع رجال الغد، أمام المدرسة والإعدادية والثانوية والكلية، فيرى ما يحزن ويدمي القلب، إن كان فعلا هذا الذي يُرى يحزن، أو أن يكون ما يُرى يحزنه، فما لم يكن ما سيراه محزنا فلن يراه. خليط من أنواع نفايات البلاستيك والأوراق وما إلى ذلك ملقى بها في الأماكن التي يقف فيها ويمر منها رجال ونساء الغد المعول عليهم في

إصلاح أحوالهم هم أولا، وأحوال البلاد ثانيا، وخلق أجيال المستقبل. فاقد الشيء لا يعطيه، أضعنا تربية أبنائنا، وهم كذلك سيفعلون إن لم يحدثوا ثروة على أنفسهم فيغيروا ما بها. يا له من مشهد مثير مليء بالمتناقضات، بحيث ترى فتيات وشابات متغربات في مظهرهن، انطلاقا من اللباس آخر موضى ووصولا إلى الشعر *"المشقر"* والمذهَّب، لكنهن لا يبدين ولو أدنى مؤشر عن تمدنهن، والأخذ بشيء من لب ما يغطيه شعر الغربية الأشقر بطبيعته. لا أقول أن الفتاة الغربية مثالا على بناتنا الاقتداء به في حياتهن، لكن ما دمن يقلدهن إلى الحد الذي جعلهن يتنكرن حتى للون شعرهن الأسود، فقد كان من الأولى تقفي أثرن فيما هو جيد وأجدى، كتعاملهن مع النفايات الفردية المنقولة بحس مرهف وسلوك رفيع. لكن أن ترى إحداهن، من المتشقرات (وليس الشقراوات طبيعيا) تلقي بكل ما لم يعد صالحا على الأرض وهي تمشي، أو واقفة تأكل أي شيء دونما اكتراث ولا مبالاة، فإن المنظر يبدو جد بشع. يحكى أن أحد المغنيين الغربيين المشهور، قيل له أن الشباب العربي (الذي سود الإعلام الغربي صورته بمثل هذه التصرفات إلى أقصى حد) مولع بأغانيه، فقال أنه لو علم أن الأمر كذلك، ولو لم يكن إلا هؤلاء من يستمعون له، ما غنى، أو لتخلى عن الغناء. نعم، لا أحد يحب أن يقلده من يسيء إليه بتصرفاته.

فبناتنا هن أمهات الغد ومدرسة تربية أجيال المستقبل، فكما يقول الشاعر حافظ إبراهيم "الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق"، لكن لا يعني هذا أن نلقي بالكرة في مربع الفتاة وحدها، فإذا كانت الأم مدرسة،

فالأب مديرها من منظورنا الحضاري. فالشاب الذي *"يُزعِّر"* شعره و*"يشقره"* ، مقلدا تقليدا أعمى المظهر الخارجي للشاب الغربي، من دون أن ينفذ إلى لب تصرفاته، لن يكون مديرا ناجحا، بل لن يصلح للإدارة أصلا. شبابنا ينتمي إلى أمة ذات حضارة عروقها ضاربة في أعماق التاريخ كما سنرى في الختام؛ حضارة انصهر فيها الأمازيغي في العربي، فما علينا إلا أن نعمل على تعريفهم بكنوز تاريخهم، ونربط الحاضر بالماضي، ككل الأمم التي تفتخر بحضارتها حتى وإن كانت ضاربة في الهمجية. فلو كان شبابنا يعرف حضارته حق المعرفة، بحيث تجعله يحس بعزة النفس وسموها، لما حاول أن يدخل في جلد الغربي ليتنكر لهويته، من دون أن يحاول أن ينفذ إلى عمق شخصيته ليأخذ منها ما هو مطلوب الأخذ به من انضباط وتنظيم ونظام.

فكم أحسست بالغبن والحسرة وأنا أسمع أن المغرب يحتفل بمرور 12 قرنا من الزمان على تكون الدولة المغربية، بحيث يفترض أن تستوفي هذه المحطة الزمنية المفصلية حقها من الاحتفال بما يليق ببهائها وعظمتها. كان من المفروض أن يستنفر الإعلام بشتى منابره، والمؤسسات التربوية بشتى أطوارها، وكافة المؤسسات للعمل على تعريف المغربي أن مغربيته التي يريد الانسلاخ منها غالية، لا تقدر بثمن. كان من المفروض تخصيص أشهر كاملة تتبارى فيه وسائل الإعلام وكل المؤسسات لاستنفار المؤرخين والمفكرين وعلماء الدين وكل الفعاليات الوطنية من أجل تقديم صورة متكاملة عن هذه القرون الزاهية من الحضارة الرائعة، مع العمل على

تسليط الضوء على الفترات التي كان يخفت فيها بريقها ويبهت، لنعلم لشبابنا كيف ينهض من كبوته وألا يستسلم للأعطاب. كان مفروضا فينا العمل على تعليم شبابنا أن لا أحد غيرهم يمكنه أن يعيد وضع قاطرة الحضارة على سكتها وفي الاتجاه السليم، بعد أن حادت عنها. كان من المفروض في هذه المناسبة العمل على ربط أبنائنا بأجدادهم الأعلام من أمثال طارق بن زياد البربري، المولى إدريس، يوسف بن تاشفين، يعقوب المنصور، واللائحة طويلة. كان من المفترض أن نعمل على تعليم أبنائنا وأنفسنا كل شيء عن الجناح الغربي للحضارة الإسلامية الرائدة، حضارة العلم والمعرفة والتمدن الحقيقي كما تشهد على ذلك الحضارة الأندلسية التي يشهد لها الإسبان والغرب أنفسهم بالعظمة والرقي (انظر كتاب صرخة مغربي). توقفت قاطرة هذه الحضارة عن السير بعد الأعطاب المتوالية التي أصابتها، فانقض عليها الغربيون ليعملوا على توجيهها الوجهة التي أرادوها لها بعدما تنكروا لأصحابها، فتمت لهم انطلاقة النهضة العلمية والاجتماعية التي نعرف، وبقينا نحن خارج المسار.

لكن، وكما أصبحت العادة عندنا، فقد حولنا كل مناسبة كيفما كان لونها وأهميتها ومكانتها إلى محطات لتباري فرق الغناء الشعبية والعصرية في إطراب شباب مهموم وتهيئ فرص *"الشطيح والرديح"* للترويح عن النفس وهو غير مبال بما يلقي به من نفايات على أرضية الفضاءات المخصصة لهذه السهرات. كان من المفروض أن تكون هذه الذكرى محطة لمراجعة الذات، ومنارة تنير طريق الشباب التائه بدل جعله يقضي بعض اللحيظات

في إفراغ طاقته في غير محلها، ليستفيق في الغد وقد عاد قطار الحياة اليومية لتحركه البطيء وبدون اتجاه. كان من الأولى بنا، والأجدى لنا، أن نعمل على ربط شبابنا بتاريخه الحافل بالبطولات والتحديات والنجاحات لإعادة التوازن لشخصيته في زمن لم نعد فيه نعرف حتى كيف نتعامل مع نفاياتنا وماذا نفعل بها، وفي زمن يصر فيه شبابنا على بلوغ الشاطئ الشمالي للبحر المتوسط ولو بوسائل تفتك بهم في عرضه، وكذا في زمن اختلت فيه الموازين في منظومتنا التربوية والتعليمية اختلالات خطيرة. فما جمع بين المغاربة، عرب وأمازيغ، هو التلاحم في البناء والتشييد في كنف الحضارة الإسلامية السامية، وليس في كنف تفاعل فنون الغناء والرقص وهز البطن وتعريته كتراث ثقافي غني ومتنوع كما قرأت عن الحفل الكبير الذي جرى في البيضاء يوم 28 مايو 2008 والذي استغرق الإعداد له شهورا طويلة. ولست هنا بصدد القول بإقصاء هذا الجانب من التراث الشعبي من المشهد، لكن أن يختزل هو وفن الطبخ والأكل جل الموروث الحضاري، فهذه نظرة فلكلورية سطحية جعلت من يريد الانتقاص من المغربي يقول عنه أن كل همه ملء بطنه والجري وراء شهوة فرجه، وهذه خاصية تشترك فيها كل البهائم والحيوانات. فلو كانت هذه هي أركان حضارة المغرب، لما تمكن من الصمود ولو لمدة قصيرة في وجه الحملات التي استهدفته من الشرق ومن الغرب، وعندنا الدرس من نتيجة ما حصل للأندلس حينما انصرف الناس للهو والغناء، كما يشهد على ذلك التراث الموسيقي الأندلسي والغرناطي الذي نعتز به دونما تنبيه على أن الانغماس

في لياليه هو ما أدى إلى إضاعة الأندلس. هذه الحقيقة انتبهت إليها عن طريق أحدهم أجمل الصورة في كَوْن الذين أضاعوا الأندلس قد جاءوا وهم يصطحبون معهم ما به تلهَّوْا وانشغلوا عن الدفاع عنها. فالصورة تعبر عنها قصة الصَّرَّار والنملة الهادفة المعروفة؛ فبينما كانت النملة في فصل الصيف تكد وتجتهد ليل نهار لتأمين لوازم الحياة في الفصول الممطرة، كان الصرار يقضي كل وقته في الغناء والنشاط (بالمعنى الدارجي هنا)، غير مبال بما تخبئه له الأيام. تقلبت الأحوال فدخلت النملة بيتها وأغلقت الأبواب عليها، بينما وجد الصرار نفسه بدون مأوى ولا ما يسده به رمقه، ولا من يسعفه. نعم، لقد جاء من أضاعوا الأندلس وغرناطة، بآلات وطرب يحمل أسماء ما تم تضييعه والتفريط فيه، فهذا الطرب الأندلسي، وهذا الطرب الغرناطي، .. . واليكم قصة الصرار والنملة مفصلة لما فيها من حكم ودروس.

"كان صرار يعيش بقرب نملة، في مكان تكثر فيه النباتات والأشجار.

ولما جاء فصل الصيف، أخذ الصرار قيثارته وانطلق يعزف على آلته من الصباح إلى المساء. وكانت النملة في ذلك الفصل منهمكة في جمع حبوب القمح والشعير بهمة ونشاط، وتخزنها مؤونة للشتاء.

حسدها الصرار على مثابرتها وانتقص منها، وعبر عن دهشته من عدم انقطاعها عن العمل، ولم يطق صبرا، فقال لها: يا هذه... ألم تري أن الجميع

يتمتعون بالراحة في هذا الفصل الجميل ويفرجون عن أنفسهم... وأنت لا تنقطعين عن العمل طيلة اليوم ملقية بنفسك خارج السياق.

سمعت النملة كلام هذا الصرار المتطفل فلم تكترث بكلامه، وواصلت عملها بنشاط.

وحين أقبل فصل البرد والرياح، تهاطلت الأمطار، فجرفت كل ما يمكن أكله...

اختبأت النملة في بيتها، تنعم بما ادخرته من مؤونة مطمئنة البال.

أما الصرار الكسول فقد منعته الرياح والأمطار من مواصلة عزفه، فجاع وعجز عن الاستمرار في لهوه، ولم يجد شيئا يأكله. فقال في نفسه: أذهب إلى جارتي النملة لعلها تشفق عليّ فتعطيني بعض الحبوب، ولما سألها حاجته، أجابته: إذا كنت تغني في الصيف فارقص في الشتاء فتدفأ، إني لا أشفق على الكسالى".

فكما قلت في كتاب صرخة مغربي، فحتى في المؤتمرات والملتقيات العلمية، وعند تقديم الباحث لأطروحته في جانب من جوانب البحث، وفي بعض الأحيان حتى عند توديع المتجه للحج، وعند استقباله بعد عودته، الخ، فلا بد من إقامة الاحتفالات، ولا بد من الغناء والطرب والزغاريد و*"الصلا*

والسلام على رسول الله، الله مع الجاه العالي" و القول بلسان الحال "أنا الحاج فلان".

عودة إلى موضوع النفايات بعد التحليق بعيدا شيئا ما للإحاطة بكل جوانب الموضوع، لكي يتجلى المشهد مجسما في بعده الثلاثي. فكما قلت، فثقافتنا في التعامل مع ما ننتجه من نفايات تملي علينا عدم الاكتراث بها وأن لا نولي الموضوع ما يستحق من اهتمام. فكما تعاني قطاراتنا من تدني مستمر لمستوى الخدمات على مثنها (أجهزة تكييف الهواء لا تعمل، ازدحام لا يطاق في بعض المحاور وفي أيام العطل عندما تكون الحاجة ماسة للقطار، إصابتها بالبكم، وما إلى ذلك)، فإن مقاطع السكة الحديدية التي تمر بالمدن والقرى أصبحت في غالبيتها عبارة عن مزابل مستدامة بسبب ما يلقى على مدى الأيام من أزبال وراء الأسوار التي تفصلها عن الأحياء السكنية. والغريب في الأمر، أنه زيادة على مشهد النفايات المقزز، فقد تكوَّنت عندنا ثقافة تجميع البراريك وبيوت الصفيح بالقرب من السكة الحديدية، وهو ما يزيد مشاهد حواضرنا من خلال القطار تشوها وتنفيرا. فكم من مرة شاهدت غربيين يلتقطون صورا، أو أفلاما قصيرة لهذه المشاهد ليعملوا من خلالها على زيادة تشويه حالنا أمام العالم الذي أصبح عبارة عن قرية صغيرة. بالموازاة مع ظاهرة التلوث البيئي هذه، فقد أصبحت تجمعات البراريك تمثل محطات ترمى فيها القطارات بالحجارة من طرف شباب ضائع، ناقم على كل شيء. عديدة هي الخسائر البشرية (جروح مختلفة، وقد كنت بقطار متجه إلى الرباط عندما أصيب سائقه بجروح عند خروجه

من مكناس فتوقف لمدة قبل مواصلة السير بعد إبدال السائق بآخر) والمادية، ناهيك عن تأخر القطارات عن مواعيدها حينما تستعدي الضرورة التوقف عن السير.

فكما سبق وقلت، فثقافة مجتمع ما ليست عبارة عن خليط غير متجانس من المنظومات المتباينة في مضمونها وصلاحها، بل كل مكوناتها متجانسة، متكاملة ومتفاعلة فيما بينها، بحيث تنتج مشاهد إما ذات جمالية في كل الميادين والأماكن إن كانت المنظومات سليمة جيدة، أو عكس ذلك تماما في حالة تردي المنظومات السائدة. فإلقاء الأزبال على جانبي السكة الحديدية، ورمي القطار بالحجارة، واضطراب المنظومة التعليمية، واختزال الاحتفالات بالمناسبات الكبرى في ملء البطن بأنواع المأكولات وهزه بعد ذلك تحت نبرات الغناء الشعبي، وما إلى ذلك، كلها مفردات تنطق بمدى تأخر عقلياتنا وتدني منظومتنا الثقافية المعاصرة في كل جوانبها.

لنحط الرحال في الأحياء السكنية، لكي نرى كيف يتعامل السكان مع ما تنتجه بيوتهم من نفايات. بالملاحظة والتتبع يتبين بجلاء ووضوح تام، أن السكان يتعاملون مع الفضاء الخارجي لبيوتهم على أنه لا يعنيهم، وبهذا فهو يمثل بالنسبة إليهم مكانا تلقى فيه النفايات بعد تطهير البيت منها. فمن منظور ومفهوم ثقافتنا المعاصرة العوراء البتراء، فقد اختزل المحيط البيئي للسكان في الفضاء المنزلي لكل واحد منا، أما ما هو خارج عنه فلا أحد يعبأ به. يحدث هذا في الأحياء السكنية التي يمتلك فيها كل واحد من السكان داره الخاصة به، أما في حالة السكن المشترك، في العمارات، فالممرات

الداخلية لهذه البنايات هي التي تصبح عبارة عن فضاء خارجي يمكن إلقاء النفايات فيه. يجتهد السكان في تنظيف دورهم أو شققهم، ولا يبالون بالأوساخ خارج عتبات أبوابهم. والمثير للدهشة، أن يكون من بين سكان العمارات من قد يرمي بالكيس البلاستيكي المملوء بالنفايات إلى الفضاء الخارجي من النافذة، ولا يبالي أين سيسقط وعلى رأس من.

ومن خصوصيات نفاياتنا أنها تحتوي على نسبة كبيرة من السوائل، بحيث يؤدي سيلانها على الأرض إلى تكون بقع قاتمة اللون، تمثل العصارة التي تنبعث منها الروائح الكريهة الجاذبة لأنواع الذباب والبعوض. ومع ذلك، فبالرغم من قتامة المنظر، فهناك ما يدعو إلى الضحك، فكما يقول المثل الدارجي *"كثرة الهم كتضحك (تضحك)"*. ففي الأشهر الأخيرة، عملت الشركة الفرنسية (عجزنا حتى على تولي أمر نفاياتنا، فكما يقول المثل الدارجي *"اللي ميصبن كسوتو، ويطيب عشاتو، موتو خير من حياتو"*) التي تتولى أمر نفاياتنا بالرباط على وضع قمامات للأزبال متوسطة الحجم، ذات عجلات، في الأزقة بالأحياء السكنية، ليعمل السكان على جمع نفاياتهم فيها في انتظار أن تنقل إلى حيث يجب. وبما أن لا أحد يرغب في أن تكون هذه القمامات بالقرب من داره، فقد أصبحت عرضة للدفع من مكان لآخر، إلى أن انتهى بها المطاف في الشوارع الكبرى أو في الفضاءات البعيدة عن السكان. يا لها من ثقافة غريبة، ننتج النفايات ولا أحد يريد أن يتحمل مسؤوليته نحوها، بحيث يبحث عن التخلص منها بأي حال من الأحوال، وبأي الطرق، ومما هو شائع هو الإلقاء بها أمام دار الجيران، مما يفضي

إلى المشاحنة بين السكان في كثير من الأحيان. وقبل أن أغلق هذا الموضوع الذي يبدو أنه جد متشعب، فلا بد من الإشارة إلى تصرف غريب آخر خاص بنا، يتمثل في كيفية التعامل الشائعة مع القمامات، بحيث يلاحظ أن الكثيرين لا يرضون بالاقتراب منها لإلقاء النفايات بداخلها كما هو متعارف عليه عالميا وبداهة، بل يكتفون برمي أكياسهم من بعيد لتسقط غالبيتها على الأرض. وهكذا دواليك إلى أن تتسع البقعة المحيطة بالقمامات، فتتكون نقط سوداء بكل المقاييس، بحيث تصبح مرتعا للقطط والكلاب وتجمع الذباب والبعوض والمتبولين من المتسكعين. لا عجب، فعندما تختل الموازين والمفاهيم فحدث ولا حرج، نتقزز من الاقتراب لحظة من القمامات لإلقاء الأكياس داخلها بطريقة حضارية، ولا نتقزز من المشاهد اليومية للنفايات الملقاة على الأرض في كل مكان والعصارة التي تكون البقع الملطخة القاتمة التي تتسرب منها.

هذا هو مبلغنا من التمدن، فإن كنا فعلا نتطلع للتحضر الحقيقي، فما علينا إلا أن نبدأ من حيث تجب البداية، علينا إعادة النظر جذريا في تعريفنا لمحيطنا وبيئتنا وفي كيفية تعاملنا مع نفاياتنا الفردية والمنزلية والجماعية. علينا أن نبدأ بتحديد مفهومنا لما نملك ولا نملك، علينا أن نعلم ونفهم أن ما نملك لا تحده عتبة الشقة أو المحيط الضيق للدار، بل كل ما هو خارج البيوت من فضاءات وطرقات فهو في ملكية الجميع، أي في ملكيتي أنا وأنت وهو وهي. فما دمنا عند أنفسنا أذكياء و*"مطورين فوق القياس، فلنفهمها في السماء"* (كما نقول بالدارجة)، ولنعمل على الحفاظ على ما

نملك من التلوث ومن التلف. فهل إذا كان بجانب كل بيت حديقة نظيفة وجميلة، وكان ما دونها مشوه بالأوساخ والنفايات، فهل يعني هذا أن هؤلاء السكان متحضرون متمدنون؟ أو أنهم *"نواقيون"* (كما سبق أن علمنا السيد بركاش في برنامجه حول الطبخ المغربي في أواخر القرن العشرين)، ذووا حس رفيع؟ فلو كانت العين لا ترى إلا ما أملك حقيقة، لما كان هناك أي إشكال في أن لا أكترث بما دونه، لكن يبدو جليا أن من عمل على تجميل حديقته وتوسيخ محيطها، بل أكاد أجزم أنه يفعل لكي يقول للناس ها أنا ذا، *"أنا ولد الأصل والمفصل، ولد الدار لكبيرة"*. فلو كان عندنا حس جمالي لبدا لنا المشهد جد مضطرب ومشوه إلى أقصى حد، بل لو كنا قطعا نرى المشهد الذي أمامنا لعملنا على تلطيفه وتهذيبه بالتصدي لكل ما يشوهه من نفايات وأوساخ. إنه الجانب المظلم، المثير من ثقافتنا المعاصرة البتراء العوجاء العرجاء، إنه *"التمظهر"* والتباهي، إنها ثقافة *"واش معرفتوش شكون أنا؟"*. الأغلبية الساحقة منا تتبارى في التظاهر والتفاخر، إلا أن حالها ينطبق عليه "كفاني فيك يكفوني"، إنها حالة مرضية نفسية، بحيث يعمل الكل على الظهور بمظهر العظمة والأبهة، لكن بغير أدواتها وضوابطها ومسلماتها. إنها ثقافة الشقاوة والشقاء، فبدل أن يعمل أحدنا على العيش لنفسه، فهو يتقطع إربا إربا، ويتلون كالحرباء لكي يقال *"فلان نواقي، ولد الدار لكبيرة، عايش بخير"* وما إلى ذلك. الإنسان السوي يعيش لمهمة سوية نبيلة، وصاحب النفسية المضطربة الهشة يعيش لمهمة التمويه على اضطراباته وهشاشته.

اتساخ المراحيض وتقشير الجدران ب*"لمول"* (la meule)

ولن أنهي موضوع النفايات والأوساخ وتلويث البيئة من دون الوقوف عند مشهدين آخرين جد متباعدين، لكنهما ناطقين بالمدى الذي بلغه تأخر عقلياتنا وانحطاط ثقافتنا وتفشي كل أنواع الفوضى في مجتمعنا، أو بعبارة أدق تجمعنا. يتعلق الأمر بكيفية تصرفنا في المراحيض من جهة، ومن جهة أخرى بروز ظاهرة جديدة، خلال سنة 2008، في الرباط العاصمة. تتمثل هذه الظاهرة المصيبة في استعمال *"لمول"* (la meule) لتقشير الجدران وحتها قبل تغطيتها بما يسمى *"لكريفي"*. وما دام هذا المشهد الأخير من مظاهر ثقافة التأخر والانحطاط الحديثة العهد في بداية تفاعله وانتشاره كانتشار النار في الهشيم، ليعم أرض الوطن تغبيرا وفضاءه وسماءه غبارا، فمنه سأبدأ.

استعمال *"لمول"*

بدل صباغة الجدران أو *"تجبيرها"*، كما كان الحال من قبل، فقد ظهرت في السنين الأخيرة تقنية طلائها وتغطيتها ب*"لكرفي"*، وهي تقنية جيدة، تعطي للبنايات جمالية في المنظر، وتسد الشقوق التي بالجدران، مما يجعلها أقل قابلية لتسرب مياه الأمطار إلى داخل البيوت. وكما هو معلوم، فقبل طلي الجدران بهذه المادة وتثبيتها فلا بد من تهيئتها، بحيث يتم تقشيرها من كل ما هو عالق بها أولا، ثم يتم طليها ب*"الكولة"* الممزوجة بالرمل وتترك لتجف

قبل تغطيتها في الأخير ب*"لكرفي"* . إنها طريقة الاستعمال المنصوص عليها من طرف من اكتشفوا هذه التقنية، والمتعارف عليها عند جميع من استوردوها، ولا عيب في ذلك. لكن ما دمنا كمغاربة نفهم أكثر من الآخرين، فقد اهتدينا أخيرا إلى استعمال *"لمول"* (la meule) كإضافة تقنية جديدة لتقشير الجدران، تمكن من حت وتفتيت كل ما هو ملتصق بالجدران. ولمن عاين هذه التقنية المبتكرة، لا بد أنه رأى ما تحدثه من تلوث غباري شديد للهواء والأبنية وما على الأرض. نعم، يتسبب استعمال *"لمول"* لحت واجهة الجدران وصقلها في امتلاء الفضاء المحيط بسحابة كبيرة من الغبار الكثيف الذي تتعهده الرياح بالانتثار والانتشار على مسافة كبيرة. ولقد سبق أن عاينت أحد هذه المشاهد التي تنم عن تخلف خطير في العقليات وتعطيل للتفكير والفهم، فقد تغطت النباتات والأشجار وواجهات المنازل التي توجد في طريق الريح بغطاء من الغبار الأبيض الرمادي. كيف سيكون حال بيوت من ترك النوافذ غير مغلقة، أو من تركوا غسيلهم منشورا على الأسطح أو في *البلكونات*، أو من كانوا مضطرين للمرور من هذا المكان؟ والغريب في الأمر أن القلة القليلة من الناس هي التي تستنكر هذه الهستيريا، أما الغالبية العظمى فيكتفون بالدعاء على الفاعل *"الله يجيبها ليه من جهة اخرى"* ، أي ما معناه أنهم يريدون من الله أن يأتي بغيرهم ليقوم بما يجب أن يقوموا به هم، وليستفيدوا دونما عناء ومشاكل و*"مريضنا ما عند باس"* . إنهم يريدون أن يأكلوها *"طايبة"* ، كما نقول في أمثالنا الشعبية، إنها الانتهازية بكل ألوان الطيف، إنه الجانب الآخر المنحط من جوانب

منظومتنا الثقافية الرديئة. كما أن هناك سببا آخر يجعل الجيران لا يحتجون على ما يحدث، إنهم ينتظرون دورهم هم كذلك لتغبير من يغبرهم، فلن يفعلوا أقل مما يفعل بهم، فقد يجتهد المجتهدون في إدخال تقنية أخرى أكثر فاعلية في إثارة سحب الغبار لرد الصاع صاعين.

والمطلوب هنا، وبإلحاح كبير، أن تعمل السلطات المعنية على التصدي لهذه الفوضى الغير خلاقة (ثم متى كانت الفوضى خلاقة!، فقد عصفت حتى بمن نظروا لهذا المفهوم في أمريكا)، لهذا الاستهتار بأدنى القيم والمعايير الخاصة بالسكن المشترك، وبأدنى حقوق الإنسان في العيش في حومته وحيه دونما منغصات مفتعلة. إن لم يتدخل المسؤولون عن هذا القطاع لضبط سير الأمور فيه، فستتحول الأحياء إلى مغبرة، وسنكون قد عملنا على تنويع مصادر إغناء منظومتنا المتخلفة وتوسيع قاعدتها.

كيفية التعاطي مع المراحيض

لنلق الآن نظرة على كيفية تعاملنا مع المراحيض *"حاشاكم"*، حيث هنا كذلك حدث ولا حرج. إنها لا ترقى إلى تعامل البدوي الذي قد يستعمل الحجارة للاستجمار إن لم يجد الماء، ولن يستعمل قطعا أصابعه. نعم، فحتى في مراحيض المساجد، التي لا نكترث كثيرا بنظافتها، توجد على جدرانها آثار الغائط المرسومة بأصابع اليد. أما في المراحيض العمومية، حتى في الجامعات فحدث ولا حرج. إنها تصرفات بدائية، يندى لها جبين من تجري في عروقه ولو قطرات من دم التحضر. فحتى ولو لم توجد مناديل الورق

الخاصة للاستعمال، فيفترض استعمال الماء للتطهير من بقايا الغائط بدل تلطيخ الجدران بها. لكن لو افترضنا وجود مناديل الورق الخاصة، فلن يحسن استعمالها، بل لن تترك في مكانها، فسيتم السطو عليها. والمثير في الأمر كذلك، هو شيوع عدم صب الماء بعد التبول أو التغوط، بحيث تستقبلك الروائح الكريهة عند دخولك إلى المراحيض. ولولا وجود منظف (يؤدى له المستعملون درهما أو نصفه، فكم من نقمة عامة في طياتها نعمة خاصة) عند مراحيض المقاهي ومحطات القطار ومحطات الاستراحة على الطرقات الخ، لتلطخت أرضيتها وجدرانها، ولزكمت روائحها الكريهة الأنوف. فهل لو كنا متمدنين، ومتحضرين حقا ستقتضي نظافة مراحيضنا وجود منظف قار، يعمل طول النهار؟ أبدا ، بل كان مروره من وقت لآخر سيكفي لإضافة لمسة خاصة لنظافة المراحيض عبر تجفيف أرضيتها ببعض معطرات الجو وما إلى ذلك. ولكن، فكما يقال، وعلى وزن "فلا حياة لمن تنادي"، أقول "لا تمدن ولا تحضر لمن لا يحسن استعمال المرحاض".

لن تفارق ذاكرتي تلك المشاهد الرديئة بمراحيض الحي الجامعي، في النصف الثاني من السبعينات من القرن الماضي، حيث ما أن ينتهي عمال النظافة من عملهم حتى تعود المراحيض لما كانت عليه من قبل من اتساخ وتعفن. كانت المراحيض من النوع التي يجلس عليها الطالب عندما يريد قضاء حاجته، ولكن ما كان شائعا هو الصعود فوقها بدل الجلوس عليها، وكم هي الحالات التي كان بعضهم يلقي بما في بطنه على الأرض، خارج المكان المعد له. كما كانت السيمة الغالبة بين الطلاب، في ذلك الوقت، هي

عدم الاكتراث بتشغيل جهاز إفراغ الماء بواسطة حركة بسيطة تتمثل في جر السلسلة أو الخيط المربوط به، وهو الأمر الذي كان يتسبب في انبعاث الروائح الكريهة المركزة. إنها حالة المراحيض، في الحي الجامعي، وكذلك في الكليات، أي في ورشات صناعة رجال الغد، الصناعة المفترضة لصناع التمدن والتحضر، فما بالك بالتي في الأحياء العامة. ومما علق بذاكرتي في ذلك الوقت كذلك، هو ما كان يبديه عمال النظافة من تدمر شديد جراء التصرفات المنحطة لنخبة شباب المجتمع، أي الطلبة، المفترض فيهم تعليم هؤلاء البسطاء فنون التمدن والتحضر، بدل فنون التعفن.

إنها فعلا مشاهد مفجعة لمن لازال عنده ضمير تنبض فيه الحياة، والذي يرى عقليات أفراد المجتمع وثقافته في تطور حثيث إلى الأسوأ، مع مرور الزمن. تدمَّر عمال النظافة وامتعضوا، وحَكمَ الشرطي بأن لا فائدة ترجى من طلبة بهذه الأوصاف، وفعلا جاءت النتائج مطابقة للمقدمات وللتوقعات. طلبة السبعينات والثمانينات والتسعينات هم اليوم، الأساتذة والمهندسون والدكاترة والأطباء والقضاة والمحامون والكتاب وما إلى ذلك من مسميات، وهؤلاء هم المثقفون، هم المعول عليهم لرفع مستوى تمدن وتحضر المجتمع، لكن هل فعلوا؟ لا، أبدا، بل انحطت ثقافة المجتمع، وتخلفت عقلية الناس مع مرور الزمن، من السبعينات إلى اليوم، رغم تكاثر عدد هؤلاء، إنها الحقيقة المرة.

من أراد أن يتعرف على حالته الصحية في شموليتها حتى يتعهدها بالوقاية والعلاج، فما عليه إلا أن يقوم بمسح شامل لذاته بواسطة التحاليل الطبية

والفحوصات بشتى أنواع الأشعة لتشخيص أمراضه وأسقامه، وهذا هو ما أحاول القيام به عبر ما أكتب بخصوص الحالة الصحية لثقافتنا. علينا أن ننظر إلى الحقيقة وجها لوجه، حتى ولو كانت مرة، فهنا تكمن بداية الطريق السليم. لنجب عن الأسئلة الآتية بكل صراحة وبكل جرأة، هل عرفنا كمثقفين، من كل الأصناف والأوزان والألوان، ما هو مطلوب منا فعله؟ هل أدينا كأستاذة ما علينا من واجبات نحو أبنائنا بمسؤولية وتفان في العمل؟ هل قمنا كأطباء بما يجب القيام به من السهر على صحة أفراد مجتمعنا بكل مسؤولية واستقامة وضمائر حية؟ وهل قمنا كأساتذة باحثين وكمؤطرين بمهامنا كما هو مطلوب منا، وكما تمليه علينا ضرورة رفع التحدي لإخراج البلاد من مناخ التخلف الرديء الذي يقطع الأنفاس؟ وهل، وهل..؟ لا أظن، بل أنا متيقن من أننا لم نفعل شيئا من كل هذا، فلقد انصرف كل واحد منا لحال سبيله، وانحبس تفكيره وتدبيره داخل إطار المصلحة الشخصية الضيقة، فلم يعد ير إلا منتهى أنفه في أحسن الأحوال إلا من رحم الله كما يقال. اختلت الموازين، فاختلت كل المنظومات المجتمعية من تربية وتعليم وصحة وقضاء وأمن وما إلى ذلك. لكن الحمد لله أننا لسنا الوحيدين، فكما يقال إذا عمت هانت؛ ففي الوقت الذي بلغت هذا السطر فيما أنا بصدد كتابته، استمعت لما قاله المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد لبرادعي الذي أعرب عن شكوكه بمستقبل العرب في ظل واقعهم الحالي، معتبرًا أن الحديث عن التعليم والتكنولوجيا والتنمية وحرية الصحافة ضحك على النفس. تحدث بمرارة عن الوضع العربي، معتبرًا

"ألا مستقبل للعرب على الإطلاق إذا ظلوا على ما هم عليه"، وقال "نحن العرب نضحك على أنفسنا في التعليم والتكنولوجيا والتنمية وحرية الصحافة"، مكررًا عبارة "نحن لا نتعلم"، ومشيرًا إلى أن المناهج الدراسية البالية تحرم العربي من القدرة على المنافسة.

لنعد إلى حالنا، فالطالب الذي يتبول في الشارع على مرأى من المارة، والطالب الذي يلطخ جدران المرحاض بالغائط باستعمال أصابعه لن يعير لمحيطه ولمن حوله أي اهتمام، فكيف يطلب منه الاهتمام بقضايا مجتمعه الكبرى. فهو لن يرى قطعا في منصبه المنتظر إلا تلك البقرة الحلوب، تلك الفرصة السانحة للاغتناء بكل السبل الضارة مصداقا للمثل الدارجي الذي قاله الأجداد الحكماء *"شاف الربيع (الحشائش) ما شاف الحافة"*. تخوصص أو تخصخص تعليمنا العمومي بإحداث ما يسمى بدروس الدعم التي استحدثت لدعم جيب المدرس وحسابه البنكي (ليس كل المدرسين طبعا) بدل دعم معارف التلاميذ وكفاءاتهم. تخوصص قطاعنا الصحي العمومي، ويا ليت الأطباء (ليس كلهم) لم ينسوا أنهم يعملون من أجل صحة المواطن لا من أجل نفخ حساباتهم البنكية ولو على حساب صحته، بل وعلى حساب حياته. فليس هكذا يمكن تشييد صرح مجتمع قوي، غني، ومتحضر؛ فحتى الغربيون، ذووا النزعة الفردية المتشبعة بنظرية البقاء للأصلح، فهموا أن خدمة المصلحة الخاصة لا تتحقق إلا عبر خدمة المصلحة العامة. فتفانيهم في خدمة الصالح العام لا تمليه ثقافتهم المبنية على المبادرة الفردية، بل

تمليه الواقعية المبنية على الفهم السليم لما يجب أن يكون عليه حال المجتمع إن أريد لأفراده خدمة مصلحتهم الخاصة.

لا يتوقف عاهل البلاد عن التنقل في كل اتجاهات المملكة، صيفا وشتاءا، من أجل تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومحاولة ترجمتها إلى واقع ملموس على أرضية ربوع الوطن. يعمل كثيرا ويتكلم قليلا، على عكس جوقة المثقفين والسياسيين من شعبه الذين تركوا العمل وامتهنوا الكلام في الاجتماعات والتجمعات، والمظاهرات والتظاهرات. في الجانب الآخر، تلوثت عقلياتنا فتحجرت وتأخرت، فأصبحنا كمسؤولين وكمقاولين ورجال أعمال نشكل حجر عثراء على طريق إنجاز ما يطمح إليه ملك البلاد. عاهل البلاد يضع الحجر الأساس للبناء، وأصحاب العقليات المفلسة، مفتقدو الإحساس بالواجب، يبنون بلا أساس؛ فعلينا أن نعلم علم اليقين أن من يؤثر مصلحته الشخصية الضيقة على المصلحة العامة للبلاد، يصبح وبالا على مجتمعه وعلى وطنه وحتى على نفسه إن آجلا أو عاجلا. فالذي يبني بناية أو طريقا أو قنطرة مغشوشة، والذي يتلاعب بميزانية المشاريع التنموية والبنية التحتية، وما إلى ذلك، يعد من أكبر المجرمين والإرهابيين الذين يعملون على زعزعة أمن البلاد. إن ما يقوم به أمثال هؤلاء يعد نوعا آخر من أنواع الإرهاب المنظم، وزرع الفتن في المجتمع، فهؤلاء هم المسؤولون عن ظاهرة قوارب الموت المقيتة، وعن ظاهرة أصحاب السيوف *"المقرقبين"* الذين يزرعون الرعب في أحياء مدننا. كما أنهم هم المسؤولون عن جيوش العاطلين والمعطلين [(منظومتنا التعليمية تنتج منذ

زمن غير قصير عاطلين (ذاتيين) عن العمل (عاطلين حتى وإن عملوا بسبب افتقادهم للكفاءات اللازمة)، وقليلا من المعطلين (من لا يجدون عملا وهم له أكفاء) (انظر كتاب صرخة مغربي)]، وهم المسؤولون عن اختلالات المنظومة التربوية والتعليمية بطريقة أو أخرى، وهم المسؤولون عن التلوث البيئي وتلوث العقليات. كما أنهم هم المسؤولون عن ظاهرة الانتحاريين، هذا الوجه الآخر لظاهرة قوارب الموت، فكل من الصنفين يبحث عن جنته الموهومة، *"فالحراكة"* يبحثون عنها على الضفة الشمالية للأبيض المتوسط، والانتحاريون يبحثون عنها في السماء وهم لا يدرون عن السبل المؤدية إليها شيئا.

نوع خطير من النفايات

بجانب النفايات المنزلية والفردية التي تسوّد وجه بيئتنا وعمراننا كمغاربة، وتحط من كرامتنا أمام من تطأ أقدامه أرض الوطن، يوجد هناك نوع آخر من النفايات، وهي التي تنتجها المستشفيات والمصحات. فإذا كانت قرابة 80 ٪ من هاته الأخيرة مشابهة للنفايات المنزلية و تفرز معها، فإن 20٪ المتبقية تعتبر خطيرة، بحسب تعريف منظمة الأمم المتحدة. وتعرف النفايات الخطيرة بأنها معدية أو سامة، وتسبب الحساسية أو السرطان ... وهذه النفايات الخطيرة تحتوي على95٪ من النفايات المعدية، أي كالتي يلمسها جسم المريض من شراشف، ومناشف، ودم، وما إلى ذلك، وخصوصا الآلات الحادة التي تقطع، وإبر حقن المرضى. وهذه النفايات

المعدية يجب أولا تعقيمها قبل إرسالها إلى الحرق أو الطمر بعد وضعها في مستوعبات مقفلة و وضع مواد معقمة معها.

أما 5٪ من النفايات الخطيرة فهي جد متنوعة وتتمثل في الأعضاء المبتورة والأدوية الصيدلية والمذيبات العضوية والمعقمات المستعملة في التنظيف. والأخطر فيها هي المواد القاتلة للأنسجة، إضافة إلى المعادن الثقيلة كالزئبق والزرنيخ والرصاص والمواد المشعة. ومن المعلوم أن المواد القاتلة للأنسجة هي الأكثر خطورة من كل المواد المستعملة في الطب، و يتطلب التخلص منها حرقها تحت حرارة تزيد على 1200درجة مئوية، أما باقي النفايات الخطيرة فتحرق تحت حرارة 800 درجة مئوية. في المقابل، تجمع المعادن الثقيلة في مستوعبات مع الكبريت ويوضع فوقها الإسمنت و توضع في الأرض.

تعرفنا بإيجاز شديد عن أمور تقنية (مأخوذة من تقارير الخبراء في الميدان) تتعلق بالنفايات الطبية ومدى خطورتها و كيفية التخلص منها، فلنلق الآن نظرة خاطفة عن كيفية تعاطينا معها في انسجام تام مع رصيدنا الثقافي المتأخر وعقليتنا المتخلفة. قبل عدة سنوات من الآن، قدمت القناة الثانية المغربية ريبورتاجا حول هذا النوع من النفايات الخطيرة الملقى به مع النفايات المنزلية العادية بمزبلة الرباط في وادي عكراش. ولا أظن أن من شاهدوا مشهد الأبقار والأغنام وهي تتغذى على النفايات بهذه المزبلة، سينسون منظر تلك البقرة وقد انغرزت على مقدمة أنفها إبرة لحقن الأدوية، لا أحد يدري ما قد تحملها من أمراض خطيرة. نعم إنها الحقيقة المرة، فقد

يتم التخلص من النفايات الطبية الخطيرة كباقي النفايات المنزلية، فلا هي تحرق ولا تطمر. قرأت تشخيصا لما هي عليه الحال على مستوى جهة سوس ماسة درعة، حيث اقتطعت الفقرة التالية: *"وأثار السيد فولان إشكالية النفايات الطبية التي تفرزها المستشفيات والمصحات العمومية والخاصة والمختبرات والتي يتم طرحها في المطارح العادية للنفايات وهو أمر خطير ستكون له نتائج سلبية على صحة الإنسان وعلى سلامة الطبيعة مما يستدعي إيجاد حل مستعجل لمعالجة هذه النفايات بعيدا عن عمليات الحرق الذي يسبب بدوره في مشكل صحي بسبب تلوث الجو"*.

من جانبي، فقد أتاحت لي "خرجات" البحث الجيولوجي الميداني الفرص للتعرف عن قرب على ظاهرة الإلقاء بالنفايات الطبية حتى على قارعة الطريق. لا يتطلب الأمر الابتعاد كثيرا عن قلب عاصمة المملكة للوقوف على بعض هذه المشاهد المروعة؛ يكفي أن يغادر المرء الأحياء السكنية الراقية التابعة لحي السويسي ومحطة تصفية المياه المشرفة على وادي عكراش، ويبدأ في الانحدار نحو قعر هذا الوادي، عبر الطريق الثانوية المتوجه نحو سد سيدي محمد بن عبد الله ومدينة عين العودة، حتى تستوقفه مناظر النفايات المتنوعة الملقاة على جنبات الطريق. لا أتكلم عن أكوام النفايات ذات الصلة بأعمال البناء والهدم وما إلى ذلك، والتي يتم الإلقاء بها في بعض الأحيان حتى فوق طرف من الطريق "المرصف"، بحيث لا يبقى إلا شريط ضيق لمرور السيارات والشاحنات. ومما يثير الشفقة على ما آل

إليه حالنا من تدني وانحطاط أو يدعو إلى النقمة ، أن تسمح، بلدية اليوسفية التي تتبع لها هذه المنطقة الفارغة من السكان بإقامة ثلاث براريك ["كاريطات" (guérite)] من القصدير يعلوه الصدأ كلية على جانب الطريق لمراقبة المخالفات والتجاوزات. واليقين في الأمر أن هذه "البراريك" لن يكون بها أي أحد بالليل (مكان منعزل موحش ليلا)، فلماذا أحدثت إذا، علما أن إلقاء النفايات بطريقة غير قانونية لن يكون إلا ليلا؟ لكن نظرا لما بلغته الفوضى من انتشار وانتصار على كل الأعراف، فلا أظن أن المخالفين سيجدون أي حرج في الإلقاء بما يريدون متى يريدون وأينما يريدون.

فلو أريد فعلا محاربة المخالفين الذين يلقون بشتى أنواع النفايات والمبيقات على قارعة الطريق، وبجوار محطة تصفية المياه الصالحة للشرب، وبالقرب من الأحياء السكنية الراقية، لتم بناء *"كاريطات"* بالاسمنت والحديد، ولسبغت باللون الأحمر والأخضر (القضية وطنية) لإضفاء نوع من الهيبة والهالة عليها، وتعيين حراس مسلحين من القوات المساعدة *("لمخازنية")* أو من القوات المسلحة الملكية للقيام بهذه المهمة، بدل هذه المهزلة المضحكة. طبعا، لم يكن لهذه المهزلة الهزيلة أي مفعول على الأرض، اللهم إضافة لمسة تشويهية ثلاثية الأبعاد على مشهد مشوه أصلا. عذرا، لا أدري لماذا الحسرة، ولماذا النقمة، فالمشهد جد متناسق ومتناغم، قمة في الجمالية، بحيث تجد نفسك أمام براريك من القصدير يعلوه الصدأ

تحيط بها أكوام من شتى أنواع النفايات والأزبال، فلماذا الاستغراب والتعجب إذا، أين يكمن الخلل؟

شاهدت لمرات عديدة نفايات طبية ملقاة حتى عند المنعرج الرئيسي، عند بداية الانحدار نحو الوادي (وادي عكراش)، وكانت تتكون من كل ما تنتجه المستشفيات والمصحات من نفايات، وخاصة إبر حقن الأدوية وأخذ الدم أو حقنه وما إلى ذلك، وفي بعض الأحيان يمكن مشاهدة ما يشبه أنسجة لأعضاء بشرية. مثل هذه الحالات شاهدتها مرة أخرى كذلك غرب مدينة تفلت، بالقرب من "مزبلة" المدينة. فكما يقال "إذا ظهر السبب بطل العجب"، فلا داعي للاسترسال في تقصي حقيقة ماثلة للعيان، والأمر كما يقول المثل الفرنسي "إنها الشجرة التي تحجب الغابة"، أو كما نقول بالعربية "وما خفي أعظم". خطورة الوضع لا تكمن في تفشي الظاهرة، بل في وجودها أصلا، فمتى وجدت على أرض الواقع، وكواقع على الأرض، فلا يمكن أن يحد من تفشيها أي حائل في ظل منظومتنا الثقافية المنحطة وعقلياتنا المتآمرة، والفوضى المستشرية. نفس عقلية التعامل مع النفايات في الحومة تسري على النفايات على كل المستويات، فليس في الأمر غرابة، بل يبدو كل شيء متناسق، فالمشكل مشكل ثقافة وعقليات، وليس مشكل أشخاص وإدارات، فالكل يشرب من بئر واحدة، تماما كسكان الجزيرة التي أوردت قصتها فيما قبل. فمن غير المعقول أن يتغير تعاملنا مع النفايات تغيرا جذريا بتغيير مكان الأفراد وأدوارهم وأمكنتهم ومواقعهم، وإلا فسيكون الأمر مثيرا للنقاش والجدل. إنها الديمقراطية وحرية الإنسان

ضمن منظور ثقافة تعميم الفرص في أن يفعل كل واحد ما يحلو له، دون الاكتراث بالآخرين، إنها ثقافة يؤصل لها مفهوم ".. ومن بعدي الطوفان" و"*دير راسك مع الريوس وعيط أقطاع الريوس*".

نفايات طبية خطيرة، فقطعا لن تتأذى منها المؤسسات "الصحية" التي تلقي بها، بل قد تستفيد حقيقة من هذا الأمر الذي سيتسبب حتما في إصابة المواطنين (بل الآخرين، لأن مسمى مواطنين له مقتضياته في نظر من ينطق به ويقدره حق قدره) بأمراض سترغمهم على التوجه إليها. إنه نوع من الاستثمار المجاني المجدي، المضمون الربح، من حيث التخلص من النفايات مجانا (فلن تلتزم هذه المؤسسات بمعالجة وبفرز نفاياتها الخطيرة فرزا دقيقا، والعمل على التخلص من كل نوع منها بالطريقة الخاصة به)، و من حيث ضمان عدد كبير من المرضى، وهو ما سيتسبب في خلق الكثير من فرص الشغل للتخفيف من ضغط العاطلين عن العمل، عبر الإكثار من عدد المصحات، كما سيسهم في تنشيط الصناعات الدوائية. فكما يُقعِّد له الباحثون الكيميائيون "لا شيء يضيع، لا شيء يتكون، الكل يتحول"، (rien ne se perd, rien se crée, le tout se transforme)، وكما يقول المثل "مصائب قوم عند قوم فوائد". نعم، "*كثرة الهم كتضحك*" كما يقول المثل الدارجي المغربي، لكن الأمر أقرب للحقيقة مما صورته بكيفية كاريكاتورية، فلقد أفسدت عقلياتنا ومنظومتنا الثقافية الملوثة العتيدة كل شيء، فحتى منظومتنا الصحية تحولت إلى منظومة مرضية، معدية كما رأينا. فلقد أصبح، مع الأسف الشديد، الكثير من أطبائنا ـ من أمثال من كانوا

يتبولون على المارة في الأماكن العمومية ـ وخاصة بالمصحات والعيادات الطبية يعملون على افتعال الأمراض الوهمية عند الناس ليتمكنوا من التسلل إلى جيوبهم، ولو على حساب أرواحهم. إذا، فمن المجدي والمقبول عقلا وفكرا وواقعيا أن نعمل على تفشي مسببات الأمراض بين الناس لكي نعمل على تبييض تصرفات الفئة الجشعة من الأطباء (على وزن تبييض أموال المخدرات وغيرها من الأموال المشبوهة) ، بحيث نوجد لهم ما يكفي من المرضى الحقيقيين لنقطع عنهم الطريق عن افتعال الأمراض الوهمية عند من تدفع بهم الأقدار إليهم.

نفايات تزكم الأنفاس، تلوث الهواء

انطلاقا من مفهوم الجدلية الذي يقتضي تداخل وتفاعل الأحداث والوقائع والحوادث والمستحدثات فيما بينها سلبا وإيجابا، فليس غريبا أن تطال النفايات والتلوث مجالي الماء والهواء. لن أتطرق للتلوث الخطير للمياه، لا السطحية ولا الجوفية حتى لا أخل كثيرا بموضوع الكتاب. فلست هنا بصدد التطرق لموضوع النفايات والتلوث في شموليته، بل أعمل على تقديم بعض المشاهد المرئية كشواهد على ما آلت إليه عقلياتنا وثقافتنا من انحطاط في كل الميادين وعلى كل الأصعدة، محاولة مني أن أضع كل واحد منا، وبخاصة المثقفين بشتى مستوياتهم وبشتى مسؤولياتهم أمام الصورة الحقيقية لما نحن عليه من فقدان للهوية، بل وافتقاد لأدنى قسط من الحس الحضاري.

التطرق لموضوع النفايات الجوية، أو ما يسمى التلوث الهوائي، يمكن من وضع اللمسات المطلوبة لكي تكتمل اللوحة التي تم تشكيلها من الخطوط المحورية لثقافتنا في التعامل مع النفايات والملوثات، فتتجلى بكل حيثياتها. وقبل متابعة تقصي حقائق هذا الموضوع، أود القول بأنني لن أتطرق لمشاهد التلوث الهوائي من زاوية ما تنفثه الكثير من وسائل نقلنا المتهالكة من أدخنة وغازات سامة عكرت جو مدننا، خاصة الكبرى. وحتى لا أحوم طويلا قبل الدخول في صلب الموضوع، أقول بداية أنه من العار علينا أن يُستقبَل الداخل إلى مغربنا الحبيب عبر بوابة مطار محمد الخامس بروائح تزكم الأنفاس حتى وإن كان ذلك لا يحدث باستمرار. هناك قطعا "مزبلة" كبيرة، لا تبتعد كثيرا عن البوابة الجوية الكبرى للمغرب، بحيث تكون عرضة للاحتراق من وقت لآخر، هذا ما استنتجته من الروائح الكريهة التي تقطع أنفاس من يلج المطار في بعض الأحيان، والذي يفترض ألا يكون على مرمى ما تنفثه "المزابل" المحترقة من أدخنة ملوثة للجو والسماء والهواء والهوية. فقياسا على ما سبق أن عايشته معاينة فيما مضى من حالات مشابهة، فإن هذا النوع من الروائح لا يصدر إلا عن احتراق نفايات المزابل الكبرى. لقد كان مشهدا مثيرا جدا حينما بلغت مطار محمد الخامس، البوابة المغربية المعلمة، فوجدت نفسي محاصرا بروائح كريهة تحبس الأنفاس والتنفس، وتؤدي إلى تكون *"النخامة"* في الحلق من جراء ما يستنشق من مواد ملوثة. فحتى وإن كان الملوث مما يشم أكثر مما يرى، فسأعطيه صفة المشهد، مشهد مخزي ينطق بمدى تخلفنا إلى الحد الذي لم

نعد فيه قادرين حتى على التحكم في مشكل نفاياتنا بشيء من العقلانية والحزم. إذ كيف يعقل أن يطلق العنان لكل من أراد أن يحرق ما يشاء، في أي مكان شاء، في الليل وخلال النهار، دونما رقيب ولا حسيب ودونما ضوابط، في زمن تم فيه إحداث وزارة للبيئة. فكما هي عادتنا، عادة ببغاوية حتى لا أقول قردية، فلن نترك أي شيء استحدثته فرنسا، رائدة المجموعة الأوروبية، من دون أن نستنسخه كمسمى وكمنظومة قوانين نغني بها ترسانتنا القانونية التي لا تفارق السجلات المكتوبة فيها، وفي حالة ما خرجت من سجنها لترى النور فإنها تخرج معوقة على هيأة غرابية.

فحتى داخل المدن، أصبح التوجس من منغصات أدخنة ما يحرق دونما حسيب ولا رقيب يمثل هاجسا للسكان، بحيث أصبحت المؤسسات العمومية (مدارس، ثانويات، مستوصفات، مصالح وزارية، الخ) مصدرا من مصادر تلويث الهواء بسبب ما يتم إحراقه من نفايات من طرف حراس هذه المؤسسات. كان الله في عون من يعانون من التشنجات والأمراض التنفسية، بحيث إن لم يشكل التلوث الهوائي خطرا على حياتهم، فانه يحولها إلى منغصات.

وقبل إسدال الستار على هذه المشاهد المخجلة التي اختزلتها في بعض اللقطات، فلن أمر مر الكرام على مشهد قرية الصناعات التقليدية الخزفية *"الولجة"* ، المتواجدة في وادي بورقراق، بين الرباط وسلا. تنفث أفران هذه الصناعات الخزفية أدخنة سوداء دكنة كثيرة جدا وجد كثيفة، بحيث ترتفع في الجو لتسود الأفق وتنتشر لتعم الروائح المنبعثة منها المدى الذي تبلغه.

في كثير من الأحيان تنتشر هذه الروائح إلى خارج منطقة الوادي المنخفضة، لتصل إلى الأحياء السكنية البعيدة في مدينة الرباط، خاصة في الصباح الباكر، فتعمل على تعميم البلوى بحيث يأخذ كل واحد نصيبه من التلوث الهوائي المتسبب في الأضرار التنفسية. والمثير في هذا الأمر هو ما يحدث عند المارين في الطريق المتوجهة إلى مكناس وفاس وشرق البلاد، خاصة في الصباح الباكر، حيث يكون التنفس صعبا وشاقا بفعل مكوث الهواء البارد الثقيل المشبع بالدخان والروائح الكريهة بالقرب من سطح الأرض. إنها فعلا معضلة ثقافة وعقليات لا تكاد تميز بين النافع والضار، بين الصالح والطالح، بين الممكن والغير الممكن.

جميل أن تكون هناك قرية أو مركز للصناعات التقليدية الخزفية وغيرها بين مدينتي الرباط وسلا، لكن من الممكن الاستغناء عن الأفران التقليدية من غير أن تفقد الأواني المصنوعة أدنى شيء من جودتها. كما أنه من الممكن أن تقام هذه الأفران بعيدا، خارج المجال الحضري، في مكان يتم تحديده بناءا على دراسات ميدانية خاصة باتجاه الرياح المهيمن طوال السنة، والشبكة الطرقية وما إلى ذلك. لكن لا تفكير ولا تدبير لمن تنادي، لقد أصبحنا نتصرف كبدائيين، فلا نتجاوز في تعاطينا مع أنشطتنا الجوانب الخامة من الأمور والأشياء، بحيث لا نفكر في تطوير أنشطتنا لجعلها تتكيف مع متطلبات العمران الجمالية والصحية والبيئية والسياحية. فمشكلنا مع الملوثات من نتاج ثقافتنا المتهورة المتدهورة، فبقليل من الفهم والعزم

والحزم ينتفي جله، لكن كما يقول المثل الداجي *"لمن كتعاوذ زابورك أ داود؟ "*.

موقع *"الولجة"* يوفر لنا الطين الجيد الصالح لصناعة الخزف، فلنحط الرحال إذا أقرب ما يمكن منه، ولنقم ببناء أفران تقليدية تعمل بما توفر لدينا من أصناف الطاقة الخامة (الناقصة الكلفة)، ولنعمل على بيع ما ننتج في عين المكان. فنحن إذا أمام نشاط صناعي تقليدي خام، لم نفكر في التعاطي معه إلا في جانب الربح المادي السهل، دونما تدبير واعتبار لعامل المحيط العمراني والبيئي وما إلى ذلك، إنه تدبير شبيه بتصرف الأعرابي مربي الماشية، الذي يتنقل بغنمه بحثا عن الكلأ والماء، أينما وجدهما حط الرحال ومتى افتقدهما ارتحل. إنها حقوق الإنسان كما فهمناها، أو كما حورناها حسب عقلياتنا، نضمن للفرد فعل ما يدور في رأسه حتى وإن اعتدى على حقوق كل الآخرين. إنها مقتضيات المبادرة الحرة عندنا (وهذه من مقتضيات حرية المبادرة في النظام الرأسمالي الليبرالي)، فما على الآخرين إلا أن يفعلوا ما يحلوا لهم هم كذلك، فليس لأحد الحق في الاعتراض على حق الآخر في فعل ما يريد، ولا ننسى بأننا *"ما احنا إلا مغاربا"* و*"اللي ما عجبو الحال ينطح الحيط، واللا يشرب لبحار"*. عملنا على تشويه مفهوم حقوق الإنسان في كل جوانبه ومقتضياته، عن علم أو عن غير علم، وعن قصد أو عن غير قصد. لقد عملنا على ضمان حقوق اعتداء بعضنا على بعض، وهذا أمر جيد في أحد جوانبه لأننا عملنا على الالتزام بمبدأ المساواة في تبني التصرفات الفوضوية وتبسيط مفهومها لكي تصبح في متناول فهم

المثقف وغير المثقف. ننتج النفايات على كل المستويات، على مستوى الأفراد والمؤسسات، والكل يحرص على الإلقاء بها خارج محيطه، في محيط الآخرين، ولا ندري أننا كلنا آخرون، نؤذي أنفسنا من حيث نؤذي غيرنا. إذا تكلمت مع أحد كلنا تجده ناقما على حال الفوضى المتفشية والمستشرية، وإذا راقبتنا في تصرفاتنا اليومية وجدت في تصرف كل واحد من كلنا وجها من أوجه هذه الفوضى ولونا من ألوانها المزركشة. إنها الأعراض المعروفة لمرض *السكيزوفرنيا*، مرض ازدواج الشخصية الخطير الذي تطبعنا معه فلم نعد نحس به، بحيث لا يعاني من سلبياته إلا من لم يصب به. نتكلم بما نحفظ مما تجود به علينا وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وما قد نقرأ في الكتب من مبادئ ومفاهيم وتنظير، ونعمل بما تمليه علينا عقلياتنا من فهم خاص بكل واحد من كلنا.

يحرق حارس المؤسسة العمومية النفايات التي يريد التخلص منها بأقل جهد ممكن، ثم يشتكي من مثل ما فعله هو إذا قام به غيره؛ ويلقي العامل على نظافة الشوارع والأزقة بما جمع من نفايات (قارورات وأكياس بلاستيكية، الخ) في فوهات قنوات تصريف مياه الأمطار، ثم يشتكي من تجمع المياه التي تقطع عليه الطريق إذا تجمعت بعد هطول المطر. نلقي بالنفايات بكل أصنافها وأنواعها فنلوث الأرض والماء والهواء، ثم نشتكي من تفشي الأمراض المعروفة والغير معروفة. وهنا لابد من الإشارة إلى ظاهرة خطيرة تجلت أكثر خلال سنين الجفاف التي مرت بها البلاد، ألا وهي ظاهرة سقي الخضروات بمياه الصرف الصحي (أو ما يسمى بالواد

الحار). قلت ظاهرة، لأنها فعلا تبدو ظاهرة جلية للعيان في الكثير من مناطق المغرب، في غياب تام للوعي بخطورتها على صحتنا؛ إنها ظاهرة كظاهرة الأبقار والأغنام التي تتغذى على أصناف النفايات بمزابل المدن. نعمل من حيث لا ندري بالمبدأ الكيميائي القائل "لا شيء يضيع، لا شيء يخلق، الكل يتحول"؛ كل تصرفاتنا وتحركاتنا تدخل تحت طائلة المثل الدارجي القديم الرائع (لأن أمثالنا الحديثة فصلت على مقياس ما بلغته عقلياتنا من انحطاط) *"ضربني وبكى وسبقني وشكا"* ، مثل يصلح أن يكون عنوانا لتجليات و"تخفيات" مرض "السكيزوفرينيا" الذي استشرى في أوساط كل فئات المجتمع.

لا يخفى على أحد أن الأغنام والأبقار التي تتغذى على نفايات المزابل سينتهي بها المطاف في المجزرة، حيث يشتري لحمها من كانوا يتفرجون على هذه المشاهد البشعة ولا من ينكر ويستنكر. إنه مفهومنا الخاص بنا للوقاية، فحتى المؤسسات الصحية، التي يفترض فيها العمل على صيانة صحة المواطن تلقي بثقلها من النفايات والملوثات على قارعة الطريق، عملا على ما يبدو على تقريب المرض من المواطنين، وعملا على إنعاش المصحات بالمرضى من المواطنين. إنه وجه آخر من المساهمة الفعلية في الرواج الاقتصادي والمالي للمصحة والبلاد على السواء، على وزن ما كان مكتوبا على الوجه الخلفي لعلبة عود الثقاب (*"لوقيد"*) المعروف "بوقيد السباع" لسنوات السبعينات والثمانينات من القرن الماضي "إنكم باستعمال وقيد السباع ستعملون على المساهمة في اقتصاد البلاد".

من المسؤول على نظافة بيئتنا؟

افتقادنا لأدنى أبجديات التمدن يتجلى في تردي ثقافة التعامل مع ما يلوث ويوسخ محيطنا وبيئتنا، وما ينغص علينا حياتنا اليومية، ليلها ونهارها (عند من يرى، ويرى المشاهد كما هي)، وهو ما يتماشى وينسجم مع ما اكتسبناه مع مرور الزمن من سلبيات في كل الميادين وعلى كل الأصعدة. اقتنعت بعدم جدوى الإلقاء باللائمة على المسؤولين (المسؤولية بمفهومها العام والخاص) عن أي قطاع، يقينا مني أن لا فرق بين مسؤول وغير مسؤول في مسألة العقليات وما يتعلق بمنظومتنا الثقافية الحديثة كمغاربة. فكلنا في الهوى سوى كما يقال، كلنا مسؤول في ميدان ما من ميادين الحياة اليومية، إلا أن مسؤولية السلطات الإدارية، من لها سلطة تطبيق القوانين، تبقى هي المعول عليها، والمفروض فيها العمل على إعادة الأمور إلى صوابها ونصابها. وهنا لا بد من توضيح حقيقة، ولو أنها أضحت شاخصة للأعين وللعيان، إنه التعطيل الفعلي المنهجي لقانون زجر المخالفات، وبخاصة تلك المتعلقة بالنفايات الذي كان معمولا به، ولو نسبيا، من طرف السلطات الإدارية (الباشاوية)، قبل أن يصبح من اختصاصات المجالس البلدية في إطار مفهومنا الخاص بنا للديمقراطية المحلية التي فسحت المجال لتفشي كل أصناف الفوضى.

والسبب وراء ارتباط هذا الانهيار الخطير لوسائل الردع القانونية، المرتبط بالمجالس البلدية يكمن في كون السلطات الإدارية تبقى متحررة من تأثير عامل المحاباة الذي تمليه الحسابات الانتخابية المغلوطة التي تمثل الهاجس

الأساس لمنتخبي المجالس البلدية، بحيث يحرصون على ألا يضيعوا القاعدة الانتخابية بإغضاب المصوتين عبر إرغامهم على أداء مخالفات عند الإخلال بنظام التعامل مع النفايات والملوثات أو أي نوع من المخالفات. نعم، مجيء المجالس البلدية صاحبه إغماض الأعين عن تفشي كثير من الظواهر السلبية كظاهرة السكن العشوائي وآفة الأزبال المخزية، لينتهي بنا الأمر ثقافيا في آخر المطاف إلى عدم الاكتراث بهذه الأمور المشينة وفقدان الإحساس بوجودها، بل والتطبيع معها. فكما قلت، فليس من الديمقراطية أن يطلق العنان للفرد ليفعل ما يحلو له، دون رقيب ولا حسيب بل، فعلى النقيض من هذا، فلا بد من حمايتها بترسانة متقدمة ومتطورة من القوانين الزجرية الفعالة. فلا يمكن للديمقراطية أن تسهم في إصلاح حال المجتمع إلا إذا قورنت بدكتاتورية تطبيق القوانين الرادعة. لكن، لا عقلياتنا ولا منظومتنا الثقافية ستسعفنا كمثقفين وكنخب، وكمجتمع تبعا لذلك، وكمسؤولين في استيعاب هذه الحقيقة والانخراط في تثبيت مقتضياتها ومقوماتها على أرض الواقع. لقد استوعبنا الأشياء على قدر فهمنا المشوه للأمور، فلا الديمقراطية ديمقراطية ولا حقوق الإنسان حقوق؛ أخذنا بالديمقراطية وشوهنا، إن لم نكن عطلنا آلياتها وتغنينا بحقوق الإنسان وأضعنا، إن لم نكن حرفنا وغيرنا، لبها وجوهرها. مفهوم حقوق الإنسان لا يعني إطلاق العنان للفرد للاعتداء على حقوق الآخرين وحقوق المجتمع، بل يعني حقه في التعليم السليم وفي الشغل وفي السكن اللائق وفي التطبيب الجيد وفي العيش في أمن وأمان، وما إلى ذلك. كما أن مفهوم حقوق

الإنسان يعني حقوق الآخرين في قيام كل واحد منا بواجبه نحوهم على أحسن ما يرام؛ فمن يغش في عمله، أو قد يبلغ به الحد إلى ابتزاز من عليه حق خدمتهم مقابل ما يأخذه من أجر، فقد عطل وحرف هذا المفهوم ليجعل منه حقا مطلقا له هو، وتطاولا على حقوق غيره. كما أن هذا المفهوم لا يعني أن يترك المتسكعون و"المقرقبون" يزرعون الرعب في الأحياء دونما رادع، إلى الحد الذي يجعل حتى رجال الأمن غير قادرين، أو غير مبالين، بما يقوم به هؤلاء من اعتداءات على الناس. كما للمتسكعين حقوقهم أضعناها حينما تركنا كل من سنحت له فرصة التصرف في المال العام أن يفعل فيه ما يشاء.

كما لا يعني مفهوم حقوق الإنسان سلب رجل الأمن هيبته في المجتمع بجعل من اعتقله بالأمس طليقا في الغد، ومن اعتقله في الصباح قد عاد لمكانه في المساء. فرجل الأمن (الشرطة والدرك) مغربي، تؤطر تصرفاته وتوجهها منظومتنا الثقافية وما تمليه علينا عقلياتنا المتحجرة المتأخرة، فحينما يرى أن هناك اضطرابا ما في سير وتسيير الأمور، فإنه لا بد أن يتأثر سلبا في تصرفاته كباقي المغاربة. وعليه فالمطلوب ألا نعمل على الانتقاص من هيبته في المجتمع بسبب ما قد حدث من تجاوزات في الماضي وما قد يحدث، بل المطلوب أن يعمل على تصحيح الاعوجاج بالطرق القانونية الصارمة من غير مس بهيبة الأمن. فالمغرب قد حباه الله بكل متطلبات الأمن والأمان على كل المستويات، ولن تضطرب الأمور إلا بفعل تصرفاتنا الطائشة الغير محسوبة العواقب. فالمغرب قد حباه الله

جغرافيا بأحواض مائية مغربية مائة في المائة، تجعله في أمن من حروب الماء المرتقبة!، كما حباه الله بإرث ثقافي محوره تعاليم الإسلام السمحة (حتى وإن أصابها ما أصابها من التشويه والوهن في عصور الانحطاط الأخيرة)، تجعل الناس أكثر قابلية للانقياد إلى السلم والسلامة والاحترام المتبادل. إلا أنه في ظل الاستهانة بهذا الموروث الثقافي السامي وتركه عرضة للضياع والتضييع والاستهتار والاستهزاء، في مقابل غرس بذور ثقافة دخيلة لا نأخذ منها إلا البذور الرديئة المسيئة والمسممة لتربتنا، وفي ظل الإخلال بالجانب الأمني العام في البلاد، فإن الأمور قد تصل إلى حد الإخلال بأمن الوطن إن لم نتدارك الأمر قبل فوات الأوان.

أعطيت للسجناء، في السنين الأخيرة، حقوق معتبرة في الإقامة، وتحسنت ظروفهم كثيرا حسب ما هو متداول بين الناس، وإنه لأمر جيد، تفوح منه رائحة الالتزام بجانب جلي من حقوق الإنسان، لكن كما يقول المثل الدارجي *"اللي حرت الجمل كيدك"* (ما يحرثه الجمل يدكه). فبما أننا أصبحنا نتغنى بمفهوم إعادة تأهيل كل شيء، لكن دونما رؤية ولا تخطيط كما يبدو بجلاء، فعلينا أن نعمل على إعادة تأهيل منظومة السجن في كليتها لتؤدي دورها الزجري والتأهيلي التكويني للعنصر البشري. فمن المفروض والمفترض أن يواكب تحسين ظروف إقامة السجناء العمل على إعادة إدماجهم في النسيج الاجتماعي كعناصر مؤهلة للعمل لا كعناصر مؤهلة للانغماس أكثر في استشراء كل أشكال الفوضى والتعاطي لكل أنواع المبيقات من المخدرات وغيرها. فكما يتبين من سعى عاهل البلاد الحثيث،

فإن بلدنا في حاجة كبيرة لتأهيل بنيته التحتية من طرقات وقناطر وسكك حديدية وما إلى ذلك، ألا يمكن أن تشكل هذه الأوراش الكبرى مدارس تطبيقية لإعادة تأهيل رواد السجون من الشباب الذين أضعنا فرص تربيتهم وتعليمهم وتكوينهم التكوين السليم والفعال؟. أليس من أبجديات حقوق الإنسان أن نعمل على الإصلاح، ولو الجزئي، لما أفسدته منظومتنا التربوية والتعليمية الممسوخة معالمها، بأن نعمل على تعليم أبنائنا ما قد يؤهلهم للانخراط في النسيج الاجتماعي، من فنون البناء والتشييد والنجارة والحدادة والخياطة وما إلى ذلك، حتى إذا خرجوا من السجن لن يفكروا ولن يعملوا للعودة إليه بكل السبل؟ كثير ممن يخرجون حاليا من السجن يعملون على العودة إليه لما يوفره لهم من ظروف مغرية مقارنة مع الضياع الذي يعيشونه خارجه. كما أن الكثير منهم يخرجون وقد تعلموا فنونا من التعاطي مع المخدرات وكل أنواع المحظورات، فيصبحون أكثر تهديدا لسلامة المجتمع. وخلاصة القول أن الديمقراطية بمفهومها الغربي ليست مما يمكن أن يستنبت في تربتنا الثقافية الضحلة، المليئة بالمستنقعات والملوثات دونما العمل على تكييفها مع واقعنا الاجتماعي والثقافي.

الحفاظ على نظافة عماراتنا وأحيائنا ومحيطنا السكني، ونظافة ونقاوة بيئتنا وسلامتها، حق كبير من حقوق الإنسان وحقوق المجتمع وحقوقنا نحو حضارتنا الضاربة في أعماق التاريخ. إنها حق واجب، الكل منا مطالب باستيفاء شروط إحقاقه لكي تعود لنا كشعب عريق أولى مقومات الحضارة، إلا أن السلطات الإدارية المحلية (مصالح الباشاوية وغيرها) تبقى مطالبة

وبكل إلحاح بالسهر على نظافة مدننا وقرانا عبر كل الوسائل التحسيسية والزجرية عند الضرورة. فكما يقول المثل الشعبي الجميل الموروث عن أجدادنا *"الحر بالغمزة والعبد بالدبزة"* ، فمن لا تكفيه الغمزة ليفهم، فلا يبقى من سبيل إلا الهراوة، فكما تقول أصول حضارتنا "ما لا يأخذ بالقرآن، يأخذ بالسلطان" (سلطان القانون). إلا أن *"الدبزة"* والهراوة لا تعنيان دائما العصا والعقوبة الجسدية التي تبقى من خصائص البهائم، بل قد تعني ضرب المخالفين على جيوبهم. فلو طبقت العقوبات المادية الزاجرة (كأداء 1000 درهم مثلا عن كل مخالفة تتعلق بالإلقاء بالنفايات في غير محلها)، لعمل أحدنا على وضع نفاياته وأوساخه في جيبه أو في حقيبته أو في أي مكان متخف عن نظر الناس في انتظار وضعها في مكانها وفي الوقت المطلوب. كما أن من *"الدبزة"* أن يعاقب المخالف بجنس عمله، كأن يفرض عليه عمل يوم كامل، أو حتى ساعة، في كنس وتنظيف شوارع المدينة وأزقتها.

منذ النصف الثاني من الثمانينات من القرن الماضي و أنا أجوب الشمال الغربي للمملكة في إطار الأبحاث الجيولوجية الميدانية، وهو الأمر الذي مكنني من تتبع تطور آفة النفايات مع مرور الزمن. والغريب في الأمر أنها لم تكن تمثل ظاهرة بمعنى الكلمة قبل استحداث وزارة خاصة بالبيئة. فعلى صعيد الرباط مثلا، كان مشكل النفايات مطروحا على مستوى المزبلة في وادي عكراش، أما فيما عدا ذلك، على طول الطرقات المؤدية إلى هذا المكان، فلم يكن هناك وجود حقيقي للمشاهد المخزية التي أصبحت تحاصر

هذه الطرقات فيما بعد. وهنا يطرح مشكل حول دور هذه المؤسسة الحكومية، فهل أحدثت لتعمل على استشراء فوضى النفايات لتبرير وجودها؟ مرة أخرى أريد أن أبقي بالمسؤولية الأخلاقية عن آفة النفايات علينا جميعا كمغاربة، لكن مسؤولية وزارة أحدثت لهذا الغرض تجعل المسؤولين فيها يتحملون المسؤولية عن سلامة البيئة ونظافة محيطنا. فعليهم مسؤولية التنسيق مع السلطات المحلية لزجر المخالفات والتجاوزات، فكما سبق في المثل الجميل *"الحر بالغمزة، والعبد بالدبزة"* ، فمن لم تسعفه أخلاقه تجب معاقبته. أين هم أطرنا الذين يحرصون على أن يظهر مصطلح "بيئة" جليا على أغلفة أطروحاتهم وعلى دبلوماتهم، كما هو الحال في نكتة "عرس في قرية"؟ لقد أصبح من الموضة المفروضة في الجامعات أن تلبس وحدات التكوين والبحث وما يبرمج من أبحاث ولو قبعة خضراء إشارة إلى كونها تتعاطى وتهتم بالجانب البيئي في برامجها ومناهجها ومقاصدها. إلا أنه بقدر ما نعمل على سبغ شعاراتنا بالأخضر، نعمل على تسويد وجه بيئتنا بأكياس البلاستيك السوداء كمؤشر على واقع رديء، على النقيض من الشعارات.

منظومة التخطيط وتحديد ضوابط أوجه العمران بالمدن

ركزت على مشاهد النفايات بتقريب الصور من المُشاهد لكي نتوقف جميعنا مليا عند لقطاتها المثيرة لضمائرنا التي لا يزال فيها وميض من الحياة خافتا ينبض، بحكم ارتباطها واتصالها بجذور قوية ضاربة في التربة الحضارية

الخصبة التي تكونت وتهدبت على مدى أربعة عشر قرنا مضت. ضمائرنا حية، لكنها ملبدة بنفايات من كل الأصناف، تراكمت في أدمغتنا فلفَّت عقولنا على حين غفلة، بعد أن أهملناها ولم نتعهدها بالتنظيف. تسربت إلى أدمغتنا أغبرة وأدخنة تلقي بها الرياح الهوجاء التي تتسبب فيها الضغوطات الثقافية والحضارية القوية المتأتية من كل مكان، وبخاصة من جهتي الشمال والغرب. الثقافة والحضارة الغربية يسودهما ضغط جد مرتفع يتسبب في هبوب رياح جافة على مجتمعاتها، وهو ما يتسبب في إثارة الزوابع "الغبارية" الثقافية واشتعال الحرائق الحضارية التي تأتي على الأخضر واليابس. وبما أن العالم أصبح قرية صغيرة بفعل التقدم التكنولوجي، والمغرب أقرب ما يكون لمواطن الحرائق، فإنه يتأثر سلبا بما تلقي به العواصف الهوجاء من ملوثات لنسيجه الحضاري ذو المناخ المعتدل الرطب الهادئ الذي يعج بالحياة. ضمائرنا ليست ميتة، فقط تلفها النفايات التي علقت بعقولنا وأدمغتنا فحجبت، بل عزلت مراكز الرؤيا والمشاهدة فيها عن تلقي صور ما تبصره أعيننا، فإنها لم تعم الأبصار ولكن حجبت الرؤيا، فلا تتطلب إعادة الإبصار إلا تنظيف ما علق بفكرنا وأفكارنا من شوائب وملوثات بكل ألوان الطيف. إلا أنني لا أظن أننا تفطنا بعد للأمر، بل لازلنا نتخبط كما يتبين ذلك جليا من سعينا الحثيث لفتح ممرات لهبوب رياح "الصامبا" اللاتينو-أمريكية، البرازيلو- مكسيكية، المدمرة لما تبقى من جهاز المناعة الثقافية والحضارية للفرد والمجتمع المغربيين.

فيما يلي سنتوقف عند مشاهد متنوعة لتشوهات وعاهات أخرى تبدو جلية للعيان في مدننا على الخصوص. فكما قلت فيما قبل، لنصغ إلى الكلمات المفتاح نقلا عما كتبه المعماري سيد عباس علي[1]. فكما أوضحت، فإن الإسلام وضع قيما ومبادئ ومفاهيم وجهت العمارة والعمران إلى مفردات ترفع من شأن النظام والنظافة والمحافظة على البيئة ومراعاة البعد البيئي في أدق تجلياته.

"نظام تخطيط المدينة وتحديد مقاييس الطرقات، ومتابعة الجوانب التخطيطية للمدينة كالمحافظة على الطرقات واتساعها، ونظافة الشوارع، ومراقبة المباني وارتفاعها وصيانتها وصباغتها، ومدى محافظتها على خصوصيات الحياة الخاصة للجيران فيما بينهم، وتفادي أخطار النشاط الحرفي على المارة، بالإضافة لمراقبة الأسواق وجعلها بعيدة عن الأحياء السكنية. مراقبة الحرف والصناعات التي تنتج عنها أبخرة أو أدخنة، بحيث تخصص لها أمكنة يمَكِّن اتجاه الريح فيها من إبعادها عن المدينة بدل نشرها فيها. إقامة المقابر خارج الأسوار التي تحيط بالمدن، لعزلها عن السكان وضمان حرمتها التي تليق بها".

التخطيط ومتابعة الجوانب التخطيطية للمدينة تشكل لب ما يجب فعله لإضفاء ما يجب من الجمال ومن لمسات التمدن والتحضر على المدن.

---

[1]- من خلال مقاطع مما كتبه وقدمه سيد عباس علي، الأستاذ بكلية الهندسة، جامعة أسيوط، في مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع، تحت عنوان "أثر البعد البيئي على تخطيط المدن والعمارة الإسلامية".

حينما نسافر في الزمن لنقترب من جذور حضارتنا التي أذهلت الغرب بمفردات التحضر الرفيعة، نجد أن أجدادنا كانوا يعملون على تحديد مقاييس الطرقات، والمحافظة عليها واتساعها، فأين نحن من كل هذا؟ كان يتم التخطيط للطرقات بالرغم من أنه لم تكن هناك سيارات وحافلات وشاحنات بمختلف الأحجام وبأعداد كبيرة، وفي تزايد مستمر. كان يتم التخطيط للطرقات بالرغم من أنها مستعملة من المارة الراجلين والبهائم أو عربات صغيرة تجرها الدواب، وبأعداد قليلة جدا.

إعادة تأهيل بعض الشوارع

سنتوقف مليا فيما بعد عند جوانب من فوضى السير فوق طرقاتنا وفي مدننا، ومن بينها مشكل البنية التحتية الطرقية التي لا تفي بالشروط الضرورية لاستعمالها في ظروف طبيعية. أما الآن فسأتطرق للسلبيات التي تشوب ما أطلق عليه "إعادة تأهيل بعض الشوارع" في مدينة الرباط، لتصبح مؤهلة لتخفيف ضغط السير على الطرقات.

رفع شعار "إعادة التأهيل" في كل الميادين من أجل العمل على استصلاح وتطوير ما أصبح متجاوزا مع مرور الزمن من بنية بشرية وبنية تحتية وما إلى ذلك، يعد أمرا جيدا وصحيا، إن توفرت له أسباب النجاح، وتوفرت فيه عوامل ومقومات الصلاح. وحتى لا أرتفع كثيرا عن سطح الأرض لأحلق في سماء هذا الموضوع المترامي الأطراف، فسألزم مكاني بجانب موضوع "إعادة تأهيل بعض الشوارع" في عاصمة المملكة كمثال وطني.

تمر الأشهر الطويلة والسير مضطرب بمقطع كذا من الشارع الفولاني، بسبب أعمال توسعته وإعادة تأهيله. تمر الأشهر!؟ لماذا التركيز على كلمة "أشهر"؟ فما هو المشكل ما دام عامل الوقت لا يهمنا، ولا نعيره أدنى اهتمام؟ *"اللي زربوا ماتوا يا أخي"*، و*"متمشي غير فين مشاك الله"* ، أليست هذه الأقوال أقوالنا؟ فحتى ولو كانت الطرق متسعة، سيارة، تنساب عليها السيارات انسياب الماء في الجداول، فهل سنعمل كمغاربة على الوصول إلى مقرات أعمالنا في الوقت المحدد؟ إنها حيثيات معقولة يجب إخراجها عند الضرورة ورفعها في وجه كل من يحتج على اضطراب السير، على الطرقات التي يتم إعادة تأهيلها لمدة زمنية قد تطول. إنها حيثيات معقولة، من منظور القاموس الثقافي الذي يرى، من خلاله، بعض المسؤولين عن المنظومة التعليمية في رجل التعليم حارسا قبل كل شيء، عليه مراقبة أطفالنا في القسم حتى لا يبقوا متسكعين في الشوارع، عملا بمفهوم محاربة الهدر المدرسي، بالهدر التعليمي. فكما قلت، فالثقافة منظومة متكاملة من المفاهيم والرؤى المتداخلة فيما بينها، بحيث يكمل بعضها بعضا، ويأخذ بعضها عن بعض في تفاعل وتكامل. من هنا يبدو جليا بأن المنظومة الثقافية لمجتمع ما، لا يمكن أن تجمع بين الرداءة والجودة في نفس الوقت، فالرديء يستدعي الرديء ويتفاعل معه، بينما الجيد يستدعي الجيد ويتناغم معه.

تمر الأشهر والأشغال مستمرة على قدم وساق في المقطع الطرقي الذي يراد تأهيله لتسهيل سير وسائل النقل فوقه، بحيث لا تنتهي الأعمال إلا بعد

أن يكون سائقو هذه الوسائل قد تعلموا من التجاوزات ما سيغنون به قاموس الإخلال بقانون السير، لتصبح عملية إعادة التأهيل مفتقدة لجدواها في آخر المطاف، بل مضيعة لما قبلها. لا أدري من هي الجهة المكلفة بهذه الأشغال، فحينما ترى كيف يعمل العمال يتخيل إليك أنك أمام أوراش التعاون الوطني الشهيرة لسنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي. نعم، يُذكِّر هذا المشهد بوتيرة عمل الذين يراد منهم أن يتعاونوا على إنعاش الوطن، ويا للمفارقة، فلا يدري المرء هل هو مشهد إنعاش أم نعش وطني؟ لكن على وزن "إذا ظهر السبب بطل العجب" أقول "إذا ظهرت الخاتمة انتفت الأسئلة"، فحالنا يعفي عن السؤال. لنترك جانبا مشكل الاستهتار بعامل الوقت في حياتنا اليومية، فقد مرت أكثر من 50 سنة على استقلالنا، ولازلنا نراها غير كافية لانتشال أنفسنا من براثين التخلف، بحيث يبدو جليا أننا نوافق الجيولوجيين في اتخاذ مليون سنة كوحدة قياسية بدل السنة عند من يسارعون الزمن لربح الرهانات. أكثر من 50 سنة من الاستقلال مدة كافية غيرت وجه التاريخ عند كثير من الأمم كالصين الشعبية وكوريا والهند وإسبانيا وماليزيا، الخ. لنتغاضى عن عامل الوقت في "إعادة تأهيل بعض الشوارع"، ولنركز أنظارنا على مفهوم إعادة التأهيل نفسه لاستقصاء حقيقته وجدواه.

قبل تبني أي مشروع والشروع في تنفيذه، فلا بد أن تكون الأجوبة عن الأسئلة المطروحة واضحة ودقيقة، بل لا بد أن تكون الأسئلة المفروض الإجابة عليها دقيقة ومركزة. قبل التفكير في إعادة تأهيل شارع ما لتسهيل

انسياب السير (أو أي شيء)، فلا بد من تكوين الصورة كاملة، من البداية إلى النهاية، من بداية الشارع إلى نهايته، ومن نهايته إلى امتداداته في كل الاتجاهات. فلا بد من الإجابة بوضوح على كل التساؤلات المفترض، بل الواجب، طرحها، كي لا تفضي إعادة التأهيل إلى تضخم الإعاقات التي يراد علاجها. فلا يكفي إعادة تأهيل مقطع كذا من شارع ما، أو حتى الشارع الفلاني على طوله، دون الأخذ بعين الاعتبار لامتداداته الممكنة، وإلا فسنعمل على تعقيد الأمور بدل تبسيطها. ولتوضيح الصورة التي أريد تمريرها للقارئ أكثر، فلنأخذ بعض المشاهد لما هو حاصل في الرباط كمثال. ما الفائدة من توسعة مجموعة من المقاطع الطرقية التي تلتقي مع بعضها لتصب كلها في مقطع مفصلي ضيق كما هو الحال بين ملتقى الطرق لباب العرفان ونظيره بالقرب من المحطة الطرقية (القامرة)؟ لقد تمت إعادة تأهيل المقطع الطرقي (توسعته) بين ملتقى الطرق المحاذي لمستشفى ابن سيناء ونظيره بباب العرفان (شارع ابن رشد) ، كما تمت من قبل توسعة الشارع الذي يربط حي أكدال بمدينة العرفان (شارع ماء العينين) مع العمل على فتح ممر قسري من الوزارات في اتجاه القامرة. كل هذه المقاطع، زيادة على ما تلقي به مدينة العرفان، يصب في المقطع الضيق من شارع ابن رشد الذي يكب في الملتقى الطرقي للمحطة الطرقية (القامرة) على شارع الحسن الثاني. لقد تمت إعادة تأهيل مقاطع طرقية ليست بالمفصلية، لكن تم إهمال المقطع الأساسي والمحوري في المشهد، فكانت النتيجة هي اصطفاف السيارات ووسائل النقل الأخرى على طول

مئات الأمتار بين الملتقى الطرقي بالقامرة ونظيره بباب العرفان إلى الحد الذي يتعدى فيه هذا الاصطفاف، في أوقات الذروة، الملتقى الأخير (باب العرفان) ليضطرب السير اضطرابا شديدا في اتجاه أكدال ومدينة العرفان وحي الرياض. إنه مشهد شبيه بعنق الزجاجة، أو يمكن تشبيهه بمن يعمل على توسيع مجاري المياه الجانبية لتصب في مجرى رئيسي ضيق، فماذا ستكون النتيجة؟ المقطع الطرقي بين باب العرفان والقامرة يتطلب استثمارا حقيقيا في البنية التحتية، من أجل توسعة القنطرة فوق السكة الحديدية (شارع ابن رشد)، وإحداث نفق على شارع الحسن الثاني، تعلوه قنطرة في اتجاه شارع الكفاح الذي يجب إعادة تأهيله هو كذلك بتوسعته والعمل بالموازاة مع كل هذا على ضبط التوقف الفوضوي لوسائل النقل أمام المحطة الطرقية الذي يؤدي إلى ارتباك انسياب السير وتوقفه في كثير من الأحيان. كما أن هذا التأهيل الذي يقتضي بناء نفق على شارع الحسن الثاني، يتطلب إعادة تأهيل هذا الشارع في اتجاه وسط المدينة، وهكذا دواليك. أكتفي بهذا المثل، وليس هو الوحيد، لأقول أن إعادة تأهيل شوارع أية مدينة يتطلب وضع سيناريو متكامل ومخطط شامل لتنفيذه على أرض الواقع. فبدل إدخال بعض التجميلات الجانبية لتجميل الصورة، فإنها لا تزيد المشهد إلا تشوها، وعليه فلا بد من البدء بعمليات إعادة التأهيل المفصلية، وإلا فلا يمكننا التكلم عن "التخطيط ومتابعة الجوانب التخطيطية للمدينة". لن أتوقف أكثر مما فعلت بخصوص هذا الموضوع، فلقد توضحت الفكرة

بما يكفي لجعلها عنوانا لإعادة تأهيل مخططاتنا وتخطيطاتنا لتتلاءم مع أولوياتنا.

لن أترك الفرصة تمر من دون أن أغني هذا *"البانوراما"* بمشهد آخر، أتطرق فيه لمشروع ما يسمى *"الترام واي"* الذي أريد له أن يخترق بعض شوارع عاصمة المملكة في أفق التخفيف من وطأة ازدحام السير على ما يبدو. جميل جدا أن نخرج بمشاهد السير في شوارعنا وطرقنا من الروتين الذي خيم عليها، لنضفي عليها شيئا من الرومانسية، لكن علينا ألا ننسى أن سكة *"الترام واي"* قطعت أوصال الشوارع والطرقات التي تخترقها، بحيث سيزيد هذا المشروع من اختناق السير واختلاله. فلكي يؤدي مشروع *"الترام واي"* دوره في التخفيف من وطأة السير، فعليه أن يستجيب لشرطين اثنين: - أن تخترق شرايين *"الترام واي"* كل أحياء العاصمة وتتقاطع فيما بينها طولا وعرضا لتقريب المواطنين من أماكن عملهم، - أن يكون هناك العدد الكافي من الآليات، مع العمل على ضبط توقيت مرورها ضبطا محكما، بحيث تمكن الفرد من ضبط مواعيده والتزاماته على ضوئها. من دون هذين الشرطين الأساسين، فلن تتخلى إلا القلة القليلة من الناس عن استعمال سياراتهم، بحيث نكون قد زدنا الطين بلة وبللا، فبدل التخفيف من ازدحام السير فسنزيد من وطأته بسبب تضييق الشوارع بعد أن اقتطعت منها ممرات *"الترام واي"*، بل لا أدري كيف سيتعايش "الترام واي" والسيارات والحافلات في تفاصيل الموضوع.

العمارة وتنظيم أوجه العمران

موضوع العمارة وتنظيم أوجه العمران شاسع ومترامي الأطراف، فلن أحاول الغوص فيه أكثر مما يتطلبه تكوين مشهد يضع المغربي وجها لوجه مع بعض الصور التي لا تليق بنا كشعب ذو أكثر من 12 قرنا من التاريخ، جله ناصع متألق في الآفاق، بحيث يكفي أن نعلم أن القليل مما تبقى من آثار إسلامية مغربية في إسبانيا يجلب لها عشرات الملايير من الدولارات سنويا، بينما لا يصل عندنا إلا القليل من السياح لمعاينة هذه الآثار على كثرتها وتنوعها بسبب اختلالات منظومة حياتنا اليومية كأفراد وكمجتمع، بحيث أصبحت تصرفاتنا منفرة لمن تطأ أقدامه بلدنا.

في وقتنا الراهن، في الوقت الذي استحدثنا فيه "مفهوم إعادة تأهيل" ما لم يعد مؤهلا، فإننا لازلنا نخطط لتشييد أحياء، بل مدن بأكملها، غير مؤهلة للتمدن والتحضر في ظل المناخ الثقافي الرديء الذي نعيشه. لن أقدم هنا إلا مشهدا أو مشهدين من مشاهد الإخلال بالمنظومة العمرانية لمدننا.

المشهد الأول يتعلق بالتخطيط الذي تم تبنيه لإنشاء الأحياء السكنية في المدن التي لازالت في طريق النمو، أو التي يتم خلقها. وحتى لا ألف وأدور طويلا حول الموضوع، أتساءل، مثلا، عن المغزى من جعل أحياء الفيلات تتداخل مع أحياء العمارات، بحيث لا يوجد إلا طريق ضيق يفرق بين فيلات على جانب وعمارات شاهقة على الجانب الآخر، فهل هذا المشهد ينم

عن مدى حرصنا على المحافظة على خصوصيات الحياة الخاصة للجيران فيما بينهم، كما كان الحال عند أجدادنا في تخطيطهم لمدنهم؟ لازلت أتساءل عن المغزى الاجتماعي والثقافي والسياسي والخرافي لمثل هذا الخلط؟ فناهيك عن انتهاك الحياة الخاصة لسكان هذه الفيلات الذين يوجدون على مرمى أعين سكان الطوابق العليا للعمارات، وهي خاصية من خاصية ثقافة الانحطاط التي نعيشها، فإن هذه الفيلات توجد كذلك في مرمى أكياس البلاستيك المحملة بالنفايات التي قد يرمى بها من أعلى، وهي خاصية أخرى، أدهى وأمر من سابقتها. فليس المهم تصوير أصحاب الفيلات كضحايا، فلست أحدا منهم، ولكن سقت هذه الحالة على سبيل المثال لأبين مدى جهلنا لأبسط قواعد التعمير والمعمار والعمران، بل وجهلنا بعقلياتنا الصانعة لثقافة الانحطاط في التمدن، ومقتضيات حضارتنا الإسلامية السامية التحضر. فحتى في ميدان العمران، يتبين جليا أننا نقلد، ويا ليتنا أحسنا التقليد ونقل ما عند الآخر بإدخال ما يجب من تغييرات وتحويرات لجعله ملائما لخصوصيات حضارتنا وثقافتنا. أين هم المهندسون المعماريون المفترض فيهم الإبداع والقدرة على استيعاب مسلمات حضارتنا وأسسها الأخلاقية والاجتماعية، والعمل على أخذها بعين الاعتبار في كل ما نستنسخ من تخطيط عمراني لمدننا وأحيائنا وبيوتنا. فحتى لو اضطررنا لاستقدام معماريين غربيين للتخطيط لمدننا ومساكننا، فالمطلوب أن نعرفهم بمرتكزات حضارتنا ونطلب منهم أن يعملوا على دمجها في تصوراتهم العمرانية. لما أراد ماهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا السابق (ليس مغربيا

ولا غربيا)، أن يشيد أعلى برجين توأمين في العالم، استقدم معماريا غربيا شهيرا مختصا في هذا النوع من الأبنية وطلب منه أن يجعل كل واحد من البرجين على هيأة نجمة ثمانية، رمز أبواب الجنة الثمانية في الحضارة الإسلامية.

أجدادنا، المهندسون المعماريون، تركوا بصماتهم الخالدة في فن المعمار كما تشهد على ذلك المعالم الكبرى بالأندلس كقصر الحمراء بغرناطة ومسجد قرطبة، واللذان يجلبان لإسبانيا ملايير الدولارات سنويا من الزائرين السياح، باعتراف أحد الباحثين الجيولوجيين الإسبان. مسجد قرطبة تم تشييده في القرن العاشر الميلادي ويتكون من حوالي 500 عمود وقوس في منتهى الروعة، بحيث يترك انطباعاً سحريا مؤثراً لدى الزائر. ويعتبر معلما حضاريا راقيا لا مثيل له، يعبر بحق عما وصل إليه فن العمارة الإسلامية المغربية من براعة خيالية في عهد خلفاء الأندلس. إنها غابة منمقة من الأعمدة والأقواس الجبارة بين أركان المسجد الأربعة، تعد من أفخر وأروع بنيان رحب تم تشييده على مَر التاريخ لأداء مناسك العبادة. ورغم شساعة مساحته فقد عمل المهندسون المختصون في الصوتيات على جعل الصوت المنبعث من المحراب مسموعا بكل وضوح في كل أرجائه في وقت لم تكن فيه لا كهرباء ولا مكبرات الصوت. أما قصر الحمراء فحدث ولا حرج عن أقصى درجات رقي المعمار وجمالية الهندسة التي تمت على أسس حسابية رياضية محضة كما تم التأكيد عليه في البرنامج الوثائقي "الأندلسيون" الذي قام بتهيئته طاقم بحث إسباني.

يكفي هذا القدر من روائع الفن المعماري في الحضارة الإسلامية، لأقول للمهندسين المعماريين في بلادي إنكم حفدة عباقرة المعمار والهندسة، فلا يحق لكم أن تكونوا أقل شأنا منهم وتقبلوا بالتقليد الحَرْفي للآخر الذي يبتدع انطلاقا من مسلماته الثقافية والحضارية. المعمار إبداع، وكثيرا ما نتكلم على الإبداع الفني في إعلامنا والذي ينحصر في توافه الأمور، ولا نعير أي اهتمام للإبداع في المقومات الحقيقية لحضارة الشعوب. فلقد عملنا، تعليما وإعلاما، على حصر تراثنا الحضاري في فنون الطبخ (الكوسكوس، البصطيلة، الطواجن، وما إلى ذلك)، وفنون الشطِح والردِح وكل ما نظن أنه يجذب الغربي من طقوس لا تليق بنا كشعب وكأمة أغنت البشرية بحضارتها وعلومها واكتشافاتها. فملايين السياح الذين يقصدون قصر الحمراء ومسجد قرطبة لا تستهويهم وتجذبهم هذه الطقوس التي قد يتنافر بعضها قطعا مع جمالية المعلمات الحضارية.

لنقلب الصفحة لمشاهدة المشهد الثاني من المشاهد المعمارية التي كان من المفترض ألا يوجد لها موطئ قدم في النسيج العمراني للمدن التي تم التخطيط لها لتشكل مثالا لما يجب أن تكون عليه مدننا في القرن الواحد والعشرين. المشهد ينقلنا إلى مدينة تامسنة الجديدة التي أحدثت جنوب تمارة، وهي المدينة التي أريد لها أن تكون نموذجا لما يجب أن تكون عليه المدن المندمجة المتكاملة في المستقبل. لازالت المدينة في طور التشييد، لكن ما يثير الانتباه هو تلك المشاهد لاصطفاف عمارات محاذية لبعضها البعض على طول مئات الأمتار، تبدو وكأنها بناية واحدة. فمادام الحي حيا

خاصا بالعمارات، والمنظر يبدو متناسقا، فما الغريب والغرابة في الأمر؟ الغريب في الأمر يكمن فيما سيؤول إليه الأمر عاجلا وليس آجلا، في غياب قوانين رادعة للمخلين بضوابط التعامل مع النفايات والمخلين بالاعتناء بواجهات الأبنية وجماليتها. ستصبح هذه السلاسل من البنايات المرتفعة عبارة عن أطلال تحاصرها النفايات، ويتبول على جدرانها أولاد من كانوا يتبولون على السواري في وسط الرباط في السبعينات من القرن الماضي. فكما أوضحت مسبقا، فإننا نفتقد، في وقتنا الحاضر على الأقل، لأبجديات ثقافة السكن المشترك على كل الأصعدة، وهو ما سيجعل الحياة غير مريحة تماما في مثل هذا الاصطفاف من العمارات في غياب القوانين الرادعة للمخلين بقوانين "الضجيج الليلي" (tapage nocturne)، ونظام التعامل مع النفايات، والاعتناء بواجهات العمارات والممرات المشتركة الداخلية، والاعتناء بالمصاعد إن وجدت، وما إلى ذلك. لقد أصبح واضحا بالملاحظة أن البيوت أو ما يسمى الدور في الأحياء السكنية "التقليدية"، حتى الفقيرة منها، تكون أحسن حالا بكثير من العمارات من حيث الحفاظ على طلاء وصبغ الواجهات، وكنس وتنظيف كل واحد لجوار داره، ومراقبة الجيران بعضهم لبعض فيما يتعلق بإلقاء النفايات في مجال بعضهم البعض. فالمدينة لا تعني تشييد وإعلاء البناء، بل تعني التمدن والتحضر المآزر بترسانة مما يجب تشريعه من قوانين رادعة معمول بها على أرض الواقع في حق المخلين بضوابط التمدن.

كما أن الاعتناء بواجهات الأبنية من طلي وصباغة وما إلى ذلك، لا يعني أبدا أن يفعل كل واحد ما يحلو له، من حيث الألوان والأشكال وغير ذلك. فلقد جعل التضارب والتنافر في الألوان الخارجية للأبنية أحيائنا شبيهة بمعطف "أرلوكاه" (Arlequin)، المسرحي الإيطالي الشهير بمعطفه هذا، المبرقع الملون بكل ألوان الطيف. إنها الفوضى المستشرية، إنها مقتضيات حقوق الإنسان كما فهمناها، إنه عقوق الإنسان المغربي لإنسانيته ومغربيته. لن أطيل أكثر بخصوص هذه المشاهد، لكن لن أغلق الألبوم قبل التطرق لمشهد أخير، جدير بأن يكون عنوانا لمدى انحطاط منظومة التحضر والتمدن في مدننا.

"البوّال" على رؤوس المارة

إنه لمشهد خفي، شبيه بالكاميرا الخفية، إنه مشهد سريالي، ولماذا لا رومانسي عند من انتكست عندهم موازين ثقافة التمدن والتحضر؛ إنه يليق بأن يشكل مشهدا من مشاهد المسرحيات الشكسبيرية العالمية، أو مشاهد لتماثيل على هيأة إنسان عاري يتبول على المشاهدين والمارة في شوارع باريس أو روما أو غيرها من العواصم الأوروبية، حيث الناس مشغوفون بهذه المناظر. نعم، تمثال لإنسان يتبول على أقرانه، لن يكون أبدا أكثر سريالية من عمارة تتبول شرفات المطابخ أو الصالونات فيها على المارين في الأزقة والشوارع. والأكثر إثارة وسريالية أن التمثال يتبول ماءا طاهرا، وبعيدا عن رؤوس المارة، بينما شرفات المطابخ والصالونات عندنا تتبول

ماء التجفيف الوسخ الملوث فوق رؤوسهم، ودون سابق إنذار، فلست أنت من تبحث عن هذه المشاهد بل هي من تفاجئك. إنه مشهد اعتيادي أن ترى أحدهم يباغت بمن يتبول عليه من فوق رأسه وهو يتجول حتى في شارع محمد الخامس بعاصمة المملكة، يا حسرتاه. أتفهم تماما امتعاض الشرطي الذي أثاره مشهد الطالب الذي يتبول على السواري في شارع محمد الخامس في السبعينات من القرن الماضي، ويا ليته تنبه وتفطن لتبول واجهات العمارات على الناس ليعلم أن الأمر أدهى وأمرّ مما استوقف نظره. تبول الطالب يعادل مشهد التمثال الذي يتبول في اتجاه الناس في شوارع باريس وروما، لكن سريالية هذا المنظر تخفت وتتصاغر أمام مشهد تبول جدران واجهات الشقق بالعمارات، بحيث لا يمكن لأي أحد أن يتنبأ بمكان ووقت تبولها على رأسه.

لقد أصبح من مسلمات ثقافة المغربي أن يركب جعبة من البلاستيك المقوى في إحدى الشرفات المطلة على الطريق لكي يمرر عبرها الماء الوسخ الذي استعمل في تطهير بيوت الشقة من أوساخها. لماذا لا، وما الغريب في الأمر؟ ألا يلقي البعض حتى بأكياس البلاستيك المملوءة بالنفايات على رؤوس المارة من أعلى العمارات؟ فكما يقول المثل الفرنسي "من يسرق بيضة، يسرق ثورا"، فمن يلقي بالماء المتسخ على رؤوس الناس، يمكن أن يلقي بأي شيء آخر على رؤوسهم. نعم، ينفق أحدهم مئات الآلاف من الدراهم ليشيد بيتا أو يبني عمارة مجهزة بقنوات الماء الصالح للشرب ومجاري مياه الصرف الصحي وما إلى ذلك، لكن لا بد أن يترك شيئا ما

ولو تافها ليعبر به عن *"ما احنا إلا مغاربا"*. تافها ماديا، لكن شديد الوقع معنويا وخلقيا وثقافيا، تماما كقصة جحى الذي باع الدار كلها واشترط على المشتري أن يبقي له مسمارا في ملكيته. قبل المشتري، بحيث لم يعر كثير اهتمام للأمر، وإذا بجحا يأتي بكلب ميت ليعلقه في قلب دار المشتري الذي وجد نفسه مضطرا ليشتري المسمار بثمن باهظ ليتخلص من مكائد جحى.

أما عندنا فكان من الواجب أن يؤدي أصحاب هذه *"البوالات"* عشرات أضعاف قيمة ربطها مع مجاري الصرف الصحي لكي تردع مثل هذه التصرفات المتخلفة الرديئة. كان من الواجب، على من؟ الكل يتبول بطريقة من الطرق على الآخرين، كل من شرفة موقعه. فحتى أصحاب الحرف الحرة من نجارة وخياطة وصباغة وبناء وما إلى ذلك يتبولون على الناس، كل بكيفيته وطريقته الخاصة به، يتبول على من هم زبنائه الذين يؤمنون له مصدر عيشه وعيش أبنائه.

لن أتردد في تحميل المسؤولية كاملة للمسؤولين المعماريين بالمجالس البلدية عن تلكئهم وتهاونهم في مراقبة ما هم مطالبين بمراقبته. كيف يعقل أن تشيد عمارة بكل لوازم تصريف المياه المستعملة نحو وجهتها تحت الأرض، ويترك "مسمار جحا" ليفسد كل شيء؟ هل يشكل هذا الأمر مشكلا عويصا للمعماريين لم يجدوا له بعد حلا مناسبا؟ إنها العقلية المغربية، فلا بد من شيء من الوسخ والتشوه في كل مشهد من مشاهد حياتنا اليومية لكي تعبر بجدارة عن مكنوننا الثقافي العصري الرديء. يحكى من باب التنكيت أن بعض السياح الأمريكيين أعجبوا *"بالطنجية"* (نوع من الطبخ) المراكشية

فطلبوا من المراكشي أن يعطيهم وصفة هذه الأكلة ليهيئوها بأنفسهم عندما يعودون إلى بلادهم. حاولوا لمرات عديدة، لكنهم لم يوفقوا في محاولاتهم، فقرروا استفسار من أعطاهم الوصفة عن السر في الأمر. سألهم المراكشي هل فعلتم كذا وكذا، هل زدتم كذا وكذا، هل...؟ لقد فعلوا كل شيء كما هو مطلوب منهم، لكن النتيجة ظلت على غير ما هو مرغوب فيه. تفطن المراكشي للأمر، فسألهم هل زدتم مع كل هذا شيئا من الأوساخ؟.

قد يكون مشكل تبول شرفات البيوت على رؤوس المارة أمرا هينا، لا يتطلب كل هذا التهويل، عند من تطبعوا مع الفوضى في كل شيء، لكن العبرة تكمن في رداءة المشهد كعنوان لثقافة شوهت معالمها بفعل عقلياتنا المنحطة والمتخلفة. لا أظن أن هناك مغربيا لم يفرغ على رأسه ماء *"التسياق والتجفاف"* على الأقل مرة واحدة في حياته، وفي أرقى أحياء العواصم السياسية، والاقتصادية، والعلمية، والسياحية للبلاد. فلا أدري هل هذا الماء المتسخ هو من تسبب في توسيخ عقولنا وتشويه ثقافتنا المعاصرة، أم أن عقولنا المتسخة هي التي تسببت في اختلاق مثل هذا المشهد وغيره من المشاهد الرديئة؟ ثم إن مشهد تبول شرفات الشقق ليس إلا قمة جبل الثلج التي تطفو فوق الماء، فما خفي أكبر وأعظم. اسألوا من يسكنون الطوابق السفلى من العمارات عما يعانونه مما يلقى عليهم من أصناف النفايات والأوساخ ممن هم فوق. فمثلا، تقف الخادمة، أو سيدة البيت، أو حتى السيد في الشرفة ويبدأ في نفض الفراش والزرابي والموكيت على الشرفات التي أسفله، فوق رؤوس أصحابها، أو فوق غسيلهم من دون سابق إنذار.

واسألوهم عن المياه التي تدخل عليهم، أو تبلل ما بشرفاتهم من أثاث أو غسيل وما إلى ذلك، لأن الخادمة أو السيدة نشرت زربيتها التي تسيل ماء ملونا على جدار مقدمة الشرفة. واسألوا، واسألوا،..، مساكين من يسكنون في الطوابق السفلى؛ مساكين ما داموا ليسوا فوق، وإلا سيكون المساكين من هم فوق إذا ساروا إلى أسفل. فلا يعني أن من يعانون من تصرفات من هم فوقهم متخلقون ومتحضرون ومتمدنون، بقدر ما يعني أن "العين بصيرة واليد قصيرة". يتحرقون على رد الصاع صاعين، والصفعة صفعتين، لكن ليس أمامهم من سبيل إلى ذلك، فكما يقال، كل من قطع النهر ونشفت قدماه لا يبالي بمن لازال على الضفة الأخرى. *"قطع الواد ونشفو رجليه"*، إنها تجليات ثقافة دخيلة شعارها "من بعدي فليكن الطوفان"، *"وغير تفوتني وتجي فين ما بغات"*.

مراقبة المطاعم والأسواق والحرف والصناعات

قلت المراقبة، إلا أن الأمر يتعلق بعكس ذلك، بغياب المراقبة أو انعدامها في كثير من الأحيان. يقتضي رفع شعار "الوقاية خير من العلاج" أن يكون مقرونا بضوابط صارمة يتم من خلالها مراقبة كل الحيثيات الصحية. فبالرغم من أن عالم الميكروبات والفيروسات لم يكن معروفا عند أجدادنا القدامى، واضعو أسس ومبادئ التمدن والتحضر، فقد فرضوا على الخباز (الذي يعجن ويخبز الخبز للبيع للعموم) حتى وضع لثام (يغطي فمه وأنفه) على وجهه توخيا للوقاية الصحية. كما عملوا على عزل بائعي المواد

الغذائية بإبعادهم عن أماكن الحرف والأسواق، ثم عزل مكان كل حرفة عن مكان حرفة أخرى. شرعوا كذلك منع اختلاط أصحاب الأمراض المعدية بالآخرين امتثالا وتطبيقا لقوله عليه الصلاة والسلام بخصوص الوباء "إذا كان بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه، وإذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه"، وهو الأمر الذي تم تبنيه فيما بعد الاكتشافات العلمية الحديثة. ماذا عملنا نحن في القرن الواحد والعشرين، قرن الطرقات التي تعج بوسائل النقل المختلفة التي تنفث أدخنتها السامة والغبار في الجو، قرن مشتقات السوائل البترولية المستعملة الملقى بها في أي مكان دونما تمييز؟ ماذا عملنا نحن في القرن الواحد والعشرون ونفاياتنا الصلبة والسائلة تحاصرنا في كل مكان؟ سأترك لبعض المشاهد أحقية الإجابة عن هذه التساؤلات.

لنأخذ كمشهد أول ما قد يشاهده كل من يصل الرباط أو يغادرها بواسطة الحافلة. من يبحث عن مكان لتناول وجبة من وجبات الأكل، فسيجد عن يساره، عند خروجه من المحطة الطرقية من الجهة الغربية، محلات تقلى فيها الأسماك والبطاطا (البطاطس)، وتطهى فيها الطواجن في الهواء الطلق بجانب طريق مليئة بالغبار والملوثات، مكتظة بوسائل النقل، العمومية والخاصة. زيادة على حركة السير التي لا تتوقف، هناك الكثير من سيارات الأجرة الكبيرة، المتكونة غالبيتها من سيارات المرسيدس المتقادمة، التي تنفث دخانها الكثيف في الأرض عند انطلاقها، مثيرة الغبار الملوث الذي يتطاير في الهواء ممزوجا بالدخان لينتشر في كل مكان. ما يستنشق من هذا

المزيج من طرف المارة، والجالسين بهذه المحلات والمقاهي المجاورة، أصبح أمرا من يومياتنا المعتادة، لكن ما يُدَرُّ (من الدر) من الغبار والأدخنة على شرائح السمك والسردين المقلى و"كويرات" البطاطا والباذنجان المقلات، والطواجن المطهية وما إلى ذلك يثير الشفقة على حالنا. مسافرون ومسافرات من كل الأعمار، ومن كل المستويات الثقافية، يتلذذون في أكل "شهيوات" بلادي على قارعة الطريق (حتى الأرصفة التي صممت أصلا للمارة تم احتلالها في مدننا)، ولا أحد يكترث بما يسمع، ولا يسمع، عما يحصل من تسممات غذائية في مثل هذه الحالات وغيرها. الحمد لله الذي وهب الإنسان جهازا مناعيا بخاصية التكيف مع المتغيرات من الملوثات وبعض السموم، وإلا لكانت النتائج وخيمة علينا، وبالرغم من كل هذا فما نسمعه عن التسممات الغذائية عندنا يظهر جليا أن الوقاية الصحية والعمل على استتباب شروطها ليس لهما موطئ قدم متجدر في منظومتنا الثقافية الحالية.

على جانب آخر أورد مشهدا مغايرا للأول في المكان وفي بشاعة الصورة، مشهد مشوه إلى حد كبير، عايشته عن قرب بأحد المراكز السكانية الطرقية (*فيلاج*) المعروفة على الطريق الوطنية بين مكناس وفاس. يتوقف المسافرون، خصوصا أصحاب السيارات الخاصة، لأكل الطواجن والمشوي والكفتة، وشرب الشاي و*"المناضا"* وما إلى ذلك. وللتوضيح، فلا أدري ما الذي تغير بهذا المكان منذ أن تم فتح الطريق السيار (لازال المشهد على ما كان عليه كما قيل لي مؤخرا). سريالية المشهد، إن كانت

هناك من سريالية بالمعنى المتعارف عليه أدبيا، تتجلى في مشاهدة مسافرين يأكلون كل هذه الأصناف من المأكولات ويشربون كل هذه الأنواع من المشروبات، بينما أحذيتهم غارقة في المياه الملوثة النتنة للصرف الصحي التي تجوب المكان من غير أن يستنكر وجودها أي أحد. منظر فريد من نوعه، تتداخل فيه وتتفاعل روائح المياه النتنة مع روائح الأدخنة والأبخرة التي تنبعث مما يشوى من لحوم مطحونة (كفتة) وغير مطحونة مليئة بالشحوم. إن حالنا يدعو للشفقة في كل جوانب الحياة حقيقة، لقد دخلت علينا جل الأمراض من بطوننا، وخاصة الأمراض المتأتية من الإفراط في الأكل بدون ضوابط ثقافية وصحية. الغالبية من الكبار تشتكي من الكلسترول ومرض السكر، وبالرغم من ذلك لم نتفطن لإعادة النظر في نظامنا الغذائي الذي لم يعد ملائما لأنماط الحياة الجديدة التي قلت فيها المجهودات الجسدية وازدادت دسامة وتنوع المأكولات. تضخم في كل شيء مع غياب تام لثقافة استيعابه وضبط آلياته والعمل على السيطرة على سلبياته. تضخم في الأكل دونما ضوابط، انتهى إلى تفشي ظاهرة الكلسترول ومرض السكر. تضخم معرفي دونما ضوابط، انتهى بنا إلى تضخم في الكتب المدرسية قد لا يستوعب ما فيها حتى الذين ألفوها، وإلى اختلال المنظومة التعليمية اختلالا خطيرا (انظر صرخة مغربي). تضخم في مساحات مدننا وعدد سكانها دونما ضوابط، انتهى إلى تفشي مظاهر الجهل بأدنى ضوابط السكن المشترك، وإلى تفشي مظاهر التلوث بشتى أنواعه وألوانه، وإلى تفشي

ظاهرة الإخلال بقانون السير المؤدية بدورها إلى فوضى السياقة. تضخم في كل شيء، صاحبه تضخم في الاختلالات واللامبالاة.

لنترك هذا الجانب الآخر لثقافتنا، لأقول أن الفرنسيين اتخذوا الديك شعارا لهم لأنه الطائر الوحيد الذي يغني حتى وإن كانت رجلاه غارقتان في الأوحال والأزبال. مهلا، ليس لنا الحق في اتخاذ هذا الشعار كمطية لتبرير ثقافتنا في التطبيع مع مظاهر الأزبال وكل عوامل التلوث، فلا يعني هذا أن الفرنسي قد يرضى لنفسه أن يتلذذ بما يأكل ويشرب ورجلاه غارقتان في المياه الملوثة النتنة، بل يعني أن على الفرنسي أن يكون دائما عالي الرأس ومتفائلا، حتى وإن حلت به أو ببلده الأزمات والنكبات. وهل هناك من أزمة ونكبة أكبر من نكبة تتجلى في شكل مشهد يلتهم فيه اللحوم المشوية آدميون لا يفرقون بين روائح الشواء اللذيذة والروائح النتنة لمياه الصرف الصحي التي تمتزج بها. إنها فعلا مأساة أن يبلغ بنا الحد عدم التمييز بين النتن والطيب، بل إنها مأساة أن يتلذذ المرء بمذاق ما يأكل من دون أن يكترث برائحة ما يشم. إنه نوع آخر من *"السكيزوفرنيا"* الهيكلية التي تتجلى حتى على مستوى حواسنا، التي لم تعد قادرة على القيام بدورها في تناغم وتناسق كما هو الحال عند من لم يصابوا بهذا المصاب.

الذين يُكوّنون عناصر المشهد الذي مر بنا، ليسوا فقط من صنف سائقي *"البيكوبات"*، أو الشاحنات أو سيارات الأجرة الكبيرة كما قد يتخيل البعض، إنهم ينتمون لكل شرائح المجتمع، خاصة المتغربين منهم في أفكارهم، حسب ما يبدو من مظاهرهم وألبستهم. فحتى العنصر النسوي،

الجنس اللطيف (في المفهوم الثقافي القديم، أما المفهوم الحداثي الحديث فيلغي التمييز الجنسي ويبقي على النوع فقط) لم يعد كذلك، فلم تكن الفتيات والنساء من قبل يتحملن مثل هذه المشاهد المروعة، أما الآن وقد أصبحت المرأة تريد إثبات خشونتها نزولا عند ما تمت تعبئتها به من شعارات الحداثة الفلكلورية، فلن تعد تشمئز وهي تتلذذ بأكل المشوي الملفوف بالروائح النتنة لمياه الصرف اللاصحي. فأين هؤلاء، بل أين نحن كلنا، من الأبيات الشعرية الرائعة لمرأة شاعرة قديمة لم يتلوث تفكيرها وذوقها وشمها بما تلوثت به حواسنا وأفكارنا وهيئاتنا رجالا ونساء:

إذا سقط الذباب على طعام رفعت يدي ونفسي تشتهيه

وتجتنب الأسود ورود ماء إذا كان الكلاب وَلغْن فيــه

لن يبالي أحد أبدا بالتصدي لمشكل مياه الصرف اللاصحي المنتشر على أرضية هذا *"الفيلاج"* ، مادام لا يشكل أي مشكل لزبناء مقاهي هذا المركز الطرقي. إنهم فقط من المارة الذين توقفوا لبعض الوقت ثم سيغادرون، فلماذا التشكي واختلاق التعقيدات، *"من بعدي فليكن الطوفان"* ، و*"اتفوت غير راسي وتجي فين ما بغات"*؛ إنها أمثال لم تأتي من فراغ، بل هي ترجمة قولية لتصرفات عملية فعلية. استفز هذا المشهد حاستي البصر والشم عندي، فلم أجد بدا من استئناف المسير ونفسي تشتهي الأكل، وبعد مرور بضعة أسابيع على معاينة هذا المشهد (في التسعينات من القرن الماضي)، علمت من وسائل الإعلام بظهور بعض حالات الكوليرا

بالمغرب، حيث شكل هذا المكان أول بؤرة لها. تكلمت بهذا الخصوص، في أحد الأيام، مع صديق لي من مفتشي وزارة الصحة، فأكد لي أن هذا المكان يشكل فعلا بؤرة لمرض الكوليرا على الصعيد الوطني، فحينما تظهر بعض حالات هذا المرض في البلاد، فغالبا ما تظهر في ذلك المكان أولا. ظهر السبب، فبطل العجب؛ عقولنا ملئت حتى امتلأت غبارا وأدخنة في شكل سحب داكنة تحجب عن حواسنا خاصية التمييز التي خلقت من أجلها، فلم نعد نميز بين الضار والنافع، بين القبيح و الجميل، بين النتن والطيب، *"بين الفار والنفار"*.

لن أطيل بهذا الخصوص، سأكتفي بهذين المشهدين، وأتوجه لإلقاء نظرة وجيزة على صور من مشاهد لجوانب أخرى من جوانب عدم الاكتراث بمتطلبات الوقاية الصحية المفروض إرساء قواعدها، والعمل بها لحماية أنفسنا من التبعات المادية والاجتماعية لأمراض نحن في غنى عنها. فإذا نحن أضفنا الاستخفاف بأدنى مبادئ الوقاية الصحية إلى تردي صحة المنظومة الصحية، فسنكون فعلا قد جنينا على أنفسنا. فلا المستشفيات مستشفيات، ولا كثير من المصحات مصحات، وكثير من الأطر الصحية لا ترى في المغربي الذي أدى فاتورة تكوينها من عرق جبينه إلا جيبه وتتحايل بكل الوسائل لاستنزافه كما رأينا. إذا، فما دام مشهدنا الصحي غير صحي، فالأولى بنا أن نحافظ على صحتنا لنصين جيوب الكثيرين منا الغير قادرة على تحمل التبعات. لكن، كما يقول المثل الفرنسي "كالثعبان يعض ذنبه" (le serpent qui se mord la queue)، أو كما يقول اللغز "من

الأول؟ هل الدجاجة أم البيضة؟"، فقطعا لو كنا مؤهلين لإرساء نظام فعال للوقاية الصحية، لكنا مؤهلين كذلك لإرساء نظام صحي جيد؛ فما المعمول إذا؟ قلت بأن الشقين متلازمين إيجابا أو سلبا، تلازما يرتبط ارتباطا جدليا وثيقا بالمخزون الثقافي الذي يتغذى على مخزون العقليات السائدة في المجتمع، فمن أراد أن يتغير حاله، فما عليه إلا أن يغير ما به.

رأينا أن أجدادنا كانوا يعملون على إبعاد أماكن الحرف والصناعات التقليدية وغيرها عن أماكن بيع المواد الغذائية، عملا بشعار الوقاية خير من العلاج، الذي لا أدري هل كان معروفا بصيغته هاته أم لا؟ لم يكن عالم الجراثيم والفيروسات معروفا، ومتفشيا كما هو عليه الحال اليوم، ولم يكن تداول المواد الكيميائية والمعدنية السامة الخطيرة شائعا التداول كما في وقتنا الحالي، وبالرغم من ذلك، كان أجدادنا في الماضي حريصين كل الحرص على استيفاء شروط السلامة والوقاية، فماذا حل بنا نحن، أحفادهم، ومن بيننا الأخصائيون والتقنيون والعارفون بكل هذه الحيثيات؟ على جوانب الطرقات والأزقة التي تعج بواسل النقل التي تنفث الأدخنة وتثير الغبار تصطف محلات وأماكن كل الأنشطة التجارية والخدماتية المعتادة في اختلاط لا ضابط ولا مراقب له. تجد محلات لبيع مشتقات الحليب، ومحلات صناعة وبيع الحلويات، ومحلات الجزارة (بيع اللحوم)، ومحلات بيع أنواع الزيتون، ومحلات بيع العطرية والتوابل، ومحلات بيع المواد الغذائية والخبز ومشتقات الحبوب من أطحن وغيرها، والمطاعم متداخلة مع محلات مكانيك السيارات أو الدراجات النارية، ومحلات الحدادة

ومحلات إصلاح عجلات السيارات، أو الدراجات النارية والهوائية، ومحلات النجارة. كما يتسع المشهد لمحلات بيع الخضر والفواكه وبيع الفواكه الجافة والمقلية، والمكتبات، والمصبنات والمقاهي ومواد البناء وتجارة العقاقير وما إلى ذلك. ومما يزيد هذه المشاهد حدة في اللامبالاة بالوقاية الصحية ومبادئ السلامة، ما أسست له عقلياتنا من ثقافة عرض كل ما يباع على قارعة الطريق، عاريا مكشوفا في الهواء الطلق، تترسب عليه كل جزيئات الأدخنة والغبار المتناثر. فبالرغم من أن الكل يعرف أن الجزار يبيع اللحوم، لكن لا بد من أن تكون معلقة وظاهرة للعيان، في مقدمة المحل إذا أمكن، ونفس الشيء بالنسبة لمحلات بيع مشتقات الحليب من أجبان وغيرها وصناعة الحلويات وبيعها، وكذلك الأمر بالنسبة لمشتقات الزيتون والفواكه الجافة والمقليات والمطهيات من الأسماك واللحوم والمأكولات الأخرى.

ثقافة كشف كل ما يراد بيعه على قارعة الطريق ليست عفوية بريئة، ولم تتأتى من فراغ، فهي تشبه رأس جبل الثلج البادي للعيان فوق الماء، إلا أن ما خفي منه أعظم. ثقافة كشف "المبيوع" السائدة تتغذى على ثقافة استحكام الإثارة والبهرجة والمظاهر الاستعراضية في تصرفاتنا ومعاملاتنا من جهة، وثقافة *"لا تخف من الغش، فأنت ترى كل شيء بعينيك"* من جهة أخرى. هذه التصرفات المعتادة من بائع عادي في مكان عادي، هي نتاج لخلفية ثقافية مرموزة غير عادية، تتجلى بعد تشفيرها في محاولة إظهار البراءة من تهمة الغش المبطنة تمشيا مع المثل الشعبي الرديء *"مول الفز*

كيڤفز" ، وفي نفس الوقت هي بسط للشباك للإيقاع بالمشتري. إن مقياس "كفاني فيك يكفوني" ينطبق على المتكلم كما ينطبق على البائع والمشتري في تصرفاته وأقواله، وعلى المثقف في معاملاته ومواقفه والعامي في تصرفاته، والمدرس في تدريسه، والطبيب في تطبيبه، كما تنطبق على الكتاب المدرسي في محتوياته، والمنظومة التعليمية في مناهجها وبرامجها وأهدافها، الخ.

ألا يبدو جليا أننا عملنا على تشييد المدن وتوسيعها، في مقابل هدم مقومات التحضر والتمدن؟ هل يكفي أن نقيم العمران كمقياس للتمدن، بينما لا يعير مُعمِّروه أي اهتمام لمفردات التحضر والتمدن؟ ألا تبدو مدننا كتجمعات سكنية تفتقر إلى أدنى القيم التي تضبط علاقة الأفراد فيما بينهم ومع محيطهم؟

حرمـــة المقابـــر

مدننا، مدن الأحياء، تفتقر للكثير من قيم التمدن والتحضر، فماذا عساه أن يكون حال مقابرنا، مدن موتانا الذين لا يمكنهم الدفاع عن أنفسهم؟ يقول المثل الشعبي *"سَرْ فَرْ، مَنّينْ خرجت المسلة* (المخياط) *يخرج الحبل"* ، (سر فر هي محاكية صوتية، أي كلمة يحكي صوتها صوت الشيء الذي تصفه) وهو ما يعني أن الأحداث تأخذ مجرى مقدماتها، فهناك جار ومجرور يتبعه في سياقه. وكما أوضحت من قبل، فإن مفردات التمدن والتحضر في ثقافة أي مجتمع تكوّن مجموعة متجانسة ومتناسقة فيما بينها، بحيث لا يمكن أن

يكون هناك تباين واضح في درجة التمدن عند الانتقال من ميدان إلى آخر. مدننا، بل محيطنا يئن تحت وطأة النفايات والازبال واستشراء مظاهر الفوضى، فهل يا ترى ستكون مقابرنا ومحيطها أحسن حالا؟ هل من لا يحترم من هم بجواره وهم أحياء، سيحترمهم وهم أموات؟ هل من يلقي الأزبال عند باب جاره الحي، أو من أعلى، على شرفات من هم تحته، سيتحرج من إلقائها على الأموات؟ من سيَحُول بين من يتبول على الجدران والسواري في الشوارع العامة، وبين التبول، وحتى التغوط على المقابر؟ من سيحول بين من يتسكعون في الأزقة والطرقات وفي مداخل العمارات من ولوج المقابر إذا تركت عرضة للإهمال ولم يبالي بها أي أحد؟

كثير من المدن المغربية توجد بها مقابر لليهود أو للنصارى محاطة بعناية كبيرة، بحيث تبدو كأنها حدائق تحيط بها جدران عالية، وتتوفر على مداخل ذات جمالية. في المقابل، تبدو مقابرنا في حال يرثى لها (لا أقول "لا يرتى لها" كما أصبح متداولا عندنا على كل الأصعدة، انظر كتاب "صرخة مغربي")، بحيث الجدران المحيطة بها غالبا ما تكون قليلة الارتفاع أو منعدمة، وهو ما يجعل الدخول إليها في متناول حتى من يزحف. المشهد ناطق بمدى استفزازه لمشاعر البعض منا، مع أنه يجب أن يندى له جبين كل واحد منا (إن كان لنا قدر ولو ضئيل من القيم تفرض علينا احترام أنفسنا أحياء وأمواتا)، وهو ما جعل إحدى الجمعيات الأهلية بمكناس تتبنى في الشهر الماضي (دجنبر 2008) على ما أظن مسؤولية إعادة الاعتبار للمقابر بمكناس التي بلغ بها الإهمال والإهانة حدا لا يتصور. عملت

الجمعية على التحسيس بخطورة المشهد منطقيا واجتماعيا ودينيا وحضاريا، وبدأ المتطوعون حملة لتنظيف المقابر مما يلقى فيها من نفايات وأزبال من كل الأصناف، ومما بها من المتسكعين ومن يعيشون على الهامش الذين يتعاطون لشرب الخمور واستعمال المخدرات. إنها وصمة عار على جبين من يرى في المقابر "مثواه الأخير"، ولا يعمل على تكريمها تكريما لمثواه. ومن المؤسف، بل ومما يثير الشفقة على حالنا في كل أحوالنا، أن تصبح عبارة "مثواه الأخير" هي المتداولة في بلدنا المسلم. وعلى وزن عبارة "لا يرتى لها" التي لا تعني شيئا، والتي أصبحت متداولة على لسان الجميع، تبنينا عبارة "مثواه الأخير" وتعتبر آخر ما يسدل به الستار عن حياة أحدنا، وهي عبارة غير صحيحة، فيها إنكار للبعث والجنة والنار، وهو أمر مخالف لعقيدة المسلم. لا ضير، فلقد أصبحنا نتذوق ما نأكل غير آبهين بما قد نشم، ونردد ما نسمع غير آبهين بما يعنيه، لقد أصبحنا كالحاسوبات، نؤدي مهمة "كوبيي كولي" بإتقان، لكن دون فهم. حكى لي أحدهم، طبيب عسكري، أن ثكنة عسكرية بأحد مدن الشمال المغربي كان بها مقعد مثبت في الأرض (لجلوس الجنود) مكتوب على لوحة بجانبه "ممنوع الجلوس هنا" بالعربية والإسبانية. عمل كل من تعاقبوا على الثكنة على الحفاظ على هذه اللوحة في مكانها، بحيث لا يجرؤ أي أحد على الجلوس على هذا الكرسي المحافظ عليه هو كذلك. في أحد الأيام تفطن أحد الضباط للأمر، فسأل عن السبب ليقال له أنهم ورثوه على هذه الحال ممن قبلهم. عمل صاحبنا على استقصاء الحقيقة فتوصل إلى أن هذه

الإعلامية وضعها الإسبانيون بعد صبغهم للكرسي في آخر أيامهم بالمغرب، ولما استقل المغرب دخل الثكنة جنود مغاربة فأضافوا إلى ما هو مكتوب بالإسبانية الترجمة بالعربية، ليظل الوضع يتوارث على حاله.

تتغير الوقائع والأقوال، لكن ما يجمع بينها عامل ثابت يتجلى في الترديد الأوتوماتيكي لها من غير فهم ولا محاولة فهم. أصبحنا كالببغاوات أو كالقردة، نحسن نقل وتقليد كل شيء، وفي كل الميادين، ولا نبالي بمحاولة الفهم حتى نتفادى ما هو مضر لنا ولأطفالنا ولأسرنا ولمجتمعنا ولوطننا. ننقل على المجتمعات الغربية المتقدمة منظوماتها التربوية والتعليمية ونعمل على إلباسها من لم تفصل لهم. نأخذ عن العالم المتقدم قانون السير ولا نحسن تطبيقه، بل لا نقف عند مقتضياته. نقلنا عن الغرب عمارته التي لا تنسجم مع حضارتنا، ولم ننقل عنه ثقافته الواجبة لتنظيم السكن بها. نقلنا عن الغرب تشييد البناء على قبورنا وتجميلها ولم ننقل عنهم ثقافة الاعتناء بمقابرنا، واحترامها.

نعم، نفس الثقافة السائدة بين من هم أحياء تسري مقتضياتها على مقابرنا، بحيث نعمل على البناء على قبورنا وتجميلها بما يليق حتى تكون أحسن وأفخم من مثيلاتها، إنه التفاخر والتباهي حتى على حساب الأموات، *"فالله مع الجاه العالي"* حتى في عالم الموتى. لكن المفارقة هي أنه لا أحد يبالي بحرمتها ويهتم بحالها لجعلها تنعم بما يليق من النظافة والسكينة. لقد قلبنا الآية رأسا على عقب، فبدل بناء الأسوار الواقية وترخيمها وتزين المداخل والتزام عدم البناء على المقابر نزولا عند تعاليم ديننا، فقد فضلنا أن ننقل

من الغرب مفردات حضارته التي لا تعنينا، ولم نأخذ من ثقافتهم المفردات السليمة التي لا تتعارض مع اعتقاداتنا. علمنا ديننا الرائع أن حرمة الإنسان ميتا تزيد عن حرمته حيا، فقد كان النبي عليه الصلاة والسلام جالسا مع بعض أصحابه فمرت بهم جنازة، فوقف احتراما وتكريما لها، فقال له أحد أصحابه "يا رسول الله، إنها جنازة يهودي"، فأجابه "أليست بجنازة إنسان"؟ الإنسان هو محور كل الاهتمامات في حضارتنا، فكلما كان ضعيفا، كالطفل والمرأة (أرجو أن لا تصب علي لجام غضبها من أقنعوها بأنها ند للرجل، وأن الفرق بينها وبينه فقط أنه رجل وهي امرأة) مثلا، وجبت حمايته ورعايته، والميت أولى بالعناية والاهتمام. حرم علينا ديننا حتى المشي فوق المقابر أو الجلوس عليها، فكيف بالتبول عليها وإلقاء النفايات عليها أو حتى في فضائها؟ لكن كما يقال "أمة إقرأ لا تقرأ"، فلا نعرف شيئا عن حضارتنا، ولا نفرق بين الغث والسمين في ثقافة الآخرين، بل نأخذ بالغث فيها، بالقشور، بل بالنفايات.

غريب ما بلغه حالنا من انتكاس في المفاهيم، فبدل أن نعمل على توطيد مجتمع المؤسسات الذي يعد صمام الأمان للأفراد، فقد عملنا على توطيد مجتمع الفردانية في كل شيء. في مجتمع المؤسسات الحقيقي، يحرص الفرد على خدمة نفسه عبر خدمة الآخرين. يعمل الممرض على تطبيب المرضى بتفان وإتقان، فكل الخدمات في الميادين الأخرى تسدى له من طرف الآخرين، كل من موقعه، بنفس المعايير، فكل واحد منا يسدي خدمة للآخرين، لكن الآخرين يسدون له كلهم ما يتطلبه من خدمات كل من

موقعه. يذهب أطفاله إلى المدرسة وهو مطمئن البال على أن الآخرين سيؤدون ما عليهم نحوه لخدمة أنفسهم هم كذلك، وهكذا دواليك في كل ميادين الحياة اليومية. أما في مجتمع الفردانية الذي تتجلى مواصفاته عندنا بكل تجلياتها فيحاول كل فرد خدمة نفسه بنفسه في كل الميادين. يعمل الممرض على تطبيب المرضى على قد الأداء أو *"التدويرة"*، وجل الخدمات في الميادين الأخرى تسدى له من طرف الآخرين بنفس الوسيلة، مقابل أداء أو رشوة. فالكل يعمل على جمع المال بكثرة وبكل السبل لينفقه في أبواب شراء الذمم والخدمات ممن يفترض فيهم تقديمها بدون مقابل، *"اللي ما عندو فلوس كلامو مسوس"*، و*"دهن السير يسير"*. يرسل أطفاله إلى المدرسة وهو متخوف من كل شيء، مشوش البال مما قد يعترض طريقهم وما قد يحصل في المؤسسة التعليمية وفي كل الأماكن. فأي الثقافتين أولى بالاحترام والتمكين، وأي السبيلين يمكّن من بلوغ بر الأمان وبأقل الخسائر؟ ما هو الأفضل بالنسبة لهذا الممرض أو أي موظف آخر مكانه؟ ما هو الأفضل، هل الاكتفاء ب 4000 درهم شهريا (مثلا) كراتب خالص، لا يعطي منه أدنى شيء لأي أحد كي يقوم بما يجب أن يقوم به، أم جمع ما أمكن من المال لتسديد فاتورة خدمات من جعلوا من وظيفتهم مطية لابتزاز الآخرين، يحذون في ذلك حذوه في أخذ ما ليس له؟ لكن الأفضل المطلوب في كلتا الحالتين، ليس هو إعطاء جواب مختصر أو حتى مطول، فالأمر أدهى وأمر، لأن الفرق بينهما شاسع لا يكاد يحد؛ فكلا الجوابين يحملان في طياتهما منظورين ثقافيين لا يجمع بينهما أي قاسم مشترك.

وإعطاء الجواب لا يتطلب التنظير ولا التعليل النظري، بل يتطلب الدليل العملي العلمي الذي يتجلى في مدى تقدم المجتمع وتمدن أفراده وتحضرهم. فمتى كانت المقابر (كمثال نحن بصدد التكلم عنه) بمجتمع ما تحظى بما تستحق من الاحترام والرعاية، فاعلم يقينا أنه مجتمع لا مكان فيه للفردانية والأنانية، بل وتيقن بأنه مجتمع متقدم ينعم فيه الإنسان ومحيطه بالعناية والاحترام.

لنعد إلى خرفاننا، كما يقول المثل الفرنسي، لأقول أن المنظور الثقافي في التعامل مع الأحياء، عكسناه على عالم موتانا. فالأبهة هي الأبهة، فحتى هنا *"واش معرفتيش شكون أنا؟"* هي الناطق الرسمي لثقافة الفردانية التي عمت كافة جوانب حياتنا اليومية. فحتى في عالم الأموات، قبورنا تشهد على حدة فردانيتنا، ألا يعلم أحدنا علم اليقين أنه مهما عمل لتعظيم شأن قبر من يهمه أمره، فإنه لابد سيهان من طرف من سيتبولون عليه، ومن سيلقون بالأزبال فوقه. فبدل اعتبار المقبرة ككيان واحد، له حرمته التي هي حرمة الإنسان المكرم حيا وميتا، ينفرد كل واحد بقبره (قبر من يهمه أمره)، لتكون النتيجة هي أنه لا أحد يبالي بالقبور التي حوله. أيهما أولى، هل مقبرة محاطة بكل ما يجب من عناية دالة على الاحترام والتقدير، تتساوى فيها المقابر، فلا جاه لميت عن آخر إلا بالتقوى التي هي من علم الله تعالى، أم مقبرة مستباحة مهانة، لا حرمة فيها لميت حتى وإن بني عليه أجمل البنيان وزين بالثمين من الرخام؟. إنه مشكل عقليات، نتاج عقول نكست، إن لم تكن عطلت؛ إنها الفردانية في أحلك صورها وأبشع مشاهدها.

النفايات السمعية أو التلوث السمعي

حقوق الإنسان عندنا تعني، من منظورنا ومفهومنا، أن لي أنا الحق أن أفعل ما أريد، متى أريد وكيفما أريد، وليس علي واجب ولا حق فعل ما هو مطلوب مني القيام به اتجاه الآخرين. فحتى ترسانة الملوثات الشاملة المتكاملة، والتي تعم كل الفضاءات، الأرض والبحر والجو، بمشاهدها المشوهة وروائحها الكريهة وأصواتها المزعجة، هي كلها من تجليات مفهومنا لحقوق الإنسان. فكما قلت من قبل، لست بصدد التطرق لهذه الترسانة، بقدر ما أنا بصدد تقديم مشاهد شاهدة على تلوث مفهومنا للتمدن والتحضر حتى نتمكن، جميعنا، من رؤية الصورة واضحة وبكل ألوان الطيف، فنشمئز وتثار حفيظتنا مما نقترفه بأيدينا عن غير وعي أو عن قصور في الفهم. يبدو من تصرفاتنا كأننا استسلمنا لقدرنا، بينما الحقيقة هو أن الله تعالى قدر علينا ما اقترفته أيدينا، فلا يغير الله عز وجل ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم. ولكي نغير ما بأنفسنا فعلينا أن نقر أولا بأن بنا ما يستدعي التغيير، ثم نعمل على تشخيص الداء (أو الداءات)، قبل البدء في العلاج بالمناسب والفعال من الدواء.

فعلاوة على التلوث البصري والتنفسي المستشري في محيطنا، فإن التلوث السمعي يبقى أكثر ضراوة في الفتك بالأعصاب وتدني مردودية العمل

بالمؤسسات وبالمصالح الإدارية. والمؤسف في الأمر، مع أنه لا داعي للأسف في ثقافة التخلف وانعدام التمدن، أن هذا النوع من التلوث ينبعث من كل الآفاق. ينبعث الصداع والضجيج المؤرق من عالم السيارات والحافلات والشاحنات والدراجات النارية، وكذا من عالم الأفراح والأقراح، انتهاء بعالم بيوت الله. وحتى أقطع الطريق بسرعة عن التأويلات والتخمينات بخصوص التلوث السمعي الصادر من المساجد، فلا بد من توضيح الأمر توضيحا مقتضبا شافيا كاشفا كافيا.

"التهـــلال"

فمما هو معلوم من الدين بالضرورة أن مآذن المساجد جعلت حصريا لرفع الأذان خمس مرات في اليوم إعلانا بدخول وقت الصلاة، إلا في صلاة الصبح فقد سن الرسول عليه الصلاة والسلام أذانين، الأول منهما غير ملزم. نعم يمكن للمؤذن أن يأتي بأذان سني حوالي نصف ساعة قبل الأذان الثاني الأصلي، الذي يعلن عن دخول صلاة الصبح. هذا كل ما في الأمر، إلا أن كثرة الاجتهاد، أو إن شئتم القول كثرة الإجهاد، أدى بنا إلى ابتداع ما نسميه *"التهلال"*. وكما نعرف كلنا، فإذا أراد أحدنا أن يوضح لمكلمه ومخاطبه من معارفه أن كلامه غير معقول، فإنه يقول له *"باركك من التهلال"*. فإذا كان هذا هو شأن *التهلال*، فما بالك أن يسمح به عبر المآذن وفي وقت لا يحق لأحد فيه إزعاج الناس وهم نائمين. نعم، لقد أعطي مكبر الصوت لأناس ليتباروا فيما بينهم في إزعاج السكان في أمور لا علاقة لها

بالدين، وبعيدا عن أوقات الصلاة. يجتهد السيد المهلل في الاستيقاظ ليلا ليذهب إلى المقصورة المخصصة للأذان بالمسجد ويبدأ في ترديد ما يدور برأسه ليفرضه فرضا على النيام بقوة مكبر الصوت، مستغلا في ذلك احترام المغربي لكل ما يمس للدين بصلة، ومستعملا لما علق بدماغه من مفهوم حقوق الإنسان بصيغته المغربية.

قد يبدأ أحدهم في قصف النيام ساعة أو أكثر قبل دخول وقت صلاة الصبح، وما أن ينطلق *"بالتهلال"* حتى تتعالى أصوات الآخرين، كل يهلل بما يجيد مما لا طائلة منه دينيا ودنيويا، لسان حالهم يقول *"احتى احنا راحنا هنا"*، ربما بغرض الثأر لما يقاسيه ويعانيه المصلين في بعض المساجد من ضوضاء. ومما يثير الشفقة والأسى على حالنا مرة أخرى، في السنين الأخيرة، أن يدخل على الخط في هذا الوقت من الليل، بعض من يرون أنفسهم أحسن فهما للدين من المهللين، وأنفعهم للناس. هؤلاء يرفعون أصواتهم المدعمة بمكبرات الصوت طبعا، بقراءة القرآن ظنا منهم أنهم على صواب، وإعجابا منهم بأصواتهم الرخيمة كما يظنون، ولا يدري هؤلاء أنهم يعملون على الإجهاز على ضوابط وثوابت ديننا التي لا تتغير مع مرور الزمان. من أعطى لهؤلاء الإنابة ليسمعه القرآن؟ وحتى لو أنابه أحدهم، فليذهب معه إلى بيته، وليضرب عصفورين بحجر واحد، يسمعه القرآن الكريم والآخر يكرمه بالشهي من الطعام *(الزرود)*. المؤذن سمي كذلك لأن دوره ينحصر في رفع الأذان إيذانا بدخول وقت الصلاة، وعليه فلا يجوز و لا يجب أن يسمح له باستعمال مكبر الصوت لأي شيء آخر.

وهنا، لا بد من توجيه الخطاب إلى المسؤولين عن الحقل الديني في المملكة للعمل على ضبط الأمور بهذا الخصوص كي لا يترك المجال مفتوحا للجاهلين بتعاليم دينهم وضوابطه فعل ما يضرون به غيرهم باسم الدين. فهناك مدن يطغى على مؤذنيها التعاطي *للتهلال*، وأخرى يغلب عليهم التعاطي مع الأذان، وفي مدن أخرى هناك من يهلل وهناك من يؤذن. وفي المدن التي يؤذن فيها، يفتقد المؤذنون للضوابط الشرعية من حيث التوقيت، بحيث ينطلق أذان أحدهم ساعة قبل وقت الأذان الأصلي، ثم يليه أذان آخر عشر دقائق فيما بعد، وهكذا دواليك، ومن الصعب معرفة الأذان القبلي من الأصلي. للناس حق في ألا يزعجهم أي أحد قبل دخول وقت صلاة الصبح، فيجب أن تكون المواقيت مضبوطة من طرف المشرفين على الشؤون الدينية ومعلومة للجميع.

ويذكرني هذا الأمر فيما حدث قبل بضع سنوات، وكان أدهى وأمر، بحيث تمت إعادة النظر فجأة في التوقيت لصلاة العشاء بتقديمها بأكثر من عشر دقائق عن موعدها السابق. حدث هذا على صعيد الرباط وسلا، وترك الوضع على ما كان عليه من قبل في باقي المدن. حدثت بلبلة واضطراب عند الناس، بحيث أصبح الأذان لصلاة العشاء في الرباط متقدما عنه في مكناس وفاس وتازة. أمام هذا المشهد الذي قد يذكر بطلوع الشمس من مغربها، اضطربت الأمور بالمساجد، فهناك من المسؤولين عن المساجد من اتبعوا التوقيت القديم حتى ولو صلوا مع الرباط أو بعده، ومنهم من عملوا على خصم المدة الزمنية المعتادة التي تفرق بين مدينتهم والرباط.

والعجيب في الأمر أنه بعد انتهاء السنة لم يعر لهذا المشكل أي اهتمام، بحيث تم تجاهله لسنة أخرى. عجيب غريب حالنا، أليس منا رجل رشيد يقول قف، كفانا ضحكا على أنفسنا واستهتارا بواجباتنا وتحمل مسؤولياتنا؟ ماذا كان يتطلب ضبط توقيت صلاة العشاء على صعيد كل المملكة في أقل من 24 ساعة من آليات وإمكانيات بشرية ومادية؟ ولماذا لم يعمل المسؤول عن إعادة النظر في التوقيت القديم على تتبع هذا الأمر على صعيد كل المملكة درءا للبلبلة والمفسدة، وإمعانا منه في القيام بواجبه على أحسن وجه؟.

ألا نسهم بهذه التصرفات اللامسؤولة، عن قصد أو عن غير قصد، في زرع بذور انعدام ثقة المواطن في المسؤولين عن شؤوننا الدينية وفي المذهب المالكي؟ وإذا انعدمت الثقة في هذا الشأن الحيوي من شؤون المملكة، فسندفع الناس دفعا للارتماء في أحضان الغث والسمين والمسمم القاتل من الفضائيات الخارجية. والدليل القاطع على ما أقول يتجلى في مراقبة دخول الهلال إيذانا ببداية الشهر القمري الجديد. فمن المعلوم بهذا الخصوص، حتى عند من في أقصى شرق العالم الإسلامي، أن المغرب يتميز عن سائر الدول العربية والإسلامية بتقصي الحقيقة بجميع الوسائل الشرعية والعلمية (لا أدري كيف حافظنا على هذا المكتسب من الضياع على عكس ما فعلناه في الميادين الأخرى)، وبالرغم من هذا فلن تجد من المغاربة إلا القليل جدا ممن يعتقدون هذا، أما الأغلبية الساحقة فتظن أن رؤية الهلال عندنا تخضع لحسابات وأمور أخرى. هذا أخشى ما يجب أن يخشاه من يهمه أمر هذا

البلد العزيز، إنه زمن العولمة، زمن انتفاء المسافات بين الدول، بحيث أصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة كما يحلو لنا الترديد الببغاوي لما يقال، من دون التوقف عند التبعات والخلفيات. التعامل مع كل شأن من شؤون المجتمعات البشرية، وبخاصة الأمور الدينية، أصبح كمنتوج يعرض على قارعة الفضائيات ليكون في متناول كل مشاهد، من دون حدود ولا قيود. في هذا الخضم التنافسي المحتدم، فلن يبيع إلا من أحسن التغليف والإخراج والبهرجة وكل تقنيات الماركتين، وعمل على إحضار كل أنواع البضائع المطلوبة. إن أخطر ما في الأمر هو أن يبلغ الحد بالناس، في أي مجتمع، إلى التشكيك في كل ما يقال لهم وحتى في ما يعرض عليهم، إنه عامل انعدام الثقة المدمر.

منذ قرون والمملكة المغربية تعمل بالمذهب الفقهي للإمام مالك رحمه الله، إمام الأئمة الأربعة رضي الله عنهم، ولازلنا متمسكين به إلى يومنا هذا، ونعم ما فعلنا. لكن معضلة إفقاد الناس وخاصة الشباب منهم، الجاهلين بدينهم، الثقة في الملموس من الأمور التي لا علاقة لها بالدين في بعض الأحيان، جعلهم ينظرون بعين الريبة والتشكيك إلى المذهب المالكي نفسه، كأنهم يحملونه مسؤولية ما يعاينوه من تناقضات مع ما يرونه ويسمعونه على الفضائيات. إنه لأمر محزن وغير محزن في نفس الوقت؛ فالمحزن أن تسمع وترى الكثير من المغاربة (بلاد جامع القرويين بجهابذة علمائه وفقهائه) يتصلون بفضائيات إقرأ والناس وغيرها، ليسألوا ويستفتوا الشيخ عبد الله المصلح وغيره في الأمور الشرعية والفقهية لدينهم. والغير محزن

هو أنه ليس في الأمر حرج أبدا، فهذا الشيخ من أهل السنة العاملين بكتاب الله وسنة رسوله، لكنه على مذهب فقهي غير مذهب الإمام مالك الذي نتعصب له ولا نفعل أي شيء لتثبيته على الأرض. ليس في الأمر حرج إذا أخذنا بفتاوى مذهب آخر غير الإمام مالك، ففي كل خير، لكن المشكل يكمن في ما جنيناه على أنفسنا، بحيث أفقدنا شبابنا وكهولنا الثقة في كل ما يقال لهم، حتى فيما لا شك فيه أبدا. كما أن المشكل يكمن كذلك فيما جنيناه على هذا المذهب، الذي هو مذهب أهل المدينة المنورة، مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام، الصالح لكل الأزمنة والأمكنة كباقي المذاهب الثلاثة المتبقية. لن أطيل أكثر، فهذا الموضوع ليس من أولويات ما أنا بصدد كتابته، ما توقفت عنده إلا لأقول أننا نفسد كل شيء بتصرفاتنا الغير المسؤولة التي تؤطر لها عقليات متأخرة.

" الطبال والنفَّار والزمَّار"

أعود للملوثات السمعية لأتوقف بالخصوص على جانب من جوانب ما يحدث في شهر رمضان الذي أصبح عندنا عنوانا "للعطالة" والبطالة والنوم حتى في أماكن العمل. لن أتوقف عند الهرج والمرج والمهرجانات الغنائية بالشوارع التي تتواصل إلى وقت متأخر من الليل، والتي يعرف الجميع تأثيرها السلبي على من يريد تنظيم وقته، ولكن أثير الانتباه إلى عامل تلويث سمعي أصبح ملازما لشهر رمضان كأنهما صنوان. إنه *"النفار"* (*و"الطبال" و"الزمار"*) الذي ما أن يهدأ الهرج والمرج ويسكن

الليل شيئا ما، حتى يدخل *"التنفار"* (الأسلم أن يقال التنفير) على الخط ليعمل على توتير أعصاب الناس المدغدغة سلفا. لقد اتخذ *"النفار"* مكانه في مشهد لا علاقة له بما يجب أن تكون عليه ليالي رمضان، تماما كما أخذ المهلل مكانه في مشهد لا علاقة له بما يجب أن يكون عليه الأذان لصلاة الصبح. من أعطى الحق لهؤلاء ليزعجوا السكان، وخاصة الأطفال منهم، في أواسط الليل؟ هل لمثل هذه المشاهد من ضرورة دينية أو دنيوية، أو أية معنى؟ ألم تصبح كل البيوت، بل كل الأفراد، مجهزون بما يقوم مقام المنبه الصوتي، من مثل الهاتف الخلوي (أو النقال)؟ غريب أمرنا، أقولها حتى وإن أعدتها للمرة الألف، نفرط في موروثنا الحضاري الراقي ولا نبقي إلا على الرديء منه، وبالمقابل فلا نحسن الأخذ بما هو إيجابي فيما جد في عالم التكنولوجيا. وُجِد النفار والطبال في أزمنة لم تكن هناك من إمكانية لإيقاظ الناس لتناول وجبة السحور في شهر رمضان، أما في وقتنا الحاضر فقد تغير كل شيء، فهناك الكثير ممن يصومون من لا ينامون إلا متأخرا بعد تناول وجبة العشاء بعد منتصف الليل بنية مواصلة النوم حتى الصباح. إلا أنهم يفاجؤون بعد أن يناموا بعض الشيء "بالتنفار والتطبال" يفسد عليهم نومهم وراحتهم. أصبح هذا الواقع البئيس مسلما به ومقبولا ولو على مضض عند المواطن ظنا منه أنه يدخل في صميم مشهد صيام رمضان، تماما كما هو الحال مع التهلال قبل صلاة الصبح.

قانون الضجيج الليلي، الذي ورثناه عن فرنسا، والمعمول به عالميا عند المجتمعات المتحضرة، لم يعد له وجود في حياتنا الليلية، فكيف بالنهارية.

ناهيك عما تطرقت له من انتهاكات لهذا القانون، متلبسة بعباءة الدين، فإن الأوجه الأخرى لهذه الترسانة لا حد لها. وبما أنني لست بصدد التوقف عندها كلها، بقدر ما أتوخى تقديم بعض المشاهد الناطقة بما بلغته ثقافة التمدن عندنا من انحطاط، فسأكتفي بنقل القارئ في جولة عبر مشهدي المنبه الصوتي لوسائل النقل، و"البافات" (مكبرات الصوت العالية) في الحفلات والمآتم.

المنبه الصوتي

فكما نعلم كلنا، فإن الحاصل على رخصة السياقة يعرف أن منبه الصوت ممنوع الاستعمال ليلا، وحتى نهارا في بعض الأماكن. حفظنا القانون واجتزنا الامتحان الشفوي بنجاح، لكن ما أن نبدأ في التطبيق العملي حتى ينتفي ما تعلمناه من دواعي منع المنبه الصوتي. حتى في الحي السكني، وفي قلب الليل، ترى صاحب السيارة أو أية وسيلة من وسائل النقل، ينادي بالمنبه الصوتي (أو يخبر أو يحتج، ..) على من يريد. أما في موسم الأعراس أو ما شابهها من الحفلات (التي أصبحنا نتبارى في اختلاقها)، فتنطلق السيارات في آخر الليل لتجوب الشوارع في *"سانفونية"* مزعجة من منبهات الصوت، ويا حسرتاه حتى في الرباط، العاصمة الإدارية للبلاد التي يفترض أن ينام سكانها مبكرا ليتمكنوا من العمل في اليوم الموالي. نعم، يعطي كل واحد لنفسه الحق في فعل ما يحلو له دونما أي اعتبار لحق الآخرين. يُشَرع أحدنا حقا لنفسه لا تقره رخصة السياقة ليضرب عرض

الحائط بواجب عليه، يقره قانون "الضجيج الليلي" (tapage nocturne) الذي اندثر أثره من لياليا مع مرور الزمن. إنها ثقافة المغربي الذي يمني نفسه بالتقدم والازدهار وهو يعمل بوسائل التأخر والانحطاط، فقانون منع الضجيج الليلي هو من مقتضيات حقوق الإنسان المتمدن المتحضر. عودة مرة أخرى إلى عالم الأعراس وكل أشكال الأفراح و*"الأقراح"* التي تجرى في قلب الأحياء السكنية بمدننا، بحيث تتجلى عيانا في قطع الطرق والأزقة دونما سابق إنذار، لكن بترخيص من المجالس البلدية طبعا. كما تتجلى صوتا في تفشي استعمال مكبرات الصوت المرتفعة جدا (*البافات*) طيلة الليل، إلى أن تلتحم مع أصوات المهللين، كل يهلل بمواله. لقد أعطى صاحبنا، صاحب الفرح، لنفسه الحق في عدم الامتثال لما يفرضه عليه الواجب (قانونا وخلقا) اتجاه الآخرين، فقد أوجد لنفسه حقا تعسفيا لحرمان الآخرين حقا طبيعيا وقانونيا. قطع الطريق وقطع سبل الراحة فقطع أوصال مفهوم التمدن والتحضر. قد يقول قائل بأن الأمر ليس بهذه الحدة، فسيأتي دور الآخرين لسلبه حقوقه هو كذلك عندما يقيمون أفراحهم، بل قد يفتعل البعض الحفلات لأتفه الأشياء، لسان الحال والمقال يقولان *"الله مع الجاه العالي"*، حتى نحن عندنا أصول، و*عندنا علاش نحتفلو*.

إنه إذا السلب المتبادل للحقوق، يتجلى في أبشع صوره، تتعدى آثاره الفرد لتنعكس على المجتمع في شكل تراجع مردودية العمل وثقافة أفراد المجتمع صغيرهم وكبيرهم. السيد فلان يعمل مبكرا، ولن يتمكن من النوم هذه الليلة أو ليلتان متتابعتين. *"خلاص أصاحبي متديرش من الحبه قبه"*، مثل دارجي

تذكرته في حينه، معناه: ليس هذا بمشكل، يمكنه أن يتدارك ما فاته من النوم في مكتبه بمقر عمله، أو أن يصبح نائما ويذهب متأخرا إلى العمل، فهو معذور، فالكثيرون يأتون متأخرين ومن دون سبب. كلام معقول *"زي الفلّ"* كما يقول المصريون الذين يتقاسمون معنا نفس الحيثيات والمسلمات الثقافية، فكلنا في الهم سوى كما يقال. نعم لقد تفنن الكثيرون في محاولتهم للتباهي، بحيث يعملون على إرضاء أذواق ما أمكن من المدعوين وحتى المستمعين. تبرمج الأمداح وما شابهها في الليلة الأولى، تماما كما تبرمج تلاوة القرآن الكريم لافتتاح الإرسال التلفزي أو الإذاعي، ثم الجوق والغناء في الليلة الثانية. وقد تطلع علينا الأيام بليلة ثالثة للحضرة وضرب الطر وطرد الأرواح الشريرة التي قد تكون تسربت إلى أصحاب الحفل بسبب الحساد *"خمسه وخميس على عينيهم"* و*"بعيد البلا والباس علينا"*. لا زلنا أبعد ما يكون عن أبجديات التحضر والتمدن والإيفاء بأدنى شروط السكن المشترك والجماعي. فلو كان عرسا في دوار بقبيلة كذا، فيمكن أن يشكل حدثا يجمع كل السكان لمشاركة المحتفلين فرحهم دونما أية تأثيرات جانبية مخلة بحركية الناس في اليوم الموالي. لكن في حواضرنا، فلن يستقيم الأمر لمدنية بعقلية الدوار، فعلينا أن نختار. ومن العيب المعيب أن يقول المسؤول السابق عن الشؤون الداخلية للبلاد تحت قبة البرلمان، في عهد الملك المرحوم الحسن الثاني، أن هذا النوع من انعدام التحضر والتمدن يعد جزءا من الأصالة المغربية والتقاليد العريقة. نعم، إن كانت هذه المظاهر من

صميم أصالة المغربي، فقد حق لمدير تحرير إحدى الجرائد المستقلة المدرّجة أن يتباهى باللغة الدارجة الأصيلة كتعبير عن حاضر حضارة المغرب.

ما المطلوب فعله في هذه الحال، هل نمنع الناس من أن يحتفلوا؟ سؤال مباشر، ابتداء من الآخِر، عملا بإستراتيجية إرباك المتكلم وجعله في موقف دفاعي، فالهجوم أحسن وسيلة للدفاع، خطة أتقناها كمغاربة، لكن هجوماتنا غالبا ما تكون على الخاوي. فالمطلوب فيما آلت إليه الأمور أن لا نمنع الناس من الاحتفال، بل أن تعمل المجالس البلدية على خصخصة (أو خوصصة) حقل الحفلات وتعيد تأهيله (تمشيا مع موضة إعادة تأهيل كل شيء) بالسماح، بل بالعمل على تشجيع الخواص على تهيئة قاعات كافية معدة للحفلات في أفق التصدي لهذه الفوضى المستشرية. وستمثل هذه البادرة بداية الطريق للمرور من الأصالة البدوية (الملائمة لمحيطها) إلى المعاصرة والتمدن والتحضر بمدننا. كما يمكن للحفلات أن تجرى في البيوت كما هو عليه الحال، لكن شريطة أن يتوقف الصداع عبر *"البافات"* في الحادية عشر ليلا على أبعد تقدير. والغريب في الأمر هو أن المغنين والمنشدين عندنا أصبحوا "نرسيسيين" (narcissistes) إلى أقصى حد، بحيث يبدو جليا أنهم يتلذذون بسماع أصواتهم المترددة إليهم عبر تقنيات تكبير الصوت. تجد مجموعة من المنشدين في وسط المدعوين في صالون ضيق أو شقة، لكن لا بد من *"البافات"* المدوية المصطحبة بتقنية تردد الصوت.

بعدما أفسدنا كل جوانب واقعنا المعيش (وليس المعاش كم نعبر عنه خطأ)، لم يبق لشبابنا إلا الحلم بجنة وهمية لا يعرف أي شيء عن كنهها وليست له أية صورة واضحة لما يتصوره عنها. كلما يعرفه عنها أنها جنة توجد على الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط، وأنها من صنع الإنسان الغربي. إنها صنعة إنسانية، وليست جنة الخلد الموعودة، إنها إذا في متناول كل من أراد أن يجسمها فوق أرض الواقع، فوق أرضه، فما عليه إلا أن يشمر على ساعد الجد والكد.

لنترك جانبا هذه اللقطات من "بانوراما" النفايات التي عملت على إلقاء الضوء عليها بشيء من التركيز حتى تبدو جلية للعيان، مجلية للغشاوات والأوهام، فاضحة لمنظومتنا الثقافية الرديئة، ومعرية لعقلياتنا المتأخرة المتآكلة. نغادر هذه المشاهد لنقف أمام مشاهد أخرى، من نوع آخر، لكنها لا تخرج عن نمطية ما تعودنا مشاهدته من تصرفات رديئة بكل تجلياتها. إليكم بعض اللقطات والمشاهد من عالم السياقة وثقافة التعامل مع قانون السير.

السياقـة وثقافـة التعامل مع قانـون السيـر

وإليكم في البداية بعض المستملحات لفتح شهية القارئ، وإعطائه النفس لمواصلة تقصي ما بدهليز ثقافتنا من عجائب وغرائب. لنقف على بعض الشهادات على ثقافة من ينشد التقدم ويعمل على تغييب آلياته وتثبيت مقوضاته.

في التسعينات من القرن الماضي، في أحد البرامج التي كانت تقدمها الصحافية نسيمة الحر على قناة "دوزيم"، والذي خصصت فيه، ذات مرة، أسبوعا كاملا للتعرف على نظرة الأجانب المتواجدين بالمغرب إلى المغاربة وثقافتهم. ومما قاله أحد اليابانيين بصراحة لم يتكلم بها أي أحد لا من الفرنسيين ولا من الأمريكيين وغيرهم، أن هناك أمرين اثنين أثارا انتباهه عندما جاء إلى المغرب لأول مرة واستقر بالدار البيضاء: الأمر الأول هو أن المغاربة يعملون قليلا جدا (très très peu)، والأمر الثاني هو طريقتهم في السياقة والسير على الطرقات. قال أنه لم يقدر في البداية على السياقة لكثرة الإخلال بقوانينها وأخلاقياتها، فعمل أولا على ملاحظة ما يجري، للتعرف على طريقة المغاربة بهذا الخصوص، وبعدها فقط بدأ يقود سيارته على الطريقة المغربية. قد يقال لي ما هو رأيك؟ فهذا ياباني لكنه لم يجد أي حرج في استنساخ كيفية المغربي في السياقة لما يشكله ذلك من ضرورة ملحة، فلماذا لا تتوانى في انتقاد من يعملون على استنساخ ما عند الغير من منظومات متطورة متكاملة تكفينا مؤونة البحث والتنقيب وإضاعة الوقت والمال؟ أقول أن الحكمة ضالة المحوج إليها، فهذا الياباني لم يقلد طريقتنا في السياقة ليستنبتها في بلده نظرا لسلامتها وجودتها، بل فعل ذلك مضطرا حتى يتمكن من مسايرة الفوضى المستشرية ويقلل من فرص تعرضه للمخاطر. فعلا، تَعَلمُه لهذه الطريقة في السياقة يعرضه قطعا لإضاعة رصيده المتحضر المتبصر في هذا الشأن، حتى إذا ما عاد

الى بلده فعليه أن يبدأ بما بدأ به في الدار البيضاء، أي مراقبة كيفية سياقة مواطنيه قبل أن يعمل على قيادة سيارته، حتى لا تأخذ منه رخصة السياقة.
وزيادة في تقريب الصورة وتوضيحها أكثر بخصوص ثقافتنا الخاصة بنا في التعامل مع قانون السير (كمثال فقط)، أورد هنا ما استشهد به مقدم أحد برامج القناة المغربية الثانية 2M (في الشهور الأولى لبداية بثها في أواخر الثمانينات من القرن الماضي) من أنماط التصرفات التي تنفر مستثمري الدول الغربية والمتقدمة من الاستثمار بالمغرب. في سياق النقاش الدائر حول موضوع البرنامج، أورد أحد المشاركين قصة مسؤول مغربي في ميدان الاستثمارات الأجنبية، كان هو من تسبب في وأد فرصة للاستثمار بالمغرب في المهد آنذاك. وفحوى القصة أن هذا المسؤول توجه إلى فرنسا للالتقاء بممثل *"الباترونا"* (représentant du patronat)، واستصحابه إلى المغرب في أفق استقصاء ما يوفره هذا البلد من مؤهلات وإمكانيات مشجعة على الاستثمار. ارتأى المسؤول المغربي أن يكون الوصول إلى مدينة طنجة بالطائرة، ثم يتم ركوب السيارة لإتمام السفر داخل أرض الوطن حتى يفسح المجال لضيفه لمعاينة البنية التحتية وجوانب طبيعة أخرى تشجع على الاستثمار. ركب المسؤول المغربي وضيفه الفرنسي سيارة فخمة يقودها هو، وأثناء السير داخل المدينة استوقفهما الضوء الأحمر في ملتقى للطرق. لم يعر صاحبنا المسؤول أي اهتمام لهذه الإشارة الضوئية ما دامت الطريق فارغة من السيارات، فلم يتوقف، وواصل السير. كانت هذه الواقعة كافية ليتدخل الضيف، بعد قليل، ويطلب منه التوقف،

وإعادته إلى المطار لأن ما عاينه عن قرب يكفيه ليُكوّن فكرة متكاملة عن مناخ الاستثمار بالمغرب. نعم لقد عاين الفوضى والاستهتار بالقوانين حتى المرئية المشاهدة منها، فما بالك بالتي على الورق فقط. من "يحرق" الضوء الأحمر لن يثنيه أي شيء عن "حرق" أي شيء آخر، من قوانين أو التزامات أو اتفاقات. من يحرق الضوء الأحمر فهو متلبس بمحاولة ارتكاب جريمة قتل، فاللون الأحمر هنا يعني الدم.

وهذه قصة أخرى، كنت أنا الشاهد فيها على شهادة الغير في حقنا فيما يتعلق بطريقتنا في السياقة واحترام قانون السير. في صبيحة أحد أيام أواخر سنة 1994 اصطحبت معي أستاذين باحثين إسبانيين من فندق "إيبيس" بمحطة القطار بأكدال إلى كلية العلوم، حيث كان يوم انطلاق فعاليات مؤتمر جيولوجي دولي نظمه فريق البحث الذي كنت أنتمي إليه. كانت الفترة الصباحية فترة ازدحام السير (حوالي الساعة الثامنة)، وفي الطريق، عند شارع فال بن عمير، قرب مسجد بدر، وجدنا صعوبة في مواصلة السير نظرا لأن سيارة قد صدمت مؤخرة سيارة أخرى، ولم تكن الحادثة بالخطيرة. ومما سجلته ذاكرتي هو تعليق الزميلين الاسبانيين بهذا الخصوص، حيث قال أحدهم يحسن التكلم بالفرنسية، يدعى "ميكال انجل دوسان خوسي": "لا شيء يذكر، نعم لا شيء يذكر، فبالنظر إلى طريقة المغاربة في السياقة، فإن لم يكن هناك موتى في كل الطرقات، فالأمر لا يدعو للقلق. ثم زاد قائلا لمواطنه، لقد أحسنا صنعا حينما قررنا أن لا نأتي إلى المغرب عبر الطريق، فعدم احترام قانون السير كان سيجعل من

السيارة فخا نجونا من السقوط فيه، فالأضواء وعلامات تنظيم السير موجودة، لكن يبدو أن الكثيرين لا يعيرونها كبير اهتمام".

لن أستطرد في سرد الأمثال عما أصبح يشكل مشهدا روتينيا ليوميات السياقة والسير على طرقاتنا وفي مدننا، لأحوم حول مجمل مظاهر الاستخفاف بقوانين السير كنتاج لعقليات لم تستوعب ثقافة السيارة وثقافة احترام حقوق الآخر فيما لنا فيه الحق المشترك. عقليات تتغذى من مخزون ثقافة الدوار، حيث لا وجود لحدود يجب الوقوف عندها، فالكل يريد تخطي حده للاعتداء على ما عند غيره. ولمن أراد المزيد من الإيضاح، فما عليه إلا أن يشد الرحال إلى محاكمنا ليعاين الأمر بنفسه.

من ينظر إلى مدننا، يجد أننا استنسخنا عوالم وعلامات تنظيم السير على الطرقات (ولو بغير إتقان في كثير من الأحيان) المعمول بها في مدن المجتمعات المتقدمة، لكن شتان بين الأمرين. وضعت الأضواء، في الأصل، لتنظيم السير دونما حاجة لوجود الشرطي، إلا أن الأمر عندنا يتطلب الاثنين معا، وبالرغم من ذلك *"شوف تشوف"*، تبقى الفوضى والتجاوزات مستشرية، خاصة في أوقات الازدحام. فعلامات الوقوف والأسبقية والمنع وغيرها، قليلا ما يعار لها الاهتمام، فكلما كنت *"قافز" "مطور"* (بالمعنى الدارجي القح لثقافتنا)، فإنك لا تبالي بها، إلا إذا توجست من وجود شرطي. وحتى في هذا الحال، فإن *"اللي ما عندو سيدو، عندو للاه"*، و*"غدي تعرفني شكون أنا"* قد لا يلقي كثير بال لوجود هذا العنصر الأمني الذي يمثل مبدئيا هيبة الدولة على الأرض. فحتى إن أخذت منه

رخصة السياقة، فإنه سيسترجعها في الساعات الموالية، ليبقى الشرطي مسلوب الإرادة، والقانون يسري فقط على *"اللي ما عند لا سيدو ولا للاه"*، وهو ما يزيد طين قانون السير بلة. تضيع هيبة القانون، فتضيع هيبة الدولة، فتستشري عوامل وعوالم الفوضى، كما أن هناك بعض رجال الأمن ورجال الدرك قد يضيعون هيبة الدولة بتصرفاتهم الغير مسؤولة كباقي المغاربة، فهم كذلك *"ما احنا الا مغاربا"*.

ولتقريب الصورة من القارئ فسأتوقف عند مجموعة من المشاهد من حيث أوجد، من مدينة الرباط، وهي عبارة عن نموذج لما هو عليه الحال في باقي مدينتنا، فلست بصدد توجيه الاهتمام للعاصمة.

خلال سنة 2007، بدأ تفشي مظهر جديد شنيع من مظاهر فوضى السياقة والاستخفاف بقانون السير في الرباط، عاصمة المملكة. إن أقبح ما يمكن أن يعانيه قائد السيارة الذي يحترم نفسه قبل غيره، ويعاينه المواطن العادي، ومن هم ضيوف المغرب (سياح، رجال أعمال، دبلوماسيون،...)، هو ظاهرة التجاوز العصرية الفريدة التي زادت ثقافتنا الخاصة بنا للسير على الطرقات تنوعا في الرداءة. تتجلى ظاهرة التجاوز آخر *موديل* هذه في الخروج عن الممر المخصص للسير في اتجاه ما، للسير على الممر الموازي المخصص للاتجاه المعاكس. إنه منظر لا يستحسنه إلا من غاص في مستنقع الجهل بأبسط قواعد التمدن والتحضر، من استحكمت في عقليته ثقافة الدوار، وعشش في جمجمته العنكبوت *والبوبريص*. فبغض النظر عما يحدثه هذا الأمر من ارتباك للسير على الممر المعاكس، وما يمكن أن ينتج

عنه من مخاطر، فإن أبهى صور فوضى السير هذه تحدث عند مقدمة المسير، حيث يتجلى الإخلال بأدنى مفاهيم حقوق الإنسان التي أصبحت تعني في مفهوم ثقافتنا أنني كإنسان عندي الحق في أن أفعل ما أريد دونما أي اكتراث بالآخر ولا بأي قانون.

فعند الاقتراب من المقدمة تبدأ السيارات التي تنقلت على الاتجاه المعاكس في الدخول بطريقة انتحارية إلى الممر المخصص للسير، بحيث يعمد السائقون المتهورون إلى الالتصاق بالسيارات التي تتقدم على الممر السليم ويعملون على إدخال مقدمة سياراتهم لقطع الطريق عنهم وإرغامهم على التوقف. وما أن يتوقف أحدهم حتى يتسلسل المخالفون تباعا قاطعين الطريق على أصحاب الحق في السير. أصحاب الحق! لو كانوا يحسون فعلا أنهم كذلك، لما ترك أحدهم الفرصة للخارجين عن القانون لولوج الممر السليم على حساب الذين لازالوا يتشبثون ببعض أخلاقيات السير، ولو اقتضى الأمر أن يدخل في صدام مع السيارة المتسللة وهي متلبسة بخرق القانون. الأغلبية الساحقة من أصحاب السيارات تتوزع بين السلبيين وبين من يرون أنفسهم من *"لمطورين"*، وهؤلاء أقصى ما يفعلونه هو الدعاء عليهم *"الله يجبها ليهم من جهة اخرى"* (تصرف سلبي من صنف سلبيات الدارجة التي يراد لها أن تصبح لغة وطنية مغربية)، ويسوغون لتصرفاتهم المغذية للفوضى ب"المسامح كريم". يتعزى بالتسامح، مع أن أبجديات التمدن والتحضر تقتضي أن لا يعمل أحدنا على الإسهام في تفشي الفوضى، خاصة في السياقة، لما تشكله من خطر حقيقي على حياتنا. فما

علينا إلا أن نستحضر الأرقام المخيفة للقتلى والمعطوبين التي تتزايد سنويا رغم كل الحملات التي تفرغ قانون السير من قانونيته ومضامينه. حينما لا يكون صاحبنا متسامحا فإنه يدعو *"بالله يجيبها ليهم من جهة اخرى"* ، وهو ما معناه أنه يتمنى أن يقوم أحد غيره بما كان يجب أن يقوم به هو. نعم، يريد صاحبنا السلامة لنفسه، كل همه ألا يتعرض هو لأي مشكل، يريد أن *"ياكلها طابية"* كما نقول بالدارجة، ولا يدري صاحبنا أنه لا محالة سيؤدي ثمن استشراء الفوضى التي يساهم فيها أو يغمض عينيها عنها.

قد يقول الكثيرون، وحق لهم أن يقولوا، أن شرايين شوارعنا وطرقنا قد أصيبت بداء من صنف الكولسترول الذي يضيق الشرايين الدموية للكثير ممن يقودون السيارات والآليات فوقها. لم تعد طرقنا الضيقة تتحمل ضغط العدد المتزايد باضطراد للسيارات بمدننا نظرا لمعطيات جمة أذكر منها هنا بالخصوص، الأخطاء الفنية المتعلقة بترسيم شراييها، والهفوات التقنية عند تهيئتها، والغش في بنائها. وهنا أتطرق للرباط كمثال لمدينة ترجع الكثير من سلبيات السير على الطرقات فيها إلى الهفوات الفنية والتقنية والغش الإهمال.

تتمثل الأخطاء الفنية المتعلقة بترسيم الشبكة الطرقية للعاصمة في قلة شرايين الربط بين المحاور الطرقية الكبرى والأحياء الكبرى بالمدينة. فبالرغم من غياب الحواجز الطبيعية كالأنهار أو الجبال، فإن المدينة تبدو مقسمة إجمالا إلى ثلاثة مناطق متوازية فيما بينها، لا تربط بينها إلا بعض المقاطع الطرقية. من هنا بدأ المشكل، بحيث تتجمع السيارات من أحياء

كثيرة في اتجاه نقطة ما كما تتجمع مياه السيول في المجرى الرئيسي، لتحدث ضغطا هائلا يحول الجريان من الانسياب الهادئ إلى الاضطراب العنيف المدمر.

أما فيما يتعلق بالهفوات التقنية عند بناء الطرق، فتتمثل في تغييب عامل الزمن (أي النظرة المستقبلية، حتى على المدى القريب) من المعادلة، بحيث لا يأخذ تقنيونا بعين الاعتبار معطى اتساع رقعة مدننا وتزايد السيارات والآليات التي تستعمل هذه المحاور الطرقية التي يتم شقها وبنائها. وأضرب هنا مثالين ناطقين بكل وضوح بلسان حال سلبيات هذه الهفوات، وما تسببه من اضطرابات في السير، وما تساهم به في تفشي فوضى السياقة التي تطرقت لها أعلاه.

الصورة الأولى

هذه الصورة تتمثل في أقواس باب العرفان التي بنيت في الثمانينات من القرن الماضي. باب العرفان أو باب مدينة العرفان، أُريدَ له أن يكون بابا لتجمع كبير من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والأحياء الجامعية لأواخر القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين، إلا أن بناء هذا الباب تم بعقلية المدن العتيقة التي كانت تسير في أزقتها العربات التي تجرها الدواب بدل السيارات والحافلات، فيا لها من مفارقة غريبة. ونظرا لأن المرور عبر هذا الباب المكون من بابين يتم قطرة، قطرة كما يقال بالفرنسية (goutte à goutte)، فإن بطء السير ينتج عنه اصطفاف كبير للسيارات

في الخلف، وهو ما أسس لظاهرة التجاوز عبر الممر الموازي في الاتجاه المعاكس الذي تطرقت له أعلاه. نعم، أدى حاجز اصطناعي يتمثل في باب العرفان في زرع بذرة فوضى التجاوز القصري للسيارات لتنتقل فيما بعد إلى المحاور الطرقية الأخرى بسبب هفوة تقنية أملتها نظرة ضيقة قاصرة لا تستسيغها ثقافة بناء المدن الحديثة. ومما هو متداول بين الناس أن هذا الباب صمم هكذا بمنطق أمني محض، بحيث يتم التحكم فيه لعزل فضاء مدينة العرفان عن محيطها والسيطرة على الوضع الأمني عند الضرورة. وحتى لو كان هذا هو الدافع، فالأمر أدهى وأمر، فهل لو كان عرض البابين ضعف ما هو عليه الآن فلن يتمكن رجال الأمن من السيطرة على الأمور والتحكم فيها؟ ما هو المشكل إذا؟ منذ مدة غير قصيرة رفعنا شعار العمل على انفتاح المؤسسات التعليمية وتفتحها على محيطها الاجتماعي، وإذا بنا نعزل مدينة تعليمية علمية كلها عما حولها. إن أمر عقلياتنا غريب جدا، نتوهم أمورا ونبني عليها تخطيطاتنا ومخططاتنا، فنؤسس من حيث لا ندري لظواهر سلبية جانبية لم تخطر على بالنا، تزيد المشاهد المشوهة تشويها.

المشكل الأمني المفترض من منظوره الضيق لن يخرج عن السيطرة ولو كان عرض هذا الباب أضعاف ما هو عليه، لكن بابا بعرضه الحال قد عرض الأمن بمنظوره الشامل لسلامة السير على الطرقات إلى الخطر. فمن وراء هذا الباب، من داخل مدينة العرفان، تم التأسيس لظاهرة التجاوز الطائشة عبر الممر الطرقي الموازي للسير في الاتجاه المعاكس، ومن هنا

تم تصديرها لباقي المحاور الطرقية بالرباط. يا لها من مفارقة غريبة وعجيبة، فبدل أن تكون مدينة العرفان نموذجا يقتدى به في كل شيء، حتى في شريانه الطرقي، فقد انطلقت من بابها شرارة فوضى التجاوز الانتحاري. كما أن من هنا كذلك انطلقت شرارة وضع ما يسمى "ظهران الحمير" (dos «d'»ânes) بكيفيتها الحديثة التي تعد مقبولة إذا ما تم احترام مجموعة من الحيثيات التقنية والمعايير. تُعدُّ مقبولة! وهل في أظهر أو ظهران الحمير ما يمكن أن يعد مقبولا دونما منغصات؟ فلقد تسبب تفشي ظاهرة فوضى السياقة، والتجاوز القصري على الخصوص، في وقوع حادثة سير قاتلة (كما قيل لي)، فتقرر على إثرها وضع "الظهران الحميرية" على طول شارع ماء العينين بين باب العرفان شمالا والمعهد الزراعي جنوبا. وبما أننا نحن من أجملنا تصرفات بعضنا البعض في المثل الدارجي *"حمقة وقالوا ليها زغرتي"*، فقد تم نصب العديد من هذه الظهران العريضة المرتفعة والمحدبة، ليصبح المرور عبر هذا الشارع عاملا لتوتر الأعصاب وفخا يجب تلافيه، خاصة بالنسبة لمن لم يعمل على رفع هيكل سياراته عن الأرض. تمت إعادة تأهيل (الشعار الغالي التي استقبلنا به الألفية الثالثة) بعض الظهران الحميرية بالعمل على التخفيف من منحدراتها، إلى أن تمت، بحمد لله، إعادة النظر فيها كلية، ثم جاء دور شق سكتا "الترام واي" لقلب الأمور ظهرا على عقب. هذا المشهد الرديء من حيث جوانبه التقنية الاعتباطية، مثل نقطة الانطلاق لمشاهد مماثلة عبر جل الطرقات، حيث تنصب "ظهران الحمير" اليوم ثم يعاد النظر فيها في الغد.

كم منها نصبت في أماكن لا يتصور وجودها بها، بحيث أصبحت تشكل خطرا على انسياب السير وما قد يسببه ذلك من اصطدام للسيارات نتيجة التخفيض المفاجئ للسرعة بسبب "ظهر حمار" في غير موضعه، خاصة عند ملتقيات الطرق. وهنا كذلك الحمد لله أن أعيد النظر في الكثير منها، ولا أدري هل هناك من دراسة تقنية وفنية وراء هذا الذي يحدث أم أن الأمر اعتباطي مزاجي؟ ولماذا لا دراسة تقنية خاصة بظهر الحمار؟ ليس هناك أي حرج في هذا الأمر، فكل شيء طبيعي مادام تمدننا يخضع لعقلية الدوار. وإذا كانت هناك دراسة تقنية وفنية، فمن هم التقنيون الذين يقومون بها، وما هي مؤهلاتهم؟ الأمر ليس بالهين، إنه شكل آخر من الفوضى المستشرية، ثم إنه وسيلة من وسائل تبذير المال العام فيما لا جدوى منه، بل فيما ينخر هياكل السيارات ونوابضها، وكذلك جيوب أصحابها.

الصورة الثانية

هذا المثال الثاني للهفوات التقنية التي تغيب فيها الأخذ بعين الاعتبار لعنصر الوقت، يتجلى في القنطرة التي بنيت على الطريق الذي يمر فوق شارع الحسن الثاني، للتنقل بين حي الرياض شرقا وجنوب حي يعقوب المنصور والأحياء الأخرى (حي الفتح، المنزه، المسيرة،..) غربا. قنطرة تبنى في التسعينات من القرن الماضي، لكن لم يعر أي اعتبار لعامل الوقت المتكفل بتوسع الكتلتين السكانيتين التي تربط بينهما، بل الأدهى من كل هذا، أن هذه القنطرة ولدت متجاوزة للاستعمال، فهي لا تتسع لأكثر من

ممر في كل اتجاه، ولا يحتمل مرور سيارتين في اتجاهين معاكسين مرور دراجة نارية بجانبهما؛ إنها بحق قنطرة من صنف ما هو موجود بالقرى النائية. كما أن ممرات تغيير الاتجاه نحو شارع الحسن الثاني في اتجاه الطريق السيار نحو الدار البيضاء، ونحو شارع الحسن الثاني في اتجاه وسط المدينة، قد صممت بطريقة غريبة عجيبة تزيد الحالة الرديئة للتنقل تفاقما، والمشهد تشوها. فبدل خلق روابط طرقية جانبية لربط من يريد تغيير الاتجاه نحو المحاور الطرقية المذكورة، فقد تم استحداث تقاطعات غريبة لا تليق حتى بالطرق الثلاثية في القرى الصغيرة النائية، تجعل مشهد المرور بهذا المحور الطرقي في ساعات الذروة مثيرا للشفقة على ما آل إليه حالنا.

لقد كان الرهان كبيرا على بناء هذه القنطرة لكي تخفف الضغط الهائل على القنطرة بالمحور الطرقي الذي يربط الشطر الغربي من الرباط بوسطه وشرقه (أحياء أكدال، السويسي، التقدم، النهضة، اليوسفية، مابيلا،..) عبر *"القامرة"* ، إلا أنها ولدت مشوهة معوقة كما يتجلى ذلك في طريقة هندستها الغريبة، بحيث تشكل في أوقات الازدحام نقطة سوداء ومحطة لاستشراء الفوضى وتدمير الأعصاب.

تنبيه للملاحظة:

الحمد لله، لقد استفاق من ناموا نوم الدببة الشتوي ليعملوا على استحداث الروابط الطرقية الجانبية اللازمة ولو بعد مرور ما يقارب خمس قرن من الزمن على إحداث هذه المعلمة الناطقة بلسان حالنا الذي يغني عن كل كلام وعن كل تعليق. فلقد أصبحت هذه القنطرة في بداية سنة 2009 تتوفر على الممرات الجانبية كما كان يجب، إلا أنها بقيت هي على حالها الضيق، كعنق الزجاجة، في انتظار الاستفاقة من سبات عميق ثاني قد يستمر لخمس قرن آخر. فكما يقول المثل الفرنسي "ولو متأخرا أفضل من أن لا يحدث أبدا" (vaut mieux tard que jamais)، أما كما نقول نحن *"فما كيحسب غير المزلوط"* و *"اللي زربوا ماتوا"* و*"الفار لمقلق من سعد المش"*. كان بالإمكان، أو من المفروض أن أتراجع عما كتبته بخصوص هذا الموضوع ما دام مشكل الروابط الطرقية الجانبية قد تم حله ولو متأخرا، إلا أن كون حيثيات هذا الموضوع تبدو لي أكبر بكثير من هذه الجزئيات، فلن أسدل الستار عنها.

بنية تحتية تفتقد للنظرة المستقبلية في هندستها، ولو على المدى المنظور، مثلت الأرضية الخصبة لزرع بذور فوضى السياقة والسير، والتي نمت وتجدرت في مناخ غياب السهر على تطبيق قوانين السير. ونتيجة لكل هذا حق لليابابي، ضيف الصحافية نسيمة الحر، أن يقول بأن ما أثار انتباهه عندما جاء إلى المغرب هو طريقة المغاربة الخاصة بهم في السياقة.

صور من الغش والإهمال

ارتباك السير واضطرابه وتزايد أخطار الحوادث كلها أمور مرتبطة بظواهر أخرى تتمثل في مدى الإهمال والغش الذي يلاحظ على المحاور الطرقية حسب "المكانة الاجتماعية" للأحياء. لقد أصبح أمرا عاديا،

ولأسباب متعددة، أن توجد بالطرق حفرات عميقة تفاجئ قائد السيارة أو أية آلية عند رؤيتها أو عند الوقوع فيها، فيضغط على الكوابيس بقوة دون سابق إنذار، وهو ما يساهم في تعاظم خطر تصادم السيارات. هذه الحفرات منها ما هو راجع إلى تردي ثقافة الصيانة الطرقية، خاصة في السنين الأخيرة، ومنها ما هو راجع إلى التهاون في إتمام الأعمال الموازية لتزفيت الطرقات وإعادة إهمالها بدل تأهيلها، ومنها ما هو مرتبط بظاهرة الغش.

قد تمر شهور على وجود حفرات بطريق ما، تتسع وتزداد عمقا مع مرور الزمن ولا أحد يبالي بها، وخير مثال على هذه اللامبالاة هو ما كان بنهاية المحور الطرقي السيار (في اتجاه الدار البيضاء الرباط) من حفر متعددة الأحجام والعمق غرب ملعب مولاي عبد الله على امتداد مئات الأمتار. أكثر من مرة كنت فيها شاهد عيان على حالات، كادت هذه الحفر أن تتسبب في وقوع حوادث مؤلمة. يحدث هذا عندما يفاجأ أحدهم بوجودها (من لا يعلم بوجودها)، وهو لازال يسير بسرعة عالية، فيحاول أن يتفادى السقوط فيها، فيميل بسيارته إلى اليمين أو إلى اليسار دون سابق إنذار، أو يضغط على الكوابيس فجأة. نعم، لقد أصبح من المفروض فيمن يريد استعمال سيارته أن يكون على اطلاع بخريطة مواقع الحفر على الطرقات، وأن يعمل دائما على تحيينها بإضافة ما جدَّ منها، حتى لا يفاجأ بوجودها فتتسبب له بما لا قد تحمد عقباه.

فعلى وزن الحاجة أم الاختراع، يبدو منطقيا أنه علينا أن نلزم من يريد أن يتعلم السياقة أن يكون غير أمي قبل كل شيء، ويحسن استعمال خريطة

المدينة (على الأقل التي يسكن فيها) ليضع كل النقط السوداء من حفر وغيرها عليها حتى يعمل على التخفيف من اضطراب السير والحوادث. وهنا قد تكمن حكمة المسؤولين عن البرامج والمناهج التعليمية في العمل على تعليم أطفالنا مبادئ الخرائطية في التعليم الابتدائي؛ فحتى وإن كان المعلم غير ملم بالأمر لكي يعلمه للأطفال، فيكفي أن نية من برمجوا لهذا الأمر حسنة، ونظرتهم إلى ما حولهم متكاملة، وإلى المستقبل بعيدة.

إنه بند جديد، خاص بنا كمغاربة، يجب أن يضاف لقانون السير، فهو وإن كان ليس بالأمر الهين، فللضرورة أحكام كما يقال. وإذا تبين أن هذا الفصل الجديد من قانون السير المغربي المحلي غير قابل للتطبيق (منظومتنا التعليمية لم تفلح حتى في تعليم اللغات، فكيف يطلب منها تعليم تقنية الخرائطية التي لا يحسنها حتى بعض من تكونوا فيها)، فيجب أن يفرض على كل واحد حصل على رخصة السياقة أن يكون عارفا بمواقع الحفر، ليعمل على ترميم ثلاث منها قبل أن تسلم له الرخصة. إنها الحاجة أم الاختراع التي أصبحت في حقنا الحاجة أم "الترقاع".

كما أن من هذه الحفر ما هو راجع إلى عدم إتمام الأعمال الموازية لتزفيت الطرقات وغيرها. فعندما يتم تزفيت طريق ما، مثلا، لا تغطى "فواهات" مجاري واد الصرف الصحي (أمر طبيعي)، لتبقى مقعرة، مكونة حفرا عميقة تجعلها تشكل خطرا على نوابض السيارات وعلى السير. والغريب في الأمر أنه ما أن تزفت طريق ما ويختفي ما بها من حفر وأخاديد ويستنشق مستعملوها الصعداء، حتى يفاجؤوا باستهدافها من جديد بأعمال

الحفر التي تقوم بها مصالح أخرى في انعدام تام للتنسيق مع المسؤولين عن هذه الطرق وهذه المصالح، إن وجدوا. قد تملأ هذه الأخاديد المحفورة بالتراب وتبقى لأيام عديدة، أو أسابيع، مكونة نقطا سوداء يضطرب عندها السير ويكبر خطر الحوادث.

أما ما هو ناجم عن ظاهرة الغش في بناء الطرق فيتعدى وجود حفر هنا وهناك إلى ما هو أدهى وأمر، بحيث ما أن تزيد كمية الأمطار عما ألفناه خلال سنين الجفاف العجاف حتى تتحول بعض المحاور الطرقية إلى خراب. فسرعان ما تُحفَّر قشرة *"الكودرون"* (الزفت) الضعيفة وتتلاشي لتلقي الطريق بأحشائها من الرمال و*"الكاياس"* الذي يتجمع في صورة أكوام تاركا حفرا عميقة، لتصبح غير صالحة للاستعمال حتى للجرار. لن تفارق ذاكرتي تلك الصور المثيرة لمحاور طرقية تصدعت عن آخرها في النصف الأخير من التسعينات من القرن الماضي (الشهور الأخيرة لسنة 95 وبداية 96) بفعل الأمطار الغزيرة التي عرفتها المنطقة الغربية من المغرب، بعد سنين طويلة من الجفاف. أتذكر جيدا المحور الطرقي الذي كان قد أحدث بالقرب من المركز السينمائي المغربي للسير في اتجاه وسط المدينة شرقا، ليُترك المجال للسير في اتجاه حي الفتح غربا على المحور الموازي القديم؛ فبينما صمد هذا الأخير في وجه الأمطار، تحول المحور الحديث العهد إلى خراب شامل بحيث لم يعد صالحا للاستعمال فعاد السير في الاتجاهين على المحور القديم لمدة غير قصيرة. كما أن الصور التي نقلتها قناة الجزيرة في بداية 2009 عن حالة الطرق في سيدي سليمان، بعد هطول الأمطار

الغزيرة لهذه السنة التي تذكر بسنوات ما قبل أواسط السبعينات من القرن الماضي، تبقى عالقة بالأذهان. ومن بين ما قيل في التعليق على هذه الصور من طرف المواطنين المستجوبين أن السبب يرجع إلى الغش في تنفيذ مشاريع البنية التحتية والذي تتحمل مسؤوليته المجالس البلدية.

بنيتنا التحتية وعلاقتها بظاهرة الاحتباس الحراري

وهنا أجد نفسي مضطرا للابتعاد لبعض الوقت عن هذه الحفر لكي أثير الانتباه إلى جانب آخر من جوانب التفريط في القيام بالدراسات والأبحاث الشاملة اللازمة والتخطيط المحكم على أسس علمية لمدننا وطرقنا على المدى المتوسط والبعيد. كيف لنا أن نسقط من حساباتنا وتوقعاتنا المناخ الممطر الذي ساد في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، لنشيد أحياء سكنية ومؤسسات عمومية (كالجامعات وغيرها) وأحياء صناعية في مجاري أنهار قطعا ستعود إليها في يوم من الأيام، وهو ما حدث بالفعل. هل إلى هذا الحد أصبحنا مجتمعا يخطط ويبرمج لمستقبله على أساس الأبحاث العلمية؟ ولو كنا فعلا مجتمعا علميا، لما حق لما أن نؤمن بالنظريات العلمية المتضاربة من قبيل نظرية ظاهرة الاحتباس الحراري أكثر مما يؤمن بها حتى من نظروا لها؟ غريب أمرنا، قد لا نصدق بكثير من الأمور المعقولة، وحتى إن صدقنا بها لا نتبناها، لكن نتهافت على النظريات ذات العناوين الغامضة المثيرة كنظرية "نهاية التاريخ" لفرنسيس فوكوياما، والتي ما أن بدأ الترويج لها ممن آمنوا بها حتى انقلبت على صاحبها اسما على مسمى،

بحيث دوَّت نهاية تاريخ الليبرالية المتوحشة التي ظن صاحبنا فوكوياما أنه قد دوَّت صفارة انطلاق هيمنتها على العالم، بينما أطلق البابا صفارة إنذار للعالم الليبرالي لتبني التعامل بالتشريع الاسلامي في عالم المال والاقتصاد إن أرادوا ألا ينتهي تاريخهم. أما فيما يتعلق بنظرية الاحتباس الحراري التي آمنا بها، حتى عامة الشعب، كحقيقة مطلقة من كثرة اجترارها من طرف وسائل الإعلام، فقد كانت في صراع مع نظرية مناقضة لها تماما حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي، مفادها أن درجة حرارة الأرض في انخفاض بسبب اعتراض ملوثات الهواء من غازات وأدخنة طريق الأشعة الشمسية ومنع قدر منها من بلوغ الأرض. ومع بداية الثمانينات من القرن الماضي بدا أن درجة حرارة الأرض ترتفع، وحدث بعض التحول في مناخ الأرض بحيث بدأت الأمطار تقل في كثير من أنحاء العالم، وهو ما جعل علماء المناخ ينحازون لنظرية الاحتباس الحراري على حساب النظرية الأخرى. إذا، يبقى الاحتباس الحراري نظرية قابلة للتغيير، وليست حقيقة علمية ثابتة حتى يتم البناء عليها في تخطيطنا لمدننا، إن كان هناك من تخطيط. فحتى وكالة *"نازا"* لأبحاث الفضاء لا يمكن أن يجزم الباحثون فيها بما سيكون عليه المناخ على المدى القريب، فكيف بالمدى البعيد.

طرقنا والحواجز المرتفعة

في مقابل الحفرات والأخاديد، توجد حواجز مرتفعة تم وضعها لإرغام سائقي السيارات على التخفيض من السرعة، أو حواجز من صنف الحفر

التي تركت إهمالا ولامبالاتا. فالحواجز التي وضعت والتي يصطلح على تسميتها بالفرنسية ب*"ظهران الحمير"* يجب أن تخضع مبدئيا وقانونيا وتقنيا وفنيا لضوابط صارمة، إلا أن المصالح البلدية، في الأحياء الغير الراقية (من منظور ثقافة التخلف وعقلية الدوار) تعمد في كثير من الأحيان إلى وضعها بطريقة تتنافى مع كل الحيثيات التي ذكرت وضدا على كل القوانين، خاصة التقنية منها، بحيث تدخل في تكوينها نفس مواد تزفيت الطريق (زفت و*"كاياص"*)، ولا تخضع لأية ضوابط من حيث (السمك والعرض والارتفاع). وبما أن لها نفس لون الطريق، فلا يمكن رؤيتها إلا عند الاصطدام بها لمن لا يعلم بوجودها، إنها فعلا حواجز من صنف المصايد التي توضع للفتك بالسيارات، وبقانون السير، وبجيب المواطن، وللإسهام في الرفع من حوادث السير من صنف اصطدام السيارات ووسائل النقل الأخرى فيما بينها.

أما ما تم إهماله من حواجز مرتفعة، فتتمثل غالبيتها في هياكل حديدية أو إسمنتية لفوهات مستديرة أو مربعة أو مستطيلة لما هو مدسوس تحت الأرض (وسائل الاتصالات، المياه الصالحة للشرب وما إلى ذلك)، وتتسم بحدة جوانبها، وهو ما يجعلها تشكل خطرا حقيقيا على السيارات وكل وسائل النقل. وحتى يخرج كلامي من العموميات، فسأسوق كمثال المقطع الطرقي على المحور الرابط بين باب العرفان، بين القنطرة فوق السكة الحديدية والملتقى المداري بجانب المحطة الطرقية للرباط، من خلال الوضعية ما بين شهر مارس 2009 ونهاية شهر مايو من نفس السنة.

فلقد تمت إعادة تأهيل الملتقى الطرقي المداري الهام بالعمل على توسعته وهو أمر جيد في حد ذاته، لولا أنه يصب في عنقي زجاجة عند بداية شارع الكفاح في اتجاه البحر غربا وعند القنطرة المذكورة شرقا، وهو ما سيعمل قطعا على خنق السير وارتباكه عبر الملتقى الطرقي. لن أحلق بعيدا لأعود إلى الموضوع، إلى مشكل "الحواجز" التي تركت على الجانب الأيمن للمقطع الطرقي بين القنطرة والملتقى المداري، وخاصة ما تُرك في وسط الطريق، في الجانب الشمالي للملتقى الطرقي على محور السير المتجه من باب العرفان نحو البحر (إقامة الصباح). إنها هياكل حديدية مربعة الشكل، حادة الجنبات كأنها أعدت خصيصا للفتك بالسيارات ووسائل النقل التي قد تصطدم به لا محالة.

هل من مشكك ومعترض عن أننا لا نزداد إلا غوصا في مستنقع التخلف، ولا نزيد المشاهد المشوهة لثقافة التخلف إلا تنوعا؟ قد يقال أن عملية إعادة تأهيل هذا الملتقى لم تنته بعد تماما، فسيتم في النهاية "تزفيته" بحيث تسوى الطريق وتنتفي الحواجز تماما، فلماذا إذا التشكي وجعل *"من الحبة قبة"*، فما هي إلا أسابيع معدودة وينتفي أثرها، بل وقد تتحول بعد عملية التزفيت إلى حفر. نعم إما حواجز وإما حفر، فما على أصحاب وسائل النقل والتنقل إلا أن يختاروا الأهون في الأمر. نعم، لقد مرت أسابيع وهذه الحواجز تقوم بدورها في إرباك السير وإعطاب العجلات التي تصطدم به، لكن مادام أنها ستختفي قطعا (قلتها وأنا غير متيقن في الحقيقة) بعد مرور أسابيع أخرى فلا داعي لإثارة القلاقل، و*"كيت اللي جات فيه، باينا فيه زغبي، مسخوط*

الوالدين". يا للمصيبة، وهل من مصيبة أكبر من مصيبة قلة الفهم، بل انعدامه، وبل وإعدامه على أيدي تقنيي ومهندسي هذا البلد الحبيب الذي ضاق درعا بتصرفات مثل هؤلاء. فمثل هذه الحواجز يجب ألا يُسمح لمرور السيارات قبل أن يتم تسويتها بالأرض بطريقة من الطرق، لكن *"الله يعظم الأجر في عقولنا و فهمنا"*، فقد وارياه الزفت على ما يبدو.

فيما مضى، قبل بلوغ ما بلغناه من انعدام الفهم في السنين الأخيرة، كان استصلاح طريق ما يخضع لضوابط ملزمة، من بينها مثلا إشعال النار ليلا في مادة ما يسمى بال" *كاربون*" على طول كل مقطع طرقي لم تنته الأشغال به لتنبيه أصحاب وسائل النقل بأنه قد يشكل بعض الخطر على السير. كان هذا في الماضي، أما في عصر الحداثة التي تم رفع شعارها وتشويه مفهومها وتغييب آلياتها، فقد تخلينا عن هذه الطريقة المتخلفة حتى وإن اقتضى الحال ترك مستعملي الطريق يواجهون أخطار السير المحدقة بهم في مثل هذه الحالات. ماذا حدث لعقولنا؟ أية أعطاب هاته التي أصابتها حتى أصبحت تفرط حتى في أدنى الضوابط التي كنا نعمل بها في زمن كنا نتطلع فيه لما هو أحسن؟ أين نحن من جودة الأشغال العمومية في ذلك الزمان بالنسبة لما آلت إليه الأمور في زمن الحداثة وزمن المقاولة والمقاولين؟ إنها فعلا انتكاسة خطيرة لما آلت إليه ثقافتنا من تردي على كل المستويات؛ فحتى المقاولون الخواص يبدو أنهم يحسبون أنهم يقدمون للمغاربة خدمة لا تلزمهم، فما علينا إلا القبول بما يتفضلون به علينا.

هل بلغ بنا الحد أن نتصرف طبقا لمقولة *"العبد بالدبزة"* ونقبل بهذا الأمر ولا نتطلع للتصرف تمشيا مع ما تعنيه *"الحر بالغمزة"*؟ ألا نستحيي من أنفسنا ونخجل حينما نعمل بكل جد وحزم وفعالية لتهيئة فضاء ما أو طريق أو شارع أو حديقة وما إلى ذلك، وفي مدة زمنية قياسية، عملا على إظهار عكس ما نحن عليه عندما يتعلق الأمر بزيارة ملكية لحي ما أو مدينة أو قرية؟ لقد عُرف عن الملك المرحوم الحسن الثاني أنه كان يعلن زيارته لمدينة ما شهورا قبل موعدها فقط للدفع بمن لا يعملون إلا ب*"الدبزة"*، و*"اللي كيخافوا ما كيحشموا"* للتململ والعمل على إصلاح ولو المحاور والفضاءات الرئيسية. أما في عهد عاهل البلاد محمد السادس الذي يجوب المغرب طولا وعرضا وعلى طول السنة، فقد عمل من لا يعملون إلا ب*"الدبزة"*، والذين يعلمون أنهم قد يفاجؤون في أي وقت بزيارة ملكية غير معلن عنها، بتبني ما أصبح يعرف بمشاريع إعادة التأهيل، خاصة منها الشوارع والطرقات والساحات العمومية. وكما علمت، فإنه مما زاد من لا يعملون إلا ب*"الدبزة"* ارتباكا أنهم حتى وإن علموا مسبقا بالزيارة الملكية لحي ما مثلا، فإنه لا يمكنهم أن يتعرفوا عن الطريق الذي سيتم سلوكه، وهو ما يجعلهم لا يستثنون أي محور طرقي من إعادة التأهيل والتجميل والتشجير. وهكذا يتبين أننا لو عملنا كما يجب أن نعمل لكان لنا موعد آخر مع التاريخ، ولتحول حال مدننا وقرانا إلى ما يحول بيننا وبين ما نحن فيه من تخلف وتأخر.

صور ومشاهد من ثقافتنا الخاصة بنا للسياقة

إذا تكون بالجسد ورم خبيث، فما لم يُتصدى له في مراحله الأولى فإنه لا محالة سيتفشى خطره فيعمه كله، ويتحقق الهلاك. ليست هناك صورة واحدة للإخلال بقانون السير على الطرقات، لقد تفشى الداء حتى أصبح يكون عندنا *"ألبوما"* (album) متكاملا من شتى مشاهد وصور الانتهاكات المألوفة في ثقافتنا الخاصة بنا للسياقة، والتي لا تزداد إلا تنوعا وتشوها مع مرور الوقت.

ثقافة استعمال *"السينيال"*

ومن بين هذه الصور إثارة للانتباه، عدم استعمال ضوء *"السينيال"* إيذانا بتغيير السائقين للإتجاه أو بالتوقف. ومن المثير للسخرية والاشمئزاز في نفس الوقت في هذا المشهد، أن الكثيرين ممن قد يستعملون *"السينيال"* لا يقومون بذلك إلا بعد أن يغيروا وجهتهم ويخفِّضوا من السرعة أو عندما يكونون شبه متوقفين، ولا يدري هؤلاء المغفلين أنه لم يبق لاستعمال *"السينيال"* بعدئذ أية معنى. يستعمل أحدهم *"السينيال"* لتنبيه من هم وراءه من السائقين بأنه سيخفض من السرعة إيذانا بالوقوف أو تغيير الوجهة لكي يحتاطوا، فلا تصدم سيارة أحدهم سيارته. يا ليت هؤلاء الذين يستعملون *"السينيال"* بعد فوات الأوان لم يستعملوه قطعا، فإذا كان عدم استعماله ينتقص من صاحبه ويدخله في خانة المخلين بقانون السير، فإن استعماله في غير محله، بعد فوات الأوان، يمثل وصمة جهل على قفا مستعمله ووصمة

عار على جبينه، ويعد مؤشرا حقيقيا عن وجود خلل كبير في التفكير وانحطاط في التمدن وتأخر في العقليات.

قد يقول قائل أن هذا التصرف هو تطبيق عملي لما تعلمه في الشطر التطبيقي لتعلم السياقة، حيث يؤكد عليك المعلم للسياقة ألا تهتم بالسيارات التي خلفك، لأنك مسؤول فقط عن نفسك وعمن هم أمامك، فإذا حدث وصدمتك سيارة من الخلف فلن تكون أنت المتهم والمتابع بأي حال من الأحوال. لكن أنبه موضحا أن الشطر النظري الشفوي لتعلم السياقة يعلمك أنك تسوق ثلاث سيارات عند السير على الطريق، سيارتك والتي أمامك والتي خلفك. نعم عليك أن تجيب عن السؤال الشفوي بأنك تسوق ثلاث سيارات، وإلا فستتعرض للرسوب عند اجتياز الامتحان، لكن عند التطبيق يعلمك ألا تعيير أي اهتمام لما تعلمت، ألا يُعَلَّم الغش والتحايل على قوانين السير في المهد، عند تعلم قواعد السياقة.

ولكي أجلي الصورة بما يكفي بخصوص متاهات استعمال *"السينيال"* في غير محله لتبدو واضحة، تحضرني قصة حادثة سير (بسيطة في تبعاتها، خطيرة في حيثياتها) وقعت لصديق لي وزميل في العمل في التسعينات من القرن الماضي مع سيدة. كان يركب سيارته من نوع *"رونو 4"* (التي تعادل سيارة الدفع الرباعي عند الباحث الجيولوجي المغربي الذي يمول كل أبحاثه من جيبه) ويسير فوق الجانب الأيمن للطريق، وتوقف عند الضوء الأحمر. وفي نفس الاتجاه، على الجانب الأيسر، الموازي له، وفي نفس المستوى، وقفت سيارة تسوقها سيدة. عندما أصبحت إشارة ضوء المرور

خضراء، تحرك زميلي في نفس الاتجاه الذي كان عليه، فإذا بالسيارة التي كانت عن يساره تقطع عليه الطريق مغيرة الاتجاه نحو اليمين، فصدمتها سيارته صدمة خفيفة متحكم فيها. خرجت المرأة التي تسوق سيارة فخمة تصرخ محتجة، فقال لها صديقي هل لك الحق أن تغيري الاتجاه نحو اليمين وأنت عن يساري؟ أجابته أنها استعملت *"السينيال"* لإخباره بأنها تريد تغيير الاتجاه، ثم توجهت عند شرطي المرور الذي كان بالمكان كما هو معتاد! (الإشارات الضوئية كافية عند أفراد المجتمعات الذين يحترمون أنفسهم ويعملون على إعلاء شأن بلادهم بتصرفاتهم) وقدمت نفسها *"أنا فلانة دكتورة في القانون، زوجة الدكتور فلان"* (شخصية معروفة في كلية الحقوق). اتجه الشرطي المسكين نحو زميلي صاحب سيارة R4، النحيف الجسد لكثرة تسلق جبال الأطلس الكبير الغربي في إطار بحثه الجيولوجي الميداني القيم، وطلب منه الأوراق. قدَّم صديقي نفسه *"أنا الدكتور الفلاني بالمؤسسة الفلانية"*، ولقد رأيتَ ما حدث أمام عينيك، ثم تابع كلامه مع الدكتورة، "امرأة القانون، زوجة رجل القانون" لكي لا يحرج رجل الأمن المسكين. قال لها، أنت دكتورة في القانون، امرأة السي فلان، ولا تعرفين حتى قانون السير، وزيادة على كل هذا تفترين وتكذبين. تفاجأت، فأجابته أنها لم تكذب ولم تخالف قانون السير، لأنها أعلمته بتغيير الاتجاه عبر تشغيل ضوء *"السينيال"*. أوضح لها أن الأمر فيه مخالفة لقانون السير من جهة، لأنه كان عليها أن تكون في الممر الأيمن لكي تغير وجهتها إلى اليمين، ومخالفة عدم الفهم من جهة أخرى، لأنه لا يمكنه أن يرى ضوء

"السينيال" وهي تقف في نفس المستوى الذي يقف فيه. سكتت السيدة ولم يطلب منها زميلي أن تصلح له التضغط الخفيف الذي حصل له في الجهة اليسرى لسيارته، وذهبت السيدة الدكتورة مطأطئة الرأس، وتُرك رجل الأمن في أمان في انتظار معاينة مشهد آخر لمسرحيات الإخلال بقوانين السير اليومية في الشوارع والأزقة بمدننا.

أوردت هذه القصة الغنية عن التعليق والتي تغني عن الاستمرار في سرد ما أصبح واقعا يوميا مألوفا لتصرفات منحطة صادرة عن عقليات أكل عليها الدهر وشرب، ولا تزداد إلا انحطاطا مع مرور الزمن. إن كان هذا هو الحال مع أساتذة القانون (الزوجة)، فماذا أبقت لرجل الشعب العادي من حد أقصى للانحطاط يجب عليه التوقف عنده؟ أصبح كل شيء صادر عنه مباحا ومقبولا عقليا ومنطقيا وثقافيا، و*"اللي ما عندو سيدو عندو للاه"*، ونعم التمدن والتحضر. إن الغريب العجيب في الأمر أن تتجرأ الدكتورة (أو الدكتور، فما هي إلا حالة خاصة هنا) على الإفصاح عن هويتها ونسبها وحسبها وجاهها، وكأنها برعت في التنظير في الدراسات القانونية، أو أفادت المجتمع باجتهادات قانونية هو في أمس الحاجة إليها. لم يكن المقام بمشهده المشوه ليتحمل هذا الهذيان من مثقفة من العيار الكبير!، فلقد كان عليها ألا تعرّف بنفسها بأي حال من الأحوال (*"استر ما استر الله"* كما يقول المثل الدارجي)، لأن الخطأ الذي ارتكبته في السياقة لا يشرف حتى سائق الجرار، أو عربة يجرها حمار. كان عليها أن تسرع بالاعتذار وتظهر أنها مستعدة لإصلاح ما أحدثته من أضرار للطرف الآخر (إن

كانت هناك أضرار) بالتراضي التام، حتى تضع حدا لهذه الواقعة بأقصى سرعة، احتراما لنفسها ومنعا لعرقلة السير، لكن لا تمدن ولا تعقل ولا فهم ولا وجود لمادة رمادية في دماغ من تنادي. فلقد انتفت عوالم التحضر تحت وطأة الأنانية المفرطة وزحف عقلية الدوار وثقافته التي اكتسحت مدننا، حتى عند من هم أولاد المدينة أبا عن جد، كما قد يتفاخر عليك أحدهم، ويا ليته سكت *"فيكفيك فيه يكفوني"* .

ثقافة الوقوف عند الإشارات الضوئية

ظاهرة أخرى لا تزداد إلا تفاقما مع مرور الزمن، وتتجلى في الإسرار على التوقف ما بعد الإشارات الضوئية، أي بعد تجاوزها. فبدل أن يتوقف السائق قبل الإشارات الضوئية لكي يتمكن من مراقبتها وترقب إشارة الضوء الأخضر التي تسمح له بالمرور، فإنه يضع نفسه في موقف لا يسمح له برؤيتها، فيبقى متوقفا حتى تنطلق منبهات الصوت من المتوقفين ورائه. وفي كثير من الأحيان قد ينطلق الذي بقي في الوراء، يراقب الإشارات الضوئية عن يمينه أو يساره، ويبقى صاحبنا المتقدم متوقفا. وعلى هذا المنوال عملت في كثير من الأحيان محاولا إظهار خطأ صاحب هذا التصرف بالمشاهدة، لكن لا أظن أنه بقيت عند أصحاب هذا النوع من التصرفات أية قابلية للملاحظة بالعين المجرة، فكيف يطلب من أحدهم إذا استنتاج ما يجب استنباطه بالتفكر والتدبر واستعمال العقل؟ كيف يطلب من أحدهم أن يستعمل عقله وهو لا يحسن حتى استعمال عينيه وأذنيه؟ يتجاوز

عمود الإشارات الضوئية، ويقطع على الراجلين ممرهم ولا يحس بأدنى حرج، لأن مخزونه الثقافي لا مكان فيه لهذه التفاصيل ودقائق الأمور الخلقية. أمعن في التقدم مترا أو مترين إلى الأمام، فماذا ربح؟ أصبح متقدما لا يمكنه رؤية الإشارات الضوئية المنظمة للسير، وأعاق بتصرفه مرور الراجلين، وأضاع بعض الوقت في انتظار أن ينبهه الآخرون باستئناف السير. فبدل أن يربح الوقت (إن كان هذا هو حسابه الدقيق) فقد أضاعه، وانطلق من بقي في الوراء وتركه متوقفا. إلا أن الأمر لا يتعلق قطعا بربح الوقت ولا بأي شيء آخر، بقدر ما هو تصرف أوتوماتيكي، يفتقد لأدنى لمسة من الروية والتبصر ومن التحضر والتمدن.

ولا يفوتني أن أستشهد هنا بمشهد طريف حتى وإن كانت البلادة والبداوة تفوحان منه، مشهد كنت من بين المتابعين له بملتقى الطرق المداري المتعدد المحاور قرب مستشفى بن سيناء، سنة 1986. كنت آنذاك كباحث في بداية الطريق مع فرنسيين، في سيارة أحدهما، وكان هو الأستاذ المؤطر لأبحاثي؛ كنا متوقفين عند إشارة الضوء الأحمر، على أحد المحاور الطرقية، وعلى المحور الآخر المجاور، كانت هناك سيارة متوقفة، متقدمة عن الإشارات الضوئية. استعملت إحدى السيارات المتوقفة في الوراء منبه الصوت، فانطلقت السيارة المتقدمة مع أن الإشارة الضوئية لازالت حمراء، فصفر الشرطي وأوقفها. نظرنا إلى السيارة التي صدر منها منبه الصوت، فإذا بشخصين بملامح آسيوية يضحكون على ما تسببوا فيه لهذا السائق المغفل الذي كان من الممكن أن يتسبب في حادثة سير بتهوره وتأخره.

ضحك الفرنسيان وضحكت أنا كذلك (*"كثرة الهم كتضحك"* كما يقال)، مع أنه كان من الأجدى بي أن أبكي حالنا، حال ثقافة التأخر التي أضحكت الآخرين علينا (مع فارق أن ما آلت إليه من تدهور في وقتنا الحاضر يجعل ما كانت عليه في الثمانينات دربا من دروب التحضر والتمدن). ضحك الفرنسيان على فرط جهلنا وانحطاط تصرفاتنا، وضحكت أنا كذلك، كأنني أحاول أن أنأى بنفسي قائلا "أنا غير هذا تماما"، لكن لا مكان للاستثناء عند إصدار الأحكام العامة.

يبدو أن الآسيويين يابانيين من مناصري مواطنهم الذي اشتكى لنسيمة الحر من الطريقة التي يسوق بها المغاربة، وقد استفزتهما المناظر اليومية لتخطي السيارات المتوقفة للإشارات الضوئية والوقوف فوق ممر الراجلين. هذا الاستفزاز لكل ذي عقل سليم فطن، دفع بهما لعمل شيء ما لتأديب الفاعلين بطريقتهم الخاصة، مع ما يعنيه ذلك من الاستهزاء بهم في نفس الوقت وقد حق لهم ذلك *"فاللي ضربت يدو ما يبكي"*.

انعدام ثقافة التوقف في الوقت والمكان المناسبين

ومن بين الظواهر التي يندى لها جبين من له جمجمة به مادة رمادية (substance grise) يميز بين ما يجب فعله وما لا يجب، ما يحدث عند تقاطع الطرقات في ساعات الازدحام. لنبدأ بالإشارة الضوئية الخضراء، فهذا يعني أن السيارات وحافلات النقل وما إلى ذلك لها أحقية المرور، ثم تصبح الإشارة الضوئية ليمونية استعدادا للتوقف، ثم حمراء وهي إشارة

أمر بالتوقف. لكن *"لمُطوِّرين"* (malins) المتهورين، المفتقدين للفهم والحس الأخلاقي والحضاري، ولأدنى إحساس بالمسؤولية عن أنفسهم وغيرهم، يستمرون في السير ليحصل ما لا يقبله العقل إن كان له وجود. تنطلق السيارات على المحور الطرقي الذي أصبحت فيه الإشارة الضوئية خضراء (وحق لهم ذلك)، فتتداخل مع التي لازالت تسير على المحور الذي به إشارة ضوئية حمراء، فيتوقف السير ويحصل المشهد الفوضوي السريالي اليومي المعتاد، ولا عقل لمن تنادي. تتوقف الحركة على كل المحاور وتتحرك الأيادي المحتجة (على من؟)، وتحدث ضوضاء تتداخل فيها منبهات صوت السيارات وأصوات السائقين، البشر منهم وأشباه البشر (المتسببون فيما حدث)، أجسامهم أجسام الحمير وليس البغال، وعقولهم عقول الغربان وليس الطيور. ما الذي يريده هؤلاء الحمقى، هؤلاء المفتقدون لآدميتهم، الذين لا يتوقفون عند الإشارة الضوئية الحمراء ويستمرون في السير وهم يعلمون قطعا أنهم سيتسببون فيما أصبح مشهدا مألوفا من يوميات السير في شوارع عاصمة بلدنا الحبيب؟ هل هو محاولة لربح قليل من الوقت ولو على حساب إضاعة الكثير منه عند الحدوث اليقيني للفوضى المعطلة للحركة؟ ولماذا ربح الوقت أصلا عند أقوام لا يعني عندهم مفهومه شيئا؟ قطعا فهم لا يقومون بهذه التصرفات التي تحط من إنسانية الإنسان من أجل ربح الوقت، لأن تقدير عامل الوقت يجعل من الإنسان الهيأة إنسانا حقا بكل ما في الكلمة من معنى، إنهم يقومون بها بعفوية الساذج الأبله *"لمطور"* الذي يسوق السيارة بعقلية سائق الحمار.

حينما تنظر إلى أحد هؤلاء الذين يتسببون في مثل هذه المشاهد المخزية، ترى أنه لا يختلف عن بني آدم في أي شيء في هيأته ومنظره الخارجي، بل قد ترى من بينهم صاحب البذلة آخر موديل والربطة العنقية المتجانسة الرفيعة (شخصية ذواقية كما أصبح متداولا في عالم الأكل في تلفازاتنا)، لكن الخلل كل الخلل في عقليات عشش فيها *"البوبريص"* ولفَّتها خيوط شبكة *"الرتيلة"* (العنكبوت)، كما يحلو لي وصف سريالية ما لا يمكن وصفه من مثل هذه المشاهد.

وإذا حدث وأردت أن تكلم أحدهم حول ما تسبب فيه، فإنه إما أن يصعر وجهه في الاتجاه المعاكس لك (قد يحسب له هذا القليل من الحياء، إن لم يكن نوعا من التجاهل لمن يكلمه)، وإما أنه يواجهك بصوت مرتفع ودارجة مغربية "قحة": *"ما لك، آش بغيت، إلا ما عجبك حال دير ليك شي هلكبتير وطير فيها، ولا سير تعيش برَّ في الخارج، وإلا فما دمت في المغرب دير ما كيديرو خوتك واسكت"*. هل بعد هذه المشاهد والمواقف المخزية من ضرورة للتعليق وإضاعة الكلام، فإذا ظهر السبب بطل العجب، وإذا بطل العجب تساوى كل شيء فلم تعد هناك مرجعية أدبية وأخلاقية يمكن الاحتكام إليها.

و مما يستغرب له المرء أكثر ويُدمي القلب، أن يكون بعض الملتحين والمحجبات من بين من يتسببون في خلق هذا النوع المقيت من الفوضى. لماذا الاستغراب والتألم من تصرف هذا الصنف من الناس يا أخي؟ لماذا

تخصيص هؤلاء عن غيرهم، ما الذي يمكن أن يمنعهم من القيام بمثل هذه التصرفات المشينة كباقي المغاربة؟ والجواب هو أننا عموما أمام صنفين من المغاربة (الناس)، صنف اقتفوا خطوات الحضارة الغربية، لكنهم لم يأخذوا عنها إلا المظاهر الجوفاء والقشور، وصنف آخر يريدون اقتفاء سبيل الحضارة الإسلامية، ويبدو من تصرف هؤلاء أن الكثيرين منهم لازالوا لم ينفذوا إلى روحها، أو أن روحها لو تنفذ إلى تصرفاتهم ومعاملاتهم وتعاملاتهم.

الصنف الأول لم يتذوق طعم الالتزام بما هو إيجابي في الحضارة الغربية، بل لم يشم حتى رائحة ما يتعلق بالنظام وبالقوانين واحترام الآخر؛ والصنف الثاني لم يستوعب بعد أن الالتزام بهذه الأمور يمثل روح التدين والتعبد في الدين الإسلامي. "لا تلقوا بأنفسكم إلى التهلكة"، إنه أمر الله تعالى للعباد، موجب للامتثال والاستجابة؛ فماذا عساها تكون التهلكة؟ ألا يمثل "حرق" الضوء الأحمر إلقاء بالنفس وبنفس الغير إلى التهلكة؟ ألا يعلم المتدين والمتدينة أن قانون السير يلزمه من باب العبادة، فحتى لو قتل أحدهم أحدا من باب الخطأ، فإن التبعات في الشرع الإسلامي ثقيلة ماديا ومعنويا، فكيف بمن يتسبب في القتل العمد؟ "*من قتل نفساً بغير نفسٍ أو فسادٍ في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً*" (قرآن كريم)، فليعلم المتدين والمتدينة أن كل الأمور التقنية والتنظيمية يرجع فيها التقنين والتشريع إلى المختصين (أهل الذكر) "*فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون*"، ويكون الامتثال لها ملزما

للمسلم، بحيث يستحق العقاب من الله إن هو تسبب في إيذاء نفسه أو غيره، أو حتى الحيوان أو البيئة بجميع مكوناتها.

وهنا أسوق مشهدا طريفا أضحكني في موقف يندى له الجبين ويدمي القلب، مشهد مما يشاهد من تصرفات تحط من إنسانية الإنسان وبشريته إلى حد لا يليق حتى بالأبله المعتوه. في ملتقى للطرق بشارع الحسن الثاني، توقفت عند الضوء الأحمر إلى أن أصبحت الإشارة خضراء، وبالرغم من ذلك لم تتوقف السيارات في الاتجاه المتعامد رغم أن إشارة الضوء أصبحت حمراء. انطلقت لأنه لن يستحي أحدهم فيتوقف، فإذا بصاحب سيارة ملتح، "محترم" كما يبدو من هيئته، يقتحم الملتقى الطرقي غير عابئ بمرور حيز من الزمن على وجوب توقفه. اعترضت سبيله لتأديبه! (كأنها لعبة الكرة وليست سياقة لآلات الموت) دونما قصد لحبسه من المرور كلية حتى لا أتسبب في إحداث الارتباك المعهود في السير في مثل هذه الظروف، فما كان منه إلا أن قام بحركات فهمت منها أنه يعيب علي ما فعلته في حق ملتح مثلي. ضحكت من كثرة الهم كما يقال، فيا ليته مر وسكت، لكن أن يلومني وهو متلبس بالقيام بجريمة، لأنني لم أكن لبقا معه، ونحن الاثنين ملتحيين، فهذا يعتبر فاجعة بكل المقاييس. تغربنا ولم نأخذ عن الغرب إلا نفاياته، وتدينا ولم نأخذ من التدين إلا مظاهره، فما الذي عساه أن يصلح حالنا!.

نعم، هناك اختلالات جمة في شرايين الطرق في مدننا، كما سبق أن أوضحت، لكن أن يتهور أقوام وينحطوا، فيزيدون بتصرفاتهم الطين كثرة بلل، فهذا هو ما لا يطاق. يعلم هؤلاء يقينا أنهم سيتسببون في فوضى

مضيعة للوقت، مستهلكة للبنزين، مدمرة للأعصاب ومشوهة لمعالم ثقافة بلد جذور حضارته ضاربة في أعماق التاريخ. نعم، خلف من بعد الأكابر والعظماء خلف فرطوا في القيم العالية واستبدلوا كل ثمين بما هو بخص، وركنوا إلى اتباع أهوائهم المتدنية فغاصوا في مستنقع الجهل بأبسط أبجديات التقدم، فتخلف المجتمع وانحط.

منع المرور عبر الممر المعاكس الموازي

المشهد الثاني لهذا النوع من الظواهر والمشاهد المخزية يتجلى في قطع المرور على السيارات إلى طريق آخر عبر الممر المعاكس الموازي. يتوقف السير فوق ممر إحدى الطرق في اتجاه ما (ضوء أحمر مثلا)، فتتوقف السيارات الواحدة تلو الأخرى، ويستمر السير على الممر الموازي في الاتجاه المعاكس، مع وجود إمكانية تغيير الاتجاه إلى طريق آخر عبر قطع الممر الذي تتوقف فيه السيارات تباعا، فماذا يحدث؟ فبدل أن تترك السيارات التي تتوقف فجوة من بعضة أمتار لفسح مجال المرور وتغيير الاتجاه للسيارات التي تريد قطع هذا الممر (انطلاقا من الممر الآخر المعاكس)، فإنها تصطف بعضها وراء بعض، مغلقة ممر تغيير الاتجاه ومسببة في الإخلال بالسير (لازال هناك من نسميهم بالدارجة ب*"اولاد الناس"* ممن يسعفهم الفهم وحسن الخلق، وممن تجري في عروقهم شهامة ونخوة المغربي، من يتوقفون ويطلبون من الآخرين المرور، فيجعلك هذا التصرف البسيط البديهي تحس بنشوة الفرح والارتياح). ماذا سيحدث

لسائقي السيارات التي تتوقف تباعا لو توقفوا على بعد بضعة أمتار، فاتحين فجوة في الصف لتمكين مغيري الاتجاه من المرور، في انتظار أن ينطلق المسير من جديد فوق هذا الممر؟ لن يضيعوا وقتا، ولن يصيبهم أي مكروه، وعلى العكس من ذلك، فسيسهمون بهذا التصرف المتخلق في تلطيف جو السياقة المتوتر، وسيؤشرون بفعلهم هذا على تنامي ثقافة التمدن والتحضر في مدننا، وفي عاصمة بلدنا الحبيب، الذي ندوس كرامته بتصرفاتنا البدائية. لكن، لا فهم ولا حس لمن تنادي؛ فحينما يكون في صف الذين قُطِع عليهم المرور يصبح منظرا لما يجب أن يكون عليه الأمر من حسن التصرف، وحينما يكون على الجانب الآخر يتحول إلى لا مبال بما يفعل، وبما ينظِّر له حينما يكون فوق المحور الآخر. إنه مرض ازدواج الشخصية الذي أصبحنا نعيشه كمغاربة ويصعب علينا إدراكه، وأتمنى من خلال هذه المكاشفة الصريحة لأحوالنا أن أساهم في تجلية هذا المرض العضال الذي يقوض أسس أخلاقيات مجتمعنا.

ثقافة السير على الطريق السيار (السريعة)

لن أختتم هذه المرافعة حول أهم مقوضات قوانين السير على طرقنا وأخلاقياته، دونما التطرق لثقافة السير على طرقنا السيارة التي عرفت طفرة نوعية من حيث الانتشار عبر أنحاء الوطن في السنين الأخيرة، وإنها بحق لبادرة جيدة. نعم، تشكل هذه الطرق الحل العملي والأنجع لظاهرة القتل الجماعي التي أصبحت مسرحا لها طرقنا الوطنية، التي لم تعد

تستوعب العدد المتزايد لوسائل النقل والتنقل، ناهيك عن تهور أخلاق السائقين وإخلال الكثير منهم بأبسط قوانين السير، خاصة حافلات نقل المسافرين وسيارات الأجرة والشاحنات.

حينما قام المغرب بشق أول مقطع للطريق السيار بين الدار البيضاء والرباط، في بداية الثمانينات من القرن الماضي، كان ما يثير الانتباه هو الالتزام بحذافير قانون السير لمستعمليه. تسير السيارات والحفلات والشاحنات في الممر الأيمن للطريق، ومن أراد التجاوز فإنه يخبر بالسينيال عن بعد، ثم ينتظر حتى يفرغ الممر الأيسر ليتجاوز وبالسرعة المطلوبة التي لا تحدث اضطرابا في انسياب السير. وعندما يتجاوز ويريد العودة إلى الممر الأيمن، يخبر بالسينيال، ويترك الممر الأيسر فارغا. إلا أنه مع مرور الوقت، بدأت صور التهور والتدهور والإخلال بقانون السير على هذه الطرقات تتزايد وتتنوع حتى أصبحت في السنين الأخيرة، مع بداية الألفية الثالثة، هي الطاغية على مشهد السياقة. ويمثل الطريق السيار بين الرباط والدار البيضاء المقطع الذي تتجلى فيه هذه الظاهرة بكل حدة لكثرة السيارات ووسائل النقل، حيث يتخيل للمرء في بعض الأحيان أنه يسير على طريق وطنية وليس على طريق سيار.

ومما أصبح مثيرا للانتباه أكثر في السنتين الأخيرتين، هو تنامي ظاهرة السيارات التي تسوقها نساء لا تفارقن الممر الأيسر للطريق بأي حال من الأحوال. كما أن الكثير منهن لا تتورع عن استعمال الهاتف غير مباليات بمن يريدون التجاوز، حيث يبدو أنه استقر في مخيلتهن أن من أراد أن

يتجاوز فليستعمل الممر الأيمن للطريق. أين يكمن الخلل؟ هل في عقليات السائقين فقط، أم في عقليات من سلموا لأمثال هؤلاء رخصة السياقة، أم في عقليات الساهرين على تطبيق قوانين السير؟ يبدو أنه سؤال غير وجيه، لأن مشكل العقليات لا يقبل التجزيء والتخصيص، إنه بلوى جماعية اجتماعية وطنية.

نساء منهن محجبات، وخاصة من *"شقَّرت"* شعرها لتوهم نفسها أنها كالغربية "متقدمة" "متحضرة"، لا تختلف عن الأوربيات في شيء، ولم تدر، وبكل بساطة، أنها لو كانت كذلك، لما استعملت الممر الأيسر إلا للتجاوز وبواضبطه. فكم ستكون اللوحة متناسقة جميلة، لو كانت كل من تمظهرت (وكل من تمظهر) بمظهر الغربية، عملت على محاكاتها والاقتداء بها كذلك في انضباطها لقوانين السير ولكل القوانين المنظمة ليوميات الحياة بمدننا وفوق طرقنا. فطبقا للمثل الفرنسي الذي يقول (l'habit ne fait pas le moine) "اللباس لا يصنع رجل الدين"، نجد أنفسنا أمام نوع آخر من أنواع السكيزوفرينيا التي عمت كل نواحي الحياة في مجتمعنا، بحيث نفعل كل شيء للظهور بمظهر من سلبونا عقولنا، لكن لا نقوم بأدنى جهد لجعل هذه العقول تقتفي سبل تقدمهم. كيف ذلك، ما دامت عقولنا قد سلبت منا، فلا عقول لمن تنادي، المظهر غربي والتصرف غريب غرابي بدائي. فإذا ما احتجت على تصرف منحط لأحدهم، متغرب الهيأة، فقد يفجعك بجوابه *"ما احنا إلا مغاربا، ولبغيت هاذ الشي اللي كتقول سير عند الشرف في أوروبا"*. إنه إقرار رهيب بالهزيمة النفسية، حري بألا

يبقي لك أدنى مدخل لتنفذ من خلاله إلى العقل المُعَطل لتوقظ شعلة التفكير السليم فيه.

لنعد إلى خرفاننا (revenons à brebis) كما يقول الفرنسيون، إلى صلب موضوعنا الخاص باختلالات السير على الطرقات السريعة بعد التحليق بعيدا ما عنه، لنجملها فيما يلي:

- تنامي ظاهرة عدم استعمال المنبه الضوئي *("السينيال")* للإعلام بنية التجاوز،

- تنامي ظاهرة من يستعملون المنبه الضوئي للتجاوز (السينيال) مباشرة عند الدخول إلى الممر الأيسر، بدل استعماله للإعلام به في انتظار الفرصة المواتية لذلك، وإنه لأمر خطير جدا، يشكل إخلالا رهيبا بقانون السير فوق هذه الطرق،

- تنامي ظاهرة التجاوز عن قرب من الآلية الأمامية، وهو ما يؤدي إلى الخروج المفاجئ والكلي لوسيلة النقل المتجاوزة من ممرها إلى الممر الأيسر، مع ما يشكله هذا الفعل من خطر حقيقي على السير بهذه الطرقات،

- تنامي ظاهرة السير على الممر الأيسر، بدل استعمال الممر الأيمن، وهو الأمر الذي أدى إلى تنامي ظاهرة التجاوز عن اليمين، وإنه لفعل شنيع لا يليق إلا بمن سُلب خاصية التفكير والتمييز،

- تنامي ظاهرة تجاوز بعض الآليات البطيئة السير لصف طويل من وسائل النقل بسرعة لا تفوقها إلا قليلا، واستمرارها في السير على الممر الأيسر بدل الرجوع إلى الممر الأيمن في انتظار مرور السيارات المسرعة، وهو

أمر يتسبب قطعا في عرقلة السير ووقوع حوادث سير خطيرة، خاصة بالليل.

لقوانين السير على الطرق السيارة السريعة وضع خاص، فلا يجوز بأي حال من الأحوال الإخلال بها أو التهاون في الامتثال لها. يجب أن يحظى استعمال السينيال وكيفية التعامل معه باهتمام كبير من حيث المراقبة المستمرة للسير فوق هذه الطرقات. وفي غياب تحديد السرعة الدنيا للسير فوق الطرق السيارة، يصبح من الواجب فرض سرعة دنيا للتجاوز، لا يجوز النزول دونها إسهاما في ضمان أجواء السلامة. على المسؤولين عن السير عموما، وفوق الطرق السيارة خاصة، أن يؤسسوا للمراقبة الدائمة للسهر على تطبيق قانون السير، ويقطعوا مع ظاهرة الحملات الموسمية التي أظهرت فشلها في كل الميادين. الطرق السيارة إذا ما أحسن استعمالها ستساهم حتما في التخفيف من حوادث السير، وإذا ما بلغتها عدوى فوضى السير على الطرق الوطنية، كما حصل فعلا، فستتحول حتما إلى ميدان للقتل الجماعي الممنهج، وبأعداد أكبر. فلا يجب أن تنحصر مراقبة السير فوق هذه الطرقات في مراقبة السرعة، لأنه لو احترمت قوانين السير الخاصة بها لما تسببت السرعة إلا في القليل جدا من حوادث السير. فالمطلوب إذن أن تستعمل الرادارات المتحركة والثابتة وباقي وسائل المراقبة كالسيارات المتحركة وغيرها لتقفي أثر المخلين بقانون السير فوق طرقنا السريعة لنعيد للسياقة فوقها أمنها وجماليتها.

فلسفة قوانين السير والسياقة

لنخرج قليلا عن السياق الضيق لمنظومة قوانين السير وأخلاقياته للتعريج خفيفا على فلسفتنا في إصلاح منظومتنا التعليمية والتربوية وغيرها. نعلم جميعنا أن قوانين السياقة والسير على الطرقات جعلت لتكون في متناول فهم واستيعاب أفراد المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، والمثقفين والأميين على السواء. فمن يريد أن يصبح سائقا، يتعلم أولا قانون السير بشقيه النظري والتطبيقي (هذا القانون عبارة عن أضواء وعلامات وإشارات، عوالم ومعالم جلية للعيان)، ويمتحن فيه من أجل الحصول على الترخيص للسياقة. بالله علينا، كيف لنا أن نطلب من أنفسنا، نحن الذين لم تسعفنا ثقافتنا الخاصة بنا في استيعاب مسلمات قانون السير الجلية للعيان (أبسط أبجديات التمدن والتحضر)، أن نستنبت منظومات تربوية وتعليمية لبلدان متقدمة وراقية لا يجمعنا بها أي رابط ثقافي وحضاري؟ هل يبقى بعد كل هذا أي معنى للسعي لاستنساخ مؤهلات البلدان المتقدمة المتحضرة، سعيا وراء استنباتها فوق أرضيتنا الثقافية الضحلة؟

فحتى في القرآن الكريم، يبين الله تعالى أنه لو كانت الأرض معمورة بالملائكة لأرسل إليهم ملكا رسولا، ولكن ما دام سكان الأرض بشرا، فقد اقتضت حكمته ﷻ أن يكون الرسول من بني الإنسان حتى يكون هناك تفاعل وتجاوب وتلاءم في الطباع والفهم. وعلى هذا المنوال أقول، لو كان أفراد مجتمعنا المغربي يفكرون بعقليات الفرنسي والكندي والنورفيجي، ولهم نفس معايير ثقافة التنظيم والنظام والامتثال للقوانين، وللمسؤولين نفس

معايير تطبيق القانون، لما كان هناك أدنى حرج في استنساخ ما عندهم، أو الاستعانة بمكاتبهم الدراسية لإصلاح حالنا. مع أنه، لو كان حالنا كذلك، لما اضطررنا لاستنساخ ما عندهم، فسنكون قادرين على إصلاح شؤوننا التعليمية والصحية والفلاحية والإدارية والقضائية، وما إلى ذلك دونما اعتماد على غيرنا.

أين يكمن الخلل في قانون السياقة والسير داخل مدننا وعلى طرقاتنا؟ الخلل يمكن في البنية التحتية، بحيث لم يساير تطور شرايين الطرقات اتساع مدننا وازدياد عدد وسائل النقل (نقص الإمكانيات المادية! أم هدرها؟)، وفي العنصر البشري الذي لم يَسْم بأخلاقه تبعا لهذا الاتساع، فهو لا يعرف لقوانين السير ولأخلاق السياقة سبيلا. فبدل السمو والتحضر، فإن منظومتنا الثقافية لا تزداد إلا تدهورا وانحطاطا كلما اتسعت المدن (البنيان)، إنها مفارقة غريبة، لكن "ما دمت في المغرب فلا تستغرب" ، *"فما احنا إلا مغاربا"*، فلنا كامل الحق في فعل ما نشاء، كيف نشاء وعلى هوانا و*"مكاينش ولد المرا* (المرأة) *اللي يفهم علينا"*.

على مستوى آخر من منظومتنا الثقافية يطرح سؤال: هل قوانين الاستثمار في بلدنا الحبيب، والشروط المصاحبة لها، وحقوق المستثمر ستكون مضمونة في بلد يستهتر فيه بجلي القوانين وأوضحها (التوقف عند الضوء الأحمر)، حتى من بعض المسؤولين عن الاستثمار؟ فمما لا شك فيه، أن هذا ما دار في رأس ممثل أرباب رؤوس الأموال الفرنسيين، وهو يرى خرقا سافرا لقانون صارم، هو في متناول فهم واستيعاب الجميع. ثم قد

يكون هذا الفرنسي الحاد التصرف (وحقا له أن يكون كذلك) عالما بخبايا ثقافتنا المتردية، والتي لا تزداد إلا تفاقما، ولهذا اغتنم أول فرصة أتيحت له للتخلص من الوضعية التي جعله فيها المسؤول المغربي الذي زاد الطين بلة، بدل العمل على تلميع صورة بلد شوهها أهله من أمثاله بتصرفاتهم اللامسؤولة. ومن المؤسف أننا لا نتوقف عن ترديد أننا بلد يعتز بموروثه الثقافي الأصيل المتنوع، ولا ندري بعد أننا دسناه تحت أقدامنا وعجلات وسائل نقلنا، وما إلى ذلك.

سلبية المظاهر الناجمة عن عدم تطبيق قانون السير

في مقابل مشاهد الإخلال بقوانين السير وتدني حس التمدن والتحضر في أخلاقيات السياقة التي تم تصوير بعض مشاهدها، يوجد مشهد آخر تتجلى فيه صور عديدة لانعدام السهر على تطبيق قانون السير كما يجب. إنها نقطة الانطلاق التي فتحت الباب على مسرعيه لمنعدمي الضمير ليفعلوا ما يريدون وكما يحلوا لهم. والملاحظ في ثقافتنا الخاصة بنا لتطبيق القوانين التي تزخر بها منظومة بلدنا القانونية، أن الأمر لا يتعدى القيام بمجموعة من الحملات الموسمية. وهكذا، فإن تطبيق منظومة قوانين السير لم ترق في يوم من الأيام إلى الشمولية المفروضة والمفترضة، ولم تحض بالصرامة اللازمة حتى تترجم إلى واقع عملي يومي لا يبقي أي سبيل لإمكانية انتهاكه من طرف المتهورين المنحطي الأخلاق. فالحملات بطبعها انتقائية في تطبيق القوانين، وبخصوص قانون السير طغت الانتقائية على

تطبيق هذه الحملات بدورها، ليتم التركيز بالخصوص على السرعة، والتجاوز على الطرقات الوطنية خارج المدن، وعلامة الوقوف الإجباري، ليضاف في سنة 2007 مراقبة استعمال حزام السلامة داخل المدن.

في المقابل لم يعر أي اهتمام للتجاوز داخل المدن وعلى الطرق السيارة، ولاستعمال السينيال ومشكل الوقوف على جنبات الطرق (الشوارع خصوصا) ومشكل استعمال المنبه الصوتي، ولو على الأقل ليلا. بخصوص السينيال، فلن أتعمق أكثر مما سبق أن قلته أعلاه عن أهمية استعماله وبطريقة سليمة للتخفيف من حدة حوادث السير في المدن وعلى المحاور الطرقية الوطنية والسيارة، ومن هنا، فالمطلوب المراقبة الصارمة لاستعماله. أما فيما يتعلق باستعمال منبه الصوت الذي ملأ أجواء مدننا "بضجيجيات" مزعجة ليل نهار، فمن الضروري أن نضفي على ليل مدننا (أقل الإيمان) لمسة حضارية بمنع استعماله منعا مطلقا.

إنه لأمر عجيب، يؤشر بوضوح على انفصام شخصية المغربي انفصاما غريبا، يتعلم أحدنا أمورا ويتمرن عليها ليستوعبها في أفق تطبيقها في حياته العملية، إلا أنه ما أن ينزلها على أرض الواقع اليومي حتى يتنكر لها وينسلخ منها بتصرفات منافية لها تماما.

وقوف السيارات على جنبات الشوارع والطرقات

فيما يتعلق بوقوف السيارات على جنبات الشوارع، فالأمر يتطلب التوقف مليا لتجلية الأمور وتوضيحها في أفق معالجة الاختلالات المتسببة في

اضطراب السير ووقوع الحوادث. كلنا يعلم ويعرف حق المعرفة أن منع الوقوف على جنبات الشوارع المسبوغة بالأحمر والأبيض يعد من بديهيات قانون السير. إلا أن واقع الأمر، والأمر الواقع عندنا ينطقان بغير هذا تماما، فالتوقف ممنوع نظريا ومسموح به عمليا، فلا يجب الاحتياط إلا من الحملات المباغتة الموسمية. ولا يخفى على أحد أن الحملة في مفهومنا الشعبي تعني تجمع كم هائل من مياه الأمطار القوية، تجرف كل شيء في طريقها وتحمله إلى الوديان، ثم تهدأ العاصفة وتعود المياه إلى مجاريها الطبيعية. فأية منفعة تتأتى من "الحملة" (المياه الجارفة) اللهم لعبها دور مؤسسة "أوديت" (audit) بكشفها عن عيوب ما تم تهيئته من بنيات تحتية مغشوشة كما حدث في الشهور الأخيرة لسنة 2008 وبداية 2009 في كثير من المناطق والمدن المغربية.

ألا يعد السماح الضمني للتوقف على جنبات الطرق المسبوغة بالأحمر والأبيض سماحا ضمنيا ومسوغا قويا لخرق باقي بنود قانون السير والاستخفاف بها، بل لخرق كل القوانين المنظمة للمجتمع؟ مادام لا يمنع التوقف حيث يجب، فعلى المسؤولين أن يعملوا على محو اللون الأحمر من جنبات الطرق حتى لا يسهموا في تثبيت دعائم ثقافة الاستخفاف بالقوانين التي تؤدي حتما إلى تفشي مظاهر الفوضى الجماعية في كل الميادين. العمل على تطبيق القوانين المنظمة للمجتمع يعد بمثابة مدرسة تطبيقية للتربية على المواطنة وحسن الخلق واحترام الآخر. يبدو جليا أن اختلالات المنظومة التربوية للبلاد ألقت بضلالها القاتمة على تطبيق منظومة القوانين

في كل مناحي الحياة اليومية للناس. ففي المدرسة يفترض أن تبنى البنية التحتية الأخلاقية للالتزام بالقوانين المنظمة لدواليب الحياة في أي مجتمع، وعلى رأسها قانون السير الذي يعد أخطر سلاح يوضع بين أيدي الناس.

ومن أخطر ما في التوقف على جنبات الشوارع الممنوع التوقف فيها، ما يسببه من ضغوطات نفسية هائلة لمن يريد الخروج بسيارته من بيته أو من المؤسسة التي يعمل بها بهذه المحاور الطرقية. تنعدم الرؤيا لحركة السير على الطريق الذي يراد ولوجه بسبب السيارات والحافلات المتوقفة على الجنبات والتي لا تبقي من المسافة القانونية المعلومة للتوقف إلا فجوة صغيرة، بقدر ما يكفي لتحرك السيارات من وإلى داخل المؤسسة أو العمارة. كما أن نفس المعاناة يتجرعها من يريدون الخروج من الممرات الصغرى (الأزقة وغيرها) والدخول إلى الشوارع، حيث تنعدم الرؤيا بسبب التوقف الغير القانوني على جنباتها. وكم هي الحوادث المؤلمة التي يتسبب فيها هذا النوع من الاستهتار الجماعي بأبجديات قانون السير الذي لم يعد الساهرون على تطبيقه يعيرونه أي اهتمام، مع أن الأمر أخطر بكثير من التهاون في استعمال حزام السلامة داخل المجال الحضاري. وهناك كثير من الحالات التي يتم فيها توقف صفين من السيارات على جنبات الطرق الممنوع فيه التوقف أصلا مما يفضي إلى إرباك انسياب السير، بل وتوقفه في كثير من الأحيان. ومن أبشع المشاهد ما يُرى بجانب المحطة الطرقية بالرباط، حيث يتوقف السير على الطريق في اتجاه البحر غربا مما يؤدي بصف السيارات المتوقفة إلى بلوغ ملتقى الطرق المداري على شارع

الحسن الثاني، ليحدث التداخل مع السيارات التي أصبحت إشارة المرور عندها خضراء. ما يحدثه هذا الأمر من ألوان للفوضى يجعل مهمة من كلف من رجال الشرطة بمراقبة هذا الملتقى الطرقي جد عسيرة، فكم من شرطي رأيته يجري من مكان إلى آخر لمحاولة فك ارتباط صفوف السيارات المتداخلة فيما بينها (فك الارتباط، كأننا في ميدان حرب، والأمر حقا كذلك).

قد يقول قائل أن حيثيات المشكل تجعله أعوص مما عملت على تصويره، فليست هناك الفضاءات الضرورية المخصصة لوقوف السيارات، فأين ستتوقف إذا؟ أقول نعم، إنه الجانب الخفي للمعادلة الذي يجلي جانبا آخر من ثقافتنا الخاصة بنا في تصميم مدننا، في الماضي وفي الحاضر. إنها الشجرة التي تحجب الغابة كما يقول الفرنسيون، إنها ثقافة *"ابني وعلّي وحتى شبر من الأرض ما تخلي"*، ثقافة لا تعرف أي معنى لترك الفضاءات الضرورية الخالية من البناء داخل الأحياء السكنية، فكل الأراضي تفصل بقعا للبيع. أين ستتوقف السيارات؟ أين هي الفضاءات الرياضية والثقافية التي يجب أن تخصص للأطفال في كل حي عصري يتم بناؤه؟ أين، وأين...؟ فلسنا في اليابان، البلد الذي يضيق بساكنته من صغر حجمه، ومع ذلك فكل شيء فيه مهيأ لإيجاد بنية تحتية متكاملة، متناسقة، للطفل فيها مكانته وللسيارة فيها مكانها. إنه مشكل عقليات تمَحْورَ التفكير عندها في الطوب والآجر، حول *"لبْنِي"* (البناء). إنه منظورنا الثقافي الخاص بنا، الذي جعل أطفالنا وشبابنا يتبنون ثقافتهم الخاصة بهم التي تتخذ من

الطرقات والشوارع ملاعب لكرة القدم، ولا يهم إن تمت عرقلة حركة سير السيارات أو المارة. إنها ثقافة *"افعل ما يريحك ولا تهتم بغيرك"* و*"اللي معجبو الحال ينطح الحيط ولاَ يشرب لبحار"*. يا كم هي ناطقة الأمثال الشعبية الدارجية بحمولة ثقافاتنا المترددة المتعددة الأوجه والصور.

ومما يثير التساؤل هو كيف، ولماذا فرطنا بمحض الإرادة، أو بمحض اللا مبالاة، في بعض الجوانب الايجابية المتعلقة بمراقبة تطبيق قانون السير التي كانت سارية حتى أواخر الثمانينات من القرن الماضي، وفي الرباط على الخصوص. وهنا لا يسعني إلا أن أذكر بالإسم الكنية مسؤولا أمنيا كان يعرف ب"النسر"، كان معروفا بالمداومة على التنقل في سيارته (سيارة الشرطة من نوع *"سمكا"*)، يراقب كل شاذة وفادة مما يتعلق بقوانين السير، وخاصة التوقف في الأماكن الممنوع فيها. شخص واحد يتحرك ويعطي الأوامر عبر اللاسلكي لرجال الأمن باعتراض السيارة الفلانية، أو نقلها إلى *"الفوربيير"* ، أو.. . حكى لي من يعرفه شخصيا أنه أعطى رقم سيارة ابنه الذي ارتكب مخالفة سير لشرطي المرور، إلا أن هذا الأخير لم يتخذ في حقه الإجراء القانوني اللازم بعدما تعرف على أنه ابنه، ولما تعرف الأب على ما حدث (السيارات المخالفة التي يعطي أرقامها تبقى مسجلة عنده) أرغم الشرطي على أداء المخالفة التي كان على ابنه أن يؤديها. ماذا يتطلب الاستمرار بالعمل بهذه الحرفية والمهنية التي تعيد لمشهد السير على الطرقات سكينته وبعض الجمالية للتخفيف من حدة امتلاء الشرايين الطرقي الذي ضاق درعا بالفوضى المستشرية.

من جهة أخرى، كان رجل شرطة المرور عندما يستوقف سيارة ارتكبت مخالفة ما، فإنه يأخذ منه رخصة السياقة ويطلب منه الابتعاد عن ملتقى الطرق والأماكن الضيقة حتى لا يتسبب في الإخلال بالسير. ومما يؤسف له أن تضيع هذه المنهجية السليمة في التعامل مع المخالفين، بحيث يتم التعامل مع من يستوقفون في عين المكان دونما اعتبار لما يحدث من اضطراب للسير المؤدي إلى استشراء الفوضى وانطلاق سانفونيات منبهات الصوت.

علامة نهاية منع تحديد السرعة

ولن أنهي مشاهد مراقبة السير على الطرقات دون التطرق لبعض المظاهر السلبية الأخرى، قد يكتوي بها من كان مسافرا، يمر في طريقه بقرى أو بما يسمى مدنا صغيرة. يتجلى المشكل في علامات نهاية منع تحديد السرعة التي من المفروض أن تكون موجودة عند الخروج من كل قرية أو مركز سكاني تطلب اجتيازه تحديدا للسرعة. هذه العلامة نادرا ما توجد في الأماكن المفترض وجودها فيها، حتى أصبح سائقو وسائل النقل والتنقل لا يأخذونها بعين الاعتبار عند الخروج من هذه القرى والمدن الصغيرة.

يكمن المشكل في ثقافتنا الخاصة بنا، التي تتمثل في المراقبة الانتقائية الاعتباطية لقانون السير، بحيث قد يوجه الاهتمام للمراقبة في نقطة معينة لا جدوى منها في محاربة حوادث السير، سوى أنها تمثل مصيدة لمستعملي الطريق. وهنا أسوق مثالا حيا بخصوص هذا الموضوع، بحيث وأنا في الطريق إلى أسفي، بعدما مررت بالمركز السكاني *"ثلاثاء سيدي بوكدرة"*،

اتجهت غربا نحو وجهتي. ابتعدت عن القرية وزدت في السرعة، حيث تعديت 72 كلم/ساعة حسب ما قال لي الدركي الذي فوجئت به يوقفني ويطلب مني أوراق السيارة لأنني ارتكبت مخالفة عدم احترام تحديد السرعة. قلت له لقد ابتعدت عن القرية ما يكفي، فأجابني أن تحديد السرعة ينتهي عند هذه العلامة، وكان الأمر كذلك. أوضحت له أن هذه العلامة قليلا ما توجد، فكيف يكمن أخذها بعين الاعتبار عند الخروج من كل مركز سكاني. طلب مني أن أوضح الأمر لدركي آخر، هو المسؤول، كان بداخل سيارة "جيب"، وكان يبدو متشنجا شيئا ما، حيث قال لي بطريقة جافة أن هذه النقطة مراقبة بالرادار طيلة هذه العطلة الصيفية، فلا جدوى في مناقشته ما دامت السرعة محددة في 60 كلم/ساعة، بينما أنا أسير بأزيد من 70 كلم/ساعة. ولكي يبين بالدليل القاطع أن الأمر معقول لا هزل فيه، أخرج لي مجموعة من رخص السياقة (سبعة على ما أظن) أخذت من أصحابها ليتم تقديمها إلى المحكمة لأنهم لم تكن معهم قيمة الغرامة (400 درهم) ليؤدوها في عين المكان، وأوضح لي حيثيات أخرى لا يسمح المقام بالتطرق لها.

منطقيا وقانونيا، لم يقم الدركيان إلا بواجبهما، بغض النظر عن مصداقية وجهة نظري. لكن من باب فلسفة وثقافة وأبجديات مراقبة قانون السير للحد من الحوادث التي لطخت سمعة بلدنا، فإن ما هو غير منطقي وغير معقول وغير مقبول، هو أن تتحول علامة سير - تجاهل التقنيون وضعها على الطرقات وغض الطرف على عدم وجودها الدركيون ولم تعد تثير انتباه

مستعملي الطرق- إلى مصيدة للإيقاع بالسائقين. فإذا كان لا بد من الإبقاء على السرعة محددة، عند الخروج من قرية ما إلى حدود وجود هذه العلامة، فلا بد من أن توجد، وإلا فالمفروض نظريا الاستمرار في السير بسرعة 60 كلم/ ساعة إلى ما لا نهاية. فما لم يشاهد السائق هذه العلامة الشبح، فمعناه أن تحديد السرعة لازال واجبا ويعطى الحق لأي دركي في تغريم من يتعدى سرعة 60 كلم/ساعة المحددة ، ولا أظن أن عاقلا يقول بهذا.

ولكي أثبت ما قلت، قررت أن القيام ببعض التحريات بخصوص وجود أو عدم وجود هذه العلامة في طريق رجوعي إلى الرباط، فكانت النتيجة أنها قليلا ما توجد في المكان المفترض لها. بداية، بدأت بقياس المسافة الفاصلة بين علامة نهاية المنع المعلومة، المراقبة بالرادار، وملتقى تقاطع طريق الرباط ـ أكادير، وطريق أسفي ـ مراكش الموجود بالمركز السكني "ثلاثاء سيدي بوكدرة"، فوجدت أن المسافة بين هذا الملتقى الطرقي والعلامة المعلومة تناهز 700 متر، كلها خلاء. أما فيما يخص وجود هذه العلامة، فهي منعدمة عند الخروج من هذه القرية في اتجاه الرباط، ولا أدري هل هي موجودة عند الخروج في اتجاهي أكادير ومراكش. في الطريق نحو الرباط، نمر فيما بعد بما يسمى مدينة "جمعة السحايم"، وهي عبارة عن مركز سكاني كبير بالنسبة "لثلاثاء سيدي بوكدرة"، إلا أنه لا وجود لعلامة نهاية المنع في الاتجاهين. يأتي بعدها مركز سكني آخر أو مركزين يطلب تحديد السرعة فيهما لكن لا وجود لعلامة نهاية المنع. توجد العلامة

المعلومة في الاتجاهين عند الخروج من "مدينة خميس الزمامرة"، أما بعدها فلم أعد أتذكر بالتفصيل، إلا أن خلاصة الكلام أن المراكز السكانية مثل "ثلاثاء سيدي بوكدرة" كثيرة، يطلب تحديد السرعة فيها، لكن عند الخروج منها لا وجود لعلامة نهاية منع تحديد السرعة وهو ما يعني منطقيا أن تحديد السرعة يبقى ساريا إلى ما لا نهاية.

لا يتعلق الأمر بتقديم شكوى بما حدث لي في صيف 2007، بقدر ما يراد به إثارة انتباه الجميع اتجاه ما بلغته ثقافتنا الخاصة بنا (مسؤولين وغير مسؤولين) من تردي خطير في التعامل مع سلاح الدمار الشامل الذي تمثله وسائل النقل المختلفة وسيف قانون السير الذي لا نحسن استعماله. من ضربته يده لا يبكي، كما يقول المثل الجميل عندنا *"اللي ضربتو يدو ما يبكي"*، هل بهذه الكيفية وبهذا النهج سنعمل على مواجهة حرب الطرق التي نتباكى على ضحاياها وخسائرها؟.

حكى لي أحد الأصدقاء أن مغربيا ذهب، في التسعينات من القرن الماضي، إلى ألمانيا بالسيارة (سيارة فياط 127) مع زوجته وأبنائه عند عائلة له هناك، حيث خرجوا في أحد الأيام إلى منتزه خارج المدينة الموجودين بها، ولم ينقلبوا عائدين إلا بعد نزول الظلام. لم يكن المغربي هو الذي يسوق السيارة، بل قريبه هناك، بحيث لاحظ أن سيارة للدرك (أو ما يقابله في ألمانيا) تتبعهم، ملازمة لهم. غيَّر الاتجاه عبر محور طرقي آخر، لكن السيارة ظلت ملازمة لهم. لم يدر ما الأمر، وواصل طريقه حتى بلغ المنزل بالحي الذي يقطنون به. توقفت السيارة التي لاحقتهم عندما توقفوا، وسلم

عليهما أحد الألمانيين بالفرنسية (تعرَّفَ على أن السيارة مغربية من ترقيمها) وقال لهما بأنهما لاحظا أن أحد ضوئي مؤخرة السيارة لا يعمل (منطفئ) فلازماهم من الخلف ليغطوا عليهم حتى لا يتسببوا في وقوع حادثة سير، وطلبا منهم تبديل المصباح الفاسد.

مصباح واحد يعمل في مؤخرة السيارة، يعطي الانطباع ليلا بأن الآلية دراجة نارية، وهذا هو مصدر الخطر. لقد كان من الممكن أن يوقفاهم ويعاقباهم بغرامة مالية كمخالفة سير، أو يطلبا منهم على الأقل إبدال المصباح الفاسد قبل مواصلة السير، لكنهما تأولا الأمر على ما يبدو، فكل سيارة معرضة، في أي وقت من الأوقات، لأن يحترق أحد مصابيح الإضاءة أو التنبيه فيها، فكيف يعقل أن يعاقب السائق؟ لكن قد يقول قائل، فكما هو الحال عندنا، حيث المراقبة الصارمة والدقيقة للشاذ مما قد يحدث! فإنه لا بد من وجود مصابيح الغيار في السيارة ليتم استبدال الفاسد منها بالسليم، وهذا بحد ذاته مخالفة تستوجب العقوبة. لم ينح "الدركيان" الألمانيين هذا المنحى بالرغم من صرامة الألمان المعلومة في المراقبة الطرقية، وهو ما خشيه المغربيان في بداية الأمر، ثم لم يقم "الدركيان" بإيقافهم ومطالبتهم بتبديل المصباح المحترق، لأنهما لم يريدا على ما يبدو، أن يعرقلا السير أو أن يؤخرا المغربيين عن الوصول إلى مكان سكناهم، أو.. . إنه مثال ينطق بلسان حال المستوى الرفيع للثقافة التنظيمية للمجتمع الألماني، وما التصرف الراقي لمراقبي السير على الطرقات مع هؤلاء المغاربة إلا جزء من كل، فكما يقال فاقد الشيء لا يمكن أن يعطيه.

فمحاربة الإخلال بقوانين السير لتلافي حرب الطرقات كما نسميها رسميا أو التخفيف كما وكيفا من وطأتها لا تتأتى عبر نصب المصائد للإيقاع بالسائقين؛ فالمفروض أن تشكل مراقبة تطبيق قانون السير مدرسة لتعليم مستعملي الطريق حسن الخلق في التعامل معها، بدل دفعهم للنقمة وتقصي كل سبل الإخلال بالقانون حتى وإن لم يتسببوا بذلك إلا في إيذاء أنفسهم قبل كل شيء.

الأسبقية لمن كان داخل مدار ملتقى الطرق

أختم *"بانوراما"* مشاهد الإخلال بقانون السير بما جد فيه في بلادنا، ألا وهو إعطاء الأسبقية في المرور، عند ملتقيات الطرق المدارية، لمن كان داخل المدار، بدل الأسبقية لأصحاب اليمين كما كان الحال من قبل. وقبل البدء في تجميع كل مكونات المشهد بهذا الخصوص، فلابد أولا من توضيح فلسفة سن قانون السير. فكما قلت من قبل، فإن قانون السير مبني على تبسيط الأمور لجعلها في متناول فهم واستيعاب كل الأجناس وكل الثقافات واللغات. ومن خاصياته كذلك الكونية والعالمية، أي يتم تطبيقه بنفس المنهجية والمعايير من أجل جعل التعامل معه تلقائيا، أي دونما تمحيص وتدبير وتفكير وما إلى ذلك مما يخل بتلقائية التصرف وردات الأفعال أثناء السياقة. قد تكون هناك بعض الخصوصيات أو الاستثناءات، لكن على مستوى هذا البلد أو ذاك فلا بد أن يكون العمل بإكراهات قانون السير موحدا على صعيد كل المدن والقرى والطرقات توخيا لتلقائية التعاطي معه.

لما بدأنا نعمل بقانون الأسبقية لمن كان داخل مدار ملتقيات الطرق خلال سنة 2007 على ما أظن، حيث ابتدئ العمل به في بعض المدارات فقط، وهو ما قد يفهم على أنه أمر مستحسن من حيث إعطاء السائقين الفرصة للتأقلم مع الوضع الجديد. لكن، ألا يكفي أن مستعملي الطرق أصبحوا مشغولين، عند كل مدار طرقي، بمعرفة هل الأسبقية لليمين أم لمن داخل المدار وما يسببه ذلك من اضطراب في السير وما قد يتسبب فيه من حوادث؟ أليس من الأجدى لسلامة السياقة أن يعرف السائقون مرة واحدة أن قانون الأسبقية قد تغير عند ملتقيات الطرق المدارية إلا في بعد الحالات النادرة لأسباب موضوعية، وأن يعطوا مهلة من الوقت (أسبوعين على أبعد تقدير) قبل الشروع في معاقبة من لم يلتزم بالقانون الجديد؟.

إلا أن الأمر عندنا أعقد مما قلته، فلازلنا ونحن في النصف الأول من سنة 2009 لم نعمم تطبيق هذا القانون على ملتقيات الطرق داخل المدينة الواحدة. فكم هي الملتقيات الطرقية بمدينة الرباط المتقاربة جدا فيما بينها وبالرغم من ذلك لا تخضع لنفس القانون، بحيث أصبح الأمر يشكل خطرا على قانون السير في كثير من الأحيان. فكما قلت، فإن قانون السير والسياقة مبنيان على عامل التلقائية في الحركة والتجاوب مع المستجدات. فمتى مر أحدهم بملتقى طرقي مداري، فيه الأسبقية للمرور لأصحاب اليمين، فإن الأمر يأخذ جانب التلقائية في الدماغ بالنسبة للملتقى الموالي. هنا تكمن الخطورة، بحيث قد يكون الشخص مرهقا أو ما إلى ذلك، فتستجيب حركاته

لعامل التلقائية بدل التركيز على المراقبة التي قد تضعف أو تنتفي في لحظة من اللحظات.

وإذا ما تنقلنا من مدينة إلى أخرى، فقد لا تجد لقانون إعطاء أسبقية المرور لمن كان داخل مدار ملتقيات الطرق أي أثر، وهنا تصبح مهمة، من أصبح الأمر عنده تلقائيا في مدينة أخرى، صعبة بل محفوفة بالمخاطر. فبدل تسهيل انسياب السير داخل شرايين طرقاتنا المختنقة أصلا، والعمل بكل ما من شأنه التخفيف من وطأة حوادث السير، فإننا نعمل على تعقيد الأمور. هناك فعلا بعض المدارات الطرقية التي يجب أن تعطى فيها الأسبقية، وهنا فلا بد من وضع ما يكفي من علامات السير البارزة بأحجام متوسطة أو كبيرة لإثارة الانتباه ولو عن بعد بعض الشيء. وهنا لن أسدل الستار على "ألبوم" الإخلال بعلامات السير لأسوق مثالا لحالة حرجة جدا على شارع الحسن الثاني بالملتقى الطرقي الموجود بين محطة البنزين "موبيل" والحي السكني "الانطلاق". كان الأسبقية لمن يغيرون الاتجاه من شارع الحسن الثاني في اتجاه المحكمة العسكرية ونادي السكك الحديدية على من يقطعون هذا الشارع آتين من حي الرجاء في الله التابع ليعقوب المنصور. أعيد تأهيل هذا الملتقى الطرقي بطريقة لا تفي بشروط السلامة الطرقية المطلوبة وخاصة فيما يتعلق بمشكل الأسبقية لليمين التي تم إلغاؤها. والمهم في الأمر أن العلامة الخاصة التي تلغيها ("الطريق الصغيرة في الكبيرة، مول الكبيرة يدوز" (له أسبقية المرور)) ذات حجم صغير ووضعت على يسار الممر الطرقي، بحيث يصبح من الصعب على أصحاب وسائل النقل رؤيتها

وهو ما جعل من هذا المكان نقطة سوداء لكن لا حياة لمن تنادي. أين هم تقنيو وزارة التجهيز ووزارة النقل والعاملون على تطبيق قانون السير من هذه اللامبالاة بخصوص تنظيم السير على الطرقات وهذا الاستهتار بحياة المواطنين؟

استفهـام وتســاؤل

لست من المختصين فيما يتعلق بالتشريعات القضائية وخاصة المتعلقة منها بحوادث السير، لكن أسوق هنا حالتين حدثتا لشخصين أعرفهما عن قرب نجيا بالتدخلات من السجن لأنه وقعت لكل منهما حادثة سير مات فيها الشخص الذي كان مع كلاهما في السيارة.

الحالة الأولى لزميل لي وصديق، أستاذ جامعي باحث في عالم النباتات، معروف عالميا، يدرس بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، مداوم على البحث، خاصة في التصدي لنبتة "الموريل الصفراء" (la Morelle jaune) المؤذية والمعدية للأراضي الفلاحية التي تفاقم خطرها أكثر في ناحيتي قلعة السراغنة وبني ملال. في الصباح الباكر لأحد الأيام، بينما كان في طريقه إلى الميدان هو وتقني يعمل بالمختبر وقعت لهما حادثة سير عند خروجهما من مدينة تمارة حيث حدث اصطدام مع شاحنة وهو ما أدى لموت التقني وإصابته هو بجروح خطيرة. نقل إلى مصحة وهو في حالة اعتقال، ينتظر أن تتحسن حالته الصحية لإلقاء القبض عليه. ولولا تدخلات من لهم نفوذ من معارفه لزُجَّ به في السجن، وهو ما لم يسلم منه ولو لمدة

قصيرة، فلقد تم اعتقاله في أحد الأيام آثر فيها الذهاب لوحده إلى المحكمة. ألقي به في السجن لقرابة يوم مع وقطاع الطرق وبائعي المخدرات، ولولا الاتصالات لمكث فيه. ما هي الجريمة التي اقترفها هذا الأستاذ الباحث الذي وقع له ما وقع وهو في طريقه للقيام بواجبه في البحث العلمي فيما يعود على البلاد بالخير (وهنا لا بد من القول أن البحث العلمي في ميدان الزراعة، وخصوصا بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، حافظ على نوعيته وحيويته).

الحالة الثانية وقعت لأخ صديق لي، أعرفه عن قرب. رجل تجاوز الخمسين من عمره، كانت معه زوجته حينما وقع له اصطدام مع حائط في إحدى الطرقات الضيقة الملتوية في أحد الأحياء السكنية بتمارة. اصطدم رأس زوجته بآلية للطبخ كانت في مؤخرة السيارة فتوفيت وهو ما أدى إلى تيتيم أبنائه بحيث أصيب بالذهول والحزن العميق. وهنا كذلك لم ينج من الاعتقال والزج به في السجن من يومه إلا بفضل التدخلات.

لو كان هذين الشخصين قد تسببا في قتل راجلين أو غيرهم ممن ليسوا معهم لكان أمر الاعتقال للتحقيق مفهوما، أما أن يتسبب أحدهما في قتل مساعده الأيمن في البحث والآخر في زوجته أم أبنائه، وينجو كل واحد منهما بقدرة الله تعالى، فهل هناك من قرينة للزج بهما في السجن، وخاصة مع أصحاب الجرائم. فهم ليسوا من صنف سائقي الحافلات المخمورين وسائقي سيارات الأجرة المتهورين وسائقي الشاحنات النُّوَم الذين أغنوا "بانوراما" حوادث السير على الطرقات بشتى مشاهد القتل الجماعي البشعة. لست هنا بصدد

التنظير والتقعيد لهذه الأمور، ولكن أطرح فقط التساؤل لأصحاب الاختصاص، فقطعا لن يوجد الجواب في مدونة السير السويدية ولا في غيره، وإنما هو نداء للبحث في الموضوع بواسطة المادة الرمادية لأدمغة باحثينا ومشرعينا.

مدونة السير "السويدية" وال"تي. جي. بي" (TGV) الفرنسية

شيء جميل أن يمني الإنسان نفسه بما يحلم به، لكن أن يحاول القفز عاليا على الحقائق وعلى المعطيات الموضوعية الميدانية ويعمل على تحقيق ما يحلم به على أرض الواقع، فهذا هو الهذيان. كتبت مقالا تحت عنوان "ليس التقدم بالتمني، ولكن بالبحث العلمي" بجريدة المغربية بتاريخ 2009/4/22 جاء فيه:

«حري بنا ونحن نخطط لتبني منظومة تربوية وتعليمية تعتمد برنامج "جيني" في تكوين رجال المستقبل، و"تي جي في" (TGV) كوسيلة نقل وتنقل فائقة السرعة لربح الوقت واللحاق بركب الدول المتقدمة، ومدونة السير لبلد كالسويد، أرقى بلد في العالم، لوضع حد لحرب الطرق، حري بنا إذا أن يكون البحث العلمي يشكل لنا كأفراد وكمجتمع، ناهيك عن الأساتذة الباحثين والمهندسين، هاجسا يوميا يحظى بأولى الأولويات وأسبق الأسبقيات. حري بنا إذا أن نسخر للبحث العلمي ما يكفي من إمكانيات مادية وبشرية وإعلامية لجعله يحتل الصدارة في اهتمامات كل الأفراد، حتى يصبح المجتمع معلمنا (أي مجتمعا منظم وموجه على أسس علمية). بلد

ساكنته بهذه المواصفات والتوصيفات حري أن تعمل رافعات البحث فيه (الجامعات والكليات والمعاهد والمختبرات) ليل نهار، دونما انقطاع، ومن غير كلل ولا ملل، في سباق حميم مع الزمن لربح الرهانات ورفع التحديات. بلد ساكنته بهذه المواصفات حري به أن تنتفي فيه عطالة حاملي الشهادات العليا وأن تمتاز بالكفاءة العالية والفعالية وامتلاك لوازم خوض معارك البحث والتنقيب بموازاة مع معارك البناء وتشييد صرح وطن يرى كل فرد فيه أن عليه واجب رد الجميل له. بلد ساكنته بهذه المواصفات حري به أن يمتلك منظومة صحية متقدمة تضمن لكل فرد حقه في التمتع بصحة جيدة، تؤمن للعقل السليم جسما سليما، وتؤمن للقضاء شهادات طبية ذات مصداقية. بلد ساكنته بهذه المواصفات حري به أن يمتلك منظومة قانونية جد متطورة تسهر على تطبيقها أطر ذات كفاءة عالية تعمل بمهنية وحرفية ونزاهة، همها ضمان الأرضية السليمة وتنقية المناخ العام من كل الشوائب التي قد تخل بمنظومة التربية والتعليم والبحث العلمي، صمام الأمان لربح رهانات التقدم التكنولوجي والتقدم الاجتماعي ورقي المجتمع والوقوف في وجه كل الأطماع.

البحث العلمي هو الآلية الوحيدة التي يجب امتلاكها والسبيل الأوحد الذي يجب سلوكه لإخراج المجتمعات من براثن التخلف والانحطاط والعمل على تقدمها وازدهارها والرفع من شأنها، ومن دون هذه الآلية، فلن تنفع أية وسيلة للخروج من النفق المظلم حتى ولو حاول من حاول التلبس بمظاهر المجتمعات المتقدمة وظواهرها. وامتلاك آلية البحث العلمي ليس شعارات

ترفع، ولا أبنية جامعية تبنى في هذه المدينة أو تلك، وهي تفتقر للبنية التحتية اللازمة للأبحاث وللمؤهلات المادية والبشرية. فحينما يقطع التيار الكهربائي عدة شهور متوالية عن مؤسسة جامعية (كلية العلوم) يفترض فيها القيام بالأبحاث العلمية في كل الميادين، ويمر الأمر مر الكرام نقابيا وإعلاميا وبرلمانيا، يصبح حتى شعار البحث العلمي الذي نردده موضع شك وتساؤل، بل تتجلى حقيقة افتقادنا لآلية البحث العلمي، آلية تحديث المجتمع وتطويره وتقدمه.

من يمسك بناصية البحث العلمي والتربوي عندنا (وكلاهما بحث له آلياته ومنهجيته) لا يمكنه أن يتبنى منظومة تربوية وتعليمية تعتمد برنامج "جيني" لتكوين رجال المستقبل، وخاصة الأطفال في التعليم الأساسي، لأن هذا البرنامج يمثل بكل بساطة أقصر طريق وأسرعها للإجهاز على ما تبقى من أطلال منظومتنا التربوية والتعليمية التي أنهكنا تربتها وأخللنا بمكوناتها بما استنبتناه فيها من مناهج بيداغوجية وبرامج دخيلة أعدت لتربة بمواصفات غير مواصفات تربتنا. كما أن من يمتلك آلية البحث العلمي في التخطيط والبرمجة عندنا لا يعقل ولا يقبل ولا يتصور أن يقفز من قطار عطل فيه عداد الوقت، وتعطلت أجهزة التكييف فيه عن العمل وأصيب بآفة البكم والصمم، وتحولت الكثير من المراحيض به إلى أماكن خاصة، إلى قطار فائق السرعة لربح وقت لم نعد نلقي له أدنى بال في كل مؤسساتنا وتعاملاتنا. كيف لنا أن نقفز عاليا إلى "تي جي في" (TGV) بينما لازالت عندنا المئات من الكيلومترات من السكة الحديدية غير مكهربة، ولازالت

الأنفاق لم يعد النظر فيها بإدخال تقنيات السلامة والتهوية المعتمدة حديثا في مثل هذه الأماكن؟. كما أن من ينشد تنظيم دواليب الحياة اليومية في المجتمع على أسس علمية وعملية تضاهي ما هو عليه الحال عند أرقى بلدان العالم، من مثل مدونة السير في السويد مثلا، فعليه أن يعمل على تهيئة البنية التحتية الطرقية بمواصفات البلد الذي يقتدى به، كما عليه أن يعمل على تكوين العنصر البشري الساهر على تطبيقها بمواصفات عنصر البلد الذي نريد أن نستنسخ منظومته كحل لمواجهة ما يعرف عندنا بحرب الطرق. كما عليه أن يعمل على الرفع من المستوى المعيشي للمغاربة والمستوى الثقافي والحس الحضاري إلى ما عليه الحال عند ساكنة البلد الأوروبي الذي يراد تقفي خطاه. فإذا كان السويدي أو الفرنسي أو الألماني يغير سيارته عندما يتعدى عمرها 5 سنوات، فالمغربي هو الذي يشتريها ويعدها صفقة مربحة ما دام عمر السيارات التي تسير فوق طرقاتنا يضاهي عمر الشباب.

لو عملنا على الأخذ بناصية البحث العلمي لكنا أدرى بشعابنا، ولما استنسخنا ما عند الآخرين مما يصلح حالهم، بل لكانت منظوماتنا التربوية التعليمية والصحية والقضائية غير مستنسخة من غيرنا، ولكنا نحن من نصدر لغيرنا مدوناتنا في السير والتشغيل والتنظيم وفي كل المجالات».

لن أزيد أكثر عما قلته في هذا المقال بخصوص مدونة السير لأن أمرها وحيثياتها واضحة جلية للجميع، ولكن لا بد من الوقوف بشيء من التفصيل بخصوص النقل السككي وال"تي. جي. بي" لأن الأمر يتطلب ذلك.

فكما قلت في كتاب صرخة مغربي، فلقد بلغ النقل السككي للمسافرين في السنين الأخيرة محطة حرجة من التدني (باستثناء بعض الخطوط وبعض القطارات بل وبعض المقصورات، نعم فعلى نفس القطار، بل وعلى نفس العربات توجد مقصرات مكيفة وأخرى لا) في تناقض تام مع الصورة الوردية للدعاية لهذا القطاع الوطني الحيوي. كثيرة هي القطارات أو المقصورات التي ينعدم فيها الهواء المكيف حتى في الدرجة الأولى، وبما أن نسبة الملء في فصل الصيف الشديد الحر لا تترك أدنى مجال للمسافرين حتى للتحرك داخل الممرات، فإن الأمر يصبح حرجا خاصة بالنسبة لمن عندهم مشاكل صحية مع القلب أو التنفس ولكبار السن والأطفال.

كيف لنا أن نردد على طريقة كووي (méthode de Coué) أن نقلنا السككي في تحسن مستمر بينما الحقيقة عكس ذلك تماما. في يوم من أيام أواخر يوليوز الحارة (2007)، ركبت القطار الرابط بين وجدة وطنجة وبالدرجة الأولى بحثا عن قسط من الهواء المكيف لإسعاف جهازي التنفسي الذي لا يعمل كما يجب. كنت بمقصورة مكيفة الهواء نسبيا، لكن لما تم تغيير القطار بفاس فوجئنا (أنا ومن معي بالمقصورة الجديدة التي جلسنا فيها) عند تحرك القطار أن الهواء الحار (حرارة أشعة الشمس الحارقة في الخارج) الذي ينفثه ما يسمى جهاز التكييف ممزوج بمزيج من رائحة البنزين وغيرها (مع أننا على خط مكهرب). فزعنا، ومن حسن حظنا أن رجل أمن (الأمن السككي) كان بالعربة (wagon) التي كنا بها. ناديناه

فارتاب للأمر هو كذلك، فذهب لتقصي حقيقة ما يحدث، ولما عاد قال لنا أنه قام ببعض التحريات التقنية ثم سأل العاملين بالقطار عن السبب فأجابوه أن أسفل العربة تم فعلا غسله بخليط من البنزين ولا أدري ماذا آخر. كان معنا بالمقصورة غربيين، رجل وامرأة، بحيث أخرجت السيدة مجلة تنش بها للتخفيف من الحر وقارورة عطر رشت بها في الهواء للتخفيف من الروائح الكريهة التي كانت تكثر عند انطلاق القطار بعد كل توقف. عربة من الدرجة الأولى وتكييف بالهواء الحار الممزوج بالبنزين في أيام حر يوليوز، هل من تعليق؟ وهل المراهنة على ال"تي جي بي" هي الحل لهذا المصاب الجلل الذي أصاب النقل السككي عندنا؟

المغرب يراهن على التنمية البشرية وعلى السياحة كقطاع استراتيجي للتنمية. ومن المعلوم أن تفعيل قطاع السياحة يتطلب الاستثمار في نوعية الخدمات وجودتها على كل المستويات وفي كل الأماكن. فلا يعقل أن يُعملَ على تحسين الخدمات داخل الفنادق بينما لا يعار لها أي اهتمام خارجها. ومن بين القطاعات التي يجب، بل من المفروض، الرفع من مستوى الخدمات بها هو قطاع نقل المسافرين. وبما أن النقل عبر الطرقات (الحافلات) مفتقد لأدنى الضوابط (حافلات يملأ الركاب فيها المقاعد والممرات، زيادة على أنها أصبحت آلات للقتل الجماعي) فيبقى المعول على النقل السككي لتوفير مستوى معقول إن لم نقل لائق من الخدمات لخدمة المشروع السياحي. إلا أنه خارج محور القنيطرة – البيضاء حيث الوضعية مقبولة نسبيا، تبقى التطلعات دون المستوى المطلوب بكثير،

خاصة في أيام العطل حيث يبلغ التكدس حدا لا يطاق ويبلغ التأخر عن المواعيد أوجه بحيث قد يزيد عن الساعة في كثير من الأحيان. وهنا يتجلى الخلل الجوهري في تعاملنا مع المتغيرات بعقلية لا تتغير ولا تتطور حتى في عصر الانترنيت. فبدل مواجهة تزايد المسافرين بالزيادة في عدد القطارات، خاصة بين المدن التي يربط بينها خطين للسكك الحديدية، نعمل على تحميل القطارات بما لا تطيق من المسافرين مع سابق العلم بالمعطيات (المحطات السككية ومصلحة المسافرين مرتبطة فيما بينها بالحاسوب). يتحول ركوب القطار إلى جحيم لا يطاق، بحيث تصبح حتى إمكانية التنقل داخل الممرات شبه مستحيلة وهو الأمر الذي يجعل القطار يتوقف مدة طويلة في كل محطة حتى يتمكن النازلون من النزول والصاعدون من الصعود. من هنا تم التأسيس لتأخر القطار عن مواعيده في تزايد مضطرد من محطة إلى أخرى. فإذا نحن أردنا تفعيل القطاع السياحي وتفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فعلينا الاستثمار في جودة النقل السككي، إنها إستراتيجية شاملة متكاملة حيث لا بد من الوسائل الضرورية لخدمة الأهداف والغايات.

يثير المسافر الشعار الدعائي الإعلامي لمكتب السكك الحديدية *"معالم المستقبل تظهر على خطوطنا"*. وهنا لا بد من القول أنها معالم مقلقة جدا إن كان مع "قراءة الفنجان" هذه الحق والصواب. فحتى العربات المكيفة من الدرجة الأولى على غير مسماها، فلا هي مكيفة في مجملها والنوافذ الصغيرة الخارجية والأبواب أغلبيتها لا تغلق، و"سراق الزيت" قد يزيد

الطين بلة في بعض الأحيان. ظاهرة غربية أخرى تتمثل في تحويل كثير من المراحيض في بعض القطارات إلى أماكن خاصة لتجميع بعض الأشياء وتخزينها، فما على الزبناء إلا أن يتنقلوا من مكان لآخر للبحث عن مكان لقضاء حاجاتهم وأن يتحكموا في أعصابهم إن تطلب منهم الأمر انتظار وصول دورهم. كما أن أغلبية القطارات أصبحت بكماء، فلا أحد يخبرك أين أنت بحيث أصبح من الصعب على المسافر الزبون معرفة المحطة التي بلغها القطار، فتراه يسأل ويتحرى الأمر، خاصة إذا كان السفر ليلا. وبما أن اسم المحطة مكتوب مرة واحدة بطريقة موازية للسكة، فإن إمكانية رؤيته تصبح صعبة بل مستحيلة في غالب الأحيان، هذا إن لم يكن الزبون أميا.

حكى لي أحد الأصدقاء كان في مهمة بالصين (بلد المليار نسمة والنصف) أنه حتى داخل حافلات النقل الحضري وفي محطات وقوفها يوجد من يخبر الركاب بالمحطة التي توجد بها الحافلة وفي أي اتجاه ستذهب وبالمحطة التي ستدخلها. إن وضع أقصى ما يمكن من المعلومات في خدمة المواطن والزبون عموما، يعد من أقوى المؤشرات على تقدم مجتمع ما وحداثته والعكس يؤشر على تخلفه وانحطاطه، فلننظر على ضوء كل هذا، هل حقا نحن حداثيون كما يحلو لنا ترديده؟. في أواخر الثمانينات وخلال التسعينات من القرن الماضي على الخصوص، حينما كانت القطارات لازالت حديثة العهد بالتحديث لم يكن مشكل التكييف وإغلاق النوافذ الخارجية والأبواب مطروحا بحدة، لكن زيادة على تدهور حالة العربات حاليا فقد تفشى عدم

الاكتراث بالزبناء. أين هو التغني اليومي بجودة الخدمات المقدمة؟ إنها ثقافة المغربي لبداية الألفية الثالثة. كيف يعقل ألا يكلف طاقم السهر على القطار نفسه الإخبار بكل محطة دخلها القطار (حينما تحتج على أحدهم يقول لك أنه من الصعب عليه أن يقوم بكل المهام لوحده داخل القطار)؟ ثم كيف يعقل أن تحذف العديد المراحيض؟ هل هي من الكماليات التي يمكن الاستغناء عنها؟ كل الأمل أن تكون معالم المستقبل غير هذه التي تظهر على خطوط سككنا الحديدية في السنين الأخيرة؟

في المقابل، يقول المثل الدارجي المغربي "البس ما يواتيك يجي معاك" (مثل شعبي بليغ حقا)؛ فإذا علمنا أن مكتبنا الوطني للسكك الحديدية يطمح لإدخال خدمة "تي. جي. بي" (TGV) على خطوطه في أفق 2015، تبين لنا بالدليل القاطع أننا نريد لبس ما لا يواتينا. فحينما نرى أننا لم نتمكن حتى من الحفاظ على بعض المكتسبات الإيجابية ونجد صعوبات جمة في ضبط مواعيد القطارات، خاصة حينما يزداد عدد المسافرين، في العطل وفي بعض المناسبات، تبين جليا أن التفكير في إدخال خدمة ال"تي.جي.بي" يعد نوعا من الترف الغرابي. لازلنا، رغم الساعات الالكترونية في يد كل مغربي ومغربية، لا نعرف للوقت قيمة ولاحترام المواعيد سبيلا، فلماذا الاستثمار فيما لا طائلة منه، بل فيما يعد ترفا، تماما كحكاية الغراب الذي أراد تعلم مشية الحمام فلم يتوفق بعدما أضاع مشيته. لم لا نعمل على تحديث قطاراتنا بما في الكلمة من معنى والإكثار منها وكهربة مئات الكيلومترات من السكة الحديدية بين فاس وفكيك، والعمل على ربط باقي

المدن المغربية الكبرى بالشبكة الوطنية للسكة الحديدية وخاصة مدن أقاليمنا الجنوبية. كما يجب العمل بكل السبل على ضبط مواعيد الانطلاق والوصول وتجهيز القطارات والمحطات بشتى أنواع الخدمات والمعلومات وجعلها في متناول الجميع.

ثم هل فكر مكتبنا الوطني والمسؤولون عن النقل والتجهيز فيما تتطلبه صيانة سكة "تي. جي. بي" من إمكانيات مادية وبشرية علما أن قاطراتنا لازالت تدوس المواشي، ونوافذ قطاراتنا لازالت عرضة للتكسير بالحجارة والمسافرون عرضة للإصابة بالجروح. ثم من هي الفئة التي ستستفيد من خدمات "تي. جي. بي"، وكم تمثل بالنسبة لمستعملي القطار إذا علمنا أن أثمان التذاكر ستكون مرتفعة جدا؟ هل هو قطار لرجال الأعمال؟ وإذا كان الأمر كذلك، أليس من الأجدى لهؤلاء أن يسافروا بالطائرة التي لن تكون تذاكرها أغلى من "تي. جي. بي"؟ ثم حتى لو افترضنا أنك هناك ضرورة ماسة لإدخال خدمة هذا النوع من القطارات الفائق السرعة، فسيكون من المنطق أن يكون ذلك للتقريب بين أقصى جنوب المملكة بأقصى شمالها وشرقها عبر تقليص المدة الزمنية المرهقة التي تقف حاجزا منيعا في وجه من يريد التنقل عبر أرجاء الوطن. لو كان هناك قطار فائق السرعة (تي. جي. بي) يربط لكويرة والداخلة والعيون بوجدة وطنجة وبأثمان معقولة إلى حد ما لمثل ذلك حافزا حقيقيا للمغاربة وغير المغاربة للسياحة عبر أنحاء الوطن المتباعدة لمثل المشروع تحديا وجب علينا رفعه. أما أن نستثمر الملايير (2 ملايير أورو، أو 20 مليار درهم) فقط في الخط الرابط بين

البيضاء وطنجة لقطعه نظريا في 2 ساعات و10 دقائق، فماذا سنربح لتبرير هذا البذخ، ألا يمكن قطع هذه المسافة في وقت أقل بكثير بالطائرة لمن ارتأى أخذ "تي. جي. بي" المرتفع الثمن؟ ثم كيف أمكن للسيد "دافيد هركوت" كاتب مقال بخصوص "تي.جي.بي" المغرب في الأنترنيت أن يجزم بأن الخط بين البيضاء وطنجة سينقل 8 ملايين من المسافرين في السنة عند انطلاقه؟ هل الإمكانيات المادية والمستوى المعيشي للمغاربة سيسمح لشريحة كبيرة منهم بشراء تذاكر "تي. جي. بي" المرتفعة الثمن كما هو متوقع؟ لا أدري من الذي شرب من ماء البئر التي تقلب الأمور عند شاربها (قصة البئر بالجزيرة أعلاه)، هل من هم وراء المشروع أم من ينتقدونه؟

ماذا علينا فعله لانتشال أنفسنا من المستنقع

ما رصدته في محاولتي المتواضعة، من خلال بعض مشاهد الإخلال بقانون السير وتردي أخلاقيات السياقة، يفرض علينا أن نأخذ شهادة الأجانب في حقنا بهذا الخصوص محمل الجد ونتعامل معها على أنها نوعا من تقارير مكاتب الدراسات الأجنبية. فكما يقال "صديقك من صادقك وليس من صدقك"، و"روائح الإبط لا تؤذي صاحبها"، وعليه، فعلينا إن كنا جادين في تلمس سبل التمدن والتحضر، أن نستمع بإمعان لمن أزكمت أنوفهم روائح تحلل منظومتنا الأخلاقية للسير على الطرقات (و في كافة مناحي الحياة كما رأينا) فصدقونا القول، أو أنطقهم الحق. فليس العيب فيما بلغناه

من استهتار بقانون السير وتردي أخلاقيات السياقة، ولكن العيب كل العيب في استمراء ما نعايش واستحسانه، بدل العمل على إيجاد العلاجات الضرورية، فكما يقال، من الأخطاء يتعلم الناس.

حق لليباباني، ضيف نسيمة الحر، والأستاذين الباحثين الإسبانيين، أن يضيقوا درعا بطريقتنا الخاصة بنا في السياقة والتعامل مع قانون السير (لأواخر القرن الماضي، أما حاليا فحدث ولا حرج)، وأن يروا أنه من الحكمة لهم أن ينأوا بأنفسهم عن هذا الميدان، أو أن يفعلوا كما يفعل المغاربة. كما أن كل الحق مع الآسيويين الذين استعملا منبه الصوت لجعل المتوقف متقدما على الإشارات الضوئية ينطلق بينما لازالت إشارة الضوء حمراء. كما حق، نتيجة لكل هذا، لممثل أرباب رؤوس الأموال الفرنسيين، ولما عاينه من خرق سافر لقانون السير (المرور أثناء الإشارة الضوئية الحمراء) من مضيفه المغربي، أن يختصر زيارته للمغرب ويعود لبلده. كما حق على "من ضربته يده ألا يبكي" (مثال مغربي رائع)، فمن تسبب في ضياع فرص الاستثمار لتنمية البلاد بتصرفاته المتخلفة فما عليه ألا يلوم إلا نفسه إن كان فعلا يريد أن يلقي باللوم على من يستحق، و*"اللي عقدها بيديه يحلها بسنيه"*.

معادلة التنمية واضحة المعالم، ووصفتها مضبوطة المقادير. المناخ السليم لتنمية مستدامة (كما يحلو لنا القول) يمر عبر تلطيفه وتطهيره من مشاهد الإخلال بكل القوانين المنظمة للمجتمع (قوانين السير، قوانين حماية البيئة، قوانين البناء والعمران،...). فعلى وزن "تكلم أعرفك"، يمكن القياس لمقولة

"سق سيارتك أصنفك، ومن قديم قال المفكر والمخطط العالمي ألين سارنين "أرني مدينتك وسأدلك على الأهداف الحضارية والثقافية لسكانها"!. العالم أصبح قرية صغيرة، يمكن لأي مشهد أن يتنقل عبر أنحائه في لحظة واحدة، ولهذا فكل حركاتنا وتصرفاتنا وسكناتنا محسوبة علينا. مقولة "احترم تحترم" تجري مقتضياتها على احترام إشارة الضوء الأحمر واحترام ضوابط وأخلاق الوقوف عنده. قد ترى أحدهم يلبس بذلة من أرفع طراز، ومن آخر موديل، ويسوق سيارة فاخرة، لكن إذا كان لا يحسن استعمال السينيال، ويستعمل المحور الطرقي ذي الاتجاه المعاكس للتجاوز، فستسري عليه مقولة "كفاني فيك يكفوني"، ويدخل تحت طائلة المثل الدارجي *"لعكر فوق لخنونة"* (مثال شعبي خشن للتعبير عما هو أخشن منه). فليس التلبس بمظاهر الأبهة والفخامة مما يلبس المرء حلة التمدن والتحضر، بل العكس هو الحاصل عندما تكون هذه المظاهر مصطحبة بانعدام الحس الخلقي واحترام الآخر. كيف "للتمظهر" بالأبهة أن يستقيم عند من يقف أمام إشارات المرور فيرمي بما في سيارته من نفايات أسفلها أو حتى على الرصيف *"على عينك آ بن عدي"*؟ وكم هي الحالات التي تفزع فيها وأنت تقود سيارتك بسبب اصطدام شيء بالزجاج الأمامي رمى به من هو أمامك من نافذة سيارته (علبة فارغة من البلاستيك أو أي شيء آخر). لقد انحصرت مفردات الحداثة ومقتضياتها في ثقافتنا الخاصة بنا في التلبس بالمظهر الخارجي للإنسان الغربي (لباس وطريقة حلق الشعر وتصفيفه وسبغه)، ولم تتجاوزها قدر أنملة إلى طريقة تصرفنا وتعاملنا مع

بيئتنا ومحيطنا الاجتماعي، وكيفية انضباطنا مع مقتضيات التمدن والتحضر ومفرداته. ينطبق علينا قول المثل الشعبي *"أش خصك ألعريان، خاصني لخاتم"* .

ترى شبابنا فتتعجب لحالهم، بحيث يبدون *"كالكلونات"* ، لكن خارج *"السيرك"* ، حيث مكانهم الوحيد للتواجد. يلبسون سراويل غريبة، لا تكاد تبرح مكانها من فرط عرضها. وفي غياب وضع الحزام (التزاما بمقتضيات الموضة)، لا يمكن للسروال أن يستقر في مكانه، بل ينزل ببطء فتبدأ مؤخرة الشاب الذي عمل على تشقير شعره (أو تلوينه بألوان أخرى) في الانكشاف، وهو منهمك في الإنصات لموسيقى "التيكتنيك" و *"الراب"* و*"الهيب هوب"* وهب هب ودب دب وما إلى ذلك عبر ناقلات الصوت إلى أذنيه. شاباتنا تشاركن الشباب في التلبس بمعالم الحداثة المظهرية من لباس سراويل تجعل أسفل البطن مكشوفا هو وأعلى المؤخرة، ومن سبغ الشعر وتشقيره وتذهيبه. وانسجاما مع حمولة المثل الشعبي الآخر *"ألمزوق من بره أش خبراك من الداخل"* ، فإن كشف زيف التلبس بمظهر الشباب الغربي لا يتطلب كثير تحري وتتبع للهفوات، فعند الاقتراب من مؤسساتنا التعليمية (التي يجب أن تكون قلعة التربية على ما نرفع من شعارات)، يؤشر لك ما هو ملقى على الأرض من أصناف النفايات والأزبال وألوانها، وما هو مكتوب ومصور على الجدران، على أن الأمر لا يعدو كونه *"وضع للعكر على الخنونة"* .

يا كم هو مشنف للأسماع بتعبيراته هذا الصنف الخشن من الأمثال الشعبية الناطقة بحمولة تناقضاتنا ورداءة واقعنا. شباب رضعوا من ثقافة الدوار وترعرعوا فيها، حتى وإن ازدادوا بالمدن وكبروا فيها، فماذا ستجدي فيهم حداثة التلبس بلباس *"التسرويل طاي باص"* (القامة المنخفضة) وتسبيغ الشعر وإغراقه بالدهون لكي يتسنى تصفيفه بشتى الطرق الغريبة، وعلى طريقة عبدة الشياطين. فالحداثة الحقيقية التي علينا أن نربي أطفالنا عليها يجب أن تتجلى في ثقافة المسؤولية وثقافة العمل الجماعي الهادف، وثقافة الجد والكد، وثقافة احترام القانون واحترام الآخر واحترام البيئة ونظافتها، ومعرفة قيمة الوقت وأهميته في تقدم الأمم، الخ. أما أن نتركهم كتلك الخيول الوحشية، التي تعودت العيش بعيدة عن الإنسان في فيافي أمريكا واستراليا، لا يحدها حاجز، ولا تعرف للانضباط سبيلا، فإننا سنضيع شبابنا، رجال المستقبل، ونضيع بلدنا منبت الرجال. فليست الحداثة وحقوق الطفل التي ملأنا الأفاق بشعاراتها هي إعطاؤه الحق في التسكع في الطرقات والتعاطي للمخدرات والقرقوبي والرقص على ضجيج *"الراب والهيب هوب والتيكتنيك"*، وإعطائه الحق في فعل ما يحلو له من تفاهات. أ هذه هي التربية، تربية الآباء والمدرسة؟ هل الطفل الغربي والصيني والياباني، وكل بلد تقدم أم في طريق النمو الحقيقي يترك شأن تربيته للشارع والأزقة وتلقف ما يلقى به من نفايات غربية غريبة؟ فعلى ما ربيت ناشئتك يكون قدر شأنك، فلننظر ماذا قدمنا وماذا زرعنا، فمن يزرع الريح يجني العاصفة. لو تمكنا عبر بيداغوجيا الكفايات (التي يراد لها أن تكون الأداة

لتعليم أبنائنا الأسس اللغوية السليمة!!!؟) أن نرسخ في مخلية وأذهان أطفالنا، منذ نعومة أظافرهم، مشهد الصرار والنملة، والفرق الشاسع بين ثقافة صرار يعيش لنفسه متسكعا في الأزقة غير مبال بمآله فكيف بمآل غيره، وثقافة نملة تجد وتكد في تنظيم محكم وتقاسم للمهام وتحمل المسؤوليات مع باقي أفراد مجتمعها، لكنا ثبتنا اللبنة الأساس لتكوين أجيال تستطيع تغيير ما بحالها وما حولها.

فإذا كان الشباب السود الأمريكيون يلبسون سراويل *"الطاي باص"* (taille basse) العريضة وبدون حزام يثبتها في مكانها ويلبسون الثياب التي تبدوا رثة متسخة، فلأنهم يعبرون عن مخزونهم الثقافي كحفدة عبيد استقدموا من إفريقيا للعمل في أمريكا في ظروف لا إنسانية، بحيث يعبرون بهذه الطريقة في اللباس عما عاناه أجدادهم من تجويع جعل سراويلهم لا تبرح مكانها من فرط نحافة أجسادهم. يا شبابنا، هل كان آباؤكم وأجدادكم عبيدا مجوعين؟ وحتى لو افترضنا أن الأمر كان كذلك، فإنهم كانوا يلبسون الجلابيب التي قد يحزمون عليها لجمع قواهم. لماذا التهافت على لبس سراويل *"الطاي باص"* العريضة ولماذا *"تشعككون"* رؤوسكم يا أبناءنا وبناتنا؟ هل من باب التضامن مع السود الأمريكيين الذين استعبدتهم الحضارة الغربية التي لا تعترف بالبقاء إلا للأصلح من منظورهم؟ وإذا كان الأمر كذلك، ألا تخافون أن يأتي زمن، قد يكون قريبا، تصبحون فيه غير صالحين للبقاء من منظور الحضارة الغربية التي تلبستم بنفاياتها وقشورها وجهلتم لب مرتكزاتها؟ لستم أبناء عبيد استعبدتهم حضارة عنصرية، بل أنتم أحفاد أحرار أعزتهم

حضارة إنسانية سامية أسست على مقولة عمر بن الخطاب الشهيرة "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا" النابعة من لب الحضارة الإسلامية العالمية. فإن كان ما تفعلونه تعبرون بهم عن تضامنكم مع أقرانكم السود الذين استعبد أجدادهم، فلكم الحق كيفما كان الحال لأنكم تفعلون ما تفعلون وأنتم تعلمون، لكن إن كان الأمر غير هذا تماما، وهذا هو الواقع المر، فانظروا إلى ما تلبسون وتمعنوا فيما تسمعون ليتبين لكم أنكم مخطئون، بل تائهون. ولكي أبرهن لكم أنكم أبناء وحفدة من علموا البشرية أسس التحضر والتمدن فاصغوا لما سقته لكم كمسك الختام.

مسـك الختـــام

تعودنا كمغاربة، حتى النخبة المثقفة منا، ألا نثق إلا فيما يقوله الآخرون، الغربيون خصوصا، عنا ولنا وفي حقنا سلبيا كان أم إيجابيا، ويؤخذ على أنه الحقيقة التي لا ريب فيها. فعلى وزن قوله تعالى "إذ تلقونه بألسنتكم وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم"، أقول "نتلقى ما يقوله الغربيون بألسنتنا ونردده بأفواهنا من غير فحص ولا تمحيص". تعبير بلاغي رائع، يجعلك تتصور، بل تشاهد هؤلاء الببغاويين وهم يقولون بأفواههم ما تتلقفه ألسنتهم، بدل ما تمليه أدمغتهم بعد أن يمر ما يسمعون عبر الأذن، جهاز السمع والاستماع الطبيعي عند من لم تنتكس عندهم أدوار أجهزة التلقي والمحيص. وكي لا أطيل عليكم، فسأترككم مع أفلام وثائقية قصيرة من التلفزة الألمانية تحت عنوان "عالم المعجزات"، تتطرق لما حققه العلماء

العرب والمسلمون من منجزات ومعجزات علمية لولاها ما كان لنهضة العلمية الأوربية أن تقوم. وتبين هذه الأفلام الوثائقية كيف كان المسلمون متسامحون بينما رجال الكنيسة متعصبون بحيث أفشلوا كل محاولات لإرساء قواعد عالم خال من التشنجات والعصبيات والحروب الصليبية، وكيف أن رجال الكنيسة عملوا على سرقت علوم العلماء العرب والمسلمين والسطو على كتبهم وترجمتها للغة اللاتينية ليتملكها فيما بعد الباحثون الأوروبيون من دون أن تنسب إلى أصحابها.

"عالم المعجزات" (الفيلم الوثائقي الأول)

في الفيلم الوثائقي الأول يبدأ مقدم البرنامج بالقول "من المدهش أن في مدارسنا ناذرا ما يذكر فضل الثقافة العربية على كل ما لدينا الآن". (يترك المجال لمشهد سينمائي يظهر السلطان صلاح الدين الأيوبي والملك الصليبي ريتشارد الملقب بقلب الأسد...) ويقول مقدم البرنامج "قبل ألف عام تقريبا ظهر نظام عالمي جديد مع بداية الحروب الضارية بين المسيحيين والمسلمين من أجل القدس". (يظهر الفيلم مشاهد سينمائية للحرب بين جيش المسلمين وجيوش الصليبيين، ويقول المعلق "في هذا الزمان كان لدى المسلمين معرفة تقنية ومهارات حربية متقدمة بكثير عن الأوروبيين". (يظهر الفيلم لقطات مصورة للاختراعات الإسلامية..) ويعلق قائلا "فعلى سبيل المثال كانوا يستخدمون ما يشبه النظارات المكبرة للصورة، وكذلك استعمال الساعات كان شيئا طبيعيا. أثناء الحروب

الصليبية كان المسيحيون يمارسون التجسس الصناعي على نطاق واسع، أما رجال الكنيسة فكانوا يرون في تقدم المسلمين العلمي فقط أنه من صنع الشيطان. فحتى علم ممارسة الطب الإسلامي كانت الكنيسة تمقته، وقد عمل رؤساء الكنيسة على التستر وإخفاء هذه العلوم كلها لمئات السنين، بل وحتى يومنا هذا". ثم يظهر في الفيلم المؤرخ "طوماس شويتز" (Thomas Schuetz) وهو يقول "ربما كان السبب أن التاريخ كان يكتب من المنتصر، وكتابة التاريخ في العصور الوسطى كتبت بواسطة رهبان يتحدثون اللاتينية ومتعصبون للديانة المسيحية وينظرون إلى الإسلام كعدو ويعتقدون أن الإسلام هو الشيطان". (تبين اللقطات المصورة كيف كان هؤلاء يتآمرون على الإسلام وعلومه، ثم يمر الفيلم إلى مشاهد أخرى...) ويقول مقدم البرنامج "عام 1187م وصلت الأزمة بين المسلمين والمسيحيين ذروتها، ولأول مرة يتم حشد جيش إسلامي كبير لمعركة كبيرة ضارية، وهي المعركة الحاسمة ضد الصليبيين" (الفيلم يظهر كيف كان يتهيأ المسلمون والصليبيون للحروب). يقول المعلق "القائد الإسلامي هو السلطان صلاح الدين، قائد متحضر، إنه مقتنع أنه ليس بالإيمان وحده يتحقق النصر، ولكن بالتخطيط وبراعة العلم، وكانت وقتها هذه هي النظرة التقليدية لحكام المسلمين للأمور". (ثم يظهر الفيلم البروفسور المستشرق "بيات سيزجين" (Prof. Puat Sezgin, Orientalist))، يقول المستشرق "هذا الدين الجديد كان يشجع العلم ويدفع الناس إلى الابتكار والابتداع (لقطات لحلقة علمية حيث الأستاذ مع طلبته)، وهو ما أوجد أناسا

مبدعين، بحيث يستطيع النجار أن يكون عالما والجمال أيضا". (يمر الفيلم إلى مشاهد أخرى للشباب المسلم وهو يستعد للحرب...) ويقول مقدم البرنامج "المحاربون المسلمون متأكدون من النصر، إيمانهم بقدراتهم كبي، لديهم في أنفسهم ثقة كافية لمواجهة القوة الصليبية الضخمة". (ثم يظهر الفيلم مشاهد خاصة بالجنود الصليبيين...) ويعلق مقدم البرنامج "بينما يعتمد المسلمون على الخطط والنظام في المعركة، يثق الفرنجة، كما يسميهم المسلمون، بفكرة نسبتهم لطبقة الملائكة وعلى تعصبهم الديني. للسيطرة على القدس فيما قبل كان القادة الصليبيون يبثون في جنودهم إرادة النصر ويدربونهم على عدم الرحمة في القتال" (الفيلم يظهر مشاهد لهذه التداريب). يقول أحد القادة لأحد الجنود "ماذا تفعل أيها الأحمق؟ سوف أريك كيف تصنع (يظهر الفيلم مشاهد لبعض جوانب هذه القسوة)، ويقول المعلق "هذه الطريقة القاسية مكنتهم من السيطرة على القدس لما يقرب من مائة عام". ثم يستطرد قائلا "القدس عند المسلمين مقدسة وعند المسيحيين أيضا. القرآن، كتاب المسلمين المشهور ينقل لنا أن النبي محمد عرج به من القدس إلى السماء. من ناحية أخرى، يوجد في الكتاب المقدس بأن النبي عيسى قبض عليه وصلب ودفن في القدس" (الفيلم يظهر مشاهد لهذا الاعتقاد الذي لا يقره ديننا). "هذه الروابط الدينية بالمدينة المقدسة بين المتحاربين جعلت القدس محل نزاع لمئات السنين". ثم يقول "في أوائل يوليو عام 1187م تقابل جيشان عملاقان، فبينما خيم الفرنجة عند صفورية، احتل المسلمون الطريق إلى الناصرة بالقرب من طباريا، وعند حطين، بين المخيمين حدثت المعركة الفاصلة".

يستطرد مقدم البرنامج قائلا "بينما كان الجنود يستعدون للقتال، كان العلماء المسلمون لا يكفون عن العمل (يظهر الفيلم مشاهد لهذه الحركة الدءوبة) في تقدمهم التقني المتفوق على الفرنجة". (ثم يظهر الفيلم شابا كله حيوية وديناميكية) "إسمي ابن الأثير ، تلميذ سيدي بهاء الدين أكبر عالم إسلامي في عصرنا". (في المشهد السينمائي يحاول الشاب ابن الأثير فتح صندوق لمعرفة ما بداخله) "لابد أن أعرف ما بداخل الصندوق، أريد أن أعرف الآن في غياب المعلم، ربما استطعت أن ألقي نظرة عليه". (في هذه اللحظة يظهر الفيلم مجيء العالم المعلم سيدي بهاء الدين) "عليك بالتأني يا عزيزي (آه إنه هنا)، ثم شرح له أنه لا يستطيع فتح الصندوق حتى ولو بمفتاح. فالعالم بهاء الدين مؤمن بنوع خاص جديد من الأقفال (صممه هو) "قفل بالتركيبة" (serrure à combinaison)، فالذي يستطيع فتحها هو الذي يدير الروافع الصغيرة إلى موضعها المناسب. يقول التلميذ أنه لم يفهم المغزى من هذا التجهيز". يستطرد مقدم البرنامج قائلا "بل وحتى في القرن الثاني عشر الميلادي اخترع العالم الإسلامي الجزري أجهزة ميكانيكية عديدة (يظهر الفيلم التصاميم الأصلية لكل هذه الاختراعات) من بينها أول قفل خزنة في العالم معد من أربع مفاتيح مركبة من اثني عشر حرفا تؤمن ما بداخل الخزانة من السرقة. (يظهر الفيلم مبدعين ألمانيين في الوقت الحالي يعملون على تجسيد هذه الاختراعات وصنعها نقلا من تصاميمها الأصلية) يقول أحد الألمان (المبدع لوتز كوتوف) "هذا القفل ممكن تركيبه لصندوق، وبهذا يتم قفله

به. هذا القفل تم صنعه حسب تعليمات كتبت بخط اليد في القرن الثاني عشر الميلادي، ولا يحتاج المرء لمفتاح، فقط يجب حفظ التركيبة، فإذا وجد المرء التركيبة الصحيحة، بحيث يطابق التركيبة بما تحتها يتم تحرير قفل المزلاج المحجوز بعد رفع مزلاج القفل من الصندوق، وعندها سيمكننا إزالة الغطاء بالقفل". (يعود الفيلم إلى مشهد الأستاذ بهاء الدين يشرح لتلميذه ابن الأثير كيف يعمل القفل ذو التركيبة الذي صممه وصنعه) "اه، حسنا هكذا يعمل القفل". يقول التلميذ، المعلم بهاء الدين أراني ما بداخل الصندوق، أ كتاب؟! سوف أسأله لماذا له كل هذه القيمة حتى يخبأه. يقول له الأستاذ: هذا كنز الإسلام العظيم، إنه كتاب المعرفة. انظر هنا إنه شرح لي أن هذا الكتاب يوجد به نتاج معرفة الثقافة الإسلامية مكتوبة، هذا الكتاب سوف يساعدنا على النصر. بينما يوضح لي اختراعات مثيرة لعلماء المسلمين لم يرها أحد من قبل قط. (ثم يظهر المؤرخ "طوماس شويتز" (Thomas Schuetz) في آخر الفيلم الوثائقي الأول...) يقول "الذي جعل العلوم تتقدم تحت ما نفهمه اليوم بمصطلح العلوم، هي أنها استخدمت من أجل أن يكون الإسلام ذا مكانة عالية وممارسة العبادات الإسلامية بأحسن شكل".

"عالم المعجزات" (الفيلم الوثائقي الثاني)

يبدأ مقدم البرنامج (المعلق) بالقول "بالإضافة إلى الأواني المشتعلة والصواريخ، فقد طور تقنيو المسلمين في القرن الرابع عشر الميلادي دبابة قتالية مجهزة بقبضة لتحطيم أسوار وبوابات الحصون (يظهر الفيلم

مشاهد لهذه الدبابة التي جسدها المبدعون الألمان انطلاقا من التصاميم الأصلية التي بين أيديهم)، كما أن المقاتلين بداخل المدرعة محفوظون من القذائف والعبوات المشتعلة". (يمر الفيلم إلى مشاهد أخرى خاصة بالقتل الوحشي لأسرى المسلمين) ويقول الألماني مقدم الفيلم "رغم أن لصلاح الدين الجيش الأكثر عددا وعتادا، فلم يتمكن من تحرير الأسرى في عكا، وقد أدى رفضه لدفع الفدية إلى حصول مجزرة أخرى. أمر ريتشارد قلب الأسد بقطع رؤوس الثلاث آلاف أسير، وقرر بمهاجمة صلاح الدين في القدس. (يمر الفيلم إلى مشاهد لريتشارد وقد أنهكه المرض...) ويقول المعلق "على بعد عدة كيلومترات من بوابات المدينة أجبر (ريتشارد) على التوقف، فقد أصابه المرض وكان طبيبه عاجزا عن فعل أي شيء، لم يكن يقدر أن يساعد الملك وسلمه إلى عناية الله. (يتدخل المؤرخ "طوماس شويتز" (Thomas Schuetz) قائلا "وفعلا هناك من العصور الوسطى شهادة طبيب عربي الذي أتيحت له الفرصة لمشاهدة تطبيقات طبيب مسيحي. هذا الطبيب العربي استدعي إلى حصن مسيحي وذلك بسبب ظهور العديد من الأعراض المرضية. سنحت له الفرصة ليكون شاهدا على امرأة من المحتمل أنها كانت مختلة عقليا وقد تم حلق رأسها تماما ونقش على جلد رأسها رسم الصليب ليتم بهذا الأسلوب معالجة الأمراض العقلية. يستطرد المؤرخ الألماني قائلا (ويظهر الفيلم مشاهد لصور لعلماء المسلمين في الطب وهم يجرون أبحاثهم...) "فأثناء محاولة الرجل الأوروبي معالجة أمراضه بالسحر والأدعية كان الأطباء العرب يقومون بإجراء عمليات جراحية معقدة، فقد أهلتهم معلوماتهم في علم تشريح جسم الإنسان

لإجراء عمليات في العظام والأعضاء الداخلية، وبل وقد قاموا بتطوير العديد من الأجهزة الميكانيكية (يظهر الفيلم صورا أصلية لهذه الأجهزة وتجسيدا (صناعة) لبعضها...) للمساعدة في تشخيص الأمراض". (يتدخل المبدع الألماني "لوتز كوتوف" لتوضيح كيفية عمل جهاز معقد تمت صناعته بناءا على التصميم الأصلي (النسخة العربية الأصلية)) يقول "لقياس كمية الدم المنبثق من مخارج الشرايين فقد أعيد صنع الجهاز حسب مخطوطة من حوالي القرن الثاني عشر الميلادي. يصب الدم في هذا الطشت (يشير إلى الجهاز المصنع ويقول أستخدم هنا الماء مكان الدم) ومن خلاله ينتقل الدم إلى وعاء أسطواني الشكل يحتوي على عوام يعمل على تحريك الآلة كاملة وذلك بسبب ارتفاعه. أما وظيفة التمثالان المتحركان الموجودان على الغطاء فهي تسلية المريض، بل وكمؤشر على كمية الدم المعطاة" (للمريض).

(ينتقل الفيلم إلى مشاهد أخرى تظهر طبيب صلاح الدين في طرقه لمعالجة الملك ريتشارد قلب الأسد، وفي طريقهما إلى المعسكر يقول الطالب ابن الأثير مع نفسه "لا أفهم الأمر، ملك الفرنجة مريض وعلينا أن نعالجه؟! هل أصاب صلاح الدين الجنون؟! سيدي بهاء الدين (العالم الطبيب) كان يعلم ما يحدث لكنه لم يخبرني، علينا أن نعالج وبشكل خاص عدونا الكبير؟ بل ومعنا أيضا هدايا له أعطانا إياها السلطان (صلاح الدين)، ما الذي يهدف إليه بكل هذا؟ (يظهر الفيلم وصول الطبيب والطالب إلى معسكر الصليبيين وكيف استقبلوا من الحراس...) يقول ابن الأثير الطالب "بالرغم من أنهم مستعدون للقائنا في معسكر الفرنجة فقد كنت متشوقا لمعرفة كيفية

استقبال الكفار لنا. (يظهر الفيلم مشاهد وصولهما إلى المعسكر) يقول ابن الأثير "لم أكن قريبا منهم أكثر مما أنا عليه الآن، أعداؤنا الصليبيون قابلونا ببرودة، أحس بوجود روح عدائية مكتومة. (يدخلون على الملك ريتشارد في خيمته حيث هو مستلقي على سريره وحالته ضعيفة جدا ويحيونه) يقول الطالب ابن الأثير "سيدي يقوم بفحصه وبسرعة ظهر له واضحا ما الذي يعانيه ريتشارد قلب الأسد. لا بد أنه كان يتغذى بشكل خاطئ، فلقد علمنا من الطبيب الإفرنجي بأن أكل الملك الوحيد منذ أسابيع عديدة هو اللحم المجفف بدون أي خضر أو فواكه. سيدي (الطبيب الأستاذ) طمأن الطبيب الإفرنجي ووضح له أن الملك سيصبح قريبا سليما إذا أكل الخضر وتم الاعتناء به في محيط نظيف". يتدخل المؤرخ "طوماس شويتز" موضحا "حيث كان أمرا عاديا في القرن الحادي عشر الميلادي في محيط الثقافة الإسلامية أن تكون للبيوت موارد ومصارف للماء، حيث كان الفرد يدخل إلى بيت الحمام كل يوم ليغتسل، بينما في الطرف الآخر، بدأ الناس في المدن الأوروبية بلبس أحذية خشبية بكعب عالي لكي يتمكنوا من المشي في الشوارع من دون أن تصاب قدماه "بالخراء" (الغائط) المنتشر. هكذا كان وضع الحالة الصحية وقتها"، يقول المؤرخ. (يمر الفيلم إلى ميدان آخر من ميادين التقدم العلمي للعلماء العرب والمسلمين...) يقول المعلق "ليس فقط في المدن، بل أيضا في ميدان الزراعة كانت المياه تنقل بهدف استعمالها في الأماكن ذات الاحتياج. (يظهر الفيلم نموذجا مصنعا لمضخة لولبية ويظهر المبدع الصانع الألماني...) يقول المبدع "لوتز كوتوف" موضحا وشارحا "هذا عبارة عن نموذج لمضخة لولبية

والذي يعمل هكذا: التيار المائي يحرك هذا الدولاب المائي، والدولاب ينقل دورانه من خلال ترس إلى هذا اللولب، واللولب يضخ الماء إلى أعلى حيث الحقول، وهكذا يمكننا الري بكميات ضخمة من المياه باستخدام هذه المضخة. (ينتقل الفيلم إلى مشاهد أخرى بحيث نرى الأستاذ الطبيب العلم بهاء الدين والطالب التلميذ ابن الأثير يعودان بعدما عالجا قلب الأسد ويستقبلهما السلطان صلاح الدين...) حيث يقول الطالب ابن الأثير "إنني متوتر جدا لأنه سمح لي أن أكون قريبا لهذه الدرجة من السلطان المبجل (يظهر الفيلم العالم الطبيب بهاء الدين يسلم السلطان صلاح الدين كتابا من ريتشارد قلب الأسد...) يقول ابن الأثير "الآن فهمت لماذا أرسلنا السلطان لمعالجة ريتشارد في مخيم الفرنجة، فقد يريد حل النزاع على القدس بالطرق الدبلوماسية". يقول المؤرخ الألماني "صلاح الدين لم يكن فقط قائدا قويا بل وأيضا سياسيا فطنا، فقد استغل مرض ريتشارد للتقريب بين المسلمين والصليبين وقد نجحت خطته". يستطرد المؤرخ قائلا "ريتشارد قلب الأسد أدرك أنه لن يتمكن من دخول القدس، فقبل ما شرطه صلاح الدين عليه: القدس ستبقى تحت سيطرة المسلمين في مقابل أن يبقى الصليبيون في المدن الساحلية يافا وعكا وصور. فلقد نتج عن خطة صلاح الدين أول تقارب سلمي في التاريخ بين المسلمين والصليبيين. ويسترسل المؤرخ قائلا (يظهر الفيلم مشاهد لمغادرة الجيش الصليبي لأراضي فلسطين...) "بعد حصار دام سنتين، انسحبت القوات الصلبية في سبتمبر 1192م من فلسطين. (ثم يظهر الفيلم مشاهد لمرض العالم الطبيب بهاء الدين والطالب ابن الأثير بجانب السرير الملقى عليه...) يقول الطالب مع

نفسه معلقا "يبدو أن السلام المنتظر أصبح حقيقة، لكن لا أقدر أن أفرح بذلك" (يتألم الأستاذ علاء الدين فيناديه الطالب "سيدي!!، سيدي مريض جدا، إنه يصارع الموت) يقول الطالب ابن الأثير "للمرة الأخيرة أعطاني أستاذي ثقته، إنه يستودع أعظم ثروته، يسلمني كتاب فيه السجلات العلمية لعلمائنا، يسميني سيدي قبل وفاته بوقت قليل بخليفته. سيدي! ما الذي يمكنني الآن فعله بدونك؟. في نهاية الفيلم الوثائقي الثاني يتدخل مقدم البرنامج قائلا "في حوالي سنة 1250م، بالإضافة إلى طليطلة وقرطبة في اسبانيا، هناك مدينة باليرمو في ايطاليا والتي كانت أحد أكبر المراكز للعلوم الإسلامية، والمسؤول عنها كان القيصر الروماني الألماني فريدريك الثاني، فقد كان يزدري من أعماق قلبه تخلف أوروبا البربرية المتوحشة، وكان يدعم الثقافة العربية ومن خلالها العلم، وهو الشيء الذي استفز الكنيسة الكاثوليكية وأثارها ضد علوم الإسلام الدفينة، وهو ما جعلها تعمل على منع أي تقارب بين الدينين. كيف سيتم هذا المنع؟ هذا ما سترونه في الفيلم الثالث من سلسلة "عالم المعجزات".

"عالم المعجزات" (الفيلم الوثائقي الثالث)

يظهر الفيلم مشهد للعالم ابن الأثير (الذي كان تلميذا للعالم بهاء الدين الذي توفي) نائما وهو يحلم حلما مزعجا ويقول "استولوا على كتب العلماء العرب وترجموها". (ثم يظهر في الفيلم البروفسور الألماني المستشرق "بيات سيزجين" (Prof. Puat Sezgin, Orientalist)...) يقول "25 من أمهات الكتب ترجمت في سالارمو إلى اللاتينية من دون ذكر أي إسم

لمؤلفي الكتب الأصليين". (يظهر الفيلم مشاهد لبنايات تحت الأرض تستعمل لقرصنة الكتب والمطبوعات العربية الإسلامية...) ويقول المعلق "هذا كان شيئا معتادا في أوروبا العصور الوسطى". (يظهر في الفيلم المستشرق الألماني من جديد ...) ويقول "فقط في القرن العشرين تم اكتشاف أن هذه الكتب هي أصلا لمؤلفين عرب، تمت ترجمتها". (يعود الفيلم لمشاهد العالم الشاب ابن الأثير في حلمه المزعج...) يقول "لقد تبدلت الأحوال، بدأت أشعر بالقلق، أعتقد أنني أصبحت شخصا غير مرغوب فيه في بعض الأوساط". (يستيقظ ابن الأثير منزعجا وينتقل الفيلم إلى مشهد للملك فريدريك وهو يحتضر...) يقول المعلق "بوفاة فريدريك عام 1250م، مات أكبر داعم للعلم والأبحاث في أوروبا". (يغمض رجل الدين المسيحي عيني الملك المتوفى وتبدو عليه نشوة الفرح والنصر...) ويقول المعلق "إنها فرصة الكنيسة لوقف تقارب المسيحيين مع المسلمين ومع علومهم". (يظهر المؤرخ توماس شويتز في الفيلم من جديد..) ويقول "موت فريدريك اشتوفر مثل النهاية لتبادل العلم وحلت محلها الكراهية". (يعود الفيلم ليظهر مشاهد لرجل الدين المسيحي المتعصب الذي حضر موت الملك فريدريك...) يعطي هذا المتعصب الأوامر قائلا "اجمعوا هذه الهرطقات من هنا يا إخوة!". (تظهر مشاهد الفيلم العديد من الأجهزة والآلات، وكذلك الكرة الأرضية مائلة تدور حول محورها كما هو معروف حاليا...) ويقول المعلق "الكنيسة استولت على كتب ومخطوطات ونماذج علمية من الملكية الخاصة بالملك فريدريك من

اختراعات العلماء العرب، ويستطرد معلقا: أكبر سرقة في تاريخ العلم تأخذ مجراها". (يمر الفيلم إلى مشاهد أخرى حيث يتم إبعاد العلماء العرب وطردهم...) ويقول المعلق "علاوة على السرقة، أبعد رؤساء الكنيسة علماء المسلمين من القصر أو البلاط الملكي". (يظهر أحد المشاهد العالم ابن الأثير وهو يطرد من القصر من طرد رجل الدين المتعصب الموجود بالقصر...) يقف ابن الأثير مستفهما نفسه "ما الذي حدث؟ (تحققت رؤيته في المنام)، يقول محدثا نفسه: القيصر واسع الأفق مات والكنيسة كانت تنتظر هذا الذي حدث، ثم يستطرد قائلا: مهمتي في تقارب الثقافتين باءت بالفشل، لقد أرجعوني إلى بلادي". (يسدل الستار في الفيلم بإغلاق باب القصر بعد طرد ابن الأثير منه ...) ويقول المعلق الألماني "صحيح أن العلوم الإسلامية منذ أكثر من 800 عاما لم تضع، ولكن ملكية الإبداع الفكري لعباقرة العلماء العرب والمسلمين تمت سرقتها". (يظهر الفيلم مشاهد لرجال الدين المسيحيين وهم يعملون على إخفاء الكتب والاختراعات داخا صناديق في الدهاليز تحت الأرض...) وبقول المعلق "كتب ومخطوطات ورسوم تصويرية تم إخفاؤها في دهاليز مظلمة وضاعت أسماء المؤلفين". ثم يستطرد قائلا: بعد قرن من الزمان ظهرت هذه الأعمال مرة أخرى. علماء أوروبيون مثل جاليليو وليونار دو دافنشي عملوا بأبحاث العلماء المسلمين بدون معرفة أسماء المؤلفين الحقيقيين". (يظهر المؤرخ توماس شويتز في الفيلم ...) ويقول "أعتقد بأن الثقة بالنفس في مجتمعات الثقافة الإسلامية عانت الكثير بسبب عدم استعداد الغرب حتى يومنا هذا بالاعتراف الحقيقي بفضل انجازات المسلمين العظيمة". (يعود

الفيلم ليظهر بعد اللقطات لما تم اختراعه من طرف العلماء العرب والمسلمين (النظارات المكبرة وما إلى ذلك...) ويقول المؤرخ موضحا "حتى إلى يومنا هذا يشعر الكثير من المسلمين بعقدة التأخر أو النقص أمام الغرب لأنهم لا يعرفون إنجازات أجدادهم ونهم لا يعرفون أن مستوى تقدمنا اليوم في مجال علوم البصريات والطب والميكانيكا وقياس الوقت، بدون اختراعات العلماء المسلمين لم يكن من الممكن أن نصل إليه. من جهة أخرى إذا أقر الغرب (يظهر الفيلم صورا للمخطوطات العلمية العربية والكتب الأصلية ...) بالكمّ الهائل للأبحاث والاكتشافات التي بنى عليها حضارته أن مصدرها هي المجتمعات الإسلامية، فعلى الأقل سوف يكون هناك احترام متبادل بين الثقافتين". وفي الأخير يظهر مقدم البرنامج وبيده نسخة من كتاب ويقول "كتاب العلوم الذي تحدثنا عنه في هذا الفيلم موجود فعلا في شكل سلسلة كتب من خمسة أجزاء في جامعة غوته في فرانكفورت، بذلت مجهودا وأدرجت النماذج التي تحدثنا عنها سابقا بل وأكثر في هذه السلسلة. جزء من هذه الأشياء تم إعادة بنائه حسب التعليمات الموجودة ويمكن مشاهدتها في معرض فرانكفورت. معلومات أكثر عن هذه الكتب والمعرض تجدونها على الانترنيت تحت هذا العنوان: www.weltderwunder.de، وبهذا تنتهي رحلتنا اليوم. بالتأكيد لن نقدر على حل النزاع القائم في هذا الزمن بين الثقافتين، ولكن عندما نتعلم من بعضنا ونفهم بعضنا بشكل أفضل، وذلك ربما في يوم ما فسيحل وقتها هذا النزاع. لقد سعدت بمشاهدتكم، ابقوا على خير.

أما أنا، وقد أسدلت الستار على آخر المشاهد من هذه الوقفة الصريحة مع الذات، ذاتنا كمغاربة جناح الأمة الإسلامية الغربي، ذواتنا نحن حفدة طارق بن زياد والمولى إدريس ويوسف بن تاشفين ويعقوب المنصور...، ذواتنا حفدة عمالقة الفكر والعلم والدين والفلسفة والأدب أمثال ابن بطوطة والشريف الإدريسي وابن رشد وابن الخطيب وابن البناء و ابن الخياط وابن الصفار و ابن اللجائي وأبي بكر ابن أبي عيسى والمجريطي وابن البيطار وابن الجزار وابن جلجل وابن الرومية وابن مهند وأبو الخير الاشبيلي وأبو القاسم الزهراوي (أول من اكتشف ووصف نزف الدم المسمى "هيموفيليا") وغيرهم كثير (انظر صرخة مغربي)؛ فقد سعدت لكوني تمكنت من استجماع كل قواي و"أخذت الثور من قرونه" كما يقول المثل الفرنسي. في ختام هذه المصارحة والمكاشفة المطولة الحادة التي قد تبدو محبطة للعزائم عند من تعود غض الطرف عن عيوبه وإخفاء رأسه في الرمل، كان لا بد لي من العمل على إعطاء جرعات مركزة لما أظن أن من شأنه أن يمكن من شحذ العزائم واستنهاض الهمم واستجماع القوى لإعادة النظر فيما آلت إليه موسوعتنا الثقافية وعقلياتنا على حين غفلة منا. فما دامت المفاهيم والموازين قد اضطربت اضطرابا شديدا من شدة أثر الهزيمة النفسية والإحساس المرضي بالنقص والدُّونِيَّة، فقد كان لا بد من إعطاء جرعات مركزة من رحيق العصير الحضاري الذي أدت بعض من مكوناته فقط من إخراج الأوروبيين من ظلمات الجهل والانحطاط إلى ما به سلبوا عقولنا وعطلوا ملكاتنا حتى أصبحنا عالة عليهم وعلى أنفسنا. غريب أن تنقلب

الصورة تماما، فيصبح المعلم متعلما والمتعلم معلما، لكن أختم بما ختمت به كتاب "صرخة مغربي": "يا له من غوص مثير شاق وشيق إلى أعماق تاريخنا وحضارتنا، بل إلى أعماق وجداننا وأرواحنا. غوص إلى الأعماق يبين بالدليل أن صلب المغربي المسلم سليم، عبارة عن معدن ثمين من صنف الأحجار الكريمة، طمست معالم الجودة فيه قشرة من الطين والوحل تلفه وهالة من الغبار تعلوه. فهو كمعدن الماس (diamant)، كلما ازدادت حدة عوامل الضغط عليه زادته صفاء وصقلا، في انتظار أن يعلو ليطفو على السطح تحت تأثير عوامل الدفع الداخلي وفعل التآكل الخارجي ليتجلى في قالبه الأصيل، لم تزده حدة التجاذبات والضغوطات إلا صقلا ولمعانا وتوهجا.

صنـــاعة التخلـــف

وقفـــة صريحـــة مع الـــذات

تمهيـــــــد

استطلاعـــات وإرهاصـــات

صور من مشاهد الأمثال الشعبية

العقليات والتخلف، من يصنع من؟

النهضـــة الماليزيـــة

التقدم ممكن إذا ما تغيرت العقليات

على من المعول لتغيير العقليات

المنظومـة الثقافيـة وثقافة النخـب

المنظومة الثقافية تتغذى من المنظومة التربوية

المنظومة التربوية والثقافة اليابانية

العنف المدرسي ومبادرة الحوار والاتصال

إصلاحات تربوية زادت الهوة اتساعا

من لا يتقدم يتأخر، من طارق بن زياد إلى تيفناغ

لو كانت ثقافة المغربي مستنسخة من ثقافة الياباني

مشاهد من الاستهتار بالوقت في كل مناحي الحياة

مشهد بكل ألوان طيف مثقفي البلاد

قيمة الوقت عند الأساتذة الباحثين

محاضرة بخصوص "التسونامي"

ثقافة التخلف في التعامل مع الوقت والعمل

قوم تقضى على أيديهم حوائج الناس

ثقافــة "وخّ نعــم آس"

الوقــت لا قيمــة لــه

المسـؤول لا يسـأل

تنظيم أوقات العمل تمشيا مع هويتنا الثقافية المعاصرة؟

ثقافة صناعة التخلف على أعلى المستويات

بعض مشاهد صناعة التخلف على الصعيد الجامعي

مشاهد بصورة متعددة

الأستاذ الباحث وثقافة التخلف

ثقافة تغذيها الهزيمة النفسية

المسؤولون عن ثقافة الهزيمة النفسية

لماذا يتم تكوين أطر ليستغنى عنها

الاعتماد على مكاتب الدراسات الأجنبية

تقرير المجلس الأعلى للتعليم لا يكفي

الهراوات تخبط الصوف المبلل فوق سطح العمارة

"مجمر" الفحم الخشبي يوقد في الممر الداخلي للعمارة

"البس قدك يواتيك"

تقرير المجلس الأعلى للتعليم؟ أم مكتب الدراسات؟

التواصل والتحاور

ما هي هذه الاختلالات والأعطاب؟

مجتمع بلا صحة

مظاهر ثقافة التخلف

في التعمير والعمران والتمدن

تفشي عقلية الدوار حتى بالأحياء الراقية بالعاصمة

النظام والنظافة ومراعاة البعد البيئي

ظاهرة نفايات البلاستك

نفايات البلاستيك بمحطة مشلفان للتزحلق على الجليد

نفايات البلاستيك تحاصرنا

مدننـــا والنظافـــة

اتساخ المراحيض وتقشير الجدران ب"لمول" (la meule)

استعمال "لمول"

كيفية التعاطي مع المراحيض

نوع خطير من النفايات

نفايات تزكم الأنفاس، تلوث الهواء

منظومة التخطيط وتحديد ضوابط أوجه العمران بالمدن

إعادة تأهيل بعض الشوارع

العمارة وتنظيم أوجه العمران

"البوّال" على رؤوس المارة

مراقبة المطاعم والأسواق والحرف والصناعات

حرمـــة المقابـــر

النفايات السمعية أو التلوث السمعي

"التهـــلال"

" الطبال والنفَّار والزمَّار"

المنبه الصوتي

السياقـة وثقافـة التعامل مع قانـون السيــر

الصورة الأولى

الصورة الثانية

تنبيه للملاحظة:

صور من الغش والإهمال

طرقنا والحواجز المرتفعة

صور ومشاهد من ثقافتنا الخاصة بنا للسياقة

ثقافة استعمال *"السينيال"*

ثقافة الوقوف عند الإشارات الضوئية

انعـدام ثقافـة التوقـف في الوقـت والمكـان المناسبيـن

منع المرور عبر الممر المعاكس الموازي

ثقافة السير على الطريق السيار (السريعة)

فلسفة قوانين السير والسياقة

سلبية المظاهر الناجمة عن عدم تطبيق قانون السير

وقـوف السيـارات علـى جنبـات الشـوارع والطرقـات

علامة نهاية منع تحديد السرعة

الأسبقيـة لمـن كـان داخـل مـدار ملتقـى الطـرق

استفهـام وتســاؤل

مدونـة السير "السويدية" وال"تي. جي. بي" (TGV) الفرنسية

ماذا علينا فعله لانتشال أنفسنا من المستنقع

مسـك الختـــام

"عالم المعجزات" (الفيلم الوثائقي الأول)

"عالم المعجزات" (الفيلم الوثائقي الثاني)

"عالم المعجزات" (الفيلم الوثائقي الثالث)